الجهـــورية الجزائـــرية الديـــقراطية الشعبيـــــــة
République Algérienne Démocratique Populqire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قســـم العلـوم الاقتصادية

المـــــوضـــو ع :

دورالاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة-الزراعات الصحراوية - *** ولايـــــة بسكرة نموذجـا ***

أطروحة مقـدمة لنيـل شهـــادة دكتـــوراه العلـــوم في العلوم الاقتصـــادية

إعداد الطالب:
رشيد حمريـــط.

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د/ بن عيشي بشيـــــر

أعضاء اللجنة	الصـفة	الجـامعة
ساكر محمد العربي	رئيسا	استاذ بجامعة بسكرة
بن عيشي بشير	مشرفا	استاذ بجامعة بسكرة
رابح زبيري	ممتحنا	استاذ بجامعة الجزائر
نويبات عبد القادر	ممتحنا	استاذ محاضرأ جامعة مسيلة
عزاوي عمر	ممتحنا	استاذ محاضرأ جامعة ورقلة
حامد نور الدين	ممتحنا	استاذ محاضرأ جامعة بسكرة

السنـــة الجامعيـــة :2014/2013

الجهـــورية الجزائـــرية الديـمـــقراطية الشعبيـــــــة
République Algérienne Démocratique Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قســـم العلـوم الاقتصادية

المـــــوضـــو ع :

دورالاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة-الزراعات الصحراوية - *** ولايـــــة بسكرة نموذجـا ***

أطروحة مقـدمة لنيـل شهـــادة دكتـــوراه العلـــوم في العلوم الاقتصـــادية

إعداد الطالب:
رشيد حمريـــط.

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د/ بن عيشي بشيـــــر

السنـــة الجامعيـــة :2014/2013

الفهرس

فـــهرس الأطـروحة

شكر وعرفان	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	XI
قائمة الاشكال	XIII
المقدمة العامة { أ-ج}	أ
الفصل التمهيدي : مفاهيم عامة حول الاستثمار والجباية والإمكانيات الإقتصادية في الجزائر	
تمهيد	**01**
المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للاستثمار	**02**
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية	**02**
المطلب الثاني : ضوابط الاستثمار	**03**
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار	**04**
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الجباية	**05**
المطلب الأول : الضرائب المحصلة لحساب الدولة	**05**
المطلب الثاني : تطور النظام الجبائي الجزائري 1990	**07**
المطلب الثالث : العناصر المكونة للنظام الجبائي	**08**
المبحث الثالث : الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر	**09**
المطلب الاول : الإمكانيات الزراعية	**10**
المطلب الثاني : الإمكانيات الصناعية	**10**
المبحث الثالث : إستراتيجية التنمية في الزراعة والإنتاج الزراعي	**11**

المطلب الأول : تمويل القطاع الزراعي	**11**
المطلب الثاني : مشاكل الزراعة في الجزائر	**11**
المطلب الثالث : استراتيجية التنمية الزراعية	**12**
المبحث الرابع : استراتيجية التنمية في الصناعة والمواصلات والتجارة الخارجية	**12**
المطلب الأول : استراتيجية التنمية في الصناعة	**12**
المطلب الثاني : استراتيجية التنمية في المواصلات والتجارة الخارجية	**12**
خلاصة الفصل	**14**
الفصـــــل الأول: السياســـــــات الزراعيـــــــة المتبعـــــــة بعـــــد الاستقـــلال 1962	
تمهيد	**15**
المبحث الأول : السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 1962-1980	**16**
المطلب الأول: مرحلة تكثيف الزراعة في الجزائر	16
المطلب الثاني: مرحلة التسيير الذاتي	17
المطلب الثالث: مرحلة الثورة الزراعية1972	**24**
المطلب الرابع: التمويل الفلاحي خلال فترة 1962-1980	**27**
المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة 1981-1990	**30**
المطلب الأول: عملية إعادة الهيكلة	**30**
المطلب الثاني: المستثمرات الفلاحية 1987	**33**
المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1981-1990	**35**
المبحث الثالث: السياسات التنموية الزراعية من 1990-1999	**37**
المطلب الأول: قانون التوجيه العقاري 90-25	**37**
المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي خلال فترة (1990-1999)	**40**

المبحث الرابع: السياسات التنموية الزراعية المتبعة خلال الفترة 2000	**41**
المطلب الأول: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	**41**
المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية FNDRA	**45**
خلاصة الفصل	**46**
الفصـــــل الثـــــاني: مكانـــة القطـــاع الفلاحـــي في الاقتصـــاد الوطنـــي	
تمهيد:	**47**
المبحث الأول: التنمية الزراعية	**48**
المطلب الأول: خصائص التنمية الزراعية	**48**
المطلب الثاني: معوقات التنمية الزراعية	**49**
المبحث الثاني: أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني	**51**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي تحقيق الأمن الغذائي	**51**
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التصدير	**53**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب عمل	**55**
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الدخل الوطني	**56**
المطلب الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في الصناعة	**57**
خلاصة الفصل	**60**
الفصـــل الثـــالث : الاهميـــة النسبيـــة للاستثـــمار الفلاحـــي الصحـــراوي في الاقتصـــاد الـــوطنـــي	
تمهيـــد:	**61**
المبحث الأول : الاستثمار الفلاحي الصحراوي	**62**
المطلب الأول : الاستثمارات الفلاحية الصحراوية 1990	**62**
المطلب الثاني : اهمية الفلاحة في الجزائر	**65**

المبحث الثاني : الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر	**66**
المطلب الأول : الإمكانيات الزراعية	**67**
المطلب الثاني : الامكانيات الصناعية	**67**
المبحث الثالث : استراتيجية التنمية في الزراعة والانتاج الزراعي	**67**
المطلب الأول : تمويل القطاع الزراعي	**68**
المطلب الثاني : مشاكل الزراعة في الجزائر	**68**
المطلب الثالث :استراتيجية التنمية الزراعية	**69**
المبحث الرابع : استراتيجية التنمية في الصناعة والمواصلات والتجارة الخارجية	**69**
المطلب الأول : استراتيجية التنمية في الصناعة	**69**
المطلب الثاني : استراتيجية التنمية في المواصلات والتجارة الخارجية	**69**
خلاصة الفصل	**71**
الفصـــــل الرابـــــع: طـــــرق تمويــل الاستثمـــــارات في الجـــــزائر	
تمهيد	**72**
المبحث الأول : ماهية التمويل	**73**
المطلب الأول :تعريف التمويل	**73**
المطلب الثاني : مبادئ التمويل وأهميته	**74**
المطلب الثالث : أنواع التمويل والعوامل المحددة لها	**74**
المبحث الثاني: صيغ التمويل	**77**
المطلب الأول : التمويل بالمشاركة	**78**
المطلب الثاني: التمويل بالبيع بالمرابحة	**79**
المطلب الثالث : التمويل بالتعاقد	**81**
المبحث الثالث: أهم المؤسسات التي تساهم في تمويل الاستثمارات الفلاحية في	**83**

ولاية بسكرة	
المطلب الأول : ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**83**
المطلب الثاني : الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA	**85**
المطلب الثالث : مؤسسات أخرى تساهم في تمويل الاستثمار الفلاحي	**88**
المبحث الرابع: السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي	**89**
المطلب الأول: الزراعات المحمية	**89**
المطلب الثاني: تمويل القطاع الخاص	**90**
المطلب الثالث: مخاطر وشروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي	**91**
خلاصة الفصل	**93**
الفصل الخامس: واقع الفلاحة وتطورها وعوامل التنمية الفلاحية وأثر البرامج الإرشادية بولاية بسكرة من سنة 2000-2007 دراسة ميدانية	
تمهيد	**94**
المبحث الأول: واقع الفلاحة وتطورها بولاية بسكرة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007	**95**
المطلب الأول: التعريف بالولاية	**95**
المطلب الثاني: مديرية المصالح الفلاحية	**98**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	**98**
المطلب الرابع: تطور المحاصيل الزراعية	**101**
المطلب الخامس: تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2007 لولاية بسكرة	**113**
المطلب السادس: تطور العمالة الفلاحية في ولاية بسكرة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**114**
المبحث الثاني : عوامل التنمية الفلاحية لولاية بسكرة	**117**

المطلب الأول : الإنتاج النباتي والحيواني	**117**
المطلب الثاني : توزيع الأراضي والمياه	**123**
المطلب الثالث: دور المديرية قبل سياسة الإصلاح	**126**
المطلب الرابع: دور المديرية في ظل الإصلاحات	**127**
المبحث الثالث :العوامل الطبيعية التنافسية	**130**
المطلب الاول: المناخ	**130**
المطلب الثاني: التضاريس	**130**
المطلب الثالث : المياه السطحية	**132**
المطلب الرابع : العوامل البشرية	**135**
المطلب الخامس : العوامل المادية	**139**
المطلب السادس : تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة2005- 2009	**141**
المطلب السابع : تطور الإنتاج الحيواني 2009/2005	**150**
المطلب الثامن : تطور القروض الفلاحية 2005-2009	**152**
المبحث الرابع : الامكانيات المتوفرة في ولاية بسكرة	**153**
المطلب الأول : الامكانيات الطبيعية	**154**
المطلب الثاني : الامكانيات البشرية	**158**
المطلب الثالث : نتائج احصائيات الدراسة	**167**
المطلب الرابع : الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي	**173**
خلاصة الفـــصل	**177**
الفصـــــل السادس : إطـــار مقتـــرح للتحـــاسب الضـــريبي على دخـــل الاستـــغلال الـــزراعي في الجـــزائر	
تمهيد	**178**
المبحث الأول: متطلبات تطبيق الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي IRGA	**179**

المطلب الأول: طبيعة عمل الأداة التنفيذية	**179**
المطلب الثاني: واجبات الممولين	**185**
المطلب الثالث: أسعار الضريبة وطبيعة الإيرادات	**185**
المطلب الرابع: اسعار الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي وطبيعة الايرادات	**188**
المبحث الثاني : مقومات التحاسب الضريبي لتحديد وعاء الضريبة المقترحة على دخل الاستغلال الزراعي	**189**
المطلب الأول : العناصرالمحددة لوعاء الضريبة	**190**
المطلب الثاني : أسلوب التحديد **دخل الاستغلال الزراعي**	**196**
المطلب الثالث: الإعفاءات الضريبية	**201**
المطلب الرابع : الجوانب المحاسبية المرتبطة بتحديد وعاء الضريبة	**202**
المطلب الخامس : تكاليف التعامل مع الجمعية التعاونية والبنك	**212**
المبحث الثالث: الآثار المتوقعة من فرض الضريبة المقترحة على دخل الاستغلال الزراعي	**215**
المطلب الأول:الآثار المتوقعة من فرض الضريبة بالنسبة الى الممولين	**217**
المطلب الثاني: الآثار المتوقعة من فرض الضريبة بالنسبة للخزينة العامة لولاية بسكرة فقط	**218**
المطلب الثالث : الآثار المتوقعة من فرض الضريبة بالنسبة للمجتمع	**219**
خلاصة الفصل	**223**
خاتمة	**254**
المراجع	**259**

قائمة

الجداول و الأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج الداخلي الخام PIB ، الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات PIBhh، الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة .PIBhha	39
02	تطور تساقط الأمطار خلال سنة بولاية بسكرة	96
03	متوسط تطور المساحة الصالحة للفلاحة والمسقية خلال فترة 2000 إلى 2007	101
04	متوسط تطور المساحة الصالحة لفلاحة الأشجار المثمرة خلال فترة 2000 إلى 2007	102
05	متوسط تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007	103
06	متوسط تطور محصول الزيتون من 2000 إلى 2007	104
07	متوسط تطور إنتاج العنب خلال فترة 2000 إلى 2007.	106
08	متوسط تطور إنتاج التمور	107
09	متوسط تطور المساحات وإنتاج العلف والمحاصيل الصناعية	109
10	متوسط تطور إنتاج محاصيل الخضر	111
11	تطور إنتاج الحليب واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وإنتاج البيض وإنتاج العسل وإنتاج الصوف.	113
12	عدد مناصب العمل الدائمة والمؤقتة للجنسين	114

13	تطور عدد مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة خلال فترة 2000-2007	116
14	إنتاج التمور للموسم الفلاحي 2004/2003	118
15	إنتاج الحبوب 2003-2004	118
16	إنتاج المحميات للموسم الفلاحي 2004/2003	119
17	زراعة العلف للموسم الفلاحي 2004/2003.	120
18	الزراعات الصناعية2003-2004	120
19	التوابـل 2003-2004	121
20	المواشـي والإنتـاج الحيوانـي الموسم الفلاحي2004/2003	122
21	التوزيع العام للأراضي الزراعية بالولاية	124
22	المخزون المائي بالولاية المخزون المائي بولاية بسكرة	126
23	توزيع استعمال المياه لولاية بسكرة 2003	134
24	انواع المستثمرات الفلاحية لولاية بسكرة	136

25	مناصب عمل حسب نوع المهنة	137
26	مناصب العمل حسب الجنس	137
27	حصيلة النشاطات الإرشادية لستني 2001 و 2004	138
28	التوزيع العام للأراضي من 2005- 2009:	142
29	توزيع أنواع النخيل لولاية بسكرة خلال 2005-2009	143
30	تطور إنتاج الحبوب في ولاية بسكرة خلال الفترة 2005- 2009	144
31	تطور مساحة البيوت المحمية خلال 2005-2009 لولاية بسكرة	147
32	تطور الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة	148
33	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية بسكرة خلال الفترة2005-2009	151
34	المخزون المائي المتواجد	157
35	عدد المستثمرين الفلاحيين حسب الدوائر	159
36	يبين عدد المستثمرات بولاية بسكرة	160
37	إستبيان حول ردود أصحاب المزارع	171

رقـــم الشكـل	عنـــــوان الشكل	الصفحـــة
01	مخطط التمويل للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا	28
02	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	99
03	متوسط تطور المساحة الصالحة للفلاحة والمسقية خلال فترة 2000 إلى 2007	101
04	متوسط تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007	103
05	متوسط تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007	104
06	متوسط تطور مساحة محصول الزيتون من 2000 إلى 2007	105
07	متوسط تطور مساحة محصول الزيتون من 2000 إلى 2007	105
08	متوسط تطور إنتاج العنب خلال فترة 2000 إلى 2007	106
09	متوسط تطور إنتاج العنب خلال فترة 2000 إلى 2007	107
10	متوسط تطور إنتاج التمور {المساحة }	108
11	متوسط تطور إنتاج التمور	108
12	متوسط تطور مساحات العلف والمحاصيل الصناعية	110
13	متوسط تطور إنتاج العلف والمحاصيل الصناعية	110
14	متوسط تطورمساحات محاصيل الخضر 2000-2007	112
15	متوسط تطور إنتاج محاصيل الخضر 2000-2007	112
16	عدد مناصب العمل الدائمة والمؤقتة للجنسين2007	115
17	عدد مناصب العمل الدائمة والمؤقتة للجنسين2007	115
18	تطور عدد مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة خلال فترة 2000-2007	116
19	تطور عدد مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة خلال فترة 2000-2007	117
20	أثر الموارد المائية على الحالة الاقتصادية	135
21	تطور المساحة المزروعة للحبوب 2005-2009 لولاية بسكرة	145
22	تطور انتاج الحبوب 2005-2009 لولاية بسكرة	145

23	تطور مردودية انتاج الحبوب بين 2005-2009 لولاية بسكرة	146
24	تطور الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة	149
25	تطور مساحات الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة	149
26	تطور انتاج الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة	150
27	برامج الارشاد الفلاحي	168
28	متطلبات فرض الضريبة	179
29	المستغلين حسب المساحة	181
30	الاقرار الضريبي الجزافي	182
31	حسابات الايرادات والمصاريف والارباح والخسائر	195
32	الإهلاكات حسب الطرق المحاسبية	206
33	معالجة الخسائر الضريبية	214

الملخص

الملخص بالعربية:

دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة-الزراعات الصحراوية - *** ولايـــــة بسكرة نموذجـا ***

تعد عملية الاستثمار من أهم الطرق للنهوض بالتنمية الاقتصادية لذا يجب التأني قبل البدء في تنفيذها حيث يمكننا الاستثمار من الاستغلال الفائض الناتج في قطاع معين لتنمية قطاعات اخرى بحاجة الى التمويل وثم تحدث عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمتواصلة في تحقيق التوازن الاقتصادي حيث يكون الاعداد الجيد للمشاريع الاستثمارية التي تعتمد على اساس دراسات مسبقة للامكانيات المتوفرة المتلائمة معها مما لايؤدي الى اهمال الاموال والموارد المتاحة وانفاقها بطريقة عشوائية مما يقلل من فرص النمو وهذا ما حدث في الجزائر منذ بداية الاستقلال حيث مرت التنمية الاقتصادية بعدة عقبات تجسدت في عدة تجارب ،بداية بما حصل عقب سنة 1965على اثر التصحيح الثوري الذي أظهر قسمين :

- الثـورة الصـناعية : تـم توسـيع القاعـدة الصـناعية الموروثـة عـن الاسـتعمار والقيـام باسـتيراد آلات متطورة وزيادة اليد العاملة بأعداد هائلة على الرغم من عدم كفاءتها وعدم الحاجة الى هذا العدد.
- الثـورة الزراعيـة : حيـث كـان الفـلاح مجـرد عامـل فـي الارض يحصـل علـى أجـر شـهري مـع تـوفر جميع الراحة له ،فكانت النتيجة الكسل والتهاون في خدمة الارض لانها ليست ملكه .

وانجـر علـى ذلـك حاجـة الدولـة الـى أمـوال إضـافية فـوق طاقتهـا لتمويـل هـذا المخطـط فلجـأت الـى طلـب القـروض مـن الهيئـات الدوليـة فتراكمـت الـديون وتعاظمـت الفوائـد معهـا والنتيجـة عجـز الدولـة عـن تحمـل هـذا العـبء وفشـل التجربـة وبإعـادة النظـر فـي الامكانـات والمـوارد التـي تمتلكهـا الدولـة فـي المجـال الزراعـي تـم تسـليط الضـوء علـى هـذا القطـاع حيـث ان الدولـة تمتلـك اراضـي واسـعة وخصـبة يمكنهـا مـن تطـوير هـذا الجانـب اذا تـوفر الـدعم الـلازم والتحفيـز للعمـل علـى ذلـك ومـن هنـا وبأخـذ العبـرة مـن التجربـة السـابقة كـان لابـد مـن حسـن التخطـيط والإعـداد الجيـد ومنـذ البدايـة قبـل الغـوص فـي هـذا الجانـب وبمـا أن الدولـة تمتلـك فائضـا فـي رؤوس الأمـوال بفعـل ارتفـاع سـعر الـنفط عليهـا القيـام باسـتثماره لتطـوير اراداتهـا والنهـوض بالقطـاع الزراعـي لتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي لتجنب الاستيراد من الخارج وقد اتضح نجاح النظام الرأسمالي لأنه يحترم الرغبة في الملكية الخاصة .

فقـد عملـت الدولـة علـى إعطـاء الفـلاح حـق ملكيـة الأرض حتـى يعمـل بجـد لأن العائـد سـيكون لـه وسـيحاول تطـوير هـذا المشـروع وتوسـيعه وذلـك بالإسـتفادة مـن مبلـغ الـدعم المقـدم مـن طـرف الدولـة لصـاحب الارض كتشجيع لمواصلة العمل ومن ثم ترسيخ هذا الاخير في الارض وعائلته وبالتالي ضمان عدم تخليه عنها .

ونشـير الـى ان الاهتمـام المتزايـد بالاسـتثمار الفلاحـي وتـأثيره الكبيـر علـى الاقتصـاد الـوطني دفـع الكثيـر الـى البحـث عـن انجـع السـبل التـي يمكـن للمسـتثمر اعتمادهـا مـن اجـل تحقيـق اكبـر العوائـد بأقـل التكـاليف بعيـدا عـن المخاطر من خلال تسطير برنامج يضمن للدولة التخلص من التبعية الى الخارج فهي تملك مايمكنها من ذلك .

لذا فقد هدفت الدراسة الى ابراز مكانة الفلاحة الصحراوية في الاقتصاد الوطني والتعرف على السياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال وطرق تمويلها والمعيقات التي افشلت كل مرحلة مرت بها هذه العملية .
كما اعتمدت الدراسة على معطيات لمصالح الفلاحية وبنك BADRومركز البحث للمناطق القاحلة ببسكرة ومركز الزراعات الصحراوية بالحاجب لتذليل بعض الصعوبات وقراءة المجهودات المبذولة من طرف الدولة لدعم هذا القطاع وبالرغم من ان قطاع الفلاحة حقق بعض الانجازات في توفير مناصب الشغل وتحقيق ووفرة معتبرة في الانتاج وهذا الاهتمام الدولة به في الفترة الأخيرة من خلال مخططات التنمية ومشاريع الدعم الفلاحي الا ان القطاع لم يحقق سوى نموا قدره 1.9% من الانتاج الوطني مقارنة بالقطاعات الاخرى .

الكلمات المفتاحية : الاستثمارالفلاحي، الجباية، الإيرادات، الزراعات الصحراوية ،ولاية بسكرة

Résumé en Français :

Le rôle de l'investissement agricole à l'appui de recettes de l'Etat – L' agriculture en milieu désertique – * Modèle Biskra *****

Le processus d'investissement est considéré l'un des moyens les plus importants pour promouvoir le développement économique, il faut donc être circonspect avant de commencer à le mettre en œuvre. Dans la mesure où nous pouvons investir dans l'exploitation de la production excédentaire dans un secteur donné pour le développement d'autres secteurs nécessitent un financement , ensuite la réalisation du processus de développement économique global et continu pour maintenir l'équilibre économique ; où ça sera la bonne préparation des projets d'investissement qui s'appuient sur une base d'études préalables sur des possibilités disponibles et compatibles, qui ne conduit pas à la négligence de l'argent et des ressources disponibles pour passer au hasard, ce qui réduit les possibilités de croissance et ce qui s'est passé en Algérie depuis le début de l'indépendance où le développement économique a adopté plusieurs obstacles contenus dans plusieurs expériences, le début de ce qui s'est passé après l'année 1965, après la correction révolutionnaire qui a montré deux parties:

- **La révolution industrielle : Connu une expansion de la base industrielle héritée du colonialisme; l'importation des machines de pointe et l'augmentation de la main-d'œuvre en grand nombre malgré l'inefficacité et l'inutilité.**
- **Révolution agricole : où le paysan était un employé de terre reçoit un salaire mensuel avec la présence de tout le confort, abouti à la paresse et la complaisance au service de la terre, parce qu'il n'était pas le sien.**

Ces conséquences ont conduit l'état à un besoin de fonds supplémentaires au-delà de sa capacité pour financer ce régime, il était poussé en fin de compte à demander des prêts d'organismes internationaux, avec le temps ces dettes plus les taux d'intérêt s'accumulait et en conclusion ramenait à l'incapacité de l'État d'assumer ce fardeau ou l'échec d'expérience. Une révision des capacités et des ressources appartenant à l'État dans le domaine de l'agriculture a été mise au point pour améliorer ce secteur, d'autant plus que l'État a un vaste territoire fertile, permettant de développer ce côté si se sont présentés le soutien et la motivation nécessaire pour travailler dessus. Et puisque l'État a un surplus dans la capitale en raison du prix élevé du pétrole, ça lui permet d'investir pour développer son chiffre d'affaires et faire avancer le secteur agricole pour atteindre l'autosuffisance qui évite l'importation de l'étranger et qui prouve le succès du système capitaliste parce qu'il respecte le désir de posséder des biens.

L'état a travaillé pour donner l'agriculteur le droit de propriété de la terre pour qu'il travaille dur par ce que le rendement aurait à lui, et va essayer de développer ce projet et de l'étendre, et ainsi de profiter de la quantité de l'aide fournie par l'État. Le propriétaire de la terre va considérer ceci comme un encouragement à poursuivre le travail et se consolider dans le sol de sa famille assurant ainsi pas l'abandonner.

Nous notons que l'intérêt croissant des investissements et de son impact significatif sur l'économie nationale a mené de nombreuses recherches sur les moyens les plus efficaces pour réussir à atteindre les avantages de l'investissement loin d'être en risque, soulignant un programme qui se débarrasse de la dépendance à l'extérieur.

Donc L'étude visait à rehausser le profil de l'agriculture dans l'économie nationale et d'identifier les politiques agricoles menées depuis l'indépendance et les méthodes de financement et les obstacles contrecarrés chaque étape passée de ce processus. L'étude s'appuie aussi sur les données des services agricoles, de la Banque BADR, du centre de recherche des régions arides de Biskra et du centre des agricultures sahariennes à El-Hadjeb pour soutenir ce secteur, et en dépit du fait que le secteur agricole a fait quelques réalisations dans la fourniture d'emplois et de parvenir à l'abondance soutenant la production et à l'attention de l'État dans la période récente grâce à des programmes et projets de développement et soutien de l'agriculture, mais le secteur est seulement parvenu à une croissance de 1,9% de la production nationale par rapport à d'autres secteurs .

<u>Mots clés</u>: investissement agricole, la collecte de l'impôt, les revenus, cultures désert, Willaya de Biskra

English translator:

The role of investment in agricultural support state revenues"desert agriculture biskra"

The investment process of the most important ways to promote economic development,so we Must be careful before you start to implement Where you can invest the surplus resulting from exploitation in a particular sector for the development of other sectors in need of funding. Then process occurs overall economic development and continuing to achieve economic balance where good preparation for investment projects that rely on the basis of studies prior to the possibilities available compatible with which to dysfunctional to neglect the money and the resources available and spending indiscriminately, which reduces the opportunities for growth and this happened in Algeria since the beginning of independence where passed several obstacles economic development embodied in several experiments, the beginning of what happened after the year 1965 on the impact of the Revolutionary correction which showed two parts:

- Industrial Revolution: the expansion of the industrial base was inherited from colonialism to do the import of sophisticated machinery and increased manpower in huge numbers despite the inefficiency and lack of need for this number.

- Agricultural revolution: where the farmer was just a factor in the ground gets a monthly salary with the availability of all comfort him, was the result of laziness and complacency in the service of the earth because it is not his.

And Langer on the need for the state to additional funds beyond its capacity to finance this scheme resorted to request loans from international bodies Fterakmt debt, the greater the benefits with the result the inability of the state to bear this burden and the failure of the experiment and to reconsider the capabilities and resources owned by the State in the field of agriculture has been the highlight of this sector where the state owns Lands broad and fertile position to develop this aspect if there is the necessary support and motivation to work on it, and here and take a lesson from the past experience had to be good planning and good preparation from the outset before diving into this aspect and since the state has a surplus in the capital due to the high price of oil Alihaalkiem invested to develop its imports and the advancement of the agricultural sector to achieve self-sufficiency to avoid imports from abroad have proved the success of the capitalist system because it respects the desire of private property

the state Has worked to give the farmer the right to ownership of the land even works hard because the yield would have and will try to develop this project and expand it to take advantage of the amount of support provided by the State to the owner of the land as an encouragement to continue the work and then consolidate the latter in the ground and his family and thus ensure that abandoning them .

Point out that the growing interest APIA and great impact on the national economy prompted many to search for the most effective ways in which an investor can be adopted in order to achieve the greatest benefits at the lowest cost away from risk through Underline program ensures her get rid of the dependency abroad they have Maimknha of it

So study aimed to highlight the status of agriculture in the national economy and to identify the agricultural policies pursued since independence and methods of financing and obstacles that thwarted every stage passed out of this process.

The study relied on data for the interests of the peasantry and the Bank of BADR and research center for arid areas Biskra Center plantations desert elhajeb to overcome some of the difficulties and reading the efforts made by the state to support this sector, and despite the fact that the agricultural sector has made some achievements in the provision of jobs and achieve abundance arguing in production and this attention to the state by good in the period through schemes Altnumeihomcharaa support agricultural sector, but did not achieve a growth of only 1.9% of the national production compared to other sectors

Key words: agricultural investment, collection, revenue, cultivations desert, Biskra

المقـــــــــدمة العـــــامـــة

مقدمة

تحتل الزراعة مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث تعتبر ركيزة أساسية عرفها الإنسان منذ بداية المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الحاجات المتعددة والموارد النادرة والسعي نحو إيجاد التوازن بينهما عن طريق التغلب على القصور في وسائل الإنتاج بحثا عن إشباع هذه الحاجات المتجددة باستمرار, وبمرور الزمن بقيت الزراعة إلى جانب قطاعات اخرى لصيقة بنشاط الانسان فهي هدف متمثل في الغذاء ووسيلة متمثلة في النشاط الاقتصادي ومرتبطة أيضا بالتنمية التي تعتبر اليوم قضية تشغل الدول النامية بحيث أنه منذ استقلالها وضعت هذه الدول التنمية كهدف تسعى لتحقيقه مع ما واكب ذلك من دعوة لإقامة نظام دولي جديد يراعي هذا الطموح ,وفي هذا الإطار تم عقد عدة ملتقيات ومؤتمرات وندوات وكان ذلك على مستوى الأمم المتحدة والمستوى الإقليمي وتعددت النظم لتحقيق ذلك فكان النظام الاشتراكي وعاء للتنمية والنظام الرأسمالي ايضا ونظم أخرى أخذت بعين الاعتبار معطيات الدول النامية.

إن قضية التنمية قضية أهداف وأولويات ووسائل إلا أن هذه تأخرت من حيث الأهمية لدى بلدان الدول النامية بالمقارنة مع الوسائل التي يتم البحث عنها لتحقيق هذه الأهداف ولذلك نجد اليوم التركيز على مستوى الوسائل لا على مستوى الأهداف لأنه من دون وسائل لا يمكن تحقيق الأهداف .

إذ يعتبر التمويل اليوم من أعقد الوسائل لأنه مرتبط بوفرة المصادر التمويلية لهدف الانطلاقة التنموية إذ يدونه لا معنى للحديث عن الأهداف والانجازات وترتبط طبيعة التمويل بطبيعة المنهج التنموي المعتمد لما لهما من صلة وثيقة حيث أن النظام المالي يعكس النظام الاقتصادي من حيث المصادر والاستثمارات والاستغلالات إلا أن هناك شكلا للتمويل يكاد يرتبط بنشوء الدولة منذ وجودها في سائر المجتمعات البشرية إنه التمويل عن طريق الجباية من الضرائب وغيرها ذلك أن الدولة دائما في مواجهة مع نفقاتها الضرورية العمومية وهذا عبر مراحل تطور الدولة المعروف في شكلها البدائي أو التقليدي أو المعاصر فهي في حاجة مستمرة إلى موارد وبدائل للموارد إن أمكن الوصول إلى تحقيق الاستثمارات ذات المردودية والعائد وبتطور الأوضاع والمعطيات الاقتصادية والسياسية تحولت الضريبة من أداة تمويلية محضة إلى أداة وأهداف لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو محور موضوع البحث هذا فالضريبة ذات ادوار متعددة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي وفق متطلبات وأهداف التنمية الاقتصادية متخذة البترول والتجارة الخارجية والافراد اوعية لها فلابد من البحث عن وعاء آخر يتصف بوفرة الحصيلة وبالديمومة وبتعدد الأنواع الخاضعة والمواسم للتحصيل وقد رأيت أن هذا القطاع هو الفلاحة والاستثمارات في مختلف الزراعات المعروفة فهو قطاع قديم قدم الإنسان وحديث نظرا للتطور الذي عرفه ولصيق بالإنسان الذي هو محور العملية الإنتاجية.

إن تصور الاستثمار الفلاحي أداة لتطوير إيرادات الدولة نابع من تجربة الجزائر في الميادين الأخرى منذ الاستقلال عام 1962، حيث أن الدولة في العشرية الأولى كانت في ظل النظام الاشتراكي والمؤسسة العمومية الاقتصادية التي كانت روح ذلك النظام والتي كان المفروض أن تكون ذات مردود جبائي يغطي ويزيد عن

تكاليف استثمارها من الخزينة، وما معدل الضريبة المباشر 60% إلا مؤشرا على تلك السياسة البائدة، لكن فشل هذه التجربة والوصول إلى الخوصصة حاليا إلا سياسة بديلة لتمكين الخزينة من إيجاد موارد لتمويلات أخرى غير الجباية البترولية.

فقد حظيت الفلاحة في الوقت الحالي بأهمية بالغة على المستوى المحلي. لاسيما مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وتذبذب أسعار النفط، باعتبارها تشكل أحد الدعامات الأساسية بالنسبة لهيكل الصادرات والموارد الجبائية لا تنضب، فعملية انخفاض هذه الأسعار أدت إلى اختلال في اقتصادنا، مما انعكس على الجانب الاجتماعي مفرزا مشكلة عويصة ألا وهي مشكلة الغذاء، هذه الأخيرة أصبحت أحد وسائل الردع كسلاح، وقد استخدم لتحقيق جملة من الأهداف، وانطلاقا من هذه المسألة التي باتت تهدد الدول النامية، سعت كل من هذه الدول إلى إعطاء أهمية بالغة للفلاحة حسب المعطيات الاقتصادية والطبيعية.

فالجزائر هي إحدى البلدان التي يداهمها هذا الخطر، وسعيا منها لتطوير إيراداتها الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لجأت بعد الاستقلال إلى إجراء سلسلة من التدابير للنهوض بالفلاحة الجزائرية.

فمن سياسة التسيير الذاتي الذي جاءت عقب خروج المستعمر تم تكوين مجموعة المستثمرات الفلاحية التي يقوم على إدارة مسؤوليتها مجموعة من العمال – فلاحين – لضمان صيرورتها، ثم أعقبتها تجربة الثورة الزراعية، إذ لجأت الدولة إلى تأميم الأراضي الفلاحية كليا ، وهذا لكسر الاحتكار من جهة وتوحيد الإنتاج المحصولي من جهة أخرى، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة من أجل تحقيق ما يعرف بالاكتفاء الذاتي (تغطية جميع الحاجات الغذائية محليا)، ولكن مع محدودية النتائج المحققة في هذا المجال راحت الدولة تبحث عن بدائل أو عن سياسة إعادة الهيكلة، والتوجه إلى ما يعرف بسياسة الأمن الغذائي (تغطية الحاجات الغذائية الضرورية مع تكملة الكماليات عن طريق الاستيراد...)، وفي هذا السياق تم التخلص من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج دون الأرض، ومع مطلع التسعينات اتجهت الدولة إلى سياسة زراعية جديدة تتدخل بطريقة غير مباشرة في تمويل القطاع من خلال سياسات الدعم الفلاحي وكذا إرجاع الأرض الفلاحية لأصحابها.

كما اتجهت إلى التركيز على تشبيب القطاع من خلال وكالات دعم الشباب سعيا منها لتحقيق أهداف فرعية (تشغيل الشباب، توفير الغذاء جزئيا حسب مناطق الإنتاج...) وأهداف عامة في الآجال الطويلة بحيث يصبح هذا القطاع موردا ماليا لخزينة الدولة.

وفي هذا الإطار تأتي هذه النظرة لأجل إدماج العوامل الداعمة للاستثمار الفلاحي كشخصية المستثمر ،البحث والتطوير ،تكنولوجيا المعلومات ،شركاء التعاون الفلاحي ، الموارد البشرية ، مصادر التمويل ، الحوافز الجبائية و الدعم الفلاحي من خلال النتائج الايجابية المتوقع تحقيقها خاصة في تشجيع الصادرات الفلاحية التي تأتي على رأس قائمة الصادرات غير البترولية فالاشكالية كما يلي :

<u>أولا : مشكلة البحث والاسئلة المحورية :</u>

- كيف يمكن للاستثمار الفلاحي الجزائري ان يكون مصدرا للايرادات المالية ؟ وما مدى استفادة ولاية بسكرة منها ؟

وفي هذا المجال نطرح جملة من التساؤلات الفرعية التي نعتقد أنها تدخل في ذات الموضوع:

- ماهي السياسات الزراعية التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال ؟

- ما هي الإمكانيات الكامنة لهذا القطاع من جانب الإنتاج لتحقيق نوعا ما الأمن الغذائي؟

- ما هي القدرة الاستثمارية للقطاع من حيث المنتجات الزراعية؟

- ماهو واقع الاستثمارات الفلاحية بولاية بسكرة ؟

- ما مدى نجاعة السياسة الزراعية المطبقة في ولاية بسكرة محل الدراسة التطبيقية ؟

- هل يمكن تقديم سياسة جبائية خاصة بدخل الاستغلال الزراعي في الجزائر ؟

- **فرضيات البحث :**

وللإجابة على هذه الأسئلة استخدمنا المنهج الوصفي و ادوات البحث التحليلي الوصفي (الاستبيان)، والذي نعتقد أنه يناسب طبيعة الدراسة، ذلك انه ينطلق من واقع معاش والبحث في أسباب ومبررات النتائج المتوصل إليها، وهذا لا ينفي أننا نلجأ كلما اقتضت الضرورة إلى المفاهيم الكمية والمكملة، خاصة في الجوانب الإحصائية، وقد تمت صياغة جملة من الفرضيات للموضوع محل البحث يمكن اختيارها استنادا للنتائج المتوصل إليها بالاستبيان .

وهناك اربع فرضيات.

الفرضية الأولى :

هناك علاقة ايجابية ذات دلالة محاسبية بين العوامل الداعمة للاستثمار الفلاحي مجتمعة وانواع الاستثمارات الفلاحية (منتوج فلاحي وعمليات انتاجية)

الفرضية الثانية : هناك علاقة ايجابية بين معوقات الاستثمار الفلاحي وبين انواع الاستثمارات الفلاحية (منتوج فلاحي وعدد المنتجات).

الفرضية الثالثة :هناك علاقة ايجابية ذات دلالة محاسبية بين خصائص الاستثمارات الفلاحية مجتمعة (العمر الزمني، الحجم ، القطاع ، عدد المنتجات) وبين أنواع الاستثمارات الفلاحية (منتوج فلاحي وعدد المنتجات)

الفرضية الرابعة :هناك علاقة ايجابية ذات دلالة محاسبية بين قطاع ايرادات المنتجات الفلاحية وبين انواع الاستثمارات الفلاحية.

ثانيا :اهمية البحث :

ان الموضوع محل دراسة يكتسب اهمية بالغة نظرا للتطورات التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر وماشهدته المراحل الانتقالية من سلبيات وايجابيات كما ان الاحتياجات المتعددة والمتزايدة لهذا القطاع جعل الدولة تقوم بوضع استراتيجيات وسياسات للنهوض به والبحث في الوسائل الضرورية للوصول الى تجسيد الاهداف المسطرة من طرف الدولة .

ثالثا : اهداف البحث : يمكننا إجمال أهداف البحث في العناصر التالية

1- اقتراح سياسة زراعية شاملة (التمويل، الإنتاج...).

2- تقديم الآليات التمويلية البديلة أو المكلمة للآليات الحالية باقتراح إطار علمي للإيرادات الضريبية .

3- توجيه أنظار الباحثين نحو هذا القطاع لإثراءه .

4- تحليل الإمكانيات الإنتاجية وبالتالي اقتراح بدائل لتغطية العجز الغذائي.

5- وضع تصور لإيرادات جبائية (للآجال المتوسطة والطويلة) كفيلة بدعم الخزينة العمومية.

رابعا : مبررات اختيار الموضوع : هناك مبررات موضوعية واخرى ذاتية

أ- مبررات موضوعية:

- تفاقم أزمة الغذاء في الجزائر نتيجة ضعف الإنتاج، النمو السكاني، تطور الطلب الاستهلاكي...
- تذبذب أسعار البترول سنوات منتصف الثمانينات وبداية التسعينات ، من القرن الماضي و بداية العشرية الثانية من القرن الحالي .
- الإمكانيات الهائلة لهذا القطاع ومدى مساهمته في امتصاص البطالة.
- تعتبر الأرض كعامل إنتاجي محوري في دالة الإنتاج الوطني لمحدودية باقي العناصر الأخرى كالتنظيم ورأس المال.

- إدماج قطاع الفلاحة في حركية التنمية وجعله كمصدر من مصادر التمويل في الآجال المتوسطة والطويلة.

ب- مبررات ذاتية:

- محاولة تقديم مساهمة في مجال القطاع الفلاحي وعلاقته بتوليد موارد مالية للدولة .
- الرغبة الذاتية في مواصلة البحث في هذا المجال الذي يدخل ضن اهتمامات الباحث .
- قرب الباحث من مصادر المعلومة كونه أحد أبناء المنطقة التي تتمتع بموارد فلاحية هامة .

خامسا:التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

رغم انه لكل مفهوم او مصطلح رؤى مختلفة إلا ان الباحث سيعتمد خلال هذا البحث على المفاهيم التالية :

الاستثمارinvestement هو تطبيق لأفكار جديدة أو اعادة مزج للأفكار المعروفة على استخدام الأموال والآلات والمعدات وطرائق التصنيع وتحسينات في التنظيم والتسويق واستغلال المتاحات والفرص بحيث يكون لها مجتمعة تأثير على نتائج ذات سلع بالمؤسسة وعلى أدائها .

وتجدر الاشارة الى انه بعد الإطلاع على أدبيات موضوع البحث تم استخدام مصطلح الاستثمار investement مرادفا لمصطلح السياسة الفلاحية المتبعة .

انواع الاستثمارات : ان للاستثمار انواع مختلفة وسيعتمد الباحث على تصنيف الاستثمار حسب الناحية الاقتصادية من زاويتين :

1-2 ابداع المنتج : ويقصد به تقديم منتوج فلاحي جديد للمستثمرة الفلاحية والسوق معا أو تحسين منتوج فلاحي موجود في السوق غير موجود بالمستثمرة الفلاحية ومن ثم يتضمن الآتي :

تقديم منتوج فلاحي جديد : وهو عملية ايجاد افكار لتقديم منتوج فلاحي جديد بالنسبة للمستثمرة الفلاحية خاصة ولكنه غير جديد على الاسواق .

تحسين منتوج فلاحي موجود : يقصد به اجراء تعديل وتحسين على هذا المنتوج بهدف تقديمه الى السوق لتلبية حاجيات ورغبات المستهلك .

2-2 ابداع العملية الفلاحية الانتاجية :يقصد به استحداث عناصر جديدة او تقديم معالجات وتحديد افضل الاساليب للقيام بالعملية الانتاجية على احسن وجه ومن ثم يتضمن الآتي :

تصميم عملية انتاجية جديدة :يتطلب تحديد جميع متطلبات خلق منتوج جديد من تهيئة واعداد المدخلات وما تتطلبه من عمليات تجريبية مخبرية تحويلية حتى تصبح ضمن متطلبات الزبائن .

تحسين عمليات انتاجية موجودة : يتطلب اجراء دراسة منتظمة للأنشطة الفلاحية والاجراءات بالطرق والممارسات والأدوات اللازمة لأداء العملية الانتاجية الفلاحية بشكل أفضل عما كانت عليه.

الفلاح أو المستثمر الفلاحي l'investisseur : هو الشخص الذي يملك الصفات والمهارات الشخصة التي تؤهله لإستغلال الفرص المتاحة (قوانين ،مراسيم ، تعليمات ، لوائح) وتحمل المخاطرة النائشة عن انشاء وتطوير مستثمرة فلاحية ما في ظل بيئة تتسم بالمرونة وتصدر الاشارة الى انه تم استخدام مصطلح الفلاح في اداة الدراسة التطبيقية (الاستبانة)وهذا لتسهيل ادراكه من قبل الباحثين .

سادسا : حدود البحث :

حدود ومحددات الدراسة :

لتوضيح اثر برامج الإرشاد الفلاحي عن طرق التمويل بنفس القطاع ، اقتصرت دراستنا على فلاحي ولاية بسكرة من مختلف البلديات باختلاف درجة استفادتهم من اي مصدر من مصادر التمويل المتاحة من

طرف الدولة ، وكان ذلك التنويع نظرا لامتناع كثير من الفلاحين عن الإجابة عن أسئلة الاستبيان أو حتى الحوار معنا ، فكان ذلك من محددات الدراسة إضافة الى مايلي :

عدم توفر معلومات وإحصائيات دقيقة عن القطاع الزراعي في الولاية .

بعد المسافات بين المزارع وصعوبة التنقل والوصول إليها بسبب حال الطرق الزراعية وعدم تواجد صاحب المزرعة في مزرعته ، مما اضطررنا إلى العودة إلى المزرعة أكثر من مرة للحصول على المعلومة المطلوبة رفض الفلاحين الخوض في الحديث عن سياسات التمويل كونها تمس قرارات حكومية لا يرغبون في انتقادها أو عدم الرغبة في إعطاء معلومات عن مزارعهم خوفا من دفع الضرائب .

هذا بالإضافة إلى قلة المراجع الخاصة بمثل هكذا مواضيع .

تحديد إطار البحث :

لإبراز الدور الذي تلعبه الزراعة في تنمية اقتصاد البلاد لما تتمتع به من خصائص حيوية قمنا دراستنا على ولاية بسكرة التي تلقت اكبر استفادة من الدعم الفلاحي بما تميزت به من خيرات مناخ ملائم , وفره مياه باطنية , تربة صالحة .

سابعا : الدراسات السابقة :

لغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصين نموذج الدراسة وفرضياتها ، إطلع الباحث على الجهود السابقة للباحثين في مجال دراسته ، من أجل معرفة ماقدموه من جهد علمي واتناولوه من متغيرات

يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسة الحالية ، وقد تم مراعاة تقسيمها الى :دراسات محلية ، دراسات عربية ودراسات اجنبية .

- **دراسات محليــة :**

1- **دراسة موسى رحماني** "من جامعة بسكرة ، أساليب ترقية الاستثمارات الفلاحية من منظور قيمي إسلامي " المقدمة في إطار الملتقي الدولي الثاني سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، إشارة خاصة لحالة الجزائر جامعة سكيكدة حيث تتناول هذه المداخلة كيفية تحقيق تمويل دائم ومستمر للعمل المنتج مهما كانت طبيعته في شكل استثمارات وبالتالي توسيع الرصيد الرأسمالي للمجتمع, إن هذه الورقة تقوم على ميكانيزمات تختلف عن تلك القائمة الآن والمتحكمة في حجم الاستثمارات والتي عادة تعرف على إنها أسعار فائدة يتحملها المستثمرلقاء حصوله على الأموال الضرورية لإنجاز المشروع تهدف من خلالها إلى طرح بديل لما هو قائم إن توفرت جملة من الشروط والتي تحكم الاقتصاد الإسلامي و المقصود بالاقتصاد الإسلامي ذلك الهيكل النظري للاقتصاد حيث يتم فيه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية, وتتحدد فيه سلوك - المستهلكين- المشاريع الاقتصادية المختلفة وفقا للتعاليم القرآنية وأحكام السنة النبوية. .

2- **دراسة غردي محمد جامعة الجزائر "القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة"** يعتبر القطاع الزراعي من أهم لقطاعات الاقتصادية في معظم دول العالم و منها الجزائر، و ذلك لمساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلي اجمالي و في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة و في تأمين الغذاء للسكان بالاضافة الى مساهمته في التجارة الخارجية من حيث الصادرات إما الواردات و تعتمد تنمية هذا القطاع على حجم الاستثمارات و الدعم المقدم له من قبل الجهات الوصية

3- دراسة الدكتور أحمد لعمى - جامعة ور قلة، الأستاذ عزاوي عمر - جامعة ور قلة

انعكاسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضا على المستويات القطاعية ، و قد كان قطاع الزراعة في بؤرة تلك التحولات و مجالا أساسيا لما يجري من الإصلاحات والتعديلات ، و ذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني و أهميته الاستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع ، و جميع السكان وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- دراسة د/باشي أحمد – جامعة الجزائر " القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح "

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ، فالامة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها ، من خلال تحقيق اقصى مايمكن من الانتاج الفلاحي ، هي امة جديرة بالاحترام ، لانها امة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الامن الغذائي .يمكن القول انه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض ان يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة ، بإعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الاخرى بدرجة كبيرة ، إظافة الى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الاخرى .

5- دراسة أ/ كمال روابنية – جامعة باجي مختار عنابة " تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر"

تعرف وضعية الجزائر – حاليا – وحتى قبل تحرير نظام مبادلاتها الخارجية ، نوع من عدم التوازن في ميزان مبادلاتها للمنتجات الزراعية ، ويدفع هذا الوضع بالجزائر لعدم التفكير في دخول سريع للسوق الدولية . ويكمن الهدف من هذه الدراسة في تحليل آثار تحرير التجارة الزراعية على الانتاج الزراعي قي الجزائر والاجراءات المتخذة لحل مشكل العجز الغذائي ، والتي تتخلص –حسب وجهة نظرنا- في تحسين الانتاجية الزراعية ، رفع مستوى الدعم للانتاج الزراعي وتمنى استراتيجية واضحة فيما يخص تصدير الانتاج الزراعي.

6- دراسة بشير بن عيشي – جامعة محمد خيضر بسكرة " اقتصاديات انتاج التمور في الجزائر"

تعد التمور من أكثر أنواع الفاكهة انتشاراً في العالم العربي عموماً، وفي الجزائر خصوصاً. ومن أبرز خصائصها التي تميزها، وتزيد من مزاياها الصحية، هي إمكانية خزنها لفترات طويلة دون تعرضها للفساد. وتعد التمور غذاءً صحياً مركّزاً لاحتوائها على العديد من العناصر الغذائية المفيدة لجسم الإنسان، ومصدراً غنياً بالطاقة لارتفاع نسبة السكريات. وتنشط عمليات تصنيع التمور في البلدان المنتجة بهدف استغلال الفائض والتالف والأنواع الرديئة من التمور، إذ وجد عدد من الصناعات الغذائية مكانها للإنتاج الواسع والاستغلال الأمثل لهذه المصادر مثل صناعة الدبس والخل.

ثامنا:موقع البحث من الدراسات السابقة :

اهتمت الدراسات السابقة بتبيان اهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والإشارة الى نقص الموارد المالية دون البحث عن أسباب الرئيسية التي أدت إلى ذلك ، رغم تناول بعض الدراسات لأهم الإصلاحات التي يجب ان تكون في الجهاز المصرفي إلا أنهم اهملو المتلقي للتمويل او المستثمر وهو الفلاح الذي يتطلب إمداده بمبالغ مالية ومتابعة ومرافقة وفقا لأسس وبرامج خاصة . لذلك يعتبر هذا الموضوع جديد في طرحه تماما خاصة انه أولى جانب كبير لمتطلبات فرض الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي وفق إطار مقترح للتحاسب الضريبي على هذا الدخل و مراعاة الضرائب غير المباشرة المتضمنة جميع المنتجات الزراعية وتربية الحيوانات مما ينعكس إيجابا على الخزينة العمومية بغزارة الإيرادات وذلك وفق التنظيم القائم ومراعاة للحوافز التي من شأنها ان تشد فئة الشباب الى استصلاح الاراضي موازاة مع مساهمة الدولة والجماعات

المحلية للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي لا مناص من الاهتمام به خاصة وأنه يرتبط بالغذاء وبالميزة التنافسية لبعض المنتجات الزراعية الفريدة من نوعها والمطلوبة على المستوى المحلي والدولي على السواء .

وتتشابه الدراسة الحالية ه بعض الدراسات السابقة في انها تتناول موضوع الزراعة كما تلقي الضوء على القدرات الكامنة من خلال التجارب العديدة واستغلال نتاج الاقتصاد المعرفي ولغرض بيان مايميز هذه الدراسة عن سابقتها تم اجراء بعض المقارانات نعرضها على النحو التالي :

1- **من حيث بيئة الدراسة :** اجريت الدراسات السابقة على مستوى البحوث المصرية والسورية والاردنية إظافة الى ان بعض الدراسات اجريت في تونس والمغرب في مجموعة من الاستثمارات الفلاحية في حين تم تنفيذ الدراسة الحالية في بيئة جزائرية خصت الزراعات الصحراوية بولاية بسكرة .

2- **من حيث هدف البحث :** تنوعت الاتجاهات البحثية بالدراسات السابقة والتي هدفت الى قياس التأثير على الانتاج ،الاستهلاك والصادرات في حين سعت الدراسة الحالية الى تحديد علاقة العوامل الداعمة للاستثمار الفلاحي ومعوقاته (منتوج وعمليات وانتاجية).

3- **من حيث منهجية البحث :** يمكن اعتبار الدراسة الحالية دراسة استكشافية تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات التي جمع من المستقصي منهم ،من خلال الاستبانة ،ثم تحليلها اعتمادا على أدوات احصائية (جداول ومنحنيات) للوصول الى الاستنتاجات التي تخدم اهداف البحث .

4- **من حيث الأفق :** تلقي الدراسة الحالية الضوء على العوامل الداعمة للاستثمار الفلاحي ومعوقاته في عينة مختارة هي الزراعات الصحراوية بولاية بسكرة لجذب انتباه اصحاب القرار الى اهمية توفير بيئة صالحة لتحقيق المزيد من الاستثمارات الفلاحية .

وتجدر الاشارة ،ان الدراسة الحالية استفادت من الدراسة السابقة في عدة جوانب اهمها مايلي :

- وضع الإطار العام للأساس النظري لهذه الدراسة.
- المساعدة في تحديد مشكلة الدراسة وبيان اهميتها .
- الاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها .
- تصميم اداة الدراسة (الاستبانة).

تاسعا : منهج البحث ولأدوات المستخدمة :

نظرا لمتطلبات البحث وطبيعة المعلومات تم الاعتماد على مجموعة من المناهج ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المناهج التاليـــة :

المنهج الوصفي : من خلال استخدام مراجع المكتبة وما كتب من أدبيات ذات علاقة بموضوع الدراسة ، بالإضافة الى الدراسات والإحصائيات الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،والمديريات التابعة لها خاصة مديرية المصالح الفلاحية ببسكرة ، وقد أفادنا هذا المنهج من خلال توفير المعلومات النظرية حول المفاهيم العامة حول الفلاحة الصحراوية ، وكذلك حول التمويل .

ب- منهج الدراسة الميدانية :

* من خلال استبيان تم تصميمه ليغطي كافة جوانب الدراسة ، ووزع على مجتمع تمثل في بعض فلاحي ولاية بسكرة ،ومن تم تحليل الإجابات واختبار الفرضيات عن طريق برنامج التحليل الإحصائي SPSS

جـ - المنهج التحليلي :

* من خلال المقابلات مع عدد من المعنيين بالشأن الزراعي من موظفي المصالح الفلاحية ، المعهد التقني لتنمية الزراعات الصحراوية ، ومؤسسات التمويل (BADR,CRMA) تم استعراض وتحليل واقع اقتصاد الجزائر .

المنهج التاريخي : حيث تم الاستعانة به في تتبع السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر .

و- المنهج الإحصائي و المحاسبي: حيث تم اقتراح إطار للتحاسب الضريبي على دخل الاستغلال الزراعي في الجزائر .

ه - منهج دراسة حالة : دراسة حالة الاستثمارات الفلاحية ولاية بسكرة .

عاشرا :هيكل البحث :

لتجسيد موضوع البحث فإن الخطة المعتمة ستعالجه من خلال مبحث تمهيدي وخمسة فصول . إذ يتناول المبحث التمهيدي "مفاهيم عامة حول الاستثمار والجباية و الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر" .

حيث تناونا في المبحث الأول الاطار المفاهيمي للإستثمار ، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول الجباية ، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر.

ويستعرض محتوى الفصل الأول "السياسات الزراعية المتبعة بعد الاستقلال في الجزائر 1962،المبحث الأول " السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 1962-1980 "،المبحث الثاني" السياسات الزراعية المتبعة 1981-1990 "،المبحث الثالث" السياسات التنموية الزراعية من 1990-1999 "و المبحث الرابع" السياسات التنموية الزراعية المتبعة خلال الفترة 2000 " .

بينما يسلط الفصل الثاني الضوء على " مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني الجزائري" متضمنا المباحث التـــالية :المبحث الأول: التنمية الزراعية في الجزائر والمبحث الثاني: أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني .

أما الفصل الثالث فيمثل "لاهمية النسبية للاستثمار الفلاحي الصحراوي في الاقتصاد الوطني " من خلال المباحث التـالية : المبحث الأول : الاستثمار الفلاحي الصحراوي والمبحث الثاني : أسس دراسة الجدوى الاقتصادية لاستثمار الزراعي .

لكــن الفصل الرابع المعنون بـ :" طرق تمويل الاستثمارات في الجزائر" يتنـاول ماهيــة التمويـل و صيغه وأهم المؤسسات المساهمة في تمويل الاستثمارات الفلاحية والسياسات التمويلية في هذا القطاع بولاية بسكرة في المبــاحث التالية : المبحث الأول "ماهية التمويل " ، المبحث الثاني"صيغ التمويل " ،المبحث الثالث

" أهم المؤسسات التي تساهم في تمويل الاستثمارات الفلاحية في ولاية بسكرة " ، المبحث الرابع" السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي ".

أما الفصــل الخامس فيمثل الجانب التطبيقي لموضوع البحث الموســوم بـ :" واقع الفلاحة وتطورها وعوامل التنمية الفلاحية وأثر البرامج الإرشادية بولاية بسكرة من سنة 2000-2007 دراسة ميدانية"

حيث شملت الدراسة الميدانية ولاية بسكرة موقعا، مناخا ،مساحة ،الحدود الجغرافية ، الاراضي الصالحة للزراعة ، الاراضي المستصلحة حديثا وذلك وفق المباحث الآتيـــة : المبحث الأول "واقع الفلاحة وتطورها بولاية بسكرة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007" ومن سنة 2005- 2009 مفصلا تطور المحاصيل الزراعية ،الانتاج الحيواني والعمالة الفلاحية ،المبحث الثاني " عوامل التنمية الفلاحية وتطور الإنتاج الفلاحي والحيواني والقروض الفلاحية لولاية بسكرة 2005-2009" مفصلا الإنتاج النباتي والحيواني توزيع الأراضي والمياه، دور المديرية قبل سياسة الإصلاحات الزراعية ، دور المديرية في ظل الإصلاحات الزراعية ،العوامل المادية، تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة2005- 2009، تطور الإنتاج الحيواني 2009/2005و تطور القروض الفلاحية 2005-2009والمبحث الثالث " اثر البرامج الإرشادات الزراعية على التمويل الفلاحي والعائدات الضريبية بولاية بسكرة" مفصـلا منهجية الدراسة الميدانية في الأوساط الريفية ،الإمكانيات المتوفرة في الولاية، نتائج إحصائيات الدراسة و الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي .

وأخيـرآ الفصـل الســادس المسـمى بـ:" إطار مقترح للتحاسب الضريبي على دخل الاستغلال الزراعي في الجزائر" حيث تم التطرق الى المباحث التالية : المبحث الأول" متطلبات تطبيق الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي IRGA "من خلال معرفة طبيعة عمل الأداة التنفيذية، واجبات الممولين و أسعار الضريبة وطبيعة الإيرادات. أما المبحث الثاني "مقومات التحاسب الضريبي لتحديد وعاء الضريبة المقترحة على دخل الاستغلال الزراعي في الجزائر" فنتعرض للعناصر المحددة للوعاء الضريبي ، أسلوب التحديد الحكمي و الإعفاءات الضريبية وفي المبحث الثالث"الآثار المتوقعة من فرض الضريبة المقترحة "نشير الى الآثار المتوقعة بالنسبة للممولين ، الآثار المتوقعة بالنسبة للخزينة و الآثار المتوقعة بالنسبة للمجتمع .

و نختم البحث بجملة من النتائج المتوصل إليها و اقتراحات و بعض المواضيع من أجل دراسات و بحوث مستقبلية

الفصل التمهيدي :
مفاهيم عامة حول الاستثمار والجباية والامكانيات الاقتصادية في الجزائر

تمهيــد :

يهدف النظام الجبائي الجديد بعد الاصلاحات إلى التحكم في النشاط الاقتصادي وتشجيع العوامل الاقتصادية بما في ذلك المؤسسات على زيادة الاستثمارات عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة لعملية الاستثمار وتوسيع المشاريع وفي هذا المجال يسعى النظام الجبائي إلى استعمال الضريبة كأداة لتحقيق الأغراض في توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد انجازها وذلك وفق السياسة الاقتصادية المنهجية وتشجيع الدوائر الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على المبادرة في الاستثمار لهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث نتناول في المبحث الأول ماهية الاستثمار من حيث الضوابط والأنواع بينما في المبحث الثاني فنتطرق إلى مفاهيم أساسية حول الجباية بتعريف النظام الجبائي الجزائري وتطوره وأهم العناصر المكونه له وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للإستثمار

المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول الجباية

المبحث الثالث :الامكانيات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الرابع :إستراتيجية التنمية في الصناعة والمواصلات والتجارة الخارجية

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للإستثمار

يستمد مفهوم الاستثمار اصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها:الدخل،الاستهلاك،الادخار ،والاقتراض وللاستثمار عدة مفاهيم منها:

- التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول او تقصر وربطها بأصل او أكثر من الأموال التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :القيمة الحالية لتلك الأموال التي يتخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أوالأصول .

- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بعكس التضخم.

- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع . (1)

- يعرف الاستثمار على انه استثمار للأموال في أموال سوف يتم الاحتفاظ بها فترة زمنية على أمل ان يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل.

- تمثل الاستثمارات مجموع الوسائل والقيم الثابتة المادية المعنوية المنقولة والغير منقولة التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها وليس بغرض البيع أو التحويل وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة.

- يقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع الاستهلاك الحالي،وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي . (2)

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

تعددت تعاريف الاستثمار من اقتصادي إلى آخر لذلك نقدم تعريف متداول بين جميع الاقتصاديين.

أ-الاستثمارهوعملية اقتصادية تستهدف استخدام جزء من الموارد الإنتاجية بشرية أو غير بشرية الموجودة تحت تصرف الجماعة بهدف الإضافة إلى القدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق خلق أساس القيام

بالخدمات في حالة الاستثمار في مجال النشاط غير المادي. (3)

ب – الاستثمار هو ذلك النشاط الأساسي الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة . (4)

---

(1) زيادة رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،دار وائل للنشر، 2005 ،ط3 ،ص 13

(2) محمد مطر:إدارة الاستثمارات،الإطار النظري والتطبيقات العلمية،دائر وائل للنشر ذ،عمان، 2004 ،ص 21

(3) محمد دويدار،إقتصاديات التخطيط الاشتراكي،الطبعة الثانية ،مصر ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1967 ،ص 313.

(4) الطيب داودي،آفاق الاستثمارفي ولاية بسكرة،بحث غيرمنشور مطبوعة جامعية،المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة:1995، ص2.

من التعريف الأخير للاستثمار نستنتج بأن له جملة من الضوابط يجب مراعاتها وهذا ما سنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني :ضوابط الاستثمار

بناءاعلى التعريف السابق للاستثمار يمكن استخلاص ضوابط الاستثمار فيما يلي :

1- ان يكون الاستثمار نشاطا انسانيا هادفا الى :

ويعني هذا أن يكون الاستثمار يهدف إلى تقديم خدمة للمجتمع سواء خدمة مادية أو خدمة معنوية ولا يهدف إلى الضرر بأفراد المجتمع.

2 - أن يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية- :

إن الأعمال التي توظف من أجل مضاعفة الأموال لا تعتبر في نظرنا استثمار إلا أذها في حقيقة الأمر لم تضيف شيئا للقدرة الوطنية وأنها قامت على أساس مبادلات خارجية المستفيد الأول منها هو الاقتصاد الخارجي والخاسر فيها هو الاقتصاد الوطني لأنها في كثير من الأحوال تعمل على تهديم قواعد البنية الاقتصادية الوطنية عن طريق إدخال السلع المنافسة بجودة عالية وبأسعار أقل من أسعار السلع الوطنية هذا من ناحية أما من الناحية الأكثر سوءا هو اعتماد هذه الشريحة الواسعة من التجار الجدد وليس المستثمرين على تمويل تجارهم بالعملة الصعبة الوطنية التي كانت من الممكن أن تذهب إلى المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

3- إن توظيف أموال الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الأولوية- :

إن الحاجات البشرية عادة ما تقسم إلى ثلاثة أصناف ضرورية وحاجية وكمالية ولكن مجتمع سلم الأولويات،والمجتمع الذي لا يعرف أولويات الحاجات لا يستطيع أن يوجه الاستثمار وجهة سليمة ولذلك فإن الأموال التي توجه إلى مجالات لا تخدم الأمة في الأولويات لا يعتبر استثمارا بل هدر للأموال والجهود،كما أن المشاريع التي لايرجى منها إنتاجا جديدا يضاف إلى الإنتاج الوطني تخرج من إطار الاستثمار،ولهذا فإنه يجب على واضعي قوانين الاستثمار والسياسة الاستثمارية أن يأخذوا بعين الاعتبارالأولويات التي يتطلبها الاقتصاد الوطني في هاته الفترة الحرجة لأن هذه الأموال التي هي أموال الأمة وهي مقرضة بفائدة تدفع الأجيال فاتورتها إذا لم توجه منذ البداية الوجهة السليمة التي تخدم الأمة فإن الأزمة ستتواصل وتنمو بشكل متزايد يعب معها خروج الأمة من بين فكي المديونية .

4- يجب مراعاة كل عملية استثمارية قيم وأخلاقيات المجتمع الجزائري المتتبع لتجارب الفتح الاقتصادي والتحول من نظام إلى آخر وحرية دخول وتنقل رؤوس الأموال يعلم جيدا أن هذا التحول يرافقه دفع ضريبة غالية أو لما تؤثرعليه هوقيم المجتمع يعتبرالحصن الذي تحافظ به على هذه القيم من الابتعادعن مبادئها والتقليد الأعمى لنمط الاستهلاك المادي والروحي الغربي والحفاظ على المناخ الاستثماري الخاص بالقطر.

إننا نعتقد أن هذه المبادئ وغيرها إذا ما حسن تطبيقها في عمليات الاستثمار المقبلة على الاقتصاد الجزائري سيكون بمثابة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية المنشودة وبلادنا الجزائر قد حباها الله سبحانه وتعالى بإمكانيات اقتصادية لاتكاد تحصر والكثير منهذه الإمكانيات مازالت لم تستغل بعد ولذلك تعتبر الجزائر بصفة عامة مكانا خصبا للاستثمار العام والخاص على حد سواء .(1)

المطلب الثالث :أنواع الاستثمار

يميزالمختصون بين الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي وبين الاستثمار المباشر والاستثمار غيرالمباشر والأشكال التقليدية والأشكال الجديدة للاستثمار،نتعرض لها كمايلي:

1- الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي- :

يعتمد الاستثمارالتجاري أساسا على التصدير وهو بالتالي لايتمثل في تحويل مركزالإنتاج إلى البلد المستقبل،وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد،وعليه يمكن القول أن البلاد المصدرة للرساميل،تفضل التجاري لأنه يخدم موازين مدفوعاتها عن طريق عقود التصدير المبرمة من طاقاتها الإنتاجية وتخشاه الدول المصدرة للرساميل،باعتباره مرتب الإعادة استيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الاستثمار،ومشكلا بذلك منافسة للمنتجات المحلية.

2- الاستثمار المباشر والاستثمارغيرالمباشر- :

يكمن معيار التمييز بينما هو مباشر وماهوغيرمباشر من الاستثمارفي مسألة التحكم الفعلي في الشركة،فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو يعد مستثمرا مباشرا،إنما إذا لم يكن فهوغير مباشرويتحدد التحكم(المراقبة)بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول،فقد يتمثل في القدرالأكبرمن المساهمة في ذلك الرأس مال ومن الاستثمارغيرالمباشر نجد مايكون فيشكل قروض أو اكتتاب عن طريق السندات ذات الفوائد الثابتة أوالأسهم دون التحكم في المشاريع الاستثمارية وذلك مايدعى باستثمارالحافظات(أوالحوافظ) . (2)

2-1القروض:

تقدم للدول لمساعدتها على اقتناء السلع والخدمات أوتقدم على شكل تسهيلات مصرفية لتغطية العجز في النقدالأجنبي،وهي إذن من عناصر تمويل عجز ميزان المدفوعات المترتب على بعض الدول من الاستيراد المتزايد من الخارج.

2-2الاكتتاب في السندات والأسهم:

قد تصدرالدولة المستوردة للرساميل سندات ذات قيم وأسعار فائدة محددة تحصل المكتتب بموجبهاعلى فائدة سنوية وعلى قيمة السند عند حلول أجل الاستحقاق وقد تطرح الدول أسهمها للشركات أوالمشاريع التي تود إنشائها يكتتب فيها الأجانب الذين يحصلون على عوائد تترتب عن الأكتتاب.

---

(1) الطيب داودي، مرجع سابق، ص4

(2) محمدالحناوي،مبادئ وأساسيات الاستثمار،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2006،ص ص26-27

3- الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار :

تميز دراسات الاستثمار بين الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار ويكون المستثمرالأجنبي في الأشكال التقليدية هو المسير للشركة بفضل حيازته كامل أوأغلب أموالها إنما في الأشكال الحديثة فيكون إنما عن طريق التحكم أوالمراقبة الواقعية فتكون:

-عندما تكون الشركة الأم حائزة على مساهمة في شركة أخرى فرعية وتمارس فعلاعليها نفوذا مهيمنا .

-عندما توجد تلك الشركة الفرعية تحت قيادتها الموحدة .

هنا وتجدر الإشارة إلى نعت تلك الأشكال ب"الجديدة "لايعني عدم وجود بعض تلك الأشكال قبل الستينات،بل العبارة تستعمل فقط كنعت شامل لتلك الأشكال،ومن ثمة يمكن استبدال عبارة" الجديدة "بعبارة" غيرتقليدية "والمهم ليس العبارة بقدرماهومدى دخول شكل مامن تلك الأشكال في مفهوم الاستثماروهنا نشيرإلى أن تلك الأشكال تعتبرفي نظرالبلد المستقبل استثمارات.

المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول الجباية

يعتبرالنظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمةعملية للسياسة الضريبية في المجتمع ومن أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبة ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدول حيث أن هناك من يعرف أنه مجموعة الضرائب المختلفة متعددة والمتكونة من مجموعة إيرادات المالية والجباية وتحقيق منظم فيما بينها في تعدد الضرائب المكونة لها.(1)

1- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (CID) :

المطلب الاول :الضرائب المحصلة لحساب الدولة

أ-الضريبة على الدخل الإجمال **(imot sur le revue global)** IRG

هي ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين،حيث تفرض على الدخل الصافي الإجمالي.

ب– الضريبة على أرباح الشركات**IBS (impôt sur les bénéfices des sociétés)**

هي ضريبة سنوية على الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين.

الفرع الاول :الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية :

أ- الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية.

ب– الدفع الجزافي(VF).(Versement forfaitaire)

تخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجوروالتعويضات والعلاوات بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية للدفع الجزافي يقع على عاتق الأشخاص المعنويين والهيئات المقيمة بالجزائرأوممارسة بها،والتي تدفع مرتبات وأجوروتعويضات وعلاوات.

(1) السيدعطيةعبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة،دارالنهضة العربية، مصر، 2000 ،ص 517

ج-الرسم على النشاط المهني(1) **(La taxe sur l'activité professionnelle)TAP**

يعتبرالرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة تستحق على أساس رقم الأعمال المحقق في الجزائرمن طرف المكلفين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات.

د-الضريبة المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:

-الرسم العقاري: يؤسس الرسم العقاري سنوياعلى ملكيات مبنية وغيرمبنية المتواجدة على التراب الوطني وتختلف المعاملة الجبائية للملكيات بحسب ما إذا كانت مبنية أوغيرمبنية.

-الرسم التطهيري: يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، وذلك على كل الملكيات المبنية . (2)

الفرع الثاني :قانون الرسم على القيمة المضافة(TVA) :

و هي عبارة عن ضريبة عامة على الإنفاق تمس جميع الخدمات الاستهلاكية تفرض بطريقة غير مباشرة موضوعة إجباريا طبق في الجزائرابتداء من أول فيفري1992

الفرع الثالث : الرسم على المشروبات الكحولية :

تتحمل الكحول والخموروغيرها من المشروبات المماثلة لفائدة ميزانية الدولة ،رسم المرور حسب القواعد المنصوص عليها.

الفرع الرابع :الرسم على السكرالمستخدم في المشروبات الكحولية :

يخضع السكر و الجلوكوز اللذان يستخدمان في صناعة المشروبات التي أساسها الخمر وجميع المنتجات التي تماثلها سواء في كيفيات تقديمها أواستهلاكها أو عرضها للبيع برسم مقدار مبالغ ثابتة ومحددة حسب التنظيم.

الفرع الخامس :حق الضمان على الذهب والفضة والبلاتين :

تتحمل مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين رسم نوعي للضمان يحدد حسب قوانين ورسم قيمة بنسب معينة على قيمة يحددها الوزيرالمكلفب المالية . (3)

الفرع السادس: رسم المذبح

يخضع ذبح الحيوانات المبينة وفق تنظيم رسم محصل لفائدة البلديات ضمن أشكال محددة ويطبق هذاالرسم وفق نسب مئوية تفرض حسب الوزن الصافي للحيوانات المذبوحة.

الفرع السابع :رسم استعمال أجهزة السمعي البصري :

هو رسم يفرض على استعمال أجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني وتوابعها وينقسم إلى رسم ثابت يفرض على كل مشترك خاص لدى المؤسسة العمومية ذات طابع صناعي وتجاري أوعلى مواد معينة كأجهزة استقبال البث الإذاعي التلفزيوني وغيرها.

---

(1) La reform de la fiscalité des revenues ,du seminarie sur la fiscalité ,Alger ,2007 ,p 216

(2) السيدعطية عبدالواحد ، مرجع سابق، ص20 .

(3) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،ص122

الفرع الثامن : قانون الطابع

يفرض رسم الطابع على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية والفواتير المسببة نقدا.

- قانون التسجيل: يفرض التسجيل على العمليات ذات الصبغة الإدارية والخدمة كتسجيل السيارات والعقود ويقوم بهذه العملية مصلحة مختصة في دارالمالية.

المطلب الثاني :تطورالنظام الجبائي الجزائري 1990

إن النظام الجبائي يضم مجموعة من الضرائب التي تخص بلدا أو نظاما معينا وتقدم الضريبة على أنها فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة والأفراد جبرا أو بصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين ،تفرضها طبقا للمقدرة التكليفية للشخص وتستخدمها بصفة غمائية لتغطية النفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة وذلك أيضا للمساهمة في أدوارها التقليدية وبالنظرإلى ذلك فإن أدوارالنظام الجبائي تتمثل في:

الفرع الاول :الدورالمالي :

بعد تحصيل الموارد المالية لتغطية النفقات العامة للدولة ولتحقيق توازن الميزانية العامة وهدفا كلاسيكيا لأي نظام جبائي بالرغم من تغييرمفهومها بحيث أصبح لها دور على مستوى السياسة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي لعدم تمكنها من إنشاء أجهزة إنتاجية ضخمة وفعالة لتشغيل الموارد المعطلة وضمان مصادر لموارد مالية الأكثراقتصادية والتوجيه الاقتصادي فإن هدفها المالي المباشر ظلّ عنصرا رئيسيا في السياسة الجبائية للدول النامية ،ارتفاع المردود المالي لضريبة المحروقات والتي عرفت تطورا من حيث نسبها في هيكل النظام الضريبي الجزائري.

الفرع الثاني : الدورالاقتصادي:

لقدنمى مفهوم الجباية في الفكرالاقتصادي حيث لم تصبح مجرد اقتطاع مالي من المساهمين لتغطية النفقات العامة والتساوي مع الإيرادات العامة بل أصبحت وسيلة للتحكم في الهيكل الاقتصادي للمجتمع وتستعمل للتأثيرعلى الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرارالاقتصادي.

كما أنها أصبحت تترجم الفلسفة السياسية في المجتمع ولذلك أصبحت الجباية عن طريق المرونة التي يتميزبها النظام الجبائي أداة فعالة لتحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي وذلك بتركيزالنشاط نحوالقطاعات الاستثمارية المنتجة،بالإضافة إلى ذلك يمكن من خلالها معالجة التضخم عن طريق رفع الضرائب وتشجيع

الإدخارالعائلي واستخراج رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق التحضير الجبائي بالإضافة إلى ذلك تعتبركأداة لمعالجة وتوجيه وتهذيب النمط الاستهلاكي للأفراد،حيث يرتبط توزيع دخولهم بهذه الضرائب إلى حد كبير إن التدهور الخطيرالذي عرفته الحصيلة الجبائية في الجزائر

تتجه إلى تحقيق الأثرالمالي،رغم ذلك فإن الأثر الاقتصادي ظل بالغ الحساسية والذي يظهرمن خلال الطموح لبناء تنمية اقتصادية شاملة.

الفرع الثالث :الدورالاجتماعي :

تمارس الضريبة دورإعادة توزيع الدخل الوطني بشكل منصف بين فئات وطبقات المجتمع كدوراجتماعي يتم من خلال مرحلتين أساسيتين:

أ- مرحلة الاقتطاع يراعي فيها القدرة الإسهامية للمكلف ووضع الشخص المادي .

ب - مرحلة توجيه الموارد نحوالاستخدام والتي تفترض توجيهها نحوأغراض عامة فقط . (1)

يهتم المشروع في ظل الدورالاجتماعي للضريبة بالنمط الاستهلاكي للمجتمع،حيث يفرض ضرائب مرتفعة على السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع لكن الملاحظ عبرتطورالتشريع الضريبي أنه لم يأخذ بمبدأ العادلة الضريبية إلى حد ما فكيف يمكن تفسيراقتطاع الضريبة من المنبع للعمال وترك مبدأ التصريح بها للفئات الأخرى الذي يعني أن فئة من المجتمع لها الحق في الغش الضريبي والأخرى لا.

المطلب الثالث :العناصرالمكونة للنظام الجبائي

يتميزالنظام الجبائي الجزائري بوجود نوعين من الجباية وهما الجباية البترولية والجباية العادية.

الفرع الاول:الجباية العادية :

تشمل الضرائب التي تخضع لها العوائد المترتبة عن نشاطات اقتصادية غيربترولية، وتشمل الدخول الجبائية المترتبة عن دخول مباشرة كالمرتبات،الأجور،دخول المهن الحرة والمهن الصناعية والتجارية أوالمهن غيرالتجارية ويطلق عليها الضرائب على الدخول الإجمالية(IRG) ،والضرائب التي تفرض على أرباح الشركات (IBS) بالإضافة إلى الرسوم والتي منها الرسم على القيمة المضافة (TVA) والرسم على عمليات البنوك والتأمينات (T.O.B.A). (2)

الفرع الثاني :الجباية البترولية .

ظلت الجباية البترولية تمارس دورا هاما في الاقتصاد الوطني إلى حد اليوم بسبب إيراداتها الكبيرة التي تصرف في تغطية نفقات الدولة أومن ناحية توجيه عائداتها للاستثمارات الإنتاجية.

---

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص ص 68-89

(2) على بن سلطان،النظام الجبائي الجزائري،محاضرة بمعهد العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة قسنطينة،1996

وتمتازالجباية البترولية بخصائص مختلفة مقارنة بالضرائب الأخرى ذلك لتنوع أصناف البترول ووجود طرق استغلال مختلفة لهذه المادة وأسعارتكلفة خاصة وكذا الوضعيات المختلفة لحقول البترول،وهذه الخصائص تعطي مفهوما يتصف بالتعقيد للجباية البترولية يصعب ضبطه غالبا.

الفرع الثالث :مكونات الجباية البترولية:

تضم الجباية البترولية الجزائرية نوعين من الاقتطاعات:

أ- الإتاوات على أرباح النشاط البترولي :تعد كضرائب على إنتاج المحروقات الغازية والسائلة تحدد نسبتها ب20%من السعرالمرجعي تدفع هذه الضريبة قبل اليوم العاشرمن الشهرالموالي.

ب- الضرائب المباشرة على أرباح النشاطات البترولية :وتشمل جميعا لأرباح المحققة من طرف الشركات البترولية التي تقوم بالنشاطات كالبحث والاستغلال وتسويق المحروقات السائلة والغازية والربح وهوالفرق بين السعرالمرجعي وتكلفة الإنتاج ، ويقدم المكلفون بالضريبة إقرارا متعلقا بها قبل 01-04 من السنة الموالية لسنة تحقيق الربح وتكون على شكل أقسام شهرية مع وجوب الوفاء بها كاملة قبل 01-03 من السنة الجديدة.

لقد أثر بالسلب التدهورالحاصل في السوق العالمية البترولية على الحصيلة الجبائية الجزائرية من البترول وذلك في فترة الثمانينات،حيث كانت الدول المصدرة لهذه المادة تسعى لتحقيق أكبرقدرممكن من الإيرادات المالية وذلك برفع الإنتاج مماجعل ذلك ينعكس مباشرةعلى الأسعار.

ولهذاعمدت الجزائركدولة مصدرة للبترول إلى استخدام الجباية استخداما عقلانيا بحيث أعادت للجباية العادية دورها الأول وهوتغطية النفقات العامة وأصبح رفع إيراداتها شغلا شاغلا للحكومة، وخصصت الإيرادات الجبائية البترولية في توزيع القاعدة الإنتاجية للبلاد، ورغم كل هذا مازال النظام الجبائي الجزائري في حاجة إلى مراجعة قصد تحسين الحصيلة الجبائي .

المبحث الثالث :الامكانيات الاقتصادية في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية و الإقتصادية والثقافية والتربوية ...إلخ. فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر كمجتمع واحد وسلطة مسيطرة ودولة ذات سيادة في الآجال المتوسطة، بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة. كما أن الاحتياطي الوطني من هذه المادة يعرف تراجعا، بل آيلة إلى النضوب والزوال في المدى المتوسط وبهذا تحقق في مجال السياسة الإقتصادية من حلول واقعية لإيجاد مصدر بل ومصادر متنوعة أخرى خارج مجال تصدير المحروقات؟

المطلب الاول : الامكانيات الزراعية :

- الأراضي الزراعية: تقدر الأراضي الصالحة للزراعة 3.4%من(م/ك)

- التربـــــة : تتـــــوفر التربـــــة الخصـــــبة بالســـــهول الســـــاحلية و الأحـــــواض الداخليـــــة
- الميـــــاه:تتلقى الجزائر14مليارم3من الأمطار يستغل منها1.5مليارم

- الظـــروف المناخيـــة : تنـــوع الأقـــاليم المناخيـــة رغـــم تذبـــذب كميـــة التســـاقط والريـــاح الحـــارة.
ملاحظـة : التوسـع الأفقـي للزراعـة معنـاه استصـلاح مسـاحات جديـدة أمـا الرأسـي فمعنـاه مضـاعفة قـــدرة الإنتـــاج بزيـــادة المـــردود الزراعـــي .
المطلـــب الثـــاني : الإمكانيـــات الصـــناعية : .
- نقـل المحروقـات: عبـر7 أنابيـب للبتـرول و 5 للغـاز وتـرتبط مـع أوروبـا ب3 خطـوط منهـا2 نحـو ايطاليـا عبـر تـونس وآخـر إلـى أسـبانيا عبـر المغـرب و مشـروع لرابـع تحـت ميـاه المتوسـط نحـــــــــو أســـــــــبانيا . .
- الفحـم:يتركز في القنادسة ببشار.

- الطاقة الكهربائية :90%حرارية و10%مائية .

- الطاقـــة النوويـــة : تملـــك الجزائـــر مفـــاعلين نـــوويين (النـــور والســـلام بدراريـــة والجلفـــة)
- الحديـد الخـام: الجزائـر ثالـث دولـة عربيـا إنتاجـا لـه يسـتخرج مـن(الـونزة –بوخضـرة- تمزريـــت- غـــار جبـــيلات (غيـــر مســـتغل) .
- الزنـك والرصـاص: يتركـز فـي سـكيكدة وعنابـه و مـنجم العابـد (الحـدود الجزائريـة المغربيـة) وتوجـــد معـــادن أخـــرى كالنحـــاس والفوســـفات .
- المـوارد المتجـددة وغيـر المتجـددة: المحروقـات طاقـة زائلـة (غيـر متجددة)لـذلك كـان مـن الضروري البحث عن موارد طاقوية بديلة تعويضا عنها وتمّ التوصل بعد الأبحاث إلى :

ا) الطاقـة الشمسـية: (لضـخ الميـاه و إنتـاج الكهربـاء وإنـارة الطـرق الصـحراوية و الإنـارة المنزلية) .

ب)الطاقة الهوائية:تعتمد على الرياح وهي قليلة التكاليف .

ج)الطاقـة النوويـة :لإنتـاج الكهربـاء-الاسـتعمال الطبـي والصـناعي والبحـث العلمـي يتطلـب إنتاجها التحكم في التكنولوجيا النووية.

1)الطاقة:

أ)البترول:اكتُشِف سنة1956(حوض حاسي مسعود وعين امناس).

ب)الغاز الطبيعي: من الأوائل في العالم (حاسي الرمل و عين أمناس)

2)المعادن:

تمتلك الجزائر ثروات معدنية هامة تتركز في المنطقة الساحلية وخاصة في المنطقة الشرقية.

المبحث الثالث :إستراتيجية التنمية في الزراعة والإنتاج الزراعي :

ان عملية تطوير الاقتصاد من حيث الوسائل والأساليب تتطلب تنظيمات زراعية وهي جملة من القوانين تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتطوير الزراعة منها: (قانون التسيير الذاتي :23 مارس 1963 ،الثورة الزراعية : 8نوفمبر 1971، قانون استصلاح الأراضي :13 اوت 1983 ،قانون المستثمرات الفلاحية :8ديسمبر1987) كما ان تطوير الزراعة الصحراوية يهدف الى تطوير الزراعة التقليدية ، توسيع المساحات الزراعية حول الواحات ، إقامة وحدات إنتاجية بتكنولوجيات متطورة والتحكم في المخزون المائي لقلة المنسوب و عدم انتظام الجريان فهي ميزة المجاري المائية في الجزائر ، و لتدارك مشكل ندرة المياه شرعت الجزائر في إنشاء 22سدا جديدا بطاقة 7 مليار م ³ في المجموع ومن أبرز السدود فيالجزائر سد قرقار بغليزان وسد بني هارون بميلة...

المطلب الاول :تمويل القطاع الزراعي

بواسطة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الشريك الأساسي للقطاع الزراعي في الجزائر بمنح القروض، تخفيض الضرائب،و لدعم الفلاحة إضافة إلى تحديث حضيرة العتادالفلاحي(الجرارات و ألآت الحصاد)والمخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية "وهو مشروع اعتمدته الدولة لتطوير الزراعة وذالك بمساعدة الفلاحين وتحديث الوحدات الإنتاجية" وقد حقق بعض النتائج منها : بناء السدود ويبلغ عددها 132سد ، استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب ،تقديم الدعم للقطاع بالعتاد والأموال وقطاع الغيار والكهرباء ،تنمية المناطق الريفية بطريقة تقلل الفارق بين الأرياف والمدن ،التشجير للحفاظ على التربة و توفير الخشب .

المطلب الثاني : مشاكل الزراعة في الجزائر: .

ان الحلول الممكنة لهذه المشاكل هي :توسيع المساحات الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب و بناء السدود وحفر الآبار . .

الإنتاج الزراعي: متنوع خاضع للتقلبات المناخية غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي أبرزه:

- **الحبوب :**تتركز خاصة بالسهول مرددوها ضعيف هذا بسبب تذبذب الأمطار. **الخضر الجافة :** زراعة معاشية تمارس بالتناوب مع الحبوب (التل) ، الزيتون: بمنطقة القبائل ، الكروم : تقلصت مساحته (المنطقة التلية المواجهة للمطر) . .

- **الحمضيات:**توجد بالساحل .

- **النخيل :**يتركز معظمه بالجنوب . .

-**المحاصيل الزراعية الصناعية:**مثل الطماطم والتبغ والبنجر السكري .

- **الثروة الحيوانية:**وتتمثل الأغنام بالسهوب والأبقار في التل والإبل في الجنوب.

- **الصيد البحري:**تقدر سواحلنا ب1200كلم ودعمت بلادنا القطاع بالأجهزة الحديثة إلا أن الإنتاج يبقى ضعيف جدا .

- **الأمن الغذائي:**هو توفير الغذاء إنتاجا واستيرادا .

- **الاكتفاء الذاتي:** لم تحقق بلادنا الاكتفاء الغذائي بعد فهي تستورد 50٪من احتياجاتنا من الحبوب وهذا بسبب المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ببلادنا .

المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية الزراعية:

ان قلة الأراضي الصالحة للزراعة 3.4/ % فقط من المساحة الكلية و ضعف التحكم في الموارد المائية لتذبذب تساقط الامطار و ضعف استغلال المياه السطحية و قلة العتاد اللازم للزراعة و القروض و ضعف اليد العاملة المؤهلة في الميدان الزراعي و استخدام البيوت البلاستيكية و بناء المعاهد الزراعية لتوفير اليد العاملة في هذا الميدان و دعم المزارع بالعتاد الفلاحي و القروض .

المبحث الرابع :إستراتيجية التنمية في الصناعةوالمواصلات والتجارة الخارجية :

واصلت الجزائر تسيير المصانع التي تركها المعمرون وبدأت النهضة الصناعية الحقيقية منذ السبعينيات.

المطلب الاول :استراتيجية التنمية في الصناعة

أ)الصناعة الثقيلة :وهي الصناعة التي تستخدم هياكل ضخمة وأهمها:

- صناعة الحديد والصلب:أهم مراكزها ببلادنا مصنع الحجار بعنابه... يدعم إنتاجه قطاع البناء ونقل البترول والغاز والمياه .

- الصناعة الميكانيكية:هي تدعم القطاعات الأخرى بالوسائل ومن أهمها مصنع بلعباس للعتاد الفلاحي وأيضا مصنع روبية (وسائل الإنتاج) .

- تكرير البترول :هناك عدة مصانع مثل مصنع/حاسي مسعود (موروث استعماري 1961ومصنع سكيكدة ...) .

- تمييع الغاز:هو تحويل الغاز من الحالة الجافة إلى السائلة وتتركز معامله بأرزيو و سكيكدة.

- الصناعة البتر وكيماوية:هي صناعة تقوم على تحويل المحروقات مثل صناعة الأسمدة والبلاستيك المبيدات وتتركز خاصة في ارزيو وَعنابة .

ب)الصناعة الخفيفة:وتتمثل خاصة في: (الصناعة النسيجية والجلدية، الصناعة الالكترونية، الصناعة الغذائية،الصناعة التقليدية ، تأهيل المناطق الصناعية: خصصت الدولة 7.2 مليار د/ج لتطوير الصناعة و أنماط التسيير والشروع في إنشاء 3مدن صناعية مثل مشروع بلارة بجيجل .

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية في المواصلات والتجارة الخارجية : .

إستراتيجية التنمية في المواصلات:كثافة شبكة المواصلات وحسن أداءها يعتبر مؤشر لتطور الاقتصاد وتكمن أهميته في: (نقل الموارد الأولية من مناطق الاستخراج إلى مراكز التصنيع ،تمكين المنتجين من تسويق منتجاتهم ، فك العزلة عن المناطق النائية ، تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، توفير مناصب الشغل ،الطرق البرية "بلغ طولها 104.000كم أهمها طريق الوحدة الإفريقية2344كم " ،السكك الحديدية "يبلغ طولها 4200كم منها 215مكهربة"،النقل الجوي " يتكون الأسطول الجوي لبلادنا من 63طائرة و55مطارا منها 12دولي" ،النقل البحري" يتكون الأسطول البحري من 74سفينة منها"، تحديث شبكة النقل:بـ الطريق السيار شرق غرب ، السكك الحديدية الهضاب العليا، ميناء جنجن بجيجل ،توسيع مطار هواري بومدين ، إنشاء 7طرق سريعة .

التجارة الخارجية: هي عملية التصدير والاستيراد تضمن تصريف المنتجات الوطنية نحو الأسواق الدولية ، تزويد السوق الوطنية بالمواد الاستهلاكية والتجهيزية و توفير مناصب الشغل واستمرارية المؤسسات الإنتاجية .

ا)الصادرات:- المحروقات- تجهيزات فلاحيه وصناعية-مواد أولية

ب)الـــواردات:- مـــواد اســـتهلاكية وغذائيـــة –تجهيـــزات – مـــواد نصـــف مصـــنعة وتحتـل الحبـوب والحليـب والتجهيـزات الصـناعية الصـدارة فـي الـواردات وتتعامـل تجاريـا بلـدان الاتحـــــــاد الأوروبي.(الـــــــواردات) ومـــــــع و.م.ا (الصـــــــادرات النفطيـــــــة)

الميزان التجاري:هو الفارق بين قيمة الصادرات والواردات.

جـــ) المتغيـرات الاقتصـادية: اعتمـدت بلادنـا بعـد الاسـتقلال مباشـرة النظـام الاشـتراكي وهـذا للـتخلص مـن رواسـب الاسـتعمار وقـد أممـت الدولـة كـل الثـروات والمؤسسـات واحتكـرت التجـارة الخارجيـة تخلـت عـن الـنهج الاشـتراكي فـي التسـعينات وذالـك بسـب انهيـار أسـعار الـنفط والمعسـكر الشـرقي حيـث عجـزت الدولـة عـن تـوفير السـلع الاسـتهلاكية تبنـت النظـام الرأسـمالي(الحر) القـائم علـى : تحريـر التجـارة الخارجيـة وتحويـل المؤسسـات إلـى شـركات مسـاهمة وتشـجيع الاسـتثمار الخاص والأجنبي.

خلاصة الفصل التمهيدي:

من خلال هذا المبحث نخلص إلى أن الاستثمار هو نشاط انساني هادف ، يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية وله عدة اشكال وأنواع ،وتحكمه عدة ضوابط ، هذه الاخيرة تكون بمثابة القاعدة أو الإطار السياسي الذي تنطلق منه التنمية الاقتصادية ولقد ارتأت دول العالم الثالث وخاصة الآونة الاخيرة على إدخال إصلاحات اقتصادية خاصة في مجال الاستثمار ، فعملت على تشجيع المستثمرين عن طريق تقديم حوافز للمساهمة في التمنية الاقتصادية وذلك بالرغم من وجود محددات رئيسية تؤثر على الاستثمارات والتي من بينها الدخل ،معدل الفائدة ، التضخم ،تراكم ،راس المال ،القروض الخارجية ، مدة حياة المشروع ، ايرادات الاستثمار ، ظروف نشاط الاستثمار وإلى ان دور السياسة الجبائية قد تطور من خلال دور الدولة ،ولم تعد بذلك السياسة الجبائية تسعى إلى تحقيق التوازن الحسابي وإنما امتد تأثيرها ليشمل التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية وذلك لتحقيق توازن اقتصادي شامل يرتبط بالأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

في هذا السياق فإن الضريبة أصبحت تعتبر وسيلة تدخل فعالة في توجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين والاستثمارات تستطيع من خلالها الدولة التأثير على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للأعوان الاقتصاديين.

وأخيرا يمتد تأثير النظام الجبائي ليشمل توجيه الاستثمارات نحو نشاطات معينة كالصناعة ،التعدين ،الفلاحة ،وهذه الأخيرة أولت لها الجزائر اهتماما كبيرا منذ الاستقلال وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الأول:

السياسات الزراعية المتبعة بعد الاستقلال 1962

تمـــهيد:

عنـد حصـول الجزائـر علـى اسـتقلالها السياسـي سـنة 1962، واجهتهـا وضـعية جـد صـعبة، فالاقتصـاد كـان منهـار وعـديم القاعـدة، قـائم أساسـا بالدرجـة الأولـى علـى الزراعـة واسـتغلال الـنفط، ويتميـز قطـاع الفلاحـة بوجـود قطـاعين، القطـاع الحـديث والقطـاع التقليـدي غيـر أن هـذه الوضـعية لـم تبقـى علـى حالهـا بـل حـدثت تغيـرات كبيـرة منـذ الاسـتقلال حيـث اسـترجعت الأراضـي الخصـبة مـن المعمـرين، فعرفـت الزراعـة الجزائريـة تغيـرات عميقـة وعديـدة، حيـث تحولـت أراضـي المعمـرين إلـى مـزارع التسـيير الـذاتي كمـا ظهـرت فيهـا بعـد الثـورة الزراعيـة، كمـا عرفـت الزراعـة تغييـرات أخـرى نـتج عنهـا قـانون الإصـلاح الزراعـي فـي سـنة 1983 وقـانون المستثمرات الفلاحية في سنة 1987 وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول : السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 1962-1980

- تكثيف الزراعة
- مرحلة التسيير الذاتي
- مرحلة الثورة الزراعية

المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 1981-1990

- عملية إعادة الهيكلة
- المستثمرات الفلاحية

المبحث الثالث : السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 1990-1999

- قانون التوجيه العقاري 90-25

المبحث الرابع: السياسات الزراعية المتبعة خلال الفترة 2000

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000

المبحث الأول: السياسات الزراعية المتبعة 1962-1980

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها واسترجعت أراضيها الخصبة من المعمرين شهدت الزراعة الجزائرية عدة تغيرات عميقة وعديدة وشاملة بالنسبة للقاعدة التي تم على أساسها هذا التغيير الذي يتمثل في تجديد الزراعة وتكثيفها وبالتالي تنمية وتدعيم القطاع الاشتراكي والثورة الزراعية،حيث يسعى النظام الفلاحي ومكوناته المختلفة لبلوغ نفس الهدف المتمثل في تحسين الوضع الغذائي في البلآد ، ولبلوغ الهدف الرئيسي ينبغي ان تقوم استراتيجية التنمية الفلاحية على رؤية مستقبلية تراعي مجموعة من العوامل ، أهمها :

- معطيات التبعية الغذائية والاستراتيجيات الكفيلة بتقليصها اكثر من 25 %مداخيل المحروقات .
- تطور انظمة الانتاج والتوجهات الممكن ادخالها نظرا للضغوط والعقبات التي تعترض القطاع الفلاحي في الجزائر .
- ظروف المعيشة في العالم الريفي .
- تطور الانظمة الزراعية في العالم بصفة عامة وعوامل التخصص الفلاحي الاقليمي .
- ويتمثل السعي في ظل التحديات الكبرى التي تواجه القطاع في وضع الاستراتيجية والأهداف والتنظيمات قصد النهوض بالقطاع الفلاحي ،وهذا لا يكون الا من خلال انتهاج سياسة طويلة المدى تراعي المخاطر والفرص التي قد تؤثر على الفلاحة بحيث تحدد المتغيرات الاستراتيجية الكفيلة بتعديل التوجهات السلبية .

كما يسمح التقارب المنجز بطريقة متكررة بين التحليل الداخلي والخارجي بإتاحة الفرص وجمع الخيارات المتوفرة للفلاحة الجزائرية ثم اعتماد الحل النهائي .

لذلك وقبل التطرق الى السياسة الزراعية الجديدة المتبعة ينبغي اولا التوقف عند مراحل سياسات التمنية الفلاحية في الجزائر ومختلف الاصلاحات التي مرت بها منذ 1962. لأن الكشف عن هذا الماضي واستثارته يقدم تفسيرا لاسباب الوضعية الراهنة التي آلات اليها الفلاحة .

المطلب الأول: مرحلة تكثيف الزراعة

لقد خصصت الجزائر جزءا هاما من مجهوداتها لتكثيف الزراعة. وذلك بقصد الرفع من غذاء السكان وتحسينه وبالتالي التقليل من الموارد الغذائية المستوردة، وزيادة تصدير الإنتاج الزراعي هذا إلى جانب تخصيص جزء هام من هذه الموارد التي تعد أساسية لتطوير صناعتنا وفي هذا المجال أعدت عدة استثمارات هامة تضمنها كل من المخططين الأول والثاني.

بينما يبلغ مجموع الاستثمارات التي تضمنها المخطط الرباعي الأول 4140 مليون دينار جزائري وكان نصيب المخطط الثاني يزيد عن 12000 مليون دينار جزائري أي حوالي ثلاثة أصناف الأول.(1)

الفرع الأول: تنظيم الري وإصلاح المساحات المروية

إن مشكلة المياه وما تتطلبه من اهتمام بالغ تعد النقطة الأساسية بالنسبة للتكثيف الزراعي، حيث تجاوز عدد المساحات المروية ما بين 1967 و1973 بـ 2.751.000 هكتار إلى 3.350.000 هكتار أي بزيادة تعادل 20% وفي الواقع إن الحاجيات التي تلح عليها الزراعة

(1) أحمد هنى ،مرجع سابق ،ص 20

حاليا أصبحت تستدعي مجهودات اكبر، بحيث أن المشروع لسنة 1980 قد قدر بـ 500.000 هكتار من المساحات المروية.

الفرع الثاني: القطاع التقليدي

هناك جزء من المساحات المروية لا زال مندرجا ضمن المناطق التي تستخدم فيها وسائل الري التقليدي التي يمارسها سكان الجبال، والواحات وهي تتمثل في سواقي التصريف المتفرعة عن الأودية واستغلال مياه الفيضانات إلى جانب الآبار العديدة ، وهذه الوسيلة الأخيرة السائدة جدا في المناطق الصحراوية، أما فائدة التجهيز التقليدي الشائع لدى سكان القرى فيتمثل في كونه يتم بوسائل بسيطة وتكاليف زهيدة.

الفرع الثالث: القطاع الحديث

وفي هذا القطاع تمارس عدة نماذج مختلفة من وسائل الري التي منها ما يلي:

أولا: سدود التجمع الكبرى: تقوم هذه السدود بري مساحات تقدر بـ 50.000 هكتار تقريبا ضمن مجموع المساحات المروية.

ثانيا: سدود التصريف البسيط: إلى جانب السدود الكبرى توجد سدود تصريف بسيطة تسمح بتكميل الري في بعض السهول ومن جهة قد تضمن كل من المخطط الرباعي الأول والثاني توسيع المناطق المروية داخل مساحات واسعة من الأراضي.

ثالثا: تجفيف المستنقعات: إذا كانت مناطق شاسعة هي في الغالب تشكو من ندرة المياه، فان مناطق أخرى عكس ذلك، ويبدو ذلك في كثرة المستنقعات الناتجة عن سوء الصرف الذي كثيرا ما تسبب في جرف التربة الجيدة ومن هنا أصبح تجفيف المستنقعات من الأمور التي ينظر إليها بعين الاعتبار. والجدير بالذكر هنا إن المخطط الرباعي الثاني قد ألح على ضرورة مضاعفة عمليات الصرف. وحدد مساحات الأراضي المنتجة التي سيتم استرجاعها بهذه الطريقة 36.000 هكتار.

رابعا: مكافحة تصاعد الأملاح: تعد ظاهرة تصاعد الأملاح في المناطق الزراعية الجافة احد المشاكل المتعلقة بالمياه ولها نتائج خطيرة على المزروعات، ولقد كان هناك مخطط قد وضع في حيز التنفيذ في هذه المناطق لمعالجة وإصلاح هذا الوضع وذلك بتوسيع شبكات الصرف.

خامسا التشجير: هي عملية أساسية لحماية التربة تضمن المخطط الرباعي الأول والبرامج الخاصة في الفترة ما بين 1970-1973 حول التشجير، قد تمت على مساحة تقدر في مجموعها 118.000 هكتار، هذا في حين يشمل برنامج التشجيع التي تضمنه المخطط الرباعي الثاني 3.350.000 هكتار ومن أهم هذه الإنجازات هو بناء السد الأخضر من الحدود المغربية للحدود التونسية.(1)

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الذاتي 1962

نشأ هذا القطاع بعد الاستقلال مباشرة وذلك اثر الفراغ الذي تركه المعمرون على مستوى المزارع والمصانع. فكان لابد من إنشاء هيئة لتسيير هذه الأملاك فطيلة فترة أعوام 1963-1966 كانت تتم عملية سيطرة الدولة على تسيير المزارع " المسيرة ذاتيا " والتي قامت بعد

(1)أحمد هنى ، مرجع سابق ،ص ص 22 ،36

استيلاء العمال على الوحدات التي أصبحت مهجورة اثر رحيل الأوربيين. وامتداد التسيير الذاتي على ما تبقى من أراضي المعمرين، وبالإمكان التفكير بان الصيغة قد وجدت لنمط من التنمية الزراعية القائمة على التسيير الذاتي كما يشير إلى ذلك ميثاق الجزائر في أفريل 1964 والمعلن في أعقاب مؤتمر حزب جبهة التحرير.

الفرع الأول: مفهوم التسيير الذاتي

إن مفهوم التسيير الذاتي حديث النشأة لم يستعمل إلا بعد سنة 1950 في " يوغسلافيا " ويعرف بأنه تجربة إشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية،أما بالنسبة للجزائر فيعرف انه « تسيير العمال الديمقراطي للمنشات والمستثمرات التي هجرها الأوروبيين وتم تأميمها »

ولقد ظهر التسيير الذاتي بطريقة غير واضحة وعفوية وذلك عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية الصناعية.

وجاء في المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية لجبهة التحرير الوطني التعريف التالي لمفهوم التسيير الذاتي "هو نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثل محتواه الاديولوجي السبيل الرئيسي الذي اختارته الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية والتي توافق مصالح العمال الذين ارتقوا من صنف الأجير إلى صنف المنتج الحر المسؤول بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية.وانطلاقا من هذا المفهوم الذي يقوم على التوجه الاشتراكي نستنتج ما يلي:

إن التسيير الذاتي ما هو إلا احد السبل التي اختارتها الجزائر لبلوغ الاشتراكية كمسار اقتصادي لاضطلاع العمل بأرباحهم ونيل ثمرة مجهوداتهم.

العمل من خلال نظام التسيير الذاتي على تدعيم السير الحسن للمخططات الاندماجية في الوجهة المرسومة لها انطلاقا من المخطط الوحدوي للمؤسسة إلى المخطط القطاعي.. وهذا ما يدعم مبدأ اللامركزية في التسيير وبالتالي يقضي على علاقات الإنتاج المتمركزة ويعيد صياغتها في إطار جديد يهدف إلى القضاء على التناقضات بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة للأمة.

الفرع الثاني: جهاز التسيير الذاتي

يتكون جهاز التسيير الذاتي مما يلي:

أولا: الجمعية العامة للعمال:

وهي تضم جميع العمال المنشاة وتتمتع بالسلطة العالية أي أنها صاحبة الحق في تسيير المنشاة ذاتيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي لا تضم إلا العمال الذين بلغو سن الثامنة عشر ويتمتعون بحقوقهم المدنية. وكذلك إن الجمعية العامة عادة تسير المنشاة بواسطة مجلس العمال الذي تنتخبه في بداية كل سنة، كما لها الحق عند الضرورة أن تسحب منه الثقة. ويعتبر مجلس العمال مسؤول أمام الجمعية العامة عن جميع أعمال وحساباته ومن وظائف الجمعية العامة:

- مناقشة تحديد الأجور.
- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بإلحاق العمال أو صرفهم من الخدمة.
- تهتم بأسس قواعد تنظيم العمل في المنشاة.

- مناقشة أي موضوع بناء على طلب ثلاث أعضائها أو بناء على طلب مجلس العمال.
- يخول لها تصفية الحسابات في نهاية العمل.

ثانيا: مجلس العمال:

يتكون هذا المجلس طبقا للقانون من 15 إلى 120 عضوا، ولا يعد المدير ولا كبار أعضاء الجهاز التنفيذي أعضاء في مجالس العمال، ويعقد اجتماعه مرة كل شهر وأحيانا كل ثلاثة أسابيع أو أسبوعين، وللمدير أو للجنة لتسيير دعوته إلى الانعقاد في غير مواعيده.

وتتمثل وظائفه فيما يلي:

- تشكيل لجنه التسيير وحلها وإقامة بعض أعضائها ومناقشة وإقرار قراراتها.
- مناقشة خطة المنشاة والحساب الختامي لها.
- إقرار النظام الداخلي للمنشاة وانتخاب مدير المنشاة.
- توزيع الدخل الصافي في المنشاة على العمال.
- الموافقة على النظام الداخلي للمؤسسة.

انتخاب ومراقبة لجنة التسيير واتخاذ قرارات تسيير المنشاة وانتخاب مدير المنشاة.

الموافقة على شراء أو بيع الآلات الزراعية حسب الخطة السنوية للتجهيزات التي صادقت عليها الجمعية العامة. (1)

ثالثا: لجنة التسيير:

تعتبر لجنة التسيير للهيئة التنفيذية الدائمة لمجلس العمال إذ هي التي تتولى تسيير المنشاة طبقا للسياسة التي يحددها المجلس، وهي تتكون من 3 إلى 11 عضو يعينهم مجلس العمال من بين أعضائه لمدة سنة، وينتخب رئيسا لها من بين أعضائها ولا يعتبر مدير المنشاة عضوا فيها، ولكن له الحق بعد انتخابه أن يكون رئيسا لها ويشترط في أعضائها أن يكون ثلاثة أو أربعة ممن يباشرون عملا إنتاجيا، ولا يجوز للعضو أن يستمر في اللجنة أكثر من سنتين وذلك منعا لانتشار البيروقراطية واستئثار فئة واحدة من العمال بالتسيير وتنقسم وظائف لجنة التسيير إلى عدة أقسام هي:

- تقوم بإعداد تقرير عن التسيير المنشاة وتقدمه إلى مجلس الأمة
- لها الحق في طلب استقالة مدير المنشاة وتحل محله إذا خلا منصبه إلى أن تسلمه إلى من يخلفه.
- تضع خطط الإنتاج الأساسية كالبرنامج الاقتصادي وتحديد الأجور ثم تقدمها إلى مجلس العمال للمصادقة عليها.
- حل المشاكل الناتجة عن الإنتاج بما فيها استخدام العمال الموسميين عند الضرورة.
- تضع خطة الأعمال الشهرية.
- الإشراف على تطبيق القوانين الاجتماعية الخاصة بشريط العمل والأجور التامين الاجتماعي وترقية العمال، وتنظيم إجازاتهم السنوية.(2)

(1) محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 83-86

(2) محمد السويدي ، المرجع السابق، ص 86 ص 87

رابعا: المدير

كانت المزارع المسيرة ذاتيا تخضع إلى دائرة مدير تعينه الدولة ورئيس للجنة التسيير تنتخبه هذه اللجنة المتكونة من العمال الدائمين في المزرعة.

ويتحدد دور المدير وفقا للنظام الذي يضعه مجلس العمال وعادة ما يتمثل دوره في الإشراف على سير العمل وتنفيذ الخطة الاقتصادية، واستخدام العمال أو صرفهم، وله حق التصرف في الاعتمادات المالية وإنجاز الاتفاقيات، وتنفيذ قرارات هيئات التسيير، وللمدير نوع من الاستقلال الذاتي إذ بإمكانه استخدام حق الفيتو بالإعتراض على قرارات لجنة التسيير ومجلس العمال، إذ كانت القرارات تتعارض مع الخطة أو مع تعليمات الدولة كما يشرف على تنفيذ القرارات الصادرة عن الدولة، وبهذا يمثل السلطات الحكومية في المنشاة المسيرة ذاتيا.(1)

خامسا: الرئيس

ينتخب الرئيس من طرف لجنة التسيير بالأغلبية الساحقة، ويشترط أن يكون من بين أعضائها، ولا يبقى في منصبه أكثر من ثلاث سنوات على التوالي ويقوم الرئيس بعدة وظائف أهمها:

- رئاسة وتسيير اجتماعات كل من مجلس العمال في الجمعية العامة.
- التوقيع على محاضر الجلسات ووثائق الالتزامات المالية.
- يتلقى شكاوي واقتراحات العمال، ليبلغها إلى هيئات التسيير الذاتي المتخصصة.
- الإشراف عل مدى الالتزام بأوقات العمل والقواعد الفنية التي تتبع في استعمال الآلات الزراعية.

والملاحظ على أن الرئيس لا يحصل على مرتب إضافي ما عدا التسبيقات العادية مقابل عمله كما ليس من حقه التمتع بأي امتياز خاص في المزرعة(2)

الفرع الثالث: أهداف عملية التسيير الذاتي

إن دور التسيير الذاتي دور نموذجي باعتباره الوحيد الذي لا تتحكم فيه الدوافع والنوازع الفردية ولهذا يمكن توجيهه إلى خدمة أغراض الإنتاج وإتباع حاجات البلاد. ولكي يحقق التسيير الذاتي الأبعاد الأساسية المرجوة منه كان لابد من وضع خطط عملية منهجية يسير على هدفها القطاع الفلاحي وفقا لأساليب التخطيط في النظم الاشتراكية. إن التخطيط في هذا القطاع يعد الأهم، وذلك باعتباره القطاع الوحيد الذي يمكن السيطرة عليه من الناحية الفنية والنوعية والهدف من كل ذلك:

- تحديد العدد اللازم من القوى العاملة في هذا القطاع، وتأمين مستقبلها كقوة عاملة والعناية بتثقيفها وتدريبها وتوجيهها لتقوية الإنتاج وتحسينه.
- تقييم المنتجات الزراعية المختلفة وإعداد برنامج واسع يتعلق بمدى حاجة البلاد لهذا النوع من الزراعة أولا.

(1) محمد السويدي ، الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 53

(2) محمد السويدي ، الجزائر المستقلة، مرجع سابق، 1991، ص 53

- التخلص من الأعمال الزراعية التقليدية لتامين الزراعة الوطنية من خطر الجفاف (إنشاء السدود، غرس الأشجار).

القضاء على الاستغلال والاحتكار: وهو يمثل الهدف الأساسي للتسيير الذاتي.

1- إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي باعتباره القاعدة الأساسية لأي تطوير صناعي منتظر.

2- إعطاء نوع من الاستقلال الداخلي للوحدات الإنتاجية وذالك طبقا لمبدأ النظام اللامركزي.

3- أهداف سياسية متمثلة في تحقيق الديمقراطية وتجسيم اللامركزية والعمل الحر وزوال الفروق الجهوية.

- تكوين الفلاحين ورفع مستواهم لتحقيق التحول الاقتصادي الشامل وتنمية الإنتاج والتحرر من التبعية.

الفرع الرابع: مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي

إن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية جعلت هذا الأسلوب يعمل به تلقائيا لان الفلاح الجزائري. قد اضطهد من أرضه وجرد من ممتلكاته وطرد إلى الجبال والأراضي الجرداء القاحلة الصعبة الاستغلال، كما ساهمت طبيعة ملكية الأراضي السائدة قبل الاستقلال كالبايلك والحبوس والوقف والعروشية*وخاصة الأخيرة التي يقوم فيها الفلاح الجزائري باستغلالها بطريقة جماعية عن طريق نظام التويزة ، (1) ومن الناحية الاقتصادية فكما هو معروف خرج الفلاح الجزائري غداة الاستقلال متوقع في قطاع زراعي تقليدي يقوم على الجهد العضلي، يمتاز بمردودية وإنتاج ضعيف تؤثر سلبا على القدرات المالية للفلاح وبالتالي الحياة الاجتماعية.

كل هذه الأسباب جعلت هذا الأسلوب يقبل كنظام تسييري للوحدات الزراعية إضافة إلى الأمية والجهل المتفشي بين أوساط المجتمع الجزائري لذلك نجده غير قادر على طرح البديل لهذا التسيير وقد طبق على ثلاث مراحل (2)

المرحلة الأول: (الأملاك الشاغرة):

جاءت هذه المرحلة مباشرة بعد رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962، حيث تم الإشراف الفردي والجماعي من طرف المنظمات الوطنية كجيش التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين... الخ، هذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح

---

* **أراضي البايلك**: هي الأراضي العامة وتدعى كذلك أراضي الشعب، أراضي العرش: هي أراضي بور يكون استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها ويصبح له الحق على هذا الجزء، أرض الوقف: هي مؤسسات دينية.

(1) محمد السويدي ،الجزائر المستقلة ،ص152

(2) Ben issad ,economie de dévloppment de l'Agerie ,Alger 1979 ,p 94

العامة وذلك بمنع تهريب المعدات والآلات الزراعية، وذلك عن طريق قرارات ومرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة، ثم جاء بعد ذلك قرار 22 أكتوبر 1962، لتنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك، وتتكون من خمس هياكل:

- الجمعية العامة للمزرعة وتضم كل عمال المزرعة.
- مجلس عمال المزرعة تنتخبه الجمعية العامة.
- لجنة تسيير المزرعة تتشكل بالانتخاب.
- رئيس المزرعة وهو رئيس لجنة التسيير.
- مدير المزرعة، وتعينه وزارة الفلاحة ويمثل الدولة.

المرحلة الثانية: (التأميم الجزئي):

والتي امتدت من شهر مارس إلى غاية ماي 1963، تم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، وكانت حوالي 200 ألف هكتار، موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة الأساليب الحديثة للاستغلال الزراعي وإنتاجها مخصص للتصدير ويتمثل في الخمور والحمضيات والقمح.

المرحلة الثالثة: (التأميم الكلي):

تمت هذه المرحلة انطلاقا من 12 أكتوبر 1964، بحيث أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2.632.000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها كانت موزعة وملك لحوالي 22 ألف معمر، وقد تمت عملية تجميع هذه المزارع في حوالي 2191 وحدة إنتاجية تقوم على تسييرها الفلاحين وقدماء المجاهدين.(1)

الفرع الخامس: تقييم نظام التسيير الذاتي

لقد ساهم قطاع التسيير الذاتي مساهمة فعالة في الإنتاج الزراعي الوطني كالمزروعات الصناعية، الحمضيات الحبوب الصلبة، الخمور.

إن إنتاج قطاع التسيير الذاتي مخصص كلية للتسويق وفي جزء هام منه للتصديركما يلعب دورا هاما في الزراعات التي هي في طور التنمية مثل زراعة الحبوب الصيفية وزراعة العلف وذلك تبعا للتطور الذي عرفته تربية الحيوان.

إن التسيير الذاتي شارك بطريقة غير مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو في الاقتصاد نحو الأمام وبالرغم من هذه النتائج التي حققها التسيير الذاتي إلا انه لم يحقق الأهداف المرجوة وذلك راجع إلى النقائص التي عرقلته والمتمثلة فيما يلي:

- عدم اكتراث العمال الذين أصبحوا لا يحصلون على نتائج عملهم كاملة (تقاسم الأرباح فقط).
- إبعاد العمال عن المساهمة في اتخاذ القرارات عن طريق تعطيل مسؤوليات المجالس المنتخبة التي أصبحت لا تجتمع نادرا ولا تجتمع إطلاقا.

(1) أحمد هنى ،إقتصاد الجزائر المستقلة ،مرجع سابق ،ص ص 39-40

- نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير وهجرتها.
- إهمال المصالح الاقتصادية للمزارع وتدهور الإنتاج وركوده.
- استعمال ما أمكن من وسائل الإنتاج وغيرها للصالح الشخصي.
- أعيدت نفس طرق الإنتاج ونفس العمال ونفس الزراعات لم يقع أي تغير جذري في الزراعة ما عدى إبدال المعمر بلجان التسيير.
- العجز المالي المتزايد للمزارع وعدم إمكانية السيطرة على تسييرهم.
- التطاول على ممتلكات المزارع من أراضي (اقتصادية من اجل إقامة المشاريع الصناعية والعمرانية).

السكن والرعي غير المشروعين على أراضيها.

- إعادة نمط الاستغلال الزراعي للبلاد الذي كان ينتهجه المعمر اعتمادا على تقسيم الأراضي ما بين قطاع معاصر وقطاع تقليدي الذي بقي ساري المفعول به.(1)
- انتظار العمال للأجرة الشهرية المخصصة لهم من طرف الدولة بدل توزيع الأرباح التي يحققونها.(2)

بالإضافة إلى عدة مشاكل نراها جوهرية والمتمثلة في:

1- مشكلة التسويق:

تسببت هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي لأنه لم تكن هناك سياسة تسويقية واضحة، حيث كانت تسويق المنتوجات غداة تطبيق قوانين التسيير الذاتي وفق قوانين العرض والطلب، حيث تم إنشاء مصالح تسويقية من طرف الدولة لتسهيل عملية التسويق وضمان وصولها إلى المستهلك منها:

- التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات.
- التعاونية الفلاحية للخضر والفواكه
- الديوان الوطني للخضر والفواكه الجزائري.

إن تعقد الأجهزة الإدارية للهيئات التسويقية وضع المزارع المسيرة ذاتيا في أوضاع اقتصادية لا يرثى لها. (3)

(1) حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية، ص120

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص ص 309-310

(3) أحمد هني ، إقتصاد الجزائر ،مرجع سابق ،ص36،30،29

2- مشكلة التموين والتمويل:

إن عملية التموين بالآلات الزراعية الضرورية والمواد اللازمة للعتاد الفلاحي كانت تصل متأخرة وهذا نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي.

أما عملية التمويل الزراعي لهذا القطاع فقد عانى من عراقيل كبيرة حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله، فعمل هؤلاء الخواص على عرقلة نجاح مسيرة القطاع حتى يفتح المجال للرأسمالية الزراعية، وعقب تأميم البنوك والمصارف أوكل إلى جهات مختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا. فتعرضت المزارع المسيرة للإفلاس والخسارة وتراكم الديون عليها مما جعلها عرضة لتأميم الثورة الزراعية.

بعض المشاكل الإدارية:

إن الجهات التي تقوم على تسيير المزارع المسيرة ذاتيا كلجنة العمال والجمعية العامة للعمال، كانت اختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي على أكمل وجه وهذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة والاشتراك في اتخاذ القرار.

كل هذه الظروف ساهمت في إجهاض هذه التجربة.

المطلب الثالث: مرحلة الثورة الزراعية1972

انطلقت الجزائر في هذه المرحلة وهي تحمل شعار " الاستقلالية في التسيير " وجاء بقانون إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وذلك في نهاية 1966، وتدعيما لهذه الفكرة صدر ميثاق الثورة الزراعية في شهر نوفمبر سنة 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972.

جاءت الثورة الزراعية كضرورة اقتضتها خالة إلا مساواة في توزيع الأراضي ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية، وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد إذا فالثورة الزراعية جاءت بناءا على عدة أسباب أهمها:

التوزيع غير العادل للأراضي وشملت بلديات الدومين، الوقف، أراضي الجماعات المحلية. وكان هدفها هو تكوين صندوق وطني للثورة الزراعية ومعالجة التباين الموجود في توزيع الأراضي.

كما تميزت هذه المرحلة ببروز عدة نقائض أهمها عدم المساواة في توزيع الأراضي ويرجع ذلك إلى مخلفات الاستعمار الذي كان السبب الرئيسي في ذلك.

الظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأرض: ويرجع ذلك إلى عدم استغلال الأراضي من طرف المالكين لها لأن حالتهم غير مستقرة وليس لديهم أي ضمان يمكنهم من الاستفادة من ثمرات جهودهم.

الفرع الأول: أهداف الثورة الزراعية

إن مشروع الثورة الزراعية عام 1966 الذي أكد من بين أهدافه، إن " تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي يندرجان في نفس إطار الآفاق الخاصة بتأميم الثروات الوطنية ووسائل الإنتاج الكبرى والتسيير الذاتي ". ولكن هذا المشروع كان ناقصا أو غامضا في التخصيص على الإجراءات التي يجب أن ترافق عمليات توزيع الأراضي. ولهذا بقي مجرد مشروع.

ميثـاق وقـانون الثـورة الزراعيـة الـذي أعـدت مشـروعه وزارة الإصـلاح الزراعـي عـام 1970، ووافـق عليـه مجلـس الثـورة والحكومـة يـوم 14 جويليـة 1971، وتـم التوقيـع عـل أمـر تطبيقـه فـي 8 نـوفمبر مـن نفـس السـنة، وقـد جـاء فـي مقدمـة الميثـاق " إن الثـورة الزراعيـة ضـرورة اقتضـتها حالـة عـدم المسـاواة فـي توزيـع الأراضـي، ولا يخفـى أن هـذا هـو السـبب الرئيسـي فـي انخفـاض مسـتوى المعيشـة للجمـاهير الريفيـة وعـدم قـدرتها علـى تحويـل الأسـاليب الزراعيـة ومشـاركتها فـي التنمية الاقتصادية للبلاد ".(1)

ومنه فالأهداف التي ترمي إليها الثورة الزراعية:

- معالجة التباين المجحف الموجود في توزيع الأراضي.
- أما الهدف الآخر للثورة الزراعية بعد تحديد الملكيات الكبرى هو تكثيف الزراعة.
- إن الثورة الزراعية تبدو كضرورة لتنمية اقتصاد الجزائر ككل.(2)

الفرع الثاني: مراحل تطبيق الثورة الزراعية

إن جميـع الأعمـال المدرجـة فـي إطـار إصـلاحات الثـورة الزراعيـة لا يمكـن إنجازهـا فـي وقـت واحـد بـل تتطلـب لـذلك وقـت طويـل ولضـمان فعاليـة هـذه الأعمـال لابـد مـن تنظـيم العمليـة علـى مراحل معينة وهي:

المرحلة الأولى: (مرحلة الترشيد والتوعية):

امتـدت مـن 1972/01/01 إلـى 1973/06/16 اعتمـدت فـي هـذه المرحلـة علـى توعيـة وترشـيد وشـرح الثـورة الزراعيـة وأبعادهـا وتوضـيح فكرتهـا والقصـد مـن ورائهـا، إصـلاح جـذري لهياكـل الاقتصـاد الـوطني فـي القطـاع الزراعـي. وخصـت هـذه المرحلـة أراضـي البلـديات الـدومين، الوقـف وأراضـي الجماعـات المحليـة، وكـان هـدفها هـو تكـوين الصـندوق الـوطني للثـورة الزراعيـة وقـد تـم تـأميم الأراضـي المـذكورة سـابقا ومنحـت إلـى المسـتفيدين تتعاقـد معهـم الدولـة، ويشـترط أن يكونـوا فلاحـين ولـيس لهـم أي دخـل آخـر، كمـا تقـدم لهـم الدولـة مسـاعدات مختلفـة تعفـيهم مـن الضـرائب لمـدة خمـس سـنوات ويلـزم علـى الفلاحـين مـن الأرض شخصـيا. وهـؤلاء المسـتفيدين أما أن يكونوا أشخاص منفردين أو يكونوا تعاونيات فلاحية تهدف إلى استثمارات كبرى.

المرحلة الثانية:

امتـدت مـن 17 جـوان 1973 إلـى غايـة 16 جـوان 1975 جـاءت هـذه المرحلـة بهـدف تـأميم الأراضـي التـي تسـتعمل مـن طـرف ملاكهـا مباشـرة وكـذلك الأراضـي التـي تغيبـت عنهـا أصـحابها باستثناء الملكيات التي تقل عن 05 هكتارات.(3)

وكذلك تأميم الملكيات الضخمة، وقد وزعت هذه الأراضي المؤممة على المستخدمين.

(1) حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، مرجع سابق ، 1976، ص 292

(2) سهيل الخالدي، الثورة الزراعية في الجزائر، بيروت دار العودة 1985، ص 62

(3) حسن بهلول، التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، مرجع سابق، ص 300

المرحلة الثالثة: 08 نوفمبر 1975

وهي المرحلة التي مست قطاع تربية المواشي والمراعي و الأراضي الرعوية. وجمدت في الفترة 1976 إلى 1977.

أما المرحلة الثالثة فمن نقائصها ما يلي:

- عدم توفير الميزانيات الكافية عند إقامة التعاونيات.
- الدراسة غير الموضوعية في تقسيم مساحات المراعي.
- عدم توفير نقاط الماء الكافية في المناطق الرعوية.
- عدم فصل قطاع التعاونيات عن قطاع الرعي.
- تنصيب التعاونيات الرعوية بدون تسليمها عدد رؤوس الماشية اللازم.

مما سبق يمكن القول بان تطبيق الثورة الزراعية كان عملا سياسيا بالدرجة الأولى ولم يتعرض إلى المشكلة الزراعية بشكل جذري. فالثورة الزراعية رغم أهدافها النبيلة لكنها لم تنطلق من واقع يراعي درجة التطور والنمو السياسي والثقافي والاجتماعي للمجتمع.

ونتيجة لعدم استفادة مسطريها من تجربة التسيير الذاتي السابقة لها تاريخيا فإنها لم تحقق الأهداف المرسومة لها بل إنها أصبحت رمز للارتجالية والتجارب الفاشلة. فالثورة الزراعية كررت أخطاء التسيير الذاتي فرغم أن الصيغة القانونية تتميز بين الشكل التعاوني الجديد والتسيير الذاتي، إلا أن هنا الاختلاف لم يتعدى الظاهر إلى الجوهر الذي يبقى نفسه.

الفرع الثالث: تقييم عملية الثورة الزراعية

الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية وأخرى تعاونية تخدم مصلحة البلاد غير إنها حققت الأهداف الاجتماعية ولم تحقق الأهداف الاقتصادية ويرجع المحللون ذلك إلى:

- النوعية الرديئة لبعض الأراضي.
- نقص التوعية لدى المستفيدين.
- نقص وسائل التجهيز وكذلك نقص التأطير.
- غير إن الثورة الزراعية عانت من عدة نقائص حسب مراحلها: (1)

ففي المرحلة الأولى برزت عدة نقائص أهمها:

- إقامة التعاونيات بسرعة وبدون دراسة معمقة.

عدم التحديد الدقيق لمساحات التعاونيات مما جعل المستفيدين لا يعرفون حدود أراضيهم على وجه الدقة.

- الاختلاف في تحديد المساحة ضمن المنطقة الواحدة فالمستفيد يمنح مساحة 20 هكتار بينما تحدد مساحة الخواص بـ 50 هكتارا.
- انخفاض المساحات الزراعية الفعلية عن تلك المزروعة لاحتوائها على أراضي غير منتجة.

(1) مهيدي ذاودي، معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1990، غير منشورة ص 157

- عدم شمولية لتطبيق الأرض العرش والأراضي المرهونة وبقاء معظمها مستغلا من قبل شاغليها.

أما المرحلة الثانية فمن ابرز نقائصها مايلي:

- تسجيل العديد من حالات التحايل في التزوير التي تمت أحيانا بتواطئ السلطات المحلية والتي أدت إلى
- إلغاء صدور قرارات التأميم في حق بعض المستفيدين أو المالكين الكبار.

ضياع الكثير من ملفات التحقيق ومحاضر الجلسات (حوالي 5000 ملف) والوثائق الأخرى على اثر التقسيم الإداري لسنة 1974.

- إعطاء حق الاختيار للمؤممين بخصوص القطع التي يتخلون عنها مما جعلهم بطبيعة الحال يحتفظون بالأراضي الأكثر خصوبة، ومما جعل الكثير من الأراضي المؤممة تكون رديئة.
- عدم القضاء ظاهرة كراء الأراضي وبيعها.
- عدم البحث في ملفات الطن، وعدم تسبب في مشاكل كإقامة التعاونيات على أراضي لم يتم الفصل فيها بعد.

المطلب الرابع: التمويل الفلاحي خلال فترة 1962-1980

لقد عرف تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عدة مراحل ارتبطت بتحولات في هياكل ومصادر التمويل فقد تم تمويل القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عن طريق الشركة الزراعية للاحتياط والتي تمثلت مهمتها في تزويد القطاعات الفلاحية بالبذور، الآلات، الأسمدة، المبيدات... إلخ وهذا بسعر فائدة قدر بـ 4.5% يسدد عينا.

بالإضافة إلى هذه الشركة كان البنك المركزي يضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي قروضا من اجل استخدامها في تمويل الاستغلال والاستثمار، وبصورة خاصة القطاع الاشتراكي، ذلك لأن القطاع الخاص لم يكن يحظى إلا ببعض قروض الاستغلال لان ضعفه في تسديد الديون المستحقة لديه جعل المؤسسات المالية تضع شروطا تعجيزية أحيانا للتسليف مما يحرم الفلاحين الصغار من القروض.

إن تمويل الفلاحة في الفترة التي امتدت من الاستقلال إلى غاية 1966 نتج عنها انعكاسات سلبية لان التغيير عن الاحتياجات الفلاحية كان بيروقراطيا. (1)

الفرع الأول: تمويل القطاع المسير ذاتيا:

ابتداء من سنة 1966 أو كل تمويل القطاع الفلاحي إلى الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني وانحصرت مهمة الشركة الزراعية في تمويل القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تسرب رؤوس الأموال التي كانت مودعة في الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي نحو الخارج مما نتج عن نقص في السيولة.

(1) بويهيمي محمد ، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999، ص 200

- عدم كفاءة الإطارات المهنية الباقية في التحكم في التقنيات المستعملة للتمويل بعد هجرة الإطارات المؤهلة إلى فرنسا.
- حالة عدم التأكد السياسي التي خيمت بعد الاستقلال.

وفي سنة 1968 تسلم البنك الوطني، الذي أنشء هذا الأخير بموجب أمر 73/66، مهمة تمويل القطاع الفلاحي وذلك بتقديم تسبيقات للقطاع الفلاحي عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بوضع ظرف مالي تحت تصرف هذا الأخير والذي يستخدمه بواسطة الشركات الفلاحية للاحتياط، حيث كانت المزارع المسيرة ذاتيا تقوم بتقديم مخطط الزراعة الذي تنوي القيام به ويتضمن معلومات عن المساحة المخصصة للاستغلال ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها للتمكن من تحديد حجم الاستهلاكات الضرورية وحجم النشاط في المزرعة.

ويتم دراسة المخطط من طرف لجنة القروض على مستوى الديوان لتحدد قيمة حاجيات المزرعة. ثم تنشئ مخطط التمويل وتعرضه على الجهة المكلفة بالتمويل.

المخطط رقم " 01 ": مخطط التمويل للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا:

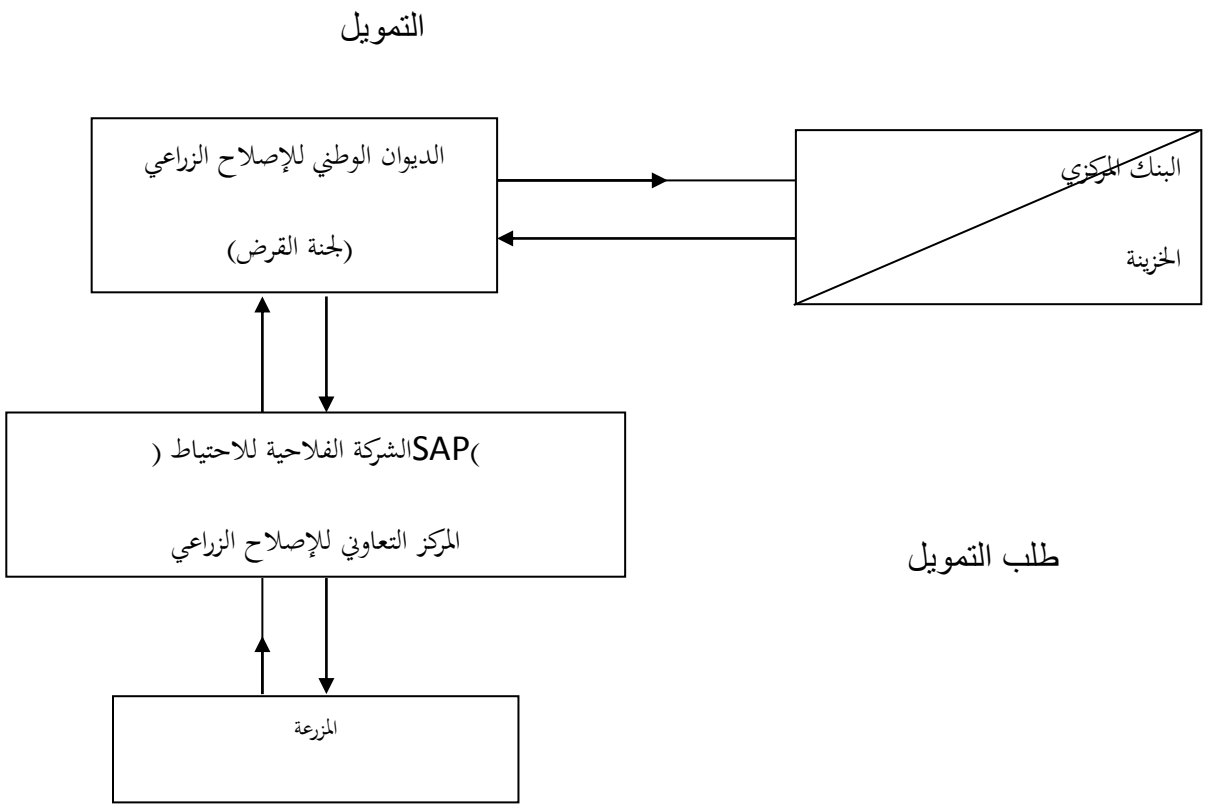

المصدر:

Mohamed Elhocine Ben Issad ; Economie Du Développement De L'Algérie (1962-1978), 2Edition ; Opu Alger, 1981 ; P202

ويؤخذ على هذه الطريقة في التمويل أنها تستغرق مدة زمنية طويلة وهذا راجع لتعدد الهيئات التي يعرض عليها طلب التمويل إلى غاية تحصيله مما يتسبب في تأخر وصول القرض وإمداد المزارع بالمال في الوقت المناسب.

وفي سنة 1972 أجريت تعديلات في إجراءات التمويل عن طريق لا مركزية الدراسة والتوزيع على مستوى الولاية بهدف الإسراع في الدراسة ومنح القروض التي يتم تحديدها من طرف وزارة الفلاحة وكتابة الدولة للتخطيط، ويكون ذلك حسب الولاية ونوع التجهيز، وبذلك تقوم اللجنة المركزية للقرض بتوزيع القروض على لجان القرض الولائية.

تتمثل المهام الأساسية للجان القرض الولائية في دراسة طلبات الوحدات الإنتاجية وتقدير المبلغ الضروري لها،وكذالك أشعار الوحدات الزراعية ومديرية الفلاحة الولائية بالقرض، وبعدها تحويل ملفات القرض للجنة المركزية.

كان تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا في شكل قروض قصيرة الأجل موجهة لمجمل المستثمرات بغض النظر عن وضعيتها المالية والتي كانت تعرف عجزا مستمرا، ورغم أهمية التمويل الذاتي في تقييم الوضعية المالية للمشروع إلا انه كان يمثل نسبة ضئيلة جدا لم تتعدى 4% من مجموع التمويل كما إن تقييم القروض كان يخضع لمعايير نظرية إدارية بعيدا عن المعايير الاقتصادية، حيث كان البنك المركزي يمنح قروضا دون تحليل للأسباب التقنية والهيكلية للعجز الذي كانت ميزانية الدولة تتكفل به مما اثر سلبا على المنتجين حيث أصبحوا لا يبحثون على النشاطات ذات المردودية انطلاقا من هذه الوضعية جاء مرسوم 406 الصادر في 1975/02/14 بناء على الإتفاق الذي حدث بين وزارتي الفلاحة والمالية، محددا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة وثابتة حيث:

يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري .

تحديد معايير التكاليف الفلاحية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري وممثلي الوحدات الإنتاجية الذين يمكنهم استخدام كل الوثائق تدعم طلباتهم

في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع والتعويض للبنك تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشا بين البنك والوحدات الإنتاجية يترأسها رئيس الدائرة.

كما تم إعادة النظر في معدلات الفائدة، فخفضت نسبة الفائدة على مختلف أنواع القروض الطويلة، المتوسطة، والقصيرة الأجل.لكن ذلك لم يقض على مشكلات الإئتمان الفلاحي خلال هذه الفترة لان الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض.

الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي الخاص

رغم أن القطاع الخاص كان يحتل 60٪ من القطاع الفلاحي إلا أن العناية به، أي خاصة من الناحية المالية، كانت ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي العمومي.

ففي الوقت الذي عرفت فيه دورة التمويل تحولات هامة وتحسين في الخدمات، فإن القطاع الخاص لم يستفد إلا باقتراحات همشت كليا.(1)

(1) سهيل الخالدي،الثورة الزراعية في الجزائر، ص ص 48-49

وعرف التمويل البنكي للقطاع الخاص مجموعة من المراحل:

في الفترة 1968/1963 كلفت الشركة الفلاحية للاحتياط بامتياز إقراض المستغلات الخاصة ومصدر هذه القروض خزينة الدولة وتكون في شكل عيني حبوب وأسمدة وفي شكل سيولة موجهة للتجهيز.

وبعد سنة 1968 تحمل البنك الوطني دور الممول لهدا القطاع، إلا إن نسبة القروض الممنوحة لم تشمل إلا عدد قليلا من الفلاحين الصغار والتي ما فتئت أن تتوقف. وبعد سنة 1976 تم إعادة الاقتراض للقطاع الخاص، ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض، لكن التطور الإجمالي للقروض المرخصة لهذا القطاع انتهى إلى نفس المآل.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة 1981-1990

إن السياسات التي إتبعتها الدولة خلال الفترة الممتدة من 1962-1980 أثبتت فشلها وعدم تحقيق أهدافها لذا لجأت إلى إتباع سياسات زراعية أخرى تمثلت في عملية إعادة الهيكلة في سنة 1981 بالإضافة إلى قانون المستثمرات الفلاحية والذي صدر في 1987 كتصحيح لسياسات الزراعية المتبعة سابقا.

المطلب الأول: عملية إعادة الهيكلة

رغم التحولات التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال فإنها تبقى حتى الآن مؤثرا رئيسيا لضعف الاقتصاد الجزائري، حيث أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية، وتزايد العجز في ميزانها التجاري، إذ بلغ في خلال المخطط الرباعي الأول والثاني على التوالي 0.4 مليار دج و 3.4 دج.

فكانت عملية إعادة الهيكلة لتصفية القطاع وإعادة توزيع الفلاحين بشكل يضمن إنتاج أكثر ومردودية أحسن ومحاولة القضاء على كل ما من شانه تعطيل السير الحسن للقطاع والتقليل من نسبة معدلات البطالة المقنعة بالمزارع وكذا التبذير والإهمال، وانطلقت العملية في أعقاب الدورة الثالثة للجنة المركزية، وعلى اثر صدور التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981.

الفرع الأول: أسباب عملية إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي :

إن التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي نتيجة تطبيق سياسة ارتجالية غير مدروسة خلق جهاز بيروقراطي غير كفئ يسهر على تسيير القطاع مما عرضه إلى نكسات ومشاكل كثيرة فمن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، تراجع إلى مطلب تحقيق الأمن الغذائي من المواد الضرورية لغالبية السكان، حيث بلغت الواردات الغذائية حوالي 60% من إجمالي ميزان الواردات.(1)

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة التنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الثاني، ص ص 16-21

إن هـذا الوضـع جعـل السـلطات المعنيـة تعيـد النظـر فـي وضـعية الاقتصـاد بصـورة شـاملة وعلميـة لتـدعيم حركـة الإنتـاج والنمـو حيـث اتجهـت سياسـة الـبلاد فـي مطلـع الثمانيـات نحـو إعـادة الهيكلـة شـاملة للقاعـدة التحتيـة للقطاعـات الاقتصـادية.إن عمليـة إعـادة الهيكلـة بصـورة عامـة وسـيلة مـن الناحيـة النظريـة ذات بعـد اجتمـاعي واقتصـادي لإحـداث تغيـر جـذري وهيكلـي مـن شـانه تـدعيم حركة التطور الاقتصادي وقد كانت نتيجته:

كبـر حجـم المؤسسـات الاقتصـادية واحتكارهـا لإنتـاج منتـوج جعلهـا تخلـط وتـربط بـين وظيفتـي الإنتـاج والاسـتثمار غالبـا مـا تتبـع بوظيفـة التسـويق، هـذا مـا جعـل بعـض الهياكـل الاقتصـادية لا مبرر لوجودها نتيجة قيام هذه المؤسسات بمهامها.

خيبـة الأمـل التـي أصـابت الفلاحـين فـي تعـاملهم مـع الأجهـزة البيروقراطيـة عرقلـت العمـل الزراعـي نتيجـة القيـود الإداريـة المفروضـة خاصـة خـلال مـنح القـروض والتمـوين وانتشـار الرشوة والمحسوبية وانعدام المحفزات المادية التي تشجع على الإنتاج.

ارتفـاع معـدلات الهجـرة الريفيـة، عـرض القطـاع إلـى هـدم وكبـر السـن اليـد العاملـة بـه وهـذا لتـدني الأجـر الزراعـي، وعـزوف الشـباب علـى العمـل الزراعـي، والنـزوح نحـو المـدن والمنـاطق الصناعية.

تردي الإنتاج وضعفه وانخفاضه سنة بعد أخرى وتسجيل الخسائر.

سياسة الأسعار الممركزة والمحددة بصفة إدارية أثرت على المردود المالي للمزارع.

إن جميـع الإصـلاحات لـم تكـن تمـس بصـورة مباشـرة الهياكـل الإنتاجيـة بقـدر مـا وجـه للهيكـل الإداري الذي عرف تضخم كبير في بعض المزارع.

إن إعـادة الهيكلـة هـي عمليـة اقتصـادية واجتماعيـة وسياسـية تمـس جميـع القطاعـات سـواء كانـت خدميـة أو إنتاجيـة ترمـي إلـى تغييـر بعـض التناقضـات الهيكليـة الموجـودة بهـا وذلـك عـن طريـق إعـادة ترتيـب وتنظـيم الممارسـة الاقتصـادية لهـذه المؤسسـات وإحـلال عناصـر تنظيميـة محـل عناصر أخرى كانت لا تؤدي العمل المطلوب بصورة فعالة.

الفرع الثاني: أهداف عملية إعادة الهيكلة

إن تطـوير القطـاع الفلاحـي علـى الأمـد الطويـل يسـتند إلـى مجموعـة مـن التوجيهـات الراميـة إلـى تحقيـق تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية الغذائيـة وتحسـين ظـروف المعيشـة والمـداخيل بـالريف، وإزالـة العراقيـل التـي بقيـت تحـول دون تطـور هـذا القطـاع. ولـذلك يمكـن أن نـوجز أهـداف العمليـة فيمـا يلي:

- تحسـين الشـروط العامـة المحركـة للاقتصـاد الفلاحـي سـواء علـى مسـتوى جهـاز الإنتـاج أو فيـا يتعلـق بـأجهزة الـدعم، اسـتنادا إلـى تنظـيم أكثـر مرونـة وغيـر مركـزي ويأخـذ فـي عـين الاعتبار تجارب المنتجين حتى يسمح بتنمية مبادراتهم.
- تهيئـة الشـروط اللازمـة لتكثيـف الإنتـاج الفلاحـي عـن طريـق الاسـتعمال الأفضـل لعوامـل الإنتـاج، والمـوارد الطبيعيـة والماليـة البشـرية، ومـن خـلال التنفيـذ الصـحيح للطـرق الزراعيـة وبإدخال وتطوير التقنيات.
- بعـث حركيـة جديـدة للتنميـة الريفيـة عـن طريـق تحقيـق التضـامن بـين القطاعـات المرتبطـة مباشرة بالإنتاج الفلاحي.
- تكـوين وحـدات إنتاجيـة متجانسـة طبوغرافيـا وذات قطـع قريبـة مـن مركـز المزرعـة يمكـن التحكم فيها بشريا.

- تثبيت اليد العاملة نظرا لكبر سن شريحة كبيرة من عمال المزارع.
- توحيد ومجانسة أنماط التسيير وذلك بإلغاء تعدد الأنظمة (التسيير الذاتي، تعاونيات، قدماء المجاهدين، تعاونيات الثورة الزراعية).
- تسوية الوضعية المالية للمزارع (التطهير المالي)، والذي تضبط بموجبه حسابات الاستغلال والميزانية –
- تمهيد التوزيع الأصول على الوحدات المكونة ولتكفل الدولة بالخصوم.(1)

الفرع الثالث: تقييم عملية إعادة الهيكلة

إنه من خلال إعادة الهيكلة التي مست تعاونيات الثورة الزراعية و التسيير الذاتي تم خلق حوالي 3412 مزرعة على مساحة إجمالية قدرها 2.894.329 هكتارات في شكل استثمارات فردية وبتطبيق إعادة القطاع الفلاحي كانت النتائج عند نهاية المخطط الخماسي الأول كما يلـــــي:

- إعادة تقسيم مساحات المستثمرات. قطاع التسيير الذاتي وتعاونيات المجاهدين خلال المرحلة الأولى، ثم التعاونيات الفلاحية الإنتاجية للثورة الزراعية في مرحلة ثانية، وتشكيل المزارع الفلاحية الاشتراكية.
- ونتيجة لتوحيد القطاع الاشتراكي الفلاحي فقد تم تجميع المزارع الفلاحية المذكورة في شكل إتحاد محلي أطلق عليه قطاع التنمية الفلاحية يشكل كل قطاع من 30 إلى 40 مزرعة فلاحية. اشتراكية، ومهمته التكفل بالمشاكل المشتركة للوحدات الإنتاجية مثل مشاكل التسيير والتموين والتجهيز.
- إعادة تنظيم شبكة دعم الإنتاج الفلاحي، حيث أنشئت المزارع النموذجية والتعاونيات المتخصصة في ميادين الزراعات البلاستيكية والزراعات الصناعية.
- إعادة هيكلة الدواويين الفلاحية طبقا للتخصص
- بموجب القانون رقم 18-83 المؤرخ في 14 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، تم تشجيع المستفيدين من قطع الأراضي بإقرار تمليكهم بعد مدة ضرورية للاستصلاح.
- وبموجب إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي تم أيضا توزيع 700 ألف هكتار في شكل استغلالات فردية، وهي الأراضي المتبقية من الصندوق الوطني للثورة الزراعية والغير موزعة.

ويمكن القول بالنسبة لتنمية القطاع الفلاحي عموما خلال هذا المخطط، انه رغم الجهود المبذولة فإن حل إشكالية التنمية الفلاحية تتطلب وقتا طويلا، ولا يمكن القضاء على كل العراقيل التي تواجهها خلال مخطط متوسط المدى، ويمكننا أن نلاحظ خلال فترة المخطط مايلـــــي:

- تراجع الإنتاج بالنسبة لبعض المنتجات.
- التجنيد الضعيف لطاقات الإنجاز الوطنية سواء داخل أو خارج القطاع. ولذلك بقي قطاع الفلاحة يتميز بمعدل ضعيف في استهلاك الإعتمادات الممنوحة له.
- عدم كفاية التأطير التقني والتأهيل المهني والفني للأيدي العاملة
- ضعف معدل استغلال الأراضي الفلاحية والتموين بعوامل الإنتاج.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 143-150

- عدم تحديد شروط إعادة الهيكلة بدقة واعتمادها أحيانا على مفاهيم غامضة كالاعتماد على معايير الإنتاج، المساحة المثلى، الاستغلال الأمثل.
- عدم تحقيق استقلالية لتسيير المزارع التي ضلت وهما، فالنصوص القانونية التي تجعل من هياكل الدعم والإسناد وهي حقيقة مسؤولة بقسط وافر عن النتائج السلبية للمزارع طرفا مسؤولا عن نتائج المزارع.
- تخويل المدير الجديد صلاحيات تتمثل في:
- تمثيل المزرعة على قدم المساواة مع رئيسها المنتخب أمام كل المؤسسات التي لها علاقة بالمزرعة.
- إعداد برامج التنمية السنوية والمتعددة السنوات
- إعداد برامج الإنتاج السنوية التموين، التمويل، التجهيز، والتسويق.
- إعداد جدول الأعمال السنوي وبرامج التشغيل ووسائل الإنتاج.
- إعداد جدول الأجور الأساسي وطرق العمل الإنتاجية.
- إعداد نتائج المزرعة دوريا وتحليلها واقتراح الإجراءات التصحيحية.

وجميع هذه الصلاحيات تجعلنا نتساءل عن دور المجالس المنتخبة الحقيقي.غير إن هذه الملاحظات السلبية لا يمكن أن تحجب عنا بعض الإيجابيات التي ظهرت بموجب التوجهات الجديدة المتعلقة بالقطاع الفلاحي منهـــا:

- أهمية الانطلاقة التي شرع فيها منذ 1980 والتي تهدف إلى توفير الشروط التي تمكن الفلاحة من الإسهام في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- كالنتائج الايجابية المرتبطة بإعادة الهيكلة سواء على مستوى جهاز الإنتاج أو على مستوى هياكل دعم الإنتاج الفلاحي (هياكل التموين والتجهيز والتمويل والتأطير).

الاهتمام أكثر فأكثر بالقطاع الفلاحي الخاص.(1)

المطلب الثاني: المستثمرات الفلاحية 1987

لقد ساهمت تلك الأخطاء المرتكبة عند القيام بعملية إعادة الهيكلة وإعادة النظر في تنظيم القطاع الفلاحي والبحث عن مخرج آخر لوضعية القطاع.

ومن بين أهم الإجراءات التي ظهرت في المخطط الخماسي الثاني، ذلك الإجراء العميق الذي يتناول القطاع الفلاحي سنة 1987، والذي تتم بموجبه وضع ترتيبات جديدة الاستغلال الأراضي الفلاحية، والتخلي عن اختيار " القطاع الفلاحي الاشتراكي " بحيث تم وضع قواعد جديدة الاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الوطني من خلال تغيير أسلوب تسيير وتنظيم المزارع الفلاحية في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية قصد إعطاء الفلاحة حركية جديدة تضمن زيادة منتظمة ودائمة وكثيفة للإنتاج الفلاحي، فجاء القانون 87-19 محددا القواعد استغلال الأراضي الفلاحية.

الفرع الأول: مضمون قانون المستثمرات الفلاحية

يتلخص مضمون قانون 1987-14 والإجراءات التطبيقية المرتبطة به في المبادئ والأسس التاليـــة:

(1)أحمد هنى ،إقتصاد الجزائر المستقلة ،مرجع سابق ، ص ص 45-46

- إن الدولة تمنح للفلاحين حق الانتفاع الدائم بالأراضي مع احتفاظها بملكيتها.
- إن حق امتلاك الممتلكات الأخرى (دون الأراضي) يمنح بالدرجة الأولى لعمال الفلاحة الدائمين.
- إن تسيير المستثمرة يتم ضمانه جماعيا من طرف المنتجين أنفسهم الذين يمارسون العمل شخصيا " مباشرة "

أما النصوص تطبيق تدابير تنظيم المستثمرات الفلاحية فقد تضمن كيفيات تكوين المستثمرات الجديدة وتوزيع الأراضي ووسائل الإنتاج. وقد حدد الإطار وفق قانون المستثمرات. شروط الاستفادة من حق الانتفاع العام والدائم لوسائل الإنتاج والأرض أهمها:

- أن يكون الشخص المستفيد شخصا طبيعيا ولا يجوز للأشخاص المعنويين الاستفادة من حق الانتفاع وتشكيل مستثمرات كالشركات مثلا.
- أن يكون الشخص المستفيد متمتع بالجنسية الجزائرية. (1)

الفرع الثاني: أهداف العملية " المستثمرات الفلاحية "

قد رسمت جملة من الأهداف والآفاق لهذا الإصلاح الجديد لتحريك دواليب الزراعة الجزائرية:

تحريك المنتجين الخواص وتكسير الحاجز الإداري وهذا خاصة الأجهزة التي تسهر على تموين وتمويل القطاع الفلاحي الخاص، وقد تم كذلك خلق صندوق الضمان الاجتماعي الموجه بصفة خاصة لتمويل القطاع الخاص وتسهيل العمليات المالية والعمل على رفع العراقيل التي تواجه نفس الطابع في ميدان التسويق وبالتالي تحرير تسويق الخضر والفواكه هذا مما يمكن من زيادة وارتفاع الموارد المالية للقطاع الخاص.

وضع حد للأجر الزراعي الذي يتلقاه العامل وربطه مباشرة بكمية الإنتاج وعوائد الأرض هذا ما يعترف عامل تحفيزي، لزيادة المردود لان مصلحة العامل تقتضي ذلك. كما يهدف إلى تشجيع مبادرات المنتجين في شروط عمل ملائمة لدعم المجهود الإنتاجي.

العمل على تحقيق توزيع عقاري متجانس بين المساحة وعدد الأعضاء المستثمرة بهدف جعل هذه المستثمرات تسيير وفق أسس اقتصادية صحيحة وذات مردودية اقتصادية توزع وفق العمل والجهد الفردي لكل عضو.

رفع الضغوط على خزينة الدولة كنتيجة حتمية للخسائر المتزايدة المسجلة في القطاع الاشتراكي.

أما في جانبها الاجتماعي فقد جاءت لتوظيف الإطارات الوطنية المتخرجة من المدارس المتخصصة كالمهندسين الزراعيين والبياطرة... وإعطاء الأولوية لدعم الشباب وتثبيته بالأرض والحد من النزوح الريفي وبالتالي خلق جيل زراعي واعي وغير أمي.

الفرع الثالث: تقييم العملية " المستثمرات الفلاحية "

إن عملية التقييم الأولية لسياسية المستثمرات الفلاحية وإعادة التنظيم العقاري المزارع الاشتراكية نتج عنه حوالي 22.356 مستثمرة فلاحية جماعية وكذا حوالي 5.677 مستثمرة

(1) رابح حمدي باشا، التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992، ص 70

فلاحيــة فرديــة ، غيــر أن 2.923 مســتثمرة جماعيــة تشــكلت فــي إطــار غيــر قــانوني وحــوالي 1300 مستفيد فردي دون أن تتوفر فيهم الشروط القانونية.

ونتيجــة عمليــة التســرع للإصــلاح جعــل التجربــة تعــاني جملــة مــن المشــاكل والعراقيــل ووقعــت عدة تجاوزات وانحرافات نظرا لتطبيق القانون قبل صدوره نوجز منها على سبيل المثال:

مشكلـــة التسييـــر: وظهــرت بشــدة وخاصــة عــدم التفــاهم فــي اتخــاذ القــرارات وهــذا يطــرح كمشكل خاص بالمستوى الثقافي والمهني بين العمال وانفراد الإداريين بالقرارات.

مشكلة التسـويق والأسـعار: حيـث مازالـت تعـاني مـن تلـك الأجهـزة البيروقراطيـة التـي سـيطرت علـى عمليـات وضـع الأسـعار الإداريـة وتذبـذب عمليـة التسـويق ونتيجـة لـذلك نـدخل طبقـة الوسـطاء والطفيليين في توجيه عملية التسويق.

مشكلـــة الأرض: إن عمليـة توزيـع الأراضـي لـم تكـن فيهـا العدالـة فـي بعـض المنـاطق سـواء مـن ناحية المساحة أو نوعية الأراضي وإعطاء الأرض لغير مستحقيها.

كمـا ظهـر مشـكل العتـاد حيـث لـم يـوزع بطريقـة عادلـة ممـا دفـع بعـض الـزارع للجـوء إلـى السـوق الحرة للحصول على مستلزماتهم بأثمان باهظة.

بالإضافة إلى بعض المشاكل نذكر منهـــــا:

- عدم التحديد الواضح لمهام الدولة في مجالات الاستثمارية، التنظيم ودعم الإنتاج.
- عـدم مراعـاة ظـروف المسـتثمرات مـن طـرف هيئـات التمـوين كتوقيـف أغذيـة الـدواجن، إذا تجاوزت فترة التربية56 يوما حتى لو كانت المستثمرة لم تبع دواجنها.
- عـدم اسـتفادة بعـض المسـتثمرات مـن الإطـارات الفنيـة كالمهندسـين والتقنيـين ممـا يـؤثر علـى قدرتها في الاستفادة الجديدة من تقنيات الإنتاج الحديث.

يتضــح مــن خــلال مــا ســبق أن الأهــداف المتمثلــة فــي التخفيــف مــن الضــغط البيروقراطــي والمحافظـة علـى التـراث مـن التـدهور وصـيانة العتـاد والتجهيـزات وغيرهـا التـي جـاء بهـا قـانون تنظيم القطـاع الفلاحـي سـنة 1987 مـن اجلهـا لـم تتحقق فقـط بـل سـاءت الأوضـاع إضـافة إلـى ذلـك تم الاعتراف رسميا بفشل إعادة التنظيم وبدا البحث عن تنظيم جديد لقطاع الفلاحة. (1)

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1981-1990

نتيجـة الوضـعية السـيئة التـي آل إليهـا القطـاع الفلاحـي تـم اسـتحداث منهجيـة جديـدة فـي التمويـل الفلاحـي دخلـت حيـز التطبيـق بعـد أن تـم البـدء فـي تنفيـذ إجـراءات إعـادة هيكلـة القطـاع الفلاحـي، وهــي التمويــل بواســطة بنــك الفلاحــة والتنميــة الريفيــة الــذي انشــأ بموجــب المرســوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وتتمثل مهامه في التنمية الريفية ونذكر منها:

- تمويــل مختلــف نشــاطات الإنتــاج الفلاحــي والنشــاطات الصــناعية ذات الصــلة المباشــرة بالقطاع الفلاحي.

يضمن تمويل نشاطات الصناعة التقليدية الريفية.

(1) رابح حمدي باشا، التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر، نفس المرجع السابق، ص 71

- تتم عملية التمويل بواسطة الوكالات التابعة للبنك والمنتشرة عبر الوطن، تشرف عليها فروع وتشرف عليها المديريات الجهوية، ويتم قرار التمويل على مختلف هذه المستويات.
- يوجه البنك سياسة الإنتاج الفلاحي عن طريق معدلات الفائدة التي يتطلبها حيث تكون منخفضة بالنسبة لفروع الإنتاج المراد تشجيعها.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتحديد القروض الأكثر فعالية وذلك بمعرفة شروط إنتاج المستثمرات الفلاحية وخلق لا مركزية في القرارات بما فيها تحديد تقنيات القرض وخلق تناسق وانسجام بين نشاطات القطاع الفلاحي والتمويل

الفرع الأول: تمويل القطاع العام

أولا: التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل

إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية وتحولها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم اقل نسبيا، أدى بتحكم أفضل في التسيير ووضع عملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال ما يلـــي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر).
- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية.
- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في أغراض التي منحت لها.

ولقد حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة له فيما يخص معدلات الفائدة للقروض القصيرة الأجل، والتي خفضت إلى 2%، ونتيجة لذلك عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا بحيث تم منح ما قيمته 824 مليون دينار جزائري وذلك خلال موسم (1984-1985) مقابل تم منح 172 مليون دينار جزائري خلال الموسم (1982-1983) مما انعكس زيادة نسبة المزارع العامة ومن ثم نسبة الأرباح المحققة. (1)

ثانيا: التمويل المتوسط وطويل الأجل:

من سنة 1982 تم إدخال إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل، حيث أن الوحدات الإنتاجية أصبحت تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسلمها لوزارة الفلاحة ليتم دراستها، تم الموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة، ثم يليها دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبعد الموافقة على تلك المشاريع من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم تحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجيهات والتوصيات العملية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوزيع القرض على الوحدات الإنتاجية بالولاية. (2)

(1) Youssef debboub,le nouveau mechanism économique ,office des publication universitaire ,Alger1995,p166

(2) Youssef debboub, opucit, p 172

الفرع الثاني: تمويل القطاع الخاص:

أولا: التمويل في المدى القصير:

يمنح تمويل قصير المدى للفلاحين الخواص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية، تمنح من طرف اتحاد الفلاحين والبلدية، كما يسمح البنك بتقديم طلب للقرض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن، وبعد دراسة ذلك الطلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القرض، أما في حالة القبول فان المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته مع بقاء إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة الخاضعة لنفس شروط القطاع العام.

ثانيا: التمويل المتوسط وطويل الأجل:

أن إعداد الملف للقطاع الخاص يتم وفق نفس الإجراءات بالقطاع الاشتراكي، لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة.

غير أن هذه الإجراءات قد تعمل على تفويت الفرصة على المزارعين من الاستفادة من القروض في أوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير أنجاز استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج لفلاحي.

أما فيما يخص الاستثمارات المخططة فانه يجب على الفلاح أن يثبت تواجد الاستثمارات المطلوب تمويلها بالديوان الوطني للعتاد الفلاحي واستعداد هذا الأخير لبيعه للفلاح، وذلك عن طريق فاتورة تبين نوع وسعر الاستثمار، كما يتعهد بعدم بيع الاستثمارات التي يشتريها، بالإضافة إلى أن البنك يمول 60% من ثمن الشراء وعلى الفلاح أن يساهم بـ 40% من السعر بالرغم من مساعدة الإجراءات على زيادة القروض الفلاحية الممنوحة للفلاحين والتي أدت إلى توسيع النشاط الفلاحي، وتشجيع الفلاحين على الادخار وعلى التمويل الذاتي إلا أنها أدت في الكثير من الأحيان بالفلاحين الذين يعجزون جزئيا أو كليا عن المشاركة في الثمن.

وعموما فقد ارتفع عدد المستفيدين الخواص من عملية القرض حيث خلال الموسم (1982-1983) كان عدد المستفيدين 9200 ليصل إلى 36360 مستفيدا خلال الموسم (1984-1985) وهذا نتيجة للسياسة العامة للدولة وإعادة الاعتبار لهذا القطاع.

المبحث الثالث: السياسات التنموية الزراعية من 1990-1999:

تميزت هذه الفترة بالبحث عن إنعاش القطاع الفلاحي وانطلاقته من جديد وفق قواعد ترمي إلى احتواء رهانات التبعية الغذائية وذلك على إثر التراجع الذي حدث سنة 1986م في سوق المحروقات. وإعطاء الفلاحة مكانتها الأولوية ضمن الانشغالات الوطنية فجاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية والمشاكل التي واجهت قانون 1987 ولتدارك الأخطاء السابقة والعمل على الاستفادة من الهفوات السابقة. وذلك من خلال التوجيه العقاري الصادر في 18 نوفمبر 1990.

المطلب الأول: قانون التوجيه العقاري 90-25

الفرع الأول: دوافع صدور قانون التوجيه العقاري

جاء هذا القانون نتيجة للصعوبات والعوائق التي واجهت تقسيم الأراضي وفقا لقانون87 - 19 نذكر منها:

مشكلة التزود بالعتاد الفلاحي التي طرحت بحدة أكثر بعد تقسيم المزارع الفلاحية الاشتراكية إلى مستثمرات فردية وجماعية مما اضطر بعض المستفيدين إلى التعامل في السوق السوداء للحصول على العتاد وقطع الغيار وبذور وأسمدة وكذا تسويق منتجاتهم بالجملة للوسطاء.

نشوب عدة نزاعات بين المستثمرين نتيجة تطبيق إجراءات إعادة تنظيم القطاع الفلاحي مما أدى إلى إعادة النظر في التقسيم الأول للأرض. وإذا كانت مساحة المستثمرات تبدو صغيرة فان إعادة تقسيمها لا يسمح بإنتاج بعض أنواع المنتجات التي تتطلب مساحة واسعة كما هو الحال بالنسبة لزراعة الحبوب والخضر الجافة.

شعور الفلاحين بالقلق وخوفهم من المستقبل، فبالرغم من حريتهم في التسيير وامتلاكهم لعوامل الإنتاج فإن بقاء الأرض ملك للدولة، يشعر المستثمرين بالقلق ذلك لأنه بإمكان الدولة أن تلغي القانون الذي يحكم المستثمرات وتدعو لإصلاح آخر ما دامت تتحكم في أهم عناصر الإنتاج وهو العقار. (1)

الفرع الثاني: أهداف قانون التوجيه العقاري 90-25

يهدف قانون 90-25 إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك بحماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها. ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذا فتح مجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

وبذلك تم تفضيل الإرجاع الشرعي للأراضي المؤممة إلى أصحابها القدامى. لكن العملية تمت بصفة غير عادلة على مجموع التراب الوطني.

ونتيجة للتجاوزات التي حدثت صدر قانون 95-286 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 م لتسوية الوضعية قصد مطابقة جميع عمليات الإرجاع التي أنجزت خرقا للقانون، وجاء ذلك بعد الجلسات الوطنية المتعددة حول الفلاحة خاصة تلك التي انعقدت سنة 1992 م.

وبعد تدخل البنك العالمي وبموجب اتفاقية ستاندباي " Standby " منح البنك العالمي قرضا لرعاية هيكلة القطاع الفلاحي (Pasa)*ثم تم اقتراح طريقتين (التأجير أو البيع) لتسيير الأراضي الفلاحية العمومية بدل طريقة الانتفاع الدائم ولم تتم المصادقة عليهما.

الفرع الثالث: تقييم قانون التوجيه العقاري 90-25:

شهد القطاع الفلاحي في هذه الفترة تحولات متكررة وضعف في التسيير المستثمرات الفلاحية بسبب الإصلاحات التي تعرض لها، إلى جانب صعوبة الحصول على القروض، فنتج عن ذلك انخفاض في نسبة التي يشارك بها القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

---

(1) ماجدولين دهينة، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 26

* PASA : Prêts d’ajustement du secteur agricole

جدول رقم : 01

تطـور النـاتج الـداخلي الخـام (PIB)، النـاتج الـداخلي الخـام خـارج المحروقـات (PIBhh)، الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة (PIBhha).

السنوات		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مليار دج	PIB	544	682	1075	1190	1487	2005	2570	2780	2810	3213
	PIBhh	419	611	801	915	1126	1454	1762	1865	2089	2231
%	PIB	1.1	-1.2	1.	-2.2	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
	PIBhh	-0.7	-2.9	1.8	-3.6	-1.3	3.7	3.4	-1.7	6.3	2.3
	PIBhha	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	2.2	0.4	1.4	4.7	2.3

المصدر: Httpm//www.imf.org/external/country/dza/index.htm.(06/02/2005)

نلاحـظ أن النـاتج الـداخلي الخـام خـارج مجـال المحروقـات عـرف تطـورا خـلال الفتـرة 95-99 بمتوسـط نسـبة 2.9%، مـع تراجـع يقـدر بـ 1.7% عـام 1997 ممـا يفسـر الارتبـاط الشـديد لنـاتج الـوطني الخـام بقطـاع المحروقـات، إذ انـه مهمـا عرفـت جميـع القطاعـات تطـورا ايجابيـا فـان مسـتوى النمـو ظـل متعلـق بقطـاع المحروقـات بالدرجـة الأولـى ثـم يليـه قطـاع الخـدمات وقطـاع الزراعة نسبة اقل.

حيـث يخضـع نمـو القطـاع الفلاحـي بالدرجـة الأولـى إلـى الظـروف المناخيـة السـائدة التـي قـد تؤثر عليه إيجابا كما قد تؤثر عليه سلبيا.

إذ عـرف الإنتـاج الفلاحـي عـم 99 نمـو ضـعيفا نسـبيا (+2.7%) مقارنـة بتطـور السـنوات السـابقة (11.4%) وهـذا النمـو راجـع للإنتـاج الحيـواني الـذي يمثـل 50% مـن الإنتـاج الفلاحـي الجمـاعي لان النتـائج التـي كانـت منتظـرة مـن الأمطـار التـي مسـت وسـط وشـرق الـبلاد تراجعـت كليـا بسـبب الجفـاف الـذي سـاد، هـذا الجفـاف انعكـس سـلبا علـى إنتـاج الحبـوب والخضـر الجافـة التـي سجلت نمو بمقدار (3.4- %) عام 1999 مقارنة بـ (1.2- %) عام 1998.

وعلـى العمـوم فانـه خـلال المرحلـة 2000/1990 ، عـرف القطـاع الفلاحـي ارتفاعـا ملحوظـا لحجـم القيمـة المضـافة للإنتـاج الفلاحـي، بحيـث ارتفعـت مـن 87.31 مليـار دينـار جزائـري سـنة 1991 إلى 322 مليار دينار جزائري لعام 2000 م.

إلا أن نسـبة مشـاركتها فـي القيمـة المضـافة الكليـة قـد انخفضـت مـن 12.84% سـنة 1991 إلى 9.58% سنة 2000 م.

كمـا انخفضـت نسـبة مشـاركة القطـاع الفلاحـي فـي النـاتج الـداخلي الخـام مـن 10.12"% سـنة 1991 إلى 8.05% سنة 2000.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي خلال فترة (1990-1999)

في هذه الفترة شرعت الحكومة بتقييم التنمية الفلاحية ومراجعة مسارها ذلك للوقوف على أسباب الاختلالات، وفي هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصدر في 14 أفريل 1999، الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي. (1)

الفرع الأول: شروط التمويل الفلاحي:

شهدت إجراءات لتمويل الفلاحي تحولات عميقة وجذرية أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة بالاعتماد على معايير معينة مثل نسب الملائمة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطيتها، فلابد أن يرفض البنك تمويل وحدة الإنتاجية يصبح مجبرا على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، لذلك تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل (سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار). كما اشترط البنك تقديم ضمان إلى 1629 القروض الممنوحة، فالدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، لذلك أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من قبل إضافة إلى ذلك أصبحت عملية انتقاء المشاريع الفلاحية صارمة، مما أدى إلى انخفاض حجم القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية من 12.347 مليون دينار سنة 1987 إلى 1629 مليون دينار جزائري سنة 1991.

كما ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 08 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1997، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنك.

إن إقرار إعادة جدولة الديون الفلاحية جاء بمقتضى مرسوم وزاري صادر في 1994/07/17 رقم 94/115 والمتعلق بتمويل القطاع الفلاحي، حيث قررت الدولة تمديد اجل التسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستخدمة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر 1997.

وتم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997 إعادة جدولة حوالي 4883 مليون دينار جزائري وتأخير بداية سدادها إلى غاية 2001/12/31.

الفرع الثاني: طرق وإجراءات تمويل الاستثمار الفلاحي

قامت الحكومة بسياسة تختلف عن السياسات السابقة بهدف تحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركته في رسم سياسات تتماشى والسياسة العامة وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى:

منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية ومديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة ومخططة.

(1) ماجدلين دهينة، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، المرجع السابق، ص ص 30-29

إدخال الحوار المباشر بين المسيرين والوحدات الإنتاجية ومسؤولي الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفيةكما يجري تمويل الاستثمار الفلاحي بكيفيات وإجراءات متعددة:

إجراءات التمويل بالمساهمة المؤقتة: وهي قروض واجبة السداد سواء كانت (قصيرة المدى، متوسطة، أو طويلة المدى). حيث تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات كل حسب مجالاته الاستثمارية (عتاد، سقي، إصلاح تربة، إصلاح أراضي صحراوية.. الخ) ثم يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى الولاية حيث يمر التحصيل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل والتي تمارس تأثيراها على فعالية سياسية التمويل.

المبحث الرابع: السياسات التنموية الزراعية المتبعة خلال الفترة 2000

إن السياسات التي طلبت من القطاع الفلاحي أن يحقق أهدافها والتي أثبتت فشلها، جاء على ضوء هذه الظروف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متضمن برامج للتنمية وتدابير للإستراتجية الزراعية بطريقة قابلة للتطور من خلال إخضاع محتويات هذه البرامج لتعديلات في كل سنة. وفي هذه الحالة فان الوسائل والآجال لا تشكل عراقيل بما أن الأهداف المسطرة ستحقق على المدى الطويل.

المطلب الأول: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

باشرت الجزائر منذ شهر سبتمبر 2000 سياسة زراعية تتمثل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكفلة مع المناخ الفلاحي الجزائري.(1)

كما تهدف العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد، وتحول أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة). وإعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية (المياه والأرض) التي من شانها تشجيع التنمية المستدامة وإعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة والمؤسسات فلاحية وصناعية غذائية.(2)

الفرع الأول: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA إلى محاولة تحقيق مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الناتج للمدخرات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وفي

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، دار ألفا للنشر، الجزائر، 2004، ص 15

(2) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، ص 71-72

هذا الإطار بتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من اجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم حمراء وبيضاء).
- تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.(1)
- الاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- تحسبن ظروف المعيشة وكذا تحسين دخل الفلاحين.
- استصلاح وتهيئة المساحات الزراعية.
- تحسين نوعية المنتجات وتوجيهها للتصدير.
- دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعه في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني سيوظف المزارع النموذجية و ذلك في إطار التعديلات التي أدخلت على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- تكثيف أنظمة الإنتاج.
- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.

- استصلاح الأراضي بالجنوب.

- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحفيز لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (O.M.C).

- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية – مكافحة التصحر.

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة يهدف توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، إما في ما يخص البرنامج للتشجير فهو يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى -14% في شمال البلاد.

ويركز المخطط الوطني للتنمية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاونيات الفلاحية، وكذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد ويتم تنفيذ المشاريع (تكثيف، تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم من طرف صناديق (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " FNRDA " وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز " FMNC ")

المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سوق يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم لمقاربة الاقتصاد للقطاع، مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملك للدولة طبقا

(1) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق FNDA منشور رقم 332 المؤرخ في 2000/08/18، ص ص 71، 72

لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000 الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادئ العقلنة والنجاعة، حيث أن الأسعار والتبادلات لسلع والمدخرات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

في هذا النظام المؤسساتي، فان المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيين، والغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع الثاني: عناصر استراتيجية للتنمية الفلاحية

يمكن ترتيب عناصر الإستراتيجية الخاصة بالقطاع الفلاحي حول ثلاثة محاور:

يتمثل المحور الأول في ترقية المستثمرة العائلية في إطار المردودية الاقتصادية أي تحقيق فائض. وتحاول هذه الإستراتيجية توفير الشروط المادية والهيكلية لإعادة إنتاج موسع للمستثمرات ومعالجة العوامل الداخلية والخارجية التي تحول دون تطوير نشاطها أو تحد منه. ويجب على الدولة والسلطات العمومية إن تدعم هذا النوع من المستثمرات.

يتمثل المحور الثاني في تطوير الزراعات ذات الإنتاجية المكثفة التي تقوم على المساحات الكبرى والتي يمكن أن تحل محل الاستيراد. كما يجب توفير عوامل المنافسة في إطار الإنتاج المحلي.

أما المحور الثالث فيتمثل في ضرورة استمرار الفلاحة في المحافظة على الطابع المعيشي للقطاع والسعي في نفس الوقت لتطوير الفلاحة نحو أشكال تتماشى مع مقاييس الإنتاجية.

إن هذه المرحلة الانتقالية تسمح بالحفاظ على استقرار القطاع بما انه سيبقى ولمدة طويلة ملجأ لفئة واسعة من السكان وان عمليات إعادة التنظيم الضرورية لا سيما فيما يخص العقار لا يمكنها تجاوز القدرات المحلية على التكيف.

وتنجم مشاكل الفلاحة أيضا عن ضعف روح المبادرة في القطاع الزراعي وعليه وجب العمل من اجل تطوير هذا الجانب لإخراج القطاع من ركوده وهنا يمكن للدولة أن تقوم بدورها الكامل كمنظم. ويتمثل هذا الدور في محورين رئيسيين:

يتمثل المحور الأول: في تقنين العلاقة بين مالك الأرض والمستثمر حفاظا على مصالح الطرفين وكذا مصالح المجتمع بأكمله.

المحور الثاني: يتمثل في ضرورة توفير الوسائل اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية وتزويد الأرياف بأنجع تقنيات الإنتاج، وهذا ما يتطلب إنشاء جهاز للبحث العلمي وتوفير ميدان لتطبيق التجارب، ومن هنا تبرز أهمية المزارع النموذجية التي تجسد ميدانيا التحسينات الممكنة فيما يخص المحاصيل وفيما يخص أساليب تسيير المستثمرات الفلاحية.(1)

(1) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق FNDA منشور رقم 332 المؤرخ في 2000/08/18، ص ص 71، 72

الفرع الثالث: طرق ومناهج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

حسب ما ورد في المنشور322 المؤرخ في 18 جويلية 2000، فان هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم، مقرارات، قرارات، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر ما يلـــــي:

أولا: دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات...) والمحافظة على الموارد الوراثية كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات كما تولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفصيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ثانيا: تكييف أنظمة الإنتاج

هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام ودعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، ويستمد هذا النظام ميزانه في كونه يقدم دعما مباشر لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من اجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية منها والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية). ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلاف لبرنامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

ثالثا: استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

ثم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشروعات بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع.

رابعا: البرنامج الوطني للتشجير

بالإضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود فان أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المقيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق..) من اجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية. وكذا توفير مناصب شغل.

خامسا: استصلاح الأراضي بالجنوب

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فان استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية. أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ومن جهة أخرى فان البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستتواصل بطريقة تكاملية ومنهجية مع مختلف برامج القطاع.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد تكفل بعملية التمويل في بداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوم بتسيير الصناديق التي تخصصها الدولة للدعم وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية.

الفرع الأول: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يرمي إلى دعم المستثمرات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة، حيث تتغير المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

الفرع الثاني: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC)

هذا الصندوق أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 يهدف إلى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسهم (العامة للامتيازات الفلاحية). وهو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة وخلق مناصب شغل ومراكز حيوية.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

من مهام الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى، ومن اجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به ينبغي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين. (1)

(1) ماجدولين دهينة، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، المرجع السابق، ص 29

خلاصة الفصل الأول:

وعموما كخلاصة فانه يبدو أن التنمية الفلاحية في الجزائر ستبقى رهانا صعبا أمام المحاولات العديدة منذ الاستقلال لتحقيقها عبر المراسيم والقوانين والممارسات البيروقراطية التي تحول دون تفهم العوامل التي يمكن أن تنهض بالقطاع والتي تتمحور حول إعادة الاعتبار للعمل الزراعي، وإدماج الشباب في الفلاحة، وتنظيم وتوزيع العتاد الفلاحي بعد ذلك على أساس العدل والمساواة ثم اتخاذ إجراءات ردعية لحماية الفلاحة والفلاحين.

مما سبق فقد أولت الجزائر أهمية بالغة للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال حيث عرف هذا القطاع عدة إصلاحات للنهوض به فمن التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية ثم إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ثم إلى المستثمرات الفلاحية في أخير إصلاحات 1990، والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الجزائر بهذا القطاع الحيوي لكونه ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، ويلعب دورا أساسيا في المجال التنموي كقطاع محقق للاكتفاء الذاتي ومزود للقطاعات الأخرى.

حيث خصصت له الدولة مكانة معتبرة ضمن الإستثمارات الوطنية.

الفصل الثـــاني:

مكانة القـطاع الفـلاحي في الإقتصـاد الوطــني

تمهيد:

التنمية الاقتصادية هي مل يمكن حدوثه من تطور أو تقدم في البيان الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع من المجتمعات بحيث يؤدي هذا التطور إلى حصول الفرد على قدر اكبر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فالتنمية الاقتصادية عملية من شانها إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البيان والهيكل الاقتصادي. والتي تحقق من خلالها زيادة في مستوى نصيب الفرد من الخل الحقيقي على مدار الزمن، وهذا ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بتطور قطاع الزراعة وتنميته لأنه يعتبر نقطة البداية الوحيدة المتاحة للتنمية في معظم الأحيان وذلك باستثناء حالات بعض الدول التي وهبتها مصادر للثورات الطبيعية.فالتنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تحويل مجتمع زراعي متخلف إلى مجتمع أخر يتميز بسرعة التقدم في كلا المجالين الزراعي والصناعي.

وهناك عدة مجالات يمكن للتنمية الاقتصادية التي تقدم مساعدات غاية في القيمة والأهمية وهذا ما عرضناه في هذا الفصل وقسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول: التنمية الزراعية.

المبحث الثاني: أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: التنمية الزراعية

إن التنمية الزراعية يجب أن تكون من خلال تحقيق الاكتفاء ولتواصل الذاتي في المناطق الريفية بصفة عامة وفي قطاع الزراعة على وجه الخصوص. أن لب المشكلة التي تؤدي إلى اتساع فجوة الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول وزيادة مشكلة البطالة كل ذلك يجد جذوره في الكساد الاقتصادي، بل تراجع مستوى المعيشة للإفراد في مناطق الريف مقارنة بالمناطق الحضرية، ومن الناحية التقليدية نجد أن دور الزراعة في التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تحول في الهيكل الاقتصادي وذلك من النشاط الزراعي، إلى أنشطة أكثر تعقيدا أي إلى مجتمع الصناعة والخدمات حيث الأنشطة الصناعية والخدمية. حيث أن أسعار الزراعة منخفضة مقارنة بأسعار السلع الصناعية كما أن القطاع الذي يجب أن يقود عملية التنمية هو القطاع الصناعي الذي يطلق عليه القائد ودوره الهام في تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية.

إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادية يرون أن قطاع الزراعة جزء من الإستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادي.

إن تحقيق التنمية الزراعية وزيادة التوظيف جزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية ويتطلب ذلك تكامل العناصر الثلاثة التالية:

- نمو الإنتاج من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاج في المزارع الصغير للفلاحين.
- زيادة الطلب المحلي على الإنتاج الزراعي المشتق من إتباع استراتيجية التنمية الحضرية التي تعتمد على زيادة التوظيف.
- الاعتماد على التنمية الريفية وتكون أنشطتها متنوعة وغير زراعية، وكثيفة العمل، والتي تحقق الدعم المتبادل بينها وبين المجتمع الزراعي سواء بشكل مباشر وغير مباشر.(1)

ولهذا فان التنمية الزراعية هامة في دول العالم الثالث والتي يجب أن تقوم بعملية التحول من قطاع الزراعة التقليدية إلى قطاع الصناعة والتحضير الصناعي والتصنيع فهو السبيل لتنمية المجتمع.

المطلب الأول: خصائص التنمية الزراعية

إن التنمية الزراعية هي القاعدة الرئيسية لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية لكافة شعوب دول الوطن العربي واضعين الاعتبار أن الزراعة نفط دائم.

ويمكن تحديد مزايا التنمية الزراعية فيما يلي:

- انخفاض رؤوس الأموال المطلوبة للتنمية الزراعية ولكنها تحقق في نفس الوقت زيادة كبيرة في إنتاجية الأراضي الزراعية والعامل الزراعي.
- لا تحتاج إلى رأس المال اجتماعي، كبير نسبيا بنفس القدر اللازم لإتمام عملية التصنيع، نسبيا ولكنها لا تقارن باحتياجات التصنيع من مرافق رؤوس المال الاجتماعي.
- سرعة ظهور آثار التنمية الزراعية والعائد منه أن بينما قد يتأخر ظهور العائد من التنمية الصناعية، نظرا للوقت الذي يستلزمه إنشاء المصانع وتشغيلها وإعداد العمالة اللازمة لها.

(1) ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 400-401

- لا تواجه التنمية الزراعية مشكلة نقص العمالة الماهرة أو المنظمين والتقنيين كما هو الحال في التنمية الصناعية.

إن تنمية المجتمعات الزراعية ضرورية لإحداث تغيير في العادات والقيم والتقاليد سواء الاستهلاكية أو الادخارية، بحيث يمكن إدخال عادات وتقاليد جديدة في المجتمعات الزراعية الحديثة تكون مساعدة للتنمية وليست معوقة لها.

في المجتمعات النامية التي لا تعاني اكتظاظا سكانيا من الضروري تنمية ميكنة الزراعة لتحرير جزءا من الأيدي العاملة المطلوبة للصناعة.

التنمية الزراعية غالبا ما تتم بمواد محلية وعن طريق إحداث بعض التغيرات الهيكلية في نظم الملكية السائدة ومن ثم نقل حاجاتها من رأس المال الأجنبي.(1)

المطلب الثاني: معوقات التنمية الزراعية

يرى الكثير من الاقتصاديين الاجتماعيين وخاصة المهتمين بتنمية الدول النامية، إن مشاكل ارتفاع المواليد وقلة الإنتاج وتدهور وتيرة نمو إنتاجية العمل الصناعية والزراعية، أدت إلى الإخلال وعدم الاتزان بين زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي(2) ومما لاشك فيه أن تلك المعوقات أثرت سلبا على الفجوة الغذائية مما أدى إلى حدوث فجوة بين الإنتاج والاستهلاك ولجوء غالبية الدول النامية إلى الاستيراد مما يمثل عبئا على ميزان لمدفوعات وبوجه عام تشتمل معوقات التنمية الزراعية على الأثر:

أولا: المعوقات الطبيعية: يمكن سرد أهم المعوقات الطبيعية فيما يلي:(3)

ارتفاع نسبة الملوحة في التربة الزراعية واثر ذلك على تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وعدم إمكانية زراعة المحاصيل الإستراتيجية وخاصة محاصيل الحبوب ولاسيما القمح.

- عدم توافر نظم الصرف والري الكناسبة مما ساعد على زيادة نسبة الملوحة في التربة الزراعية عاما بعد أخر إلى جانب عدم إتباع الأسس الحديثة في الزراعة.
- تعرض الأراضي الزراعية الموسمية والتي تعتمد على مياه الأمطار إلى عوامل التعرية ولجوء المزارعين إلى ترك الأراضي وعدم زراعتها.
- نقص العناصر المعدنية اللازمة للزراعة في الكثير من الأراضي الزراعية.
- اعتماد المساحات الزراعية على الأمطار بمعدل يقارب 80% وما يترتب على ذلك من التقنيات الإنتاجية وعدم إمكانية استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج إلى جانب الانخفاض المستمر لمعدلات سقوط الأمطار في مساحات كثيرة على امتداد الرقعة الزراعية العربية، فضلا على عدم انتظام سقوط الأمطار وتوزيعها الموسمي بما لا يتناسب مع احتياجات المحاصيل المزروعة للمياه.

بالرغم من توافر مساحات واسعة من المراعي الطبيعة، إلا أن كثيرا منها يعتبر مراعي صحراوية، حيث أن معدلات سقوط الأمطار فيها اقل من 100 مليمتر سنويا مما يؤثر تأثيرا

(1) عادل محمد خليفة غانم، قضية الأمن الغذائي في مصر، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص 101

(2) مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 86

(3) مبروك مقدم، المرجع السابق، ص 86

بالغا على حمولة المراعي من الحيوانات الزراعية علاوة على مشكلة الرعي الجائر، وتعرية الغطاء الطبيعي للتربة الزراعية.

ثانيا: المعمقات التكنولوجيا ونذكر منها:

- عدم توافر الأصناف الجيدة من البذور بما يتناسب مع المناطق المختلفة وخاصة المتعلقة بانخفاض معدلات الأمطار أو المقاومة للأمراض كالصدأ في القمح.
- تدهور السلالات المحلية من الحيوانات الزراعية والتي تمثل الغالبية العظمى من مكونات الثروة الحيوانية مثل:
- ارتفاع معدلات النفوق.
- انخفاض معدلات الخصوبة.
- عدم الاتزان بين القطعان سواء من حيث التركيب العمري والجنسي.
- عدم استخدام وسائل الإنتاج الحديثة من المبيدات والأسمدة في معظم العمليات الزراعية.
- هجرة القوى العاملة الزراعية من الريف إلى الحضر مما ترتب عليه ارتفاع التكلفة الزراعية.
- النقص الواضح في الكوادر الفنية والإدارية سواء من حيث (الكم أو النوع) واثر ذلك على التنمية الزراعية.
- تفتت وصغر الحيازات الزراعية وانخفاض القدرة التمويلية للمزارعين.
- سواء استخدام المواد الزراعية وتدهور مستويات دخول المزارعين.
- سيادة النمط التقليدي في الزراعة وسواء استخدام المواد الزراعية مما ترتب على ذلك تدهور واضح في مدخول المزارعين.

ثالثا: المعوقات التنظيمية والمؤسسية:

وتشمل المعوقات التنظيمية المشاكل المتعلقة بالأسعار المزرعية والسياسات السعرية والتسويق الزراعي. والنظام الحيازي والإدارة المزرعية فيجب أن تتحدد الأسعار المزرعية بما يشجع المزارعين على الحصول على أسعار مجزية تساعد على زيادة دخولهم وتكون عاملا مساعدا لاستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة إلى جانب أن عدم التناسق الكامل بين مكونات الجهاز الإداري المسؤول على تنظيم القطاع الزراعي الذي ترتب عليه الكثير من التضارب بين الأهداف والسياسات لكل مكون من المكونات الإدارية التي يعمل في إطارها علاوة على ضعف الكوادر الفنية والإدارية قياسا إلى المستوى الكمي أو الفني المطلوب.

رابعا: المعوقات المالية:

من أهم معوقات الإنتاج الزراعي المعوقات المالية والمتمثلة في انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي قياسا إلى نظيرتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

خامسا: عدم التنسيق بين التخطيط والتنفيذ :

يتوقف أداء قطاع الزراعة على السياسات الزراعية التي تتشابك مع السياسات القطاعية والقومية الأخرى كالسياسات الضريبية والمالية والنقدية والإنمائية والسياسات الدخل والأجور والتجارة الخارجية والتي غالبا ما يتم وضعها دون تحقيق التناسق الكامل بينها وبين سياسة زراعية، فضلا عن عدم التوازن بين ادوار كل القطاعات الخاصة والتعاوني والعام والحكومة وقطاع الأعمال العام في تحقيق هدف التنمية الزراعية.

كما تتمثل ملامح التنسيق بين السياسات القطاعية والقومية في عدم تماشي مستوى الأجور خاصة ي القطاع الحكومي والعام مع معدلات التضخم ومع ما قد ينجم عنه من عجز تلك الفئات عن توفير احتياجاتها الأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والصحة.

بالإضافة إلى التعارض بين سياستي تحقيق السعر المجزي للمنتجين وتوفير الغذاء الرخيص للمستهلكين في إطار الحد من أعباء الدعم على الموازنة العامة، حيث يعتبر من أهم وسائل إزالة ذلك تعارض العمل على رفع الكفاءة الاقتصادية التسويقية مع جانب مع ترتيب الاستهلاك والحد من الفقر على مستوى المستهلك من جانب أخر وكذا التعارض بين سياسة تحرير الأسعار وعدم تدخل الدولة في آليات السوق وسياسة التخطيط لمساحة وإنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية بصورة مستقرة ومتزايدة.(1)

المبحث الثاني: أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني

تعتبر الفلاحة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، حيث ينبغي أن تركز حوله مستقبلا كل السياسات التنموية التي تهدف بصفة عامة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

في تخصيص واستخدام المواد الزراعية والرأسمالية والبشرية والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات بالاقتصاد القومي في إطار تحقيق التنمية المتواصلة.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي تحقيق الأمن الغذائي

تولدت ظاهرة تحول الغذاء والقدرة المالية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية من أداة لمساعدة الدول الفقيرة إلى سلاح ضغط وتوجيه وتحكم في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية القائمة، عقب حرب أكتوبر 1973 بسبب استخدام السلاح البترولي من جانب الدول العربي. وقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن المحاصيل الزراعية أصبحت تستخدم كسلاح سياسي في أيدي الدول الكبرى، كأداة مضادة للسلاح البترولي.(2)

وفضلا عن الجانب السياسي هناك الناحية الفيزيولوجية، فنقص الغذاء يؤدي إلى نتائج سيئة لدى الأطفال وصغار السن فيضعف قدرتهم على التعلم وإلى تدهور قواهم العقلية والجسمية، مثلما يخلق استعدادا عفويا للهيجان الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى انفجارات اجتماعية فجائية، أو بعبارة أخرى لا توجد كرامة ولا إنسانية ولا ديمقراطية ولا حرية في حالة تفاقم مشكلتي نقص الغذاء والتغذية، وهناك قول مأثور « ما ضرب الله عباده بسوط أوجع من الفقر » (3)

« وقد يثور في الذهن تساؤل عن السبب الحقيقي لتفاقم أزمة الغذاء العالمي بالرغم من أن معظم الدول التي تعاني منها يغلب على اقتصادياتها الطابع الزراعي »

وفقا للدراسات الاقتصادية التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة وخاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوصفها بيت خبرة لكل العرب، بمعرفة أبعاد مشكلة الغذاء ومعوقاتها وسبل التوصل إلى حلول والسياسات العملية للتغلب على تلك المشكلة.

---

(1) كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الفلاحية، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ص، 155-156

(2) عادل محمد خليفة غانم، قضية الأمن الغذائي في مصر، منشأة المعارف، مصر، سنة 1997، ص 1

(3) احمد فريد مصطفى، المواد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2006، ص 28

وتتلخص أسبابها في الآتي:

«تركز الصادرات الغذائية في عدد قليل من الدول مما يجعل أي تغيير في السياسات الخاصة بتلك الدول ذو أثر فعال في الأوضاع الاقتصادية للغذاء على المستوى العالمي.

- انخفاض حجم المخزون العالمي بشكل واضح مع الانكماش النسبي للرقعة الزراعية.
- ارتفاع الدخول في كثير من بلدان العالم الثالث مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الغذائيـــة » (1)

« تمثل الرقعة المزروعة أهم الموارد الاقتصادية في الإنتاج الزراعي الغذائي، وقد اتسمت هذه الرقعة بالثبات النسبي، بينما يزداد عدد السكان بمعدلات مرتفعة، وقد أدى ذلك إلى تناقص الفائض لدى القطاع الزراعي من ناحية وإلى انخفاض مستوى إنتاجية من ناحية أخرى، وهذا بالإضافة إلى مجموعة العوامل الأخرى المناخية غير الملائمة والتي تحول دون إمكانية التوسع في إنتاج كثير من المحاصيل الزراعية الغذائية من ناحية وقد تؤدي في بعض الحالات إلى إتلاف وضياع نسبة من المحاصيل الغذائية ومن ثم نقص الكميات المعروضة مع السلع الغذائية في الأسواق المحلية من ناحية أخرى » (2)

« وكذلك يمكن القول أن أهم أسباب مشكلة نقص الغذاء في هذه الدول هو قصور طاقتها الإنتاجية الناجمة بصفة خاصة من تقلص نشاط القطاع الزراعي والنقص في إنتاجية في الوقت الذي تتضخم فيه طاقتها الاستيعابية بمعنى تزايد اطلب على هذه السلع بسبب النمو السكاني السريع وتزايد متطلبات التنمية مما ترتب عليه زيادة اتجاههم للاستيراد بالدرجة التي أدت إلى تفاقم مديونية هذه الدول »

الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي:

إن الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي تتلخص في الاعتماد على الدول الأجنبية في توفير متطلبات الغذاء مما يمثل عبئا ماليا كبيرا وخاصة على ميزان المدفوعات ويؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة غالبية دول الوطن العربي في تحقيق معدلات معقولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام والزراعة بوجه خاص، كما أن الاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية يمثل قيدا على حرية القرارات الاقتصادية والسياسية للدول العربية.

ومن هنا فتضح خطورة المشكلة من الناحية السياسية فقد تواجه الدول العربية في سياسة إنتاج وتسعير ما تملكه من موارد نفطية بسلاح الغذاء وقد يستغل للتمهيد والتدخل في حرية القرارات العربية كما حدث في العراق حينما أصدرت الأمم المتحدة قرارها « النفط مقابل الغذاء » (3)

ومن الناحية الاجتماعية فقد حدثت اختلافات شاسعة بين قطاع الريف والضر في غالبية دول الوطن العربي نتيجة هجرة الريف إلى الحضر وترتيب على ذلك العديد من المشاكل

(1) عادل سيد احمد البربري، الإنتاج الحيواني والأمن الغذائي في الوطن العربي، منشاة المعارف، الإسكندرية، سنة 2004، ص 320

(2) عادل محمد خليفة غانم، المرجع السابق، ص 97

(3) احمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 321

الاقتصادية والاجتماعية والواقع أن الأسباب الرئيسية في تفاقم مشكلة امن الغذائي تعود إلى كثير من المعوقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.(1)

والعوامل الحاسمة في حل المشكلة الغذائية أو التخفيف من حدتها هي بطبيعة الحال عوامل فنية قد تتمثل في كيفية إتباع أساليب فنية أو تكنولوجية أكثر تقدما في النشاط الزراعي من ناحية ومحاولة التوسع في مساحة ونوعية الأراضي الزراعية من ناحية أخرى.

ومن ثم يمكن زيادة كفاءة القطاع الزراعي وزيادة قدرته على مد الاقتصاد القومي بما يحتاج إليه من منتجات زراعية غذائية تخصص للاستهلاك المحلي من ناحية والوفاء بأغراض التصدير من ناحية أخرى، ومن ثم يمكن تحقيق اكبر قدر ممكن من الفائض بعد سد الحد الأدنى من الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الريف وتحويله إلى القطاع الحضري، حيث تزيد الحاجة إليه لمقابلة التوسع الصناعي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق هذين الهدفين معا. يطلق عليه بالضغط المزدوج على الزراعة.(2)

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التصدير

« تماشيا مع سياسات التحرر الاقتصادي والأخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يختل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة اكبر عن الإحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد على الميزان التجاري وتوفير قدر اكبر من العملات الأجنبية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف إجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية كما وكيفا » (3)

ومن المعروف أن أغلبية الدول النامية مصدرة للمواد الأولية « إذ يعتبر الجنوب غني بخاماته وثرواته الطبيعية، ففي الوقت الذي يوجد 90% من صناعات ومصانع العام في الشمال فان 90% من المواد الأولية والخامات المعدنية التي تسير هذه المصانع هي في الجنوب، ويعتمد الجنوب اعتمادا كليا على هذه المواد الأولية، فهي تشكل 80% من جميع صادراته و90% من مساهمته في التجارة الدولية » (4)

« وإذا ما كان الطلب على تلك المواد الخام وأسعارها يتجهان في غير صالح اقتصاديات الدول النامية، فانه من الممكن أن يلعب القطاع الزراعي دورا في تنويع الصادرات وتنميتها ومن ثم زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي. وإذا أمكن تحقيق فائض زراعي قابل للتصدير فان ذلك يعتبر ضرورة للتخفيف من قيود النقد الأجنبي المستخدم في استيراد السلع الاستثمارية والتكنولوجيا الحديثة والمدخلات والمحلات الزراعية اللازمة لدفع عجلة التنمية أو في تحسين ميزان المدفوعات لصالح الاقتصاد الوطني » (5)

---

(1) عادل سيد احمد البربري ، مرجع سابق، ص 321

(2) عادل محمد غانم ، مرجع سابق ، ص 97

(3) كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، سنة 1997، ص 182

(4) صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط2، مصر الجديدة، سنة 1999، ص 204

(5) عادل محمد خليفة غانم، مرجع سابق، ص 97

1- اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة:

يعد تحقيق هدف تشجيع الصادرات الزراعية أمر مرهونا باتخاذ العديد من السياسات والإجراءات التنفيذية والتي يمكن من خلال تطبيقها تحقيق زيادة وتنويع الصادرات الزراعية « ويجب الإشارة إلى أن الاعتماد الكلي على محصول تصديري واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية يجعل الاقتصاد القومي عرضة للهزات العنيفة بسبب التقلبات السعرية العالمية، لذلك يجب أن تشمل الخطة على تنويع المحاصيل التصديرية » (1) وتوسع أسواقها الخارجية بما يكفل زيادة مساهمتها في إجمالي الصادرات القومية وخفض العجز من الميزان التجار القـــومي.

ويأتي في مقدمة تلك الآليات التوسع في الزراعات المتطورة التي تستهدف التصدير بالدرجة الأولى ولا ينبغي الاعتماد في التصدير على الجزء الفائض عن احتياجات السوق المحلي، وهذا يتطلب توفير المعلومات والإرشاد المتطور حول احتياجات الأسواق الخارجية ومواصفات الجودة المطلوبة مع تسيير إجراءات التصدير بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتصدير والجمارك.

وقصر دور الدولة على مراقبة الجودة حفاظا على الأسواق العالمية، وفتح المجال للقطاع الخاص ليساهم بدور اكبر في التصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج.

وقد يتطلب ذلك ما يأتي:

دعم الصناعات التصديرية المقترحة عن طريق تشيع مصدري السلع الزراعية وتسهيل حصولهم على مستلزمات الإنتاج المستوردة وغير ذلك من إجراءات دعم الصادرات مع تشيع اتخاذ منتجي ومصدري الحاصلات البستانية، وهيئات التصدير التابعة للقطاع الخاص للقيام بدور فعال في تصدير الحاصلات الزراعية.

وضع خطة لتصدير المنتجات الزراعية ذات أهداف واضحة ومحددة عن طريق إنشاء صناعة تصديرية متطورة تعتمد على دراسة الأسواق الخارجية للتعرف على الطلب في هذه الأسواق وشروطها ومواصفات السلع التي تستوردها ومواعيدها والدول المنافسة، وإنشاء نظام تسويقي تصديري فعال، ودعم نظم المعلومان والبيانات والإحصاءات حول الأسواق المحلية والإقليمية والدولية مع ضرورة قيام المكاتب التجارية الزراعية الخارجية بدور نشط في التعرف على طاقات تلك الأسواق وتوفير المعلومات للمنتجين والمصدرين والقيام بدور همزة الوصل بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الخارجية.(2)

ومنه يمكن النظر إلى التصدير على انه هدف قومي لتدعيم الكيان الاقتصادي للبلد. « ويعتبر الدور الأساسي للقطاع الزراعي كمصدر للصادرات الزراعية، التي تمثل موردا هاما للعملات الصعبة ومن ثم كأحد مصادر تكوين الاستثمارات لتنمية قطاعات أخرى » (3)

---

(1) محمود صادق العضيمي، اقتصاد زراعي، بدون دار النشر، سنة 2000، ص 164

(2) كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق ، ص ص 290-291

(3) علي محمد خيضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، سنة 1996، ص 25

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب عمل

تفاقم مشكلة نسبة التزايد السكاني في الوطن العربي تعتبر أعلى النسب في العالم تصل في بعض الأقطار مثل مصر والجزائر حوالي 45% بينما 43% في أفريقيا و42% في أمريكا الجنوبية. وحتى يتسنى لمثل هذه البلدان إقامة بيئة ريفية للحياة بمستوى لائق ومتكيف، من جانب العمل والإنتاج الغذائي، فان مشروع الهجرة المعاكسة سيظل أهم المشروعات الإستراتيجية المهمة التي يجب تنفيذها وهذا لما تعانيه الدول النامية من الهجرة العشوائية من الأرياف إلى المدن والتي أدت إلى بروز العديد من الأزمات. وتشير أخر الاحصاءات الدولية أن نسبة سكان المدن العربية إلى سكان الأرياف مثلا في الجزائر يسكن ما نسبته 38% من عدد سكان الجزائر في المدن أي حوالي 12 مليون نسمة، ويتطلب مشروع " الهجرة المعكوسة " عودة نحو 4 ملايين شخص لإحياء الأرياف والقرى . (1)

كما نعلم أن اقتصاد بلدان العالم الثالث اقتصاد زراعي « أي نسبة كبيرة من السكان في الدول النامية يشتغلون في الزراعة، وتشير تقريرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن 50% من سكان العالم يشتغلون بالزراعة والنشاطات المرتبطة بها وزيد هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 90% في بعض الدول الأفريقية » (2)

حيث تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة الملحة، واحد الأبعاد الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وفي الوقت الذي تعتبر فيه قطاع الصناعة قطاعا طاردا للقوى العاملة، فان أهمية القطاع الزراعي في هذا الصدد ترجع إلى مقدرته على توفير فرص عمل منتجة.

ومن ثم يأتي هدف إيجاد فرص عمل منتجة كهدف رئيسي لإستراتيجية التنمية الزراعية، خاصة أن قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة من مجالات التوسع الزراعي الرأسي والأفقي في مختلف أنشطة القطاع الزراعي، وكذلك في مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الزراعي في كل من القطاعات العام والتعاوني والخاص...(3)

ويمكن أن نذكر بعض من الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة البطالة:

- في مواجهة الزيادة السكانية وتجنب آثارها السلبية ينبغي أن يتم التركيز على استثمار العنصر البشري وتنمية قدراته باعتباره هدف التنمية واحد مواردها حيث يشمل هذا الاستثمار تنمية القدرات البشرية فنيا واجتماعيا وثقافيا ومعنويا من خلال تطوير وتحديث وزيادة فعالية أنظمة ومؤسسات التعليم والتدريب والتوجيه والإرشاد.
- الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين في القطاع الزراعي لرفع كفاءتهم المهنية على ألا يقتصر هذا البرنامج على المستويات القاعدية " التنفيذية " بل ضرورة أن تشمل هذه البرامج التدريبية المستويات الإشرافية والمستويات القيادية وعلى ألا يتم التركيز فقط على تحسين المعلومات بل تشمل أيضا اكتساب المهارات وتعديل الاتجاهات.
- الاهتمام باكتشاف واختيار وتنمية القيادات المحلية الريفية فهم حلقة الوصل بين المرشدين الزراعيين وجمهور الزراع وهم اقدر من غيرهم على إقناع ذويهم بتبني المستحدثات

(1) صبحي محمد قنوص، مرجع سابق ، ص ص 281-283

(2) عادل محمد خليفة غانم، مرجع سابق، ص 99

(3) كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق ، ص 180

الزراعية، وبمساعدتهم يمكن إقامة علاقات طيبة مع بقية الزراع وبمشاركتهم في تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية تقل تكلفتها وتزداد فاعليتها التعليمية ويتحقق عنصر الاستقرار لهذه البرامج.

- الاتجاه نحو تشيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المكثفة لعنصر العمل وان تقوم البنوك بتمويل تلك المشروعات بتقديم ضعف رأس المال المدفوع بقروض ميسرة أو بطريقة التمويل التأجيري علاوة على أن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المستويات الإدارية بالدول النامية
- تأسيس مجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الزراعية وتوريد مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل محليا وخارجيا ويمكن أن يسهم صغار الملاك فيها وتساندها أجهزة الدولة التنفيذية.
- التركيز في تطبيق ميكنة الزراعة على الأساليب غير الموفرة للأيدي العاملة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة.
- ضرورة إدماج المرأة الريفية في جهود التنمية باعتبارها نصف عدد سكان الريف على الأقل وذلك من خلال رفع مستوى إدراكها بحيوية مشاركتها في جهود التنمية لصالحها الفردي ولصالح أسرتها ومجتمعها المحلي ثم تأهيلها الحرفي والإتجاهي والمهاري للقيام بأدوارها في التنمية، وكذلك الاهتمام باكتشاف وتنمية القيادات النسائية المحلية في المجتمع.(1)
- زيادة اهتمام أجهزة الإرشاد الزراعي بالشباب الريفي باعتبارهم أكثر فئات المجتمع استعدادا لتقبل التغيير والتحمس له، كما أنهم في مرحلة عمرية لم يثبت فيها بعد قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه المتوارثة في وجدانهم.
- الاهتمام ببرنامج محو الأمية الوظيفية بحيث تتضمن كحد أدنى إكساب الريفيين القدرة على قراءة الصحف والمجلات والنشرات الإرشادية الزراعية والعمل على الحد من تسرب الأطفال من المدارس قبل إتمام التعليم الأساسي وربط المناهج الدراسية بالبيئة والعمل على توعية الآباء بأهمية تعليم أبنائهم من خلال جميع المؤسسات العاملة في الريف.
- علاج مشكلة البطالة على الأمد الطويل بإصلاح التعليم بالشكل الذي يوفر أعداد من الخرجين بما يتفق مع احتياجات السوق من الكم والنوع والتخصصات المطلوبة.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الدخل الوطني

كثيرا ما يواكب سياسات الإصلاح الاقتصادي العديد من الآثار السلبية التي قد تعاني منها الشعوب في المدى القصير خاصة فئات محدودي الدخل التي تتمثل في المعاناة الناتجة من إلغاء الدعم على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وما يصاحبها من ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات إلى جانب المعاناة التي ستقع على كاهل العمالة المستغلة بالقطاع العام الأمر الذي يتطلب لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل يجب أن تأخذ استراتيجية التنمية بأولوية تعديل الحوافز السعرية والتي كانت السبب الأول في إعادة توزيع الدخل القومي لغير صالح القطاع الزراعي من خلال الضرائب غير المباشرة التي كانت تفرض عن طريق جهاز الأسعار بتسعير المحاصيل الإستراتيجية عند مستويات سعرية تقل عن قيمتها السوقية من خلال نظام التوريد الإجباري. (1)

(1) كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق ، ص ص 286-288

ويمكن تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القومي، فان يكون التوزيع على القطاعات بطريقة موضوعية تعكس نسبة مساهمة كل قطاع في قيمة المضافة بالاقتصاد القومي، وحدوث قدر اكبر من التوازن في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات، بل وفي توزيع داخل قطاع الزراعة نفسه بين منتجي مختلف المنتجات الزراعية، لاشك أن ذلك يعتبر من الأهداف الأساسية لإستراتيجية التنمية الزراعية مستقبلا، فالأهداف الاجتماعية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية، ويستلزم تحقيقها ليس فقط تعديل في إطار الاقتصادي وتوجيهه نحو مزيد من التحرير وأعمال آليات السوق لإزالة التشوهات السعرية التي تساهم في توزيع الدخل لصالح فئة على حساب أخرى وإنما تستلزم أيضا تعديلات تشريعية مؤسسية.(1)

« وعبر تغيير أسس وتوزيع الدخل القومي المنتج من القطاع الزراعي بالارتباط مع سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يخضع بدوره لعمق وشمولية وجذرية هذه السياسة ليحقق تغيير أخر في عملية إعادة توزيع الدخل القومي التي نجد تغييرها في مختلف أشكال ومستويات الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفلاحين وعمال الزراعة، بحيث يتسنى لهؤلاء التمتع بجزء اكبر من هذه الخدمات التي تنسجم مع دورهم في تكوين الدخل الوطني مع سعة القاعدة الاجتماعية التي يحتلونها ومن اجل تقليص نسبي للفجوة القائمة بين الخدمات التي تتحقق لسكان المدن وسكان الريف »(2)

المطلب الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في الصناعة

تملك الزراعة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطويرها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ومن تلك العوامل ما يلي:

المواد الطبيعية: وهي تشمل الأراضي الزراعية، والمياه والنباتات والحيوان والعوامل الجغرافية والمناخية.

الموارد البشرية: وهي مصدر العمل المحرك لأي نشاط اقتصادي.

الموارد الرأسمالية: وهي نتيجة تراكمات رأسمالية من عمليات إنتاجية سابقة يمكن تحويلها من نشاط لأخر.(3)

هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي إذا ما تمت بشكل سريع ومنظم فإنها تؤثر في نمو القومي الحقيق، فنمو مساحة الأرض الزراعية المستغلة في العملية الإنتاجية، ونوعية الأرض تؤثر بدرجة ملحوظة في زيادة الإنتاجية الزراعية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاج الزراعي يعمل تحرير العمل من قطاع الزراعة إلى القطاعات

(1) كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق ، ص 279

(2) مبروك مقدم ،الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،سنة 1993،ص98،97

(3) خلف بن سليمان بن صالح النمري ، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ،سنة1999ص4

الأخرى ومنها قطاع الصناعة، وهذا يقضي إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل وذلك بتحقيق بعد تدريبهم وإكسابهم الخبرة اللازمة، وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وكذلك بقية العوامل الأخرى فإنها تمارس تأثيرا أساسيا على سرعة التنمية من خلال كونها محددات لسرعة التقدم الزراعي وبالتالي سرعة التصنيع المبني على قطاع الزراعة.(1)

ومن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي فإننا نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصاد من بينها:

تزويد الصناعة باحتياجاتها من المواد الخام أو الأولية:

« على الرغم من أن الصناعة تعتبر المنفذ الأساسي للتقدم الصناعي والنمو المستمر إلا أن التقدم الصناعي يتطلب توفير الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي ومن بينها توفر المادة الأولية » (2)

« حيث هناك كثير من الصناعات تعتمد بصفة أساسية على المواد الخام أو الأولية الزراعية المحلية مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعات الأثاث الخشبي والأعشاب الطبيعية والأدوية » (3)

تدعيم سوى المنتجات الصناعية:للزراعة اثر كبير في التنمية الصناعية عن طريق استيعابها لمنتجات القطاع الصناعي، فعندما تبدأ الزراعة في تطوير نفسها ورفع كفاءتها الإنتاجية. تزداد القوة الشرائية لدى المزارعين الذين يتحولون بالتدريج من فلاحين يعتبرون الزراعة مجرد طريقة للحياة (حيث يكون الإنتاج للاستهلاك الذاتي في المقام الأول). إلى مزارعين محترفين ينتجون للسوق أساسا ويبدأ هذا النوع الجديد من الزراع في الإقبال على شراء منتجات القطاع الصناعي سواء ما يلزم للاستعمال المنزلي أو ما يختص بالعمل كالآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، ومعدات إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية والوقود وغيرها في قطاع الزراعة.

وبذلك تصبح الزراعة سوقا رائجة للمنتجات الصناعية تعتمد عليها في ترويج مصنوعاتها وتستكمل بها قدرتها على التصدير وتساعدها على الازدهار.

- تقدم الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية:

الأخرى العمالة الفائضة لديها والمتوفرة في القطاع الزراعي نتيجة نمو سكان القرى ونتيجة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية في الأعمال الزراعية المختلفة مثل المحاريث الحديثة،

---

(1)عادل محمد خليفة غانم ،قضية الامن الغذائي في مصر ،مشناة المعارف،مصر سنة 1997 ، ص 99

(2) محمود صادق العضمي وآخرون ، إقتصاد زراعي ، بدون دار نشر وبلد النشر ، سنة 2000 ، ص 160

(3) محمود صادق العضمي وآخرون ، مرجع سابق ،ص165

والمعدات وغيرها من الآلات التي تعمل على توفير الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل، التي تؤدي إلى الاستفتاء عن عدد كبير من العمالة الزراعية، وظهور فائض يتم تحويله تلقائيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع الصناعة والزراعة دورا أساي من منظور إسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، حيث يقول الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم: « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له صدقة » (1)

فللزرع فضلا وصدقة وان لم يقصد ذلك لما فيه من توسعة على الناس في الرزق. وتوفر المنتجات الزراعية فيه حفظ للكليات الخمس: الدين، والنفس، النسل، والعقل، المال، التي أمر الشروع بحفظها وصيانتها وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مستوياتها الثلاث الضروريات، والحاجيات والتحسينات. والزراعة من الأعمال الصالحة والعمل الصالح من الإيمان بالله الذي لا يتحقق إلا بالتقوى والإخلاص والإتقان.(2)

(1) رواه البخاري ، الصحيح مع شرحه فتح الباري ،ج 2

(2) خلف بن سليمان بن صالح النمري ، مرجع سابق ، ص6

خلاصة الفصل الثاني:

ظل قطاع الزراعة وسيظل على مر السنين ركيزة المستقبل لكل دولة لما يظفر به من طاقات إنمائية ومجالات رحبة تتسع لكل جهد صادق بناء لتهيئة المناخ الملائم للانطلاق الإنمائي والاستفادة لأحسن ما تقدمه تكنولوجيا العصر لإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية للرخاء ولرفاهية الشعوب.

تلعب الزراعة دورا رائدا في اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة، لذا فانه من المستبعد إعداد خطط للتنمية دون اخذ قطاع الزراعة في الاعتبار، حيث أن التنمية الزراعية تعتبر احد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع هذا إلى أهمية القطاع الفلاحي حيث استنتجنا انه:

- القطاع الزراعي هو القائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- شمول وتكامل وتوازن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤكد ضرورة التركيز على التنمية الزراعية في الدول النامية، حيث أن اغلب هذه الدول تمتلك قدرا معينا من الموارد الزراعية والتي تعاني من تخلف شديد ومن ثم تحتاج لمزيد من الاهتمام والتركيز.
- يمثل القطاع الزراعي المصدر الوحيد للغذاء للسكان ومن ثم يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي.
- الدور الأساسي للقطاع الزراعي كمصدر للصادرات الزراعية التي تمثل مصدرا هاما للعملات الصعبة ومن ثم كأحد مصادر تكوين الاستثمارات للتنمية في قطاعات أخرى.

الفصل الثالث :
الاهمية النسبية للاستثمار الفلاحي الصحراوي في الاقتصاد الوطني

تمهيـــد :

تعتبـر الفلاحـة مـن أقـدم الأنشـطة الاقتصـادية التـي ممارسـها الإنسـان و هـذا النشـاط لا زال يمـارس فـي كامـل أنحـاء العـالم ، و فـي الجزائـر عرفـت الزراعـة تطـورا معتبـرا مـن حيـث القـوانين و الهياكـل ، و ذلـك وفقـا لتطـورات الاقتصـادية و السياسـية و الاجتماعيـة و الثقافيـة و ظلـت عمليـة التنميـة الشـاملة التـي شـرع فيهـا منـذ الاسـتقلال ، و لهـذا أعطـت الدولـة الجزائريـة هـذا القطـاع الاقتصـادي عنايـة فائقـة بهـدف تطـوير و تحقيـق الأم الغـذائي و الحـد مـن التبعيـة للخـارج و ذلـك مـن خـلال دراسـة جـدوى دقيقـة و موثـوق فيهـا للمشـاريع الفلاحيـة عبـر مراحـل مختلفـة للـتمكن مـن اختيـار المشـاريع الجيـدة و التـي تحقـق الأهـداف و الآمـال للمجتمـع و الدولـة معـا المرجـوة مـن المشاريع التي تشمل عليها خطط التنمية الشاملة التي وضعتها الدولة .

ويتضمن هذا الفصل مبحثين هما :

- المبحث الأول : الاستثمار الفلاحي الصحراوي
- المبحث الثاني : أسس دراسة الجدوى الاقتصادية لاستثمار الزراعي

المبحث الأول : الاستثمار الفلاحي الصحراوي

تلعب الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ، وذلك من خلال ماتملكه من عوامل اساسية ،اذا ماتمت تنميتها وتطويرها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام ، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ومن تلك العوامل مايلي :

الموارد الطبيعية : وهي تشمل الاراضي الزراعية ، المياه ، النباتات والحيوانات ،والعوامل الجغرافية والمناخية .

الموارد البشرية : وهي مصدر العمل المحرك لأي نشاط .

الموارد الراسمالية :وهي نتيجة تراكمات راسمالية من عملية انتاجية سابقة يمكن تحويلها من نشاط لآخر.

هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي اذا ما تمت بشكل سريع ومنظم فإنها تؤثر في النمو الاقتصادي الحقيقي .

ومما سبق يؤكد ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع الزراعة والتنمية ، اذ ان ذلك هو البداية الوحيدة المتاحة للتنمية في معظم الاحيان وذلك باستثناء حالات بعض الدول التي وهبها الله مصادر للثروات الطبيعية كالبترول .

فالتنمية الاقتصادية ماهي الا عملية تحويل مجتمع زراعي مختلف الى مجتمع آخر يتميز بسرعة التقدم في كلا المجالين الزراعي والصناعي .

وهناك عدة مجالات للزراعة يمكنها ان تقدم فيها مساعدات غاية في القيمة والاهمية وهي :

أ- توفير الغذاء اللازم لسد حاجة الطلب المتزايد عليه .
ب- إمداد الصناعة وبالمواد الاولية لها .

جـ - تزويد القطاعات الاخرى بعناصر الانتاج (العمل ،الارض ،راس المال).

د- تدعيم سوق المنتجات الصناعية .

المطلب الأول : الاستثمارات الفلاحية الصحراوية 1990

تشكل الزراعة قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني لكونها توفر احد أهم المطالب الأساسية للسكان و هو الغذاء ، فضلا عما توفره من موارد أولية للصناعة ، و فرص تشغيل إعداد كثيرة من الفئة النشيطة ، لهذا شجعت الدولة الجزائرية الاستثمار الفلاحي و إعطاءه كل الدعم المادي و المعنوي في المناطق الصحراوية من خلال برنامج تنمية الجنوب وركزت زراعة النخيل التي تعتبر من أهم الاستثمارات الفلاحة الصحراوية في الوطن لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني .

زراعة النخيل : تشكل زراعة النخيل اليوم إضافة إلى تأثيرها الملحوظ على التطور الاقتصادي و الاجتماعي قطاعا استراتجيا هاما محتلة بذلك مكانة مميزة في أنظمة البحث التابعة للعديد من البلدان المنتجة للتمور ، يتضح من ذلك كله أن زراعة النخيل مصدر اقتصادي مهم للمواد الغذائية .

و مواد خام يمكن أن تقوم عليها صناعات متعددة ولنخيل التمر أهمية كبيرة نذكر منها :

1-1- نخيل التمر : عامل استقرار في الوسط الصحراوي .

تأهيل التمور سمح بتواجد أولي التجمعات البشرية الصحراوية، هذه الواحات و بفضل الإستقرار و التناغم مع الوسط و المهارات المحلية تطورت إلى تأقلم زراعي و انتظام بيئي غني ، دون اقتصاد مستديم تبعها من ثمة ازدهار على مستوى البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تتعايش حتى الساعة ، و عموما فإن مستقبل الواحة بإمكانه أن يجابه المتطلبات الحديثة لاقتصاد السوق الدولية (1).

1-2- تحويل التمور من مستخلصات نخيل التمر .

إن تحويل التمور بعد عمليات متعاقبة تسمح بامتصاص النفقات المنتجة ، و الأنواع العديدة للتمور التي تم تسويقها بصعوبة في السوق المحلي و الوطني إضافة إلى الفروقات الناجمة عن عدم التحكم الجيد في عملية تجهيز المنتج (2).

بإمكاننا توفير أنواع عدة من المستخلصات التمور على مستوى السوق مثل : الرحيق ، سوائل السكر ، لمربى الكعك ،الدقيق ، الكراميل ....الخ ، مواد غنية بقيمتها المضافة ، تسمح للمنتجين باستغلالها .

1-3- تصدير التمور الجزائرية :

تعرف الجزائر مسار جد ملائم ، يتوازى و الاستقرار الاقتصادي الجزئي و السياسي الأكيد ، فقد وضعت برنامج إنقاذ فعلي لقطاعها الفلاحي عير مشروع PNDA ، بغية تطويره و فق المستجدات و إنهائه الشامل والمستديم .

و على وشك دخول الجزائر في OMC و هيئة منطقة التبادل التجاري الحر مع السوق الأوربية المشتركة ، فإن أولى التحديات الكبرى لهذا الدخول تستلزم تعظيم حجم صادرات التمور بدرجة عالية و المؤشرات المنتقاة من الميدان تلوح مبشرة بذلك اعتمادا على الكثير من المميزات الحسنة التي بحوزة هذا النبات الأصيل ، و الترتيبات الحديثة التي اتخذتها الدولة.

تمثلا ببعض البلدان الأخرى المنتجة للتمور ، فإن الجزائر في حاجة ماسة إلى معهد أبحاث راق في مجال استغلال نخيل التمر و استجلاب اكبر المتخصصين بهدف إنشاء الديناميكا والوسط البحثي ووضع أعلى مستوى ، ثم تبليغ النتائج المتحصل عليها إلى مختلف القطاعات المتعلقة في هذا الميدان .

---

(1) الأخضري ونزارق ، نجاة زراعة النخيل أساس الإستقرار بالوسط الصحراوي ، مداخلة مقدمة من خلال برنامج التظاهرات العلمية ، مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة ، سنة 2006 .

(2) مغني ، تحويل التمور و المواد المستخصلة من النخيل ، مداخلة مقدمة من خلال برنامج التظاهرات العلمية ، المعهد التكنولوجي لتطوير الزراعة الصحراوية 2006 .

إن زراعة النخيل في الجزائر مدعوة إلى لعب اكبر الأدوار في سيرورة التنمية الوطنية و إنشاء المعهد الوطني لزراعة النخيل "فوينيكس " يدخل موعد و استعجال تطبيقه و إلا فإن التطوير المشاريع لهكذا ميدان على مستوى الدولة سوف يجعل من تأخرنا معضلة يصعب عليها الخروج منها (1).

زراعة الحبوب :

تعتبر الحبوب الغذائية من أهم المنتجات الزراعية التي يعتمد عليها نسبة كبيرة من السكان في غذائهم اليومي ، و هذا بالإضافة إلى أنها تدخل كمواد وسيطة في بعض الصناعات و ترجع أهمية الحبوب إلى أهمية قيمتها الغذائية و إلى انتشار زراعتها في مناطق عددية من العالم كما أنها تساهم نسبة كبيرة في التجارة الدولية .

لقد شهدت مساحات الحبوب تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة و ذلك بزيادة تقدر ب 64% و يرجع هذا التوسع في المساحات إلى الدعم الفلاحي الذي حظي به أنتاج الحبوب ، مما دفعه الفلاحين للاتجاه إلى هذا النوع من المحاصيل .

إلا أن هذه الزيادة في المساحة و الإنتاج تظل قليلة مقارنة بما تحقق خلال موسم 1996/1995 ، و لعل من بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض إنتاج الحبوب عنه في السنوات الماضية ، الظروف المناخية غير الملائمة مما ساهم في تضرر جزء كبير من المساحة المزروعة ، كما أن تأخر عمليتي البدر والحصاد و عدم استعمال الأسمدة بكميات و كيفيات تفتقر إلى الجودة أو وفق معايير غير علمية تزيد من تفاقم هذه الوضعية فاستعمال الأسمدة غير صحيح كما و نوعا غير مجدية و لا تفيد في الرفع من الإنتاج و تحسين المردودية و بخاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعا لخصائص و طبيعة التربة و الظروف المناخية (2)

الزراعة المحمية :

حظيت الزراعات المحمية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير جدا حيث بلغت مثلا نسبة المساحات المخصصة لها 33%من إجمال المساحات على ولاية بسكرة وحدها على الولايات الأخرى و تستخدم الزراعة المحمية باستخدام البيوت البلاستيكية لزيادة كميات الإنتاج لمحاصيل الخضر و أشجار الفاكهة و لتحديث الزراعات العادية باستخدام أساليب جديدة و للتحكم في الظروف البيئية المحيطة و لإنتاج محاصيل في غير فصولها الطبيعية وتضمن تكنولوجيا الزراعات المحمية التعرف على طريقة تخصيب التربة بالأسلوب العلمي و السليم وكذلك استخدام المبيدات الحديثة المختلفة و التي تتناسب مع الأمراض التي تصيب المحاصيل داخل البيوت البلاستيكية، كما يمكن اتبع أسلوب حديث لدى المحاصيل المزروعة مثل :

---

(1) مساك .م.روع نصيرة " تسويق التمور ، واقع و افاق " ملتقى وطني مداخلة مقدمة خلال برنامج التظاهرات العلمية ،جامعة محمد خيضرسنة 2007

(2) مجدولين دهنية ، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة ،آفاق وتطوير سهل لوطاية في اطار السياسة الدعم الفلاحي ،مرجع سابق ، ص199 .

استخدام الري بالتقطير لتوفير كميات كبيرة من مياه الري التي يمكن أن تفقد باستخدام الري السطحي و بالتالي استغلالها في استصلاح أراضي جديدة ، هذا بالإضافة إلى الزراعات المحمية تعطي ربحا سريعا يشجع الفلاحين على زيادة استخدامها و التوسع فيها ، زراعة الخضر المحمية حققت ارتفاعا ملموسا في الإنتاج الفلاحي خاصة منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هذا الإنعاش يترجم مؤخرا في تصدير منتوج الخضر إلى الخارج (1).

المطلب الثاني : أهمية الفلاحة في الجزائر

تلعب الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و >لك من خلال ما تملكه من عوامل أساسية ، و إذا ماتت تنميتها و تطويرها فإنها تعمل على النشاط الاقتصادية بشكل عام ، و تدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ،و من تلك العوامل ما يلي :

أ-الموارد الطبيعية : و هي تشمل الأرضي الزراعية ن المياه ، النباتات و الحيوان ، و العوامل الجغرافية و المناخية .

ب- الموارد البشرية : و هي مصدر العمل المحرك لأي نشاط .

جـ - الموارد الرأسمالية : و هي نتيجة تراكمات رأسمالية من عملية إنتاجية سابقة يمكن تحويلها من نشاط آخر.

هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي إذا ما تمت بشكل سريع و منظم لأنها تؤثر في النمو القومي الحقيقي .(2)

و مما سبق يؤكد ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع الزراعة والتنمية إذ أن ذلك هو نقطة البداية الوحيدة المتاحة للتنمية في معظم الأحيان و ذلك باستثناء حالات بعض الدول التي وهبها الله مصادر للثروات الطبيعية كالبترول .

فالتنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية تحويل لمجتمع زراعي متخلف إلى مجتمع آخر يتميز بسرعة التقدم في كلا المجالين الزراعي و الصناعي ،و هناك عدة مجالات للزراعة يمكن أن تقدم فيها مساعدات غاية في القيمة و الأهمية و تلك المساعدات هي :

1- توفير الغذاء اللازم لسد حاجات الطلب المتزايد عليه :

إن للزراعة دورا هاما في توفير الكميات اللازمة للطلب المتزايد على الغذاء في المراحل الأولى للتنمية . و عجز الزراعة عن تحقيق ذلك الهدف يؤدي على التضخم و ارتفاع الأسعار الغذائية خاصة وأن مصروفات الغذاء تمثل جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة (3) و قد تضطر الدولة على اثر ذلك على توفير الكميات اللازمة من الموارد الغذائية للاستيراد من الخارج .

---

(1) مجدولين دهنية ، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة ،آفاق وتطوير سهل لوطاية في اطار السياسة الدعم الفلاحي ، مرجع سابق ، ص80

(2) حلف بن سليمان بن صالح النمري دور الزراعة في تحرك التنمية الصناعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، سنة 1999 ، ض4

(3) د.شوقي محمد غنيم ، و أخرون ، اقتصاد زراعي ،جامعة عين شمس ، مصر ، ص162.

الأمر الذي يستنفد جزء من النقد الأجنبي اللازم لأغراض التنمية الصناعية إمداد الصناعة بالمواد الأولية لها على الرغم من أن الصناعة تعتبر المنفذ الأساسي الصناعي و النمو المستمر إلا أن التقدم الصناعي يتطلب توفير الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي ومن بينها المادة الأولية و التي يتحمل القطاع الزراعي العبء الأكبر في إنتاجها .

2- إنتاج المحاصيل التصديرية و استجلاب العملات الأجنبية .

للزراعة دور أساسي آخر في إنتاج المحاصيل الزراعية و تجميع العملات الصعبة الضرورية لشراء مستلزمات التصنيع .

1- تزويد القطاعات الأخرى بعناصر الإنتاج و المتمثلة في :

4-1- العمل : تقوم الزراعة بتزويد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالعمال اللازمين لها ، فإذا ارتفعت الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعة فان ذلك يؤدي إلى الاستغناء عن العمال الفائضين بها و بالتالي يتوجهون للقطاعات الأخرى .

4-2- الأرض : من خلال تحويل بعض الأراضي الزراعية إلى أغراض مدنية أخرى .

4-3- رأس المال : لو تم استغلال و الاهتمام بالقطاعات الفلاحية عامة والزراعية منها بالأخص ستصبح الممول الأول للقطاع نفسه و للقطاعات الأخرى من حيث راس المال على غرار البترول .

5- تدعيم سوق المنتجات الصناعية :

للزراعة اثر كبير في التنمية الصناعية عن طريق استيعابها المنتجات القطاع الصناعي .

لقد أثبتت التجارب التاريخية في الدول المتقدمة أن القطاع الزراعي هو الفائدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الدول بل حتى في الدول التي لا تمتلك موارد زراعية مثل اليابان.

و قد سعت الجزائر منذ استغلالها إلى تطوير الزراعة بما أولته من اهتمام بالغ لهذا القطاع الحيوي من خلال السياسيات المتبعة ، و قد شكلت الزراعة و الفلاحة عموما المحور الرئيسي في هذه السياسيات و احتلت المشاريع الزراعية أهمية ونسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية الوطنية .

المبحث الثاني :الامكانيات الاقتصادية في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية و الإقتصادية والثقافية والتربوية ...إلخ. فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر كمجتمع واحد وسلطة مسيطرة ودولة ذات سيادة في الآجال المتوسطة، بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة. كما أن الاحتياطي الوطني من هذه المادة يعرف تراجعا، بل آيلة إلى النضوب والزوال في المدى المتوسط وبهذا تحقق في مجال السياسة الإقتصادية من حلول واقعية لإيجاد مصدر بل ومصادر متنوعة أخرى خارج مجال تصدير المحروقات؟

المطلب الاول : الامكانيات الزراعية :

* **الأراضي الزراعية:** تقدر الأراضي الصالحة للزراعة 3.4%من(م/ك)

***التربة:** تتوفر التربة الخصبة بالسهول الساحلية و الأحواض الداخلية
* **المياه:** تتلقى الجزائر14مليارم3من الأمطار يستغل منها1.5مليارم

***الظروف المناخية:** تنوع الأقاليم المناخية رغم تذبذب كمية التساقط والرياح الحارة
ملاحظة : التوسع الأفقي للزراعة معناه استصلاح مساحات جديدة أما الرأسي فمعناه مضاعفة قدرة الإنتاج بزيادة المردود الزراعي

المطلب الثاني : الإمكانيات الصناعية:

***نقل المحروقات:** عبر7 أنابيب للبترول و 5 للغاز وترتبط مع أوروبا ب3 خطوط منها2 نحو ايطاليا عبر تونس وآخر إلى أسبانيا عبر المغرب و مشروع لرابع تحت مياه المتوسط نحو أسبانيا .

***الفحم:** يتركز في القنادسة ب بشارد الطاقة الكهربائية:90%حرارية و10%مائية

***الطاقة النووية:** تملك الجزائر مفاعلين نوويين (النور والسلام بدرارية والجلفة)
***الحديد الخام:/**الجزائر ثالث دولة عربيا إنتاجا له يستخرج من(الونزة – بوخضرة- تمزريت- غار جبيلات)غير مستغل
***الزنك والرصاص:** يتركز في سكيكدة وعنابه و منجم العابد (الحدود الجزائرية المغربية) .وتوجد معادن أخرى كالنحاس والفوسفات.....
***الموارد المتجددة وغير المتجددة**: المحروقات طاقة زائلة (غير متجددة)لذلك كان من الضروري البحث عن موارد طاقوية بديلة تعويضا عنها وتمّ التوصل بعد الأبحاث إلى :

ا) الطاقة الشمسية: (لضخ المياه و إنتاج الكهربا وإنارة الطرق الصحراوية و الإنارة المنزلية)

ب)الطاقة الهوائية: تعتمد على الرياح وهي قليلة التكاليف .

ج)الطاقة النووية : انتاج الكهرباء-الاستعمال الطبي والصناعي والبحث العلمي يتطلب إنتاجها التحكم في التكنولوجيا النووية

1)الطاقة:
أ)البترول:/اكتشف سنة1956(حوض حاسي مسعود وعين امناس)

ب)الغاز الطبيعي: من الأوائل في العالم (حاسي الرمل و عين أمناس)

2)المعادن: تمتلك الجزائر ثروات معدنية هامة تتركز في المنطقة الساحلية وخاصة في المنطقة الشرقية.

المبحث الثالث :إستراتيجية التنمية في الزراعة والإنتاج الزراعي

ان عملية تطوير الاقتصاد من حيث الوسائل والأساليب تتطلب تنظيمات زراعيةوهي جملة من القوانين تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتطوير الزراعة منها:

*قانون التسيير الذاتي:23مارس 1963

*الثورة الزراعية:8 نوفمبر 1971.

* قانون استصلاح الأراضي:13اوت 1983

*قانون المستثمرات الفلاحية: 8ديسمبر1987

كما ان تطوير الزراعة الصحراوية يهدف الى تطوير الزراعة التقليدية و توسيع المساحات الزراعية حول الواحات و إقامة وحدات إنتاجية بتكنولوجيات متطورة والتحكم في المخزون المائي لقلة المنسوب و عدم انتظام الجريان فهي ميزة المجاري المائية في الجزائر ، و لتدارك مشكل ندرة المياه شرعت الجزائر في إنشاء 22سدا جديدا بطاقة 7 مليار م ³ في المجموع ومن أبرز السدود في الجزائر سد قرقار بغليزان وسد بني هارون بميلة...

المطلب الاول :تمويل القطاع الزراعي

بواسطة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الشريك الأساسي للقطاع الزراعي في الجزائر بمنح القروض، تخفيض الضرائب،و لدعم الفلاحة .إضافة إلى تحديث حضيرة العتاد الفلاحي (الجرارات و ألآت الحصاد) والمخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية : وهو مشروع اعتمدته الدولة لتطوير الزراعة وذالك بمساعدة الفلاحين وتحديث الوحدات الإنتاجية وقد حقق بعض النتائج منها : بناء السدود ويبلغ عددها 132سد ، استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب تقديم الدعم للقطاع بالعتاد والأموال وقطاع الغيار والكهرباء ،تنمية المناطق الريفية بطريقة تقلل الفارق بين الأرياف والمدن ،التشجير للحفاظ على التربة وتوفير الخشب.

المطلب الثاني : مشاكل الزراعة في الجزائر

ان الحلول الممكنة لهذه المشاكل هي :توسيع المساحات الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب و بناء السدود وحفر الآبار.

الإنتاج الزراعي: متنوع خاضع للتقلبات المناخية غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي أبرزه:

***الحبوب :** تتركز خاصة بالسهول مرددوها ضعيف هذا بسبب تذبذب الأمطار.

* **الخضر الجافة :** زراعة معاشية تمارس بالتناوب مع الحبوب (التل)

***الزيتون:** بمنطقة القبائل * الكروم : تقلصت مساحته(المنطقة التلية المواجهة للمطر)

***الحمضيات:** توجد بالساحل*النخيل :يتركز معظمه بالجنوب

***المحاصيل الزراعية الصناعية**:مثل الطماطم والتبغ والبنجر السكري

***الثروة الحيوانية:** وتتمثل الأغنام بالسهوب والأبقار في التل والإبل في الجنوب

***الصيد البحري:** تقدر سواحلنا ب1200كلم ودعمت بلادنا القطاع بالأجهزة الحديثة إلا أن الإنتاج يبقى ضعيف جدا.

الأمن الغذائي:هو توفير الغذاء إنتاجا واستيرادا الاكتفاء الذاتي: لم تحقق بلادنا الاكتفاء الغذائي بعد فهي تستورد 50٪من احتياجاتنا من الحبوب وهذا بسبب المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ببلادنا .

المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية الزراعية:

ان قلة الأراضي الصالحة للزراعة 3.4/ % فقط من المساحة الكلية و ضعف التحكم في الموارد المائية لتذبذب تساقط الامطار و ضعف استغلال المياه السطحية و قلة العتاد اللازم للزراعة و القروض و ضعف اليد العاملة المؤهلة في الميدان الزراعي و استخدام البيوت البلاستيكية و بناء المعاهد الزراعية لتوفير اليد العاملة في هذا الميدان و دعم المزارع بالعتاد الفلاحي و القروض .

المبحث الرابع :إستراتيجية التنمية في الصناعةوالمواصلات والتجارة الخارجية .

واصلت الجزائر تسيير المصانع التي تركها المعمرون وبدأت النهضة الصناعية الحقيقية منذ السبعينيات.

المطلب الاول :استراتيجية التنمية في الصناعة

أ)الصناعة الثقيلة : وهي الصناعة التي تستخدم هياكل ضخمة وأهمها:

***صناعة الحديد والصلب:** أهم مراكزها ببلادنا مصنع الحجار بعنابه...يدعم إنتاجه قطاع البناء ونقل البترول والغاز والمياه..

***الصناعة الميكانيكية:**هي تدعم القطاعات الأخرى بالوسائل ومن أهمها مصنع بلعباس للعتاد ألفلاحي وأيضا مصنع روبية (وسائل الإنتاج)

***تكرير البترول :**هناك عدة مصانع مثل مصنع/حاسي مسعود (موروث استعماري 1961ومصنع سكيكدة..)

***تمييع الغاز:**هو تحويل الغاز من الحالة الجافة إلى السائلة وتتركز معامله بأرزيو و سكيكدة

***الصناعة البتر وكيماوية:**هي صناعة تقوم على تحويل المحروقات مثل صناعة الأسمدة والبلاستيك المبيدات وتتركز خاصة في ارزيو/ عنابه/

ب)الصناعة الخفيفة: وتتمثل خاصة في:*الصناعة النسيجية والجلدية*الصناعة الالكترونية*الصناعة الغذائية*الصناعة التقليدية

تأهيل المناطق الصناعية: خصصت الدولة 7.2 مليار د/ج لتطوير الصناعة و أنماط التسيير والشروع في إنشاء 3 مدن صناعية مثل مشروع بلارة بجيجل

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية في المواصلات والتجارة الخارجية

إستراتيجية التنمية في المواصلات:كثافة شبكة المواصلات وحسن أداءها يعتبر مؤشر لتطور الاقتصاد وتكمن أهميته في:

*نقل الموارد الأولية من مناطق الاستخراج إلى مراكز التصنيع

* تمكين المنتجين من تسويق منتجاتهم * فك العزلة عن المناطق النائية

*تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية

* توفير مناصب الشغل *الطرق البرية :بلغ طولها 104.000كم أهمها طريق الوحدة الإفريقية2344كم

*السكك الحديدية:يبلغ طولها 4200كم منها 215مكهربة

* النقل الجوي:يتكون الأسطول الجوي لبلادنا من 63طائرة و55مطارا منها 12دولي

*النقل البحري:يتكون الأسطول البحري من 74سفينة منها

* تحديث شبكة النقل: الطريق السيار شرق غرب

* السكك الحديدية الهضاب العليا

* ميناء جنجن بجيجل

*توسيع مطار هواري بومدين

* إنشاء 7طرق سريعة:/ التجارة الخارجية:هي عملية التصدير والاستيراد

* تضمن تصريف المنتجات الوطنية نحو الأسواق الدولية

*تزويد السوق الوطنية بالمواد الاستهلاكية والتجهيزية

* توفير مناصب الشغل واستمرارية المؤسسات الإنتاجية

ا)الصادرات:- المحروقات- تجهيزات فلاحيه وصناعية-مواد أولية

ب)الواردات:- مواد استهلاكية وغذائية –تجهيزات – مواد نصف مصنعة

وتحتل الحبوب والحليب والتجهيزات الصناعية الصدارة في الواردات وتتعامل تجاريا بلدان الاتحاد الأوروبي.(الواردات) ومع و.م.ا (الصادرات النفطية)

ج) الميزان التجاري:هو الفارق بين قيمة الصادرات والواردات

د) المتغيرات الاقتصادية : اعتمدت بلادنا بعد الاستقلال مباشرة النظام الاشتراكي وهذا للتخلص من رواسب الاستعمار وقد أممت الدولة كل الثروات والمؤسسات واحتكرت التجارة الخارجية تخلت عن النهج الاشتراكي في التسعينات وذالك بسب انهيار أسعار النفط والمعسكر الشرقي حيث عجزت الدولة عن توفير السلع الاستهلاكية تبنت النظام الرأسمالي(الحر) القائم على:

* تحرير التجارة الخارجية

* تحويل المؤسسات إلى شركات مساهمة

* تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي.

خلاصة الفصل الثالث :

نستنتج مما سبق انه رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في كميدان الزراعة و الاهتمام بها و تطويره و توسيع المساحات الزراعة عن طريق أساليب الري الحديثة و استصلاح الأراضي ، و رغم الارتفاع الكمي للإنتاج الزراعي لا تزال الزراعة بعيدة نسبيا عن تحقيق أمن غذائي و الذي بعد احد أهم أهدافها إلا هذا لم يمنع من تحقيق فوائض في منتجات عديدة مثل الكروم و الحمضيات والتمور وأن من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الزراعة الهدف المرجو منها هو تدني مستوى الاستثمارات الفلاحية و الزراعية بالأخص لنقص في دراسة الجدوى ككل مرحلة من مراحلها ، و الأسباب عديدة منها قلة الإحصائيات و الغموض بعض الأحيان ، و كم جرى معنا في نماذج

الفصل الرابع:
طرق تمويل الاستثمارات في الجزائر

تمهـيد :

يجـب علـى المـدير المـالي للمشـروع الاسـتثماري أن يقـوم بترتيبـات خاصـة بالتمويـل بعـد أن يـتم تخطـيط الاسـتثمار ،وتحديـد احتياجـات المشـروع خـلال العـام المقبـل ،مـن خـلال كـل الدراسـات التـي يقـوم بهـا فيمـا يخـص المشـروع مـن تحديـد الجـدوى الاقتصـادية لـه وكـل مـا يتعلـق بـه ،وبعـد أن تتحـدد التشـكيلة المثلـى للتمويـل ،فعلـى المـدير أن يحـدد المصـادر التـي يلجـأ إليهـا لتـوفير احتياجاتـه الماليـة ،تكـون مصـادر طويلـة الأجـل أو قصـيرة الأجـل أو متوسـطة الأجـل . وهـذا مـا سـوف نتطـرق إليـه بالتفصـيل فـي هـذا الفصـل والـذي نعـرض فيـه أولا كل ما يتعلق بالتمويل حيث يقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحـث الأول: يتضـمن ماهيـة التمويـل(تعريـف التمويـل ،مبـادئ التمويـل وأهميتـه ،أنـواع التمويـل والعوامـل المحددة لها).

المبحـث الثـاني: يتضـمن صـيغ التمويـل المختلفـة والمتبعـة للحصـول علـى الأمـوال والتـي تلجـأ إليهـا المنشـأة مـن أجل تمويل احتياجاتها المالية والمتمثلة في التمويل بالمشاركة ،التمويل بالبيع بالمرابحة ،التمويل بالتعاقد.

المبحث الثالث : أهم المؤسسات التي تساهم في تمويل الاستثمارات الفلاحية في ولاية بسكرة .

المبحث الرابع : السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي.

المبحث الأول : ماهية التمويل

إن وظيفة التمويل وظيفة هامة تؤديها المؤسسات المالية أو الجهات المعنية لمختلف القطاعات التي تعاني من عجز مالي أو استثمار جديد ،فبظهور هذه العملية اتسع نطاق المعاملات الاقتصادية وازدادت حركة النشاط الاقتصادي خاصة أن هذا الأخير يتطلب رؤوس أموال من أجل تمويله ،لهذا الغرض سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة ماهية التمويل ،بداية بتقديم مفاهيم ثم مبادئ عملية التمويل وأهميته وأخيرا نتعرض إلى أهم أنواع التمويل والعوامل المحددة لها.

المطلب الأول :تعريف التمويل

هناك عدة تعاريف لعملية التمويل نذكر أهمها فيما يلي:

1- يعتبر التمويل أداة هامة من الأدوات الضرورية لعملية الإنتاج ،والتمويل عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين مؤسسة التمويل والطرف المستفيد من تلك الأموال ،كما يعرف بأنه عبارة عن توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع عام أو خاص ،والتمويل يشمل أيضا تلك القرارات التي تتخذها الإدارة من أجل توظيف الأموال توظيفا اقتصاديا للتحسين بالنظرة الكلية في أعمال المشروع ،حيث أنها ليست جزيئيات منفصلة عن بعضها ،وبالتالي هي توفير للأموال والتنسيق في القرارات والأعمال في البعد الاقتصادي لصالح المشروع ،وقد يكون الغرض من التمويل هو الاستثمار أي التوسع فيه مهما كان نوعه سواء إنتاجي ،كما قد يكون الغرض من التمويل هو التسيير أي العمل والمحافظة على القدرة الانتاجية للجهة المستفيدة من التمويل أي ضمان السير العادي لها.

2- إن كلمة تمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها ،وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك ،كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد كبير من هذه الأموال.(1)

3- يعرف التمويل كذلك بأنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على أموال ،بالاختيار بين تلك الطرق ،أو الحصول على المزيج الأفضل بينهم بشكل يناسب كمية ونوعية واحتياجات والتزامات المشروع.

(1) هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للنشر ، عمان 2000 ، ص105

التعريف الشامل: بصفة عامة التمويل هو انتقال رؤوس الأموال بين طرفين ،الطرف الأول هو الذي تتوفر لديه رؤوس الأموال (أصحاب الفائض) والطرف الثاني الذي يعاني من ندرة في رؤوس الأموال(أصحاب العجز) ،بغرض تطوير مشروع عام أو خاص أو التوسع استثمارات جديدة.

المطلب الثاني : مبادئ التمويل وأهميته

أ- مبادئ التمويل: هناك مبدأين أساسين للتمويل نذكرهما فيما يلي :

- المبدأ الأول: يتمثل في المأزق الذي يقع فيه المدير المالي ،بمعنى أن اتخاذ أي قرار مالي يهدف إلى تحقيق مستوى معين من الربحية ،ولكن ذلك عادة ما يتعارض مع السيولة (درجة السيولة في استرداد الأموال المستثمرة عند الحاجة إليها) ،وهذا المبدأ صحيح مهما كان نوع قرار الاستثمار.

- المبدأ الثاني: يتمثل في الملاءمة أو التوقيت السليم للموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات أي الإيرادات وبين سداد الالتزامات ،وهذا المبدأ يعني أن الأصول التي استثمرت فيها الأصول لا يجب أن تكون طويلة الأجل إذا كانت ممولة من مصادر تمويل قصيرة الأجل ،ويمكن صياغة هذا المبدأ في العبارة التالية(لا تقترض قرضا قصير الأجل وتستثمره في استثمار طويل الأجل).

ب- أهمية التمويل: تبرز أهمية التمويل في النقاط التالية:

1- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

2- المساعدة على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة التي يزيد بها الدخل الوطني.

3- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.

4- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.

5- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

6- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

7- يساهم في تحسين اوضع الاجتماعي للدول النامية.

8- يساهم في بناء اقتصاديات الدول الضعيفة وخروجها من أزمة المديونية.[3]

المطلب الثالث : أنواع التمويل والعوامل المحددة لها

أ- أنواع التمويل: يمكن تقسيم التمويل إلى عدة أنواع وفقا لثلاث معايير كما يلي :

1- من ناحية مصدر الحصول على الأموال: هناك نوعين من المصادر:

- تمويل ذاتي (داخلي): وتتمثل هذه المصادر في كل ما يقدمه أصحاب المشروع في شكل رأس مال والتي يبنى على أساسها حقوق ملكيتهم بالمشروع ،وبالتالي يمكن لهم استردادها في حالة تصفيته أو عند خروج أحدهم من العملية الاستثمارية بالمشروع ،وقد يكون مصدر تلك الأموال إما من خلال الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة أو من خلال الأرباح المحتجزة.

وقد تأخذ تلك الأموال صورا عدة منها الحصص النقدية أو الحصص العينية أو الحصص المعنوية أو حصص الملكية مثل حق المعرفة الفنية أو الهندسية .(1)

ومن المميزات التي يتوافر عليها التمويل الداخلي ما يلي :

- يعتبر الوسيلة المتاحة أمام المشروع حيث يصعب على الإدارة الحصول على هذه الأموال من مصادر أخرى.

- يدعم المركز المالي للشركة ويجنبها التقلبات الموسمية والعشوائية المحتملة نظرا لاحتفاظها برصيد نقدي لمواجهة الاحتياجات المتعددة والمتغيرة.(2)

- تمويل خارجي: يتمثل في كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية سواء كانت محلية أو أجنبية ،ويتم الحصول على هذه الأموال من السوق المالية بشروط وإجراءات وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال. وتتمثل هذه الأموال في القروض والسندات والأسهم.(3)

2- من حيث المدة المدة الزمنية: هناك ثلاث أنواع:

- تمويل قصير الأجل: ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة ،كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

- تمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي يكون فيها استعمال هذه الأموال لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها كشراء الآلات والمعدات.(4)

---

(1) علي محمد خضر وآخرون ، أسس ودراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية ، منشورات جامعة عمر المختار –البيضاء- الطبعة الاولى ،1996 ، ص178

(2) عبد الغفار الحنفي ، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) ، مطبعة الاشعاع الفنية ، الإسكندرية ، الطبعة الاولى 2002 ، ص 412

(3) عبد الغفار الحنفي ، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) ، نفس المرجع السابق ،ص413

(4) جميل أحمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ،دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 340،341

ويستخدم هذا النوع لتمويل احتياجات دائمة من الأصول لتمويل أصول ثابتة أو مشروعات تحت التنفيذ.(1)

- تمويل طويل الأجل: ينشأ هذا النوع من الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عم خمس سنوات.

3 – من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: هناك نوعين

- تمويل الاستغلال: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات الشراء للمواد الخاصة أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية ،والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

- تمويل الإستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة ،أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك من العمليات التي تترب عنها.

ب- العوامل المحددة لأنواع التمويل:

هناك مجموعة من العوامل التي يتحدد في ضوئها اختيار نوع التمويل المناسب وهي: الملاءمة ،الدخل الخطر ،الإدارة والسيطرة ،المرونة والتوقيت وسوف نتطرق إليها كل على حدى.

1- الملاءمة: وتعرف بأنها مدى توافق وملاءمة أنواع الأصول المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة الاستخدامات في الأصول والعمليات التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها.

2- الدخل: الدخل هو العائد المتحقق للمنشأة جراء استخدام الأموال المتاحة لديها ،فعندما تقدم المنشأة على الاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل العائد الذي ستحصل عليه ،فإذا كان فرقا إيجابيا مرضيا يتم اعتماد القرض وسيلة لتمويل تلك العملية وإلا فلا.

3- الخطر : نقصد بالخطر مدى تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة زيادة العبء المالي على المنشأة ولكثرة الجهات التي لها الحق والأولوبة على حقوق الملاك وهذه الأولوية تكون على النحو التالي:

- عند توزيع الأرباح يعطى الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم الملاك الباقون (العاديون).

- عند تصفية أصول المنشأة يعطى الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم الملاك الباقون (العاديون).

(1) سيد الهواري ، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرارات)مكتبة عين شمس ، مصر ، الطبعة السادسة ،1996 ، ص349

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المنشأة وكلما اعتمدت على القروض ،فديون المنشأة تأكل من أصولها ،وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على الأصول من جهة ومن جهة أخرى لا يكون هناك خطر على الملاك إذا كانت المنشأة تعتمد على أصولها في تمويل عملياتها ولا تعتمد على الإقتراض إذ تبقى أصول المنشأة لملاكها.

4- الإدارة والسيطرة: يقصد هنا بالسيطرة الأشخاص أو الهيئات التي تملك حق التأثير على مجرى عمليات المنشأة والتحويث على قراراتها ،أو تعديل طريقة عملها ،أو تغيير مجلس الإدارة بالكامل ،والجهة الوحيدة التي تملك حق الإدارة والسيطرة على المنشأة هي الملاك العاديون أو المساهمون العاديون وتعتبر رغبة الملاك العاديين في الاحتفاظ بسيطرتهم من العوامل المهمة في اختيار أنواع الأموال المستخدمة أو مصدر التمويل المناسب. فعندما تقرر المنشأة التمويل عن طريق الملاك الممتازين (الأسهم الممتازة) أو السندات أو الاقتراض فإن هذا يعني أن سيطرة الملاك العاديين على المنشأة ستبقى كما هي دون تغيير ،أما إذا تم التمويل عن طريق الملاك العاديين (الأسهم العادية) فإن هذا يعني توسيع قاعدة المساهمين العاديين ودخول أعضاء جدد يحق لهم التدخل والسيطرة على المنشأة.

5- المرونة: يشير إلى المقدرة على تعديل أصول التمويل إما بزيادتها أو تخفيضها أو حتى إرجاعها إلى أصحابها تبعا للتغييرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال.

ويقصد بالمرونة أيضا تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب الذي يحقق متطلبات المنشأة المالية والذي يتميز بالمرونة بدرجة تمنح المنشأة القدرة في المستقبل على إحداث أي تغيير مناسب على مصدر التمويل.

6- التوقيت: يقصد بالتوقيت ذلك العامل الزمني الذي يحدد المنشأة بوقت الحصول على التمويل أو للمفاضلة بين المصادر التمويلية المتوفرة في الوقت المناسب ،من أجل الحصول على الأموال وقت حاجتها وبأقل تكلفة وأفضل الشروط.

ويمثل أيضا قدرة المنشأة على اقتناص الفرص المالية بالوقت الذي تنخفض فيه التكلفة إلى أقل درجة عن طريق قدرة المنشاة على قراءة الأسواق المالية ومتابعة التغيرات والأحداث المالية وتوافقها مع حاجات المنشأة المالية ،وثم ترجمة هذا التوافق عن طريق التوقيت السليم لاتخاذ قرارات التمويل والاقتراض الأنسب خلال الدورات التجارية.(1)

المبحث الثاني: صيغ التمويل

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عملية الاقتصاد نحو الأمام ، كما تعد مهمة التمويل في مختلف المؤسسات من المهام الحساسة فإن لم تفلح هذه الاخيرة في مقابلة احتياجاته المالية بالسيولة اللازمة وعجزت عن الحصول على تمويل تلك الاحتياجات فإنها تكون مهددة بالخطر مما يؤدي الى تصفيتها أو إفلاسها .

(1) هيثم محمد الزغبي ، مرجع سابق ، ص122 ،124

المطلب الأول : التمويل بالمشاركة

تعريف التمويل بالمشاركة:

يقصد بالتمويل عن طريق المشاركة اشتراك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو خدمية ،ويكون توزيع الأرباح حسب نسبة معلومة من الربح.(1)

وفي عقد المشاركة يجب أن يكون رأس المال معلوم القدر وأن يكون الربح قدرا معلوما بنسبة معينة ،كما لا يشترط فيها المساواة في المال أو التصرف أو الربح.

ويتم توزيع ناتج النشاط الاستثماري كالآتي:

* **في حالة الربح:** يتم توزيع الربح بين الطرفين بحسب مساهمة كل منهما في التمويل الكلي أو حسب ما اتفق عليه.(2)

* **في حالة الخسارة:** توزع الخسارة حسب ما اتفق عليه ،أو حسب نسبة المشاركة في التمويل دون اعتبار لمشاركة الجهد في ذلك.

- يأخذ التمويل بالمشاركة الأشكال التالية:

- **مشاركة قصيرة الأجل**: حيث يتم الاتفاق بين أطراف المشاركة على الاستثمار في نشاط قصير الأجل ،وبعد انتهاء المدة تقسم الأرباح وفقا للنسب المتفق عليها.

- **مشاركة طويلة الأجل:** وتتضمن الاستثمار في أصول رأسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لعدة سنوات وتقسيم الأرباح الناتجة منها بين الأطراف المشاركة كل حسب مساهمته في رأس المال حسب الاتفاق بعد انتهاء مدة المشاركة.

وتتعدد طريقة المشاركة إلى:

- المشاركة في رأس المال.

- المشاركة على أساس الصفقة.

- المشاركة المتناقصة ،والتي تعتبر أهم أنواع المشاركة.

2 – دراسة التمويل بالمشاركة:

يتم خلال دراسة التمويل جدوى عملية التمويل من خلال التعرف على النقاط التالية:

- التعرف على العميل ومركزه المالي.

- مواصفات السلعة اللازمة للعملية ومصادر شرائها وطريقة الدفع والتسليم ومكان التخزين.

(1) مصطفى كمال السيد طايل ، القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية ، جامعة القاهرة ،1999 ص 189

(2) خامرة السعيد ، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجيستير ، جامعة بسكرة ، السنة 2005/2004 ص61

- تقدير العائد المتوقع عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات المتوقعة والمصاريف المتوقعة ،ثم توزيعه وفق النسب الواردة في تصريح الموافقة بالمشاركة.

- نصيب البنك من المشاركة ،والذي يساوي نصيب البنك مقابل تقديمه لخدمات عملية المشاركة بالإضافة إلى نصيبه مقابل الحصة التي تشارك بها في رأس مال العملية.

3 – تنفيذ عملية التمويل بالمشاركة:

عادة ما يخضع هذا التمويل إلى التزام كل طرف برأي الطرف الآخر ،وهذا مثلا أثناء نشاط المشاركة.

عند شراء وبيع بضائع مثلا بعد سداد العميل لنصيبه في المشاركة نقدا وفقا لما اتفقا عليه ،يقوم البنك بإصدار شيك مصرفي بقيمة المواد الأولية التي هي ضرورية لنشاط المشاركة ،ثم يتم استلام هذه المواد الأولية وتودع في مخازن البنك أو مخازن العميل المستوفاة لشروط الوصف الحيازي، وخلال هذه العملية يجب مراعاة:

- الحصول من العميل على موافقة كتابية تتضمن بأن المواد الأولية محل المشاركة تم معاينتها والتعرف عليها وأنها مطابقة للمواصفات.

التأمين على المواد الأولية التي هي ضرورية لنشاط المشاركة بمخازن البنك أو العميل تأمينا شاملا ضد المخاطر ،وحين انتهاء عملية المشاركة يحصل المؤمن على كافة مستحقاته من خلال هذه الخدمة.(1)

* كما يراعى في عملية التمويل بالمشاركة التزام العميل بالتعهدات التالية:

- عدم بيع البضاعة موضوع المشاركة بسعر أقل من المتفق عليه مع البنك إلا بعد الرجوع للبنك لإجراء التعديلات اللازمة.

- إيداع كافة المتحصلات النقدية في عملية المشاركة في حساب خاص لهذه العملية لدي البنك.

المطلب الثاني: التمويل بالبيع بالمرابحة

تعريف التمويل عن طريق البيع بالمرابحة:

وهي أن يطلب العميل من البنك شراء سلعة تحدد جميع أوصافها وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويمتلكها ثم يقوم ببيعها مرابحة لطالب الشراء بالأمر بالنسبة التي يتفق معه عليها ،والتي تفسر الزيادة على رأس المال ،ويكون تسديد المبلغ فوريا أو على أقساط حسب ما اتفق عليه.

ويمكن استعمال أسلوب المرابحة في التجهيزات والسلع الاستهلاكية في الداخل والخارج ،وتتمثل أهم شروط المرابحة فيما يلي:

(1) خامرة السعيد ،مرجع سابق، ص ص 63 ،64

- أن يكون ثمن السلعة وربح البنك معلوما للطرفين.

- ضرورة تملك البنك للسلعة وحيازتها قبل بيعها للعميل.

- تقع مسؤولية الضرر بالسلعة على عاتق البنك ما دام لم يسلمها لطالبها.

2- مراحل عملية البيع بالمرابحة: تتم عملية البيع بالمرابحة على مراحل

- مرحلة دراسة عملية البيع بالمرابحة: وفي هذه المرحلة على البنك أن يهتم بمايلي:

- مدى انتظام التدفقات النقدية للعميل طالب الشراء ومدى ملاءمتها لتسديد مبلغ البيع بالمرابحة.

- أجل الدفع ومحاولة تقليله إلى أكبر قدر ممكن للاستفادة من المبلغ في وقت مبكر.

- في حالة البيع بالمرابحة بأجل لأصول رأس مالية يتعين على البنك إجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع ليتأكد من إمكانية الحصول على مستحقاته المالية في أوقاتها المناسبة.

- دراسة العميل طالب فتح عملية بيع بالمرابحة ،وأهم النقاط التي يجب دراستها:

* النشاط الذي يزاوله.

* التعرف على السمعة التي يتمتع بها عن طريق الاستعلام من البنوك التي سبق له التعامل معها.

* المركز المالي للعميل وذلك من خلال القوائم المالية للنشاطات ومدى جدية النتائج المحققة.

- مرحلة تنفيذ عملية البيع بالمرابحة: بعد عرض العميل للبضائع التي يرغب في شرائها مرابحة والتي تتلاءم مع نشاطه ،يقوم البنك بما يلي:

- الاستعلام عن البضائع والمورد والسعر.(1)

- يصدر البنك شيكا مصرفيا لفائدة البائع بقيمة ما تم بيعه من سلع وبضائع ،ويتم توريد هذه السلع والبضائع وإيداعها بالمخازن المستوفاة لشروط الرهن الحيازي.

- معاينة العميل للبضاعة وإدلاء موافقة كتابية على أن البضاعة محل البيع بالمرابحة مطابقة للأوصاف الواردة بطلب الشراء.

- طلب التوقيع من العميل على كل طلب شراء بسعر مؤجل ،ويتعهد فيه بمراعاة تسديد الأقساط في أوقاتها المحددة.

- معدل الربح السنوي لعملية المرابحة لحساب معدل الربح السنوي لعملية مرابحة نفترض ما يلي:

---

(1) خامرة السعيد ، مرجع سابق ، ص71

A: ثمن شراء السلعة

B: مقدار الربح الذي يحققه بيع السلعة

V: مدة الاستثمار بالأشهر

R: معدل الربح السنوي

وعليه يكون

$$V = A + B$$

$$R=B / (A* N / 12)^2$$

3- متابعة عمليات البيع بالمرابحة: تشمل عملية المتابعة في البيع بالمرابحة ما يلي:

- متابعة ميدانية لنشاط العميل والتأكد من أن التعليمات التي تسمح له بفتح عملية البيع بالمرابحة.

- متابعة الأقساط التي يتم دفعها دوريا لحساب البنك والتأكد من قيمتها وأنها استحقت في الآجال المحددة.

- متابعة المراكز المالية للعملاء والإطلاع عليها والتأكد من أن هذه المراكز قادرة على تسديد التزامات العملاء طالبي الشراء.

المطلب الثالث : التمويل بالتعاقد

1- التمويل بعقد المزارعة

- تعريفه:

هو عقد يبرم بين البنك والعميل على أن يقدم البنك الأرض للعميل على سبيل عقد المزارعة ويشترك معه في الأرباح الناتجة من هذا العمل وفقا للنسب المتفق عليها والمبرمجة في العقد.

- **أركان عقد المزارعة :** وتتمثل في :

- **الإيجاب والقبول:** ويكون بين البنك وعميله الراغب في العمل على الأرض.

- **العمل**: ويكون عادة من جانب العامل ويختصر دوره بموجب عقد المزارعة على العمل في الأرض .(1)

- **الأرض:** حيث يجب على البنك توفير الأرض الصالحة للزراعة حتى يتسنى للعامل استثمارها.

- **الآلات والمعدات:** حيث يتعين على العامل في الأرض تقديم كافة الوسائل والآلات التي هي ضرورية للعمل.

(1) خامرة السعيد ، مرجع سابق ، ص72

- شروط عقد المزارعة:

- أن يكون العامل المتعاقد مع البنك أهلا للتصرف.
- تحديد مدة المزارعة وهي عادة ما تقابل موسم زراعي أي قصير الأجل.
- صلاحية الأرض للزراعة وتوفير جميع الوسائل لخدمتها من طرف العامل
- يجب أن تكون حصة كل من العامل والبنك من الناتج قدرا معلوما.

2 – عقد المساقاة:

- **تعريفه:** وهو عقد مشابه لعقد المزارعة إلا أنه يكون في دفع الشجر بدلا من الأرض لمن يقوم بسقيه والاعتناء به حتى ينضج ثمره.

- أركان عقد المساقاة: وتتمثل في:

- **الصيغة :** وتتضمن القبول والإيجاب بين البنك والعامل.
- **مورد العمل :** ويتمثل في الشجر الواجب سقيه.
- **العمل** : والذي يكون من طرف العامل الذي يقوم بعملية المساقاة.{1}

3 – بيع السلم:

- **تعريفه**: ومعناه شراء البنك السلعة آجلا ،على أن يكون الثمن عاجلا ،أي عند التعاقد.

- **أركان بيع السلم :** وتتمثل في:

- **الصيغة :** وتتضمن الإيجاب والقبول بين البنك وعميله.
- **العاقدان :** ويتمثلان في البنك والعميل صاحب السلم.
- **المعقود عليه** : ويتمثل في السلعة محل العقد.
- **الثمن :** و هو يشير إلى مقدار السلعة التي يتم تسليمها آجلا بموجب هذا العقد.

- شروط البيع بالسلم :

- أن يكون العميل أهلا للتصرف.
- التراضي بين العاقدين (البنك والعميل).
- أن تكون السلعة محل العقد موصوفة ومعلومة المقدار.
- أن يكون تسليم السلعة مؤجلا إلى أجل مسمى

(1) خامرة السعيد ، مرجع سابق، ص ص85-86

● تحديد الثمن وتسليمه عند التعاقد.

المبحث الثالث: أهم المؤسسات التي تساهم في تمويل الاستثمارات الفلاحية في ولاية بسكرة

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع الفلاحة في مجال التنمية الاقتصادية أدى ذلك إلى إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع ،وذلك من أجل تطويره والنهوض به ،وسوف نعرض في هذا المبحث بعض المؤسسات ودورها وكيفية عملها.

المطلب الأول :ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- نشأتـه:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيئة مالية وطنية تم تأسيسها في 13 مارس1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 ،إلا أن الانطلاق الفعلي لهذا البنك كان في 18 مارس 1982 وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري ،حيث يقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.

يعتبر هذا البنك متخصصا في القطاع الفلاحي ،وفي هذا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي وبالإضافة إلى:

- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية.

- تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.(1)

- دور البنك في تطوير قطاع الفلاحة:

تتمثل وظيفة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- توزيع القروض على الفلاحين مقابل ضمانات.
- تنفيذ مخططات وبرامج التنمية باعتباره بنكا لتنمية القطاع الفلاحي ،وككل بنك يستطيع القيام بكل العمليات البنكية من قروض وفتح حسابات لكل الأشخاص ،هذا بالإضافة إلى مهمته الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي.
- تنمية مجموع القطاع الفلاحي

- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية.

- تمويل الهيآت والنشاطات السابقة واللاحقة لإنتاج القطاع الفلاحي.

- أهم القروض الفلاحية التي يقدمها البنك:

- تختلف القروض الفلاحية التي يقدمها البنك حسب طبيعة العمليات الفلاحية وسعر الفائدة المطبق ، حيث أنه منذ أواخر سنة 1995 وهو يطبق سعر فائدة 21.5% بالنسبة للنشاطات

(1) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ،2003 ،ص ص191،190

غير المدعمة ، وتختلف هذه النسبة عند النشاطات المدعمة ،والخزينة العمومية هي التي تدفع الفارق في النسبة.

أما أنواع القروض التي يتعامل بها البنك هي:

1 - القروض الموسمية: (قروض قصيرة الأجل) تتراوح مدتها بين 3 أشهر و18 شهرا ،وهي موجهة أساسا للموسم الفلاحي ويتم تسديدها مباشرة بعد انتهاء الموسم ،وتفرض على هذا النوع من القروض فوائد تقدر بـ 8%،يساهم البنك في التكاليف الإجمالية بنسبة 80% ،إذا تعلق الأمر بتربية الدواجن في حين تكون المساهمة 100% في الإنتاج النباتي.

ولمنح هذا القرض لابد من تكوين ملف يحوي على:

- شهادة فلاح.
- شهادة تكشف وضعية الفلاح تجاه الضرائب.
- شهادة عائلية أو فردية.
- المخطط المالي للموسم الفلاحي ،حيث يحوي هذا المخطط على مختلف العمليات التي سيقوم بها الفلاح مع تقديم التكاليف.
- نسخة من العقد الرسمي للملكية بالإضافة إلى تقديم العقد من طرف مكتب دراسات متخصص.
- طلب خطي يرسله الفلاح إلى الوكالة القريبة منه.

قبل إعطاء القرض تجتمع لجنة القروض على مستوى الوكالة وتتكون من مدير الوكالة ونائبه والموظف الذي قام بتشكيل الملف ،حيث يقدم هذا الأخير الملف الكامل وتقوم اللجنة بدراسة الوضع المالي لطالب القرض إن كان له قرض من قبل أولا ،وكذلك معرفة نوعية القرض المطلوب والضمانات التي يقدمها الفلاح مقابل القرض.(1)

عند الموافقة على الطلب تقوم اللجنة بكتابة محضر يحتوي على البيانات اللازمة لكتابة محضر ، قبل استعمال القرض يرسل إلى المكتب المصادق عليه من طرف موثق إلى قسم المنازعات الذي يقدم موافقته النائية على وثيقة خاصة.

2- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 2 إلى 7 سنوات ،تدعى كذلك قروض التجهيز، وتخص العتاد الفلاحي بصفة عامة وتمول تكاليفها الإجمالية من طرف البنك وتصل نسبتها إلى 70% ،ويهتم هذا النوع من القروض بقطاع تربية الدواجن والأبقار والأغنام لغرض الإنجاب ، ونسبة الفوائد 19.5%.

يحتوي ملف هذا القرض على:

- نفس الوثائق الخاصة بالقروض الموسمية إضافة إلى فاتورة شكلية لسعر العتاد الذي تم شراؤه من وكيل معتمد.

- دراسة إمكانية منح القرض يتم بنفس المراحل السابقة لدراسة القرض قصير الأجل ،غير أن استعمال القرض يكون بدفع أقساط القرض والفوائد معا.

(1) بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية بسكرة

- **قروض طويلة:** تتراوح مدتها من 7 إلى 1 سنة ، ويهتم هذا النوع بـ:

- غرس الجبار ،حفر الآبار ،غرس الأشجار المثمرة ،... ونسبة الفوائد تكون 19.5%

يحتوي ملف هذا القرض على نفس الوثائق السابقة بالإضافة إلى كشف الأعمال المنجزة حسب كل مشروع فمثلا في حالة حفر بئر يجب إضافة رخص تنقيب المياه وكشف تكاليف الحفر مؤشر من طرف مصالح التنقيب.

تتم دراسة الملف بنفس المراحل السابقة للقروض الأخرى ،إلا أن استعمال القرض يكون على فترات متتالية مع تأشيرة المصالح التقنية الفلاحية على آخر قرض.

إذا أخذ المستفيد قسطا من قرض فإنه لا يمنح له القرض الموالي إلا إذا قدم تصريح شرفي مؤشر من عند الموثق لتدعيم الحجة من استعمال القرض الأخير بالإضافة إلى نسخة قبيل تسديد تمنح على مستوى الوكالة.

المطلب الثاني : الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

المؤهلون للإستفادة من الصندوق:

يؤهل للإستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية كل من:

- الفلاحون والمربون ،بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتجمعات مهنية أو في جمعيات.

- المؤسسات الاقتصادية والعمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ،التي تساهم في نشاطات الإنتاج والتمويل والتسويق وتصدير المنتجات الفلاحية والمنتوجات الزراعية الغذائية

إن الاستفادة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تستوجب الانضمام إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ،والإنظمام لهذا الأخير يشمل كل مستثمرة فلاحية مهيكلة ومنظمة قانونيا على شكل تعاونيات فلاحية جماعية ، تعاونات فلاحية فردية ،مزارع نموذجية ، مستثمرات خاصة أوعامة أو المؤسسات الراغبة في تحقيق مشاريع إستثمارية من خلال الإنظمام إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.(1)

تقدم طلبات الإنظمام لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويقدم المشروع وتتم الدراسة على عدة مراحل .

آلية التمويل بواسطة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية :

تتم عملية التمويل بواسطة الصندوق على عدة مراحل نلخصها فيما يلي :

- المرحلة الأولى: دراسة الجدوى التقنية و الاقتصادية

(1) تقارير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA . 2004

يعتبر الفلاح الممثل القانوني للمستثمرة الفلاحية ، حيث يكون له قدرة الانضمام إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال مشروع استثماري يحتوي أسهم وعمليات مدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

ويتضمن ملف الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على ما يلي :

- طلب الالتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للظبط و التنمية الفلاحية المعدة ، و أهم ما يشتمل عليه :

- طبيعة ومبلغ الدعم الملتمس و كذا بيان وصفي عن المستثمرة .
- دراسة تقنية و إقتصادية لجدوى مشروع التنمية .

- يمكن للفلاح الإستعانة بشخص مادي أو معنوي مختص في إعداد طلب الإستثمار لا سيما في الأجزاء التقنية و الإقتصادية ،و كذلك على مستوى التقييم المالي و التوقعات المرجوة من المشروع.

- يقوم رئيس القسم الفرعي بفحص الملف و الحكم على مدى مطابقته للتنظيم المعمول به حول جدوى المشروع .

- يودع رئيس القسم الفرعي الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى ثمانية أيام من تاريخ إيداعه من قبل الطالب ، ويتعين على رئيس القسم الفرعي في الثمانية أيام التي تلي هذا الأجل تقديم والدفاع عن الملف أمام لجنة يرأسها مدير المصالح الفلاحية .

- تفصل اللجنة التقنية الولائية بناء على الملف المقدم و يكون قرارها موضوع محضر كتابي ويتم الفصل بناء على فحص مدى مطابقة العناصر التقنية والإقتصادية للمشروع الإستثماري المقدم ، وفي حالة قبول الملف يقوم مدير المصالح الفلاحية بتهيئة دفتر الشروط ،و كذا قرار منح الدعم من طرف الصندوق الوطني للظبط والتنمية الفلاحية . (1)

- يستدعي الراغب في الاستفادة من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

- ترسل نسخة من دفتر الأعباء الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي المختص إقليميا وإلى رئيس القسم الفرعي للفلاحة المعني من أجل التكفل بها.

- تقوم الصناديق الجهوية للتعاضد الفلاحي بتنفيذ عمليات الدفع بعنوان الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على أساس قرار منح الدعم ودفتر الأعباء المتناسب معه وبالنظر لوضعيات الأشغال وفاتورات الخدمات من قبل مدير المصالح الفلاحية.

- تقوم الصناديق الجهوية للتعاضد الفلاحي بعمليات الدفع لفائدة المستفيد في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ استلام الوثائق.

---

(1) تقارير الصندوق الوطني للضبطوالتنمية الفلاحية FNRDA . 2004

- المرحلة الثانية: التمويل من خلال القرض المقيد:

عقد القرض المقيد هو تلك العملية التي يقوم فيها صندوق التعاون الفلاحي أو بنك الفلاحة والتنمية الريفية بربط الشروط التعاقدية المتفق عليها بالفلاح ويمول المشروع الاستثماري في حدود المبلغ المحدد في العقد المذكور.

- للتحقيق عملية تمويل المشروع الموجود لدى اللجنة التقنية الولائية تواجه حالتين:

* **الحالة الأولى:** الفلاح يستطيع تمويل كامل مشروعه بأمواله الخاصة ،في هذه الحالة لدى الفلاح أموال خاصة تكفيه لتحقيق مشروعه دون اللجوء إلى قرض الصندوق التعاوني ،في هذه الحالة الفلاح يجب أولا في كل عملية أو نشاط استثماري أن يودع ملفه المدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدى الصندوق الجهوي المتخصص مقابل وصل إيداع ،ويقدم معها دفتر الأعباء وقرار منح دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. وعلى الفلاح أن يبلغ بانتظام مصالح الفلاحة بتطور مشروعه الاستثماري ويبرز كل المصاريف المدفوعة باسم السلع المتحصل عليها وأعمال منجزة في إطار المشروع المسموح من طرف اللجنة التقنية الولائية.

* **الحالة الثانية:** الفلاح لا يستطيع تمويل كامل مشروعه: في هذه الحالة الفلاح لديه إمكانية طلب القرض المقيد من أجل تمويل مشروعه في حدود المبلغ الذي لم يستطع تمويله بأمواله الخاصة.

- طلب القرض المقيد يقدم مقابل وصل استلام من طرف الفلاح لدى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

- يقوم الصندوق بتغطية الملف المقدم من طرف الفلاح ويفتح اسم الاستثمار المعني " حساب استثمار بواسطة القرض المقيد" ،مباشرة بعدها يقوم الصندوق بطلب إمضاء الفلاح لاتفاق القرض (الاتفاق على الانجاز الفعلي).

***المرحلة الثالثة: متابعة وتقييم عمليات وأنشطة المشروع**

يتم متابعة وتقييم المشروع من خلال عدة جهات:

1- من طرف المفتشية العامة للوزارة:

يتم تشكيل فرق للمراقبة والموضوعة تحت تصرف المفتشية العامة لوزارة الفلاحة ،وذلك لتقوية شفافية نصوص الدعم لأجل التقييم المتواصل.

هذه الفرق تقوم بالمداومة على أرضية الواقع لكي تلمس وتتأكد من تحقيق وتنفيذ المفتشيات على جميع المستويات ذات الرقابة المفاجئة ،وذلك حتى تضمن صحة المعلومات التي تصلها والدعم الممنوح.

2- من طرف الصندوق:

خلال فترة انجاز المشروع ماديا وماليا للصندوق الجهوي أو الصندوق الوطني كامل الحرية في التحري سواء مستنديا أو مباشرة عما إذا كانت المصاريف مطابقة لما جاء في أحكام دفتر الأعباء أم لا.

يعد مدير الصندوق حالة المشروع وتطوره المادي والمالي ويعلم اللجنة التقنية للولاية بانتظام على كل ما يمكن أن يواجه المشروع.

3- من طرف المصالح الفلاحية للولاية:

يقوم مدير المصالح الفلاحية من خلال مصالحه بالمتابعة والتقييم للمشاريع المصادقة من طرف اللجنة التقنية للولاية ،ويعلم بسرعة من طرف الصندوق الجهوي.

تقوم مديرية المصالح الفلاحية بإعلام اللجنة مرة على الأقل في الشهر بتطور المشاريع (تكاليف الصندوق ،المحققات المالية والمادية ،...إلخ) ،ويحضر وثيقة " المتابعة والتقييم "وتمضي من طرف مدير المصالح الفلاحية وترسل للأمانة العامة لوزارة الفلاحة وهذا خلال عشرة أيام التي تلي نهاية كل شهر.(1)

المطلب الثالث : مؤسسات أخرى تساهم في تمويل الاستثمار الفلاحي

1- صندوق الضمان الفلاحي:

تأسس صندوق الضمان الفلاحي بمرسوم 87-82 المؤرخ في 1987/04/14 ،وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق ،ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض لها ،ففي حالة عجز الفلاح المقترض عن تسديد ديونه وقد أمدت جدولتها ،فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق.

والدور الثاني له يكمن في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك والصندوق هو الذي يضمنه.

2- صندوق الضمان ضد الكوارث الطبيعية:

تأسس هذا الصندوق نظريا بموجب المادة 202 من قانون المالية لسنة 1988 ،ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/16 والذي يتضمن:

- تحديد كيفيات تنظيمه وعمله.

- يتمثل مجال تدخله في تعويضه الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين وذلك بنسبة 46%من قيمة الخسائر نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه وارتفاع قيمة الخسائر.

(1)تقارير الصندوق الوطني للضبطوالتنمية الفلاحية FNRDA . 2004

المبحث الرابع: السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي

عملت الدولة على وضع استراتيجيات وسياسات تمويلية متنوعة تراعي الخصوصية والاهمية التي تكتسبها الفلاحة في إطار التمنية الفلاحية الوطنية ،نظرا لوجود قيود خاصة مرتبطة بالظروف المناخية والبيولوجية وكذلك الانظمة الإنتاجية.

وفي هذا الصدد اهتمت الدولة بتطوير سياسات التمويل في هذا القطاع لتتماشى مع متطلبات الفلاح خاصة والإقتصاد عموما ، من خلال تسخير مجموعة من الصناديق وظيفتها التنسيق المالي بين البرامج الفلاحية والريفية .

ويتشكل تمويل الفلاحة بالجزائر من أنواع محددة أهمها :التمويل الذاتي ،التمويل التعاوني ،القروض البنكية والدعم المالي للدولة .

المطلب الأول: الزراعات المحمية

1- التمويل عن طريق القروض القصيرة :

إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية وتحويلها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا ،سمح بتحكم أفضل في التسيير ووضع عملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال مايلي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر)

- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ،ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك ،ولا يقبل البنك منح أموال إضافية في خطة التمويل المصادق عليها في بداية السنة الفلاحية ،إلا إذا غيرت الوحدة الإنتاجية خطة الإنتاج خلال السنة من جديد للبنك الذي يقوم بدوره بإعادة تقييمها والموافقة على الأموال الإضافية المطلوبة ،وكل ذلك يكون بعد إخطار والي الولاية والمدير الولائي للفلاحة.

- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها ولقد حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل والتي خفضت إلى 2% ونتيجة لذلك سجل إجمالي القروض قصيرة الأجل الممنوحة ارتفاعا مما انعكس على زيادة نسبة المزارع العامة ومن ثم نسبة الأرباح المحققة.(1)

2- التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل :

ابتداء من سنة 1952 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل، حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها ،وللموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة ،بعدما يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،وبعد الموافقة على شبكة

(1) حاجي العجلة ، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية (ع م) جامعة الجزائر ، 1996 ص83

المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجهات والتوصيات العملية ،حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القرض على الوحدات الإنتاجية بالولاية.

وقد عرفي القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا نظرا لتبسيط إجراءات التمويل من جهة ،وانخفاض أسعارالفائدة على هذا النوع من جهة أخرى.(1)

المطلب الثاني: تمويل القطاع الخاص :

1- التمويل في المدى القصير:

يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخواص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية ،تمنح من طرف إتحاد الفلاحين والبلدية وتبعا لذلك يسمح البنك بتقديم طلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القرض ،وفي حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام.(2)

2- التمويل المتوسط وطويل الأجل :

إن تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وفق نفس الإجراءات الخاص بالقطاع الاشتراكي لكن ضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة.

إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل على تفويت الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

أما بالنسبة للاستثمارات غير المخططة فالإجراءات تختلف حيث يجب على الفلاح أن يثبت تواجد الاستثمارات المطلوب تمويلها بالديوان الوطني للعتاد الفلاحي واستعداد هذا الأخير لبيعه للفلاح وذلك عن طرق فاتورة تبين نوع وسعر الاستثمار.(3)

كما يتعهد بعدم بيع الاستثمارات التي يشتريها وبعد الموافقة على الاستثمار فإن البنك يمول 60% من ثمن الشراء وعلى الفلاح أن يساهم بـ 40% من السعر

لقد ساعدت هذه الإجراءات على زيادة القروض الفلاحية الممنوحة للفلاحين كما أدت إلى توسيع النشاط الفلاحي وتشجيع الفلاحين على الإدخار وعلى التمويل الذاتي.

لكنها سببت عائقا في كثير من الأحيان للفلاحين الذين يعجزون جزئيا أو كليا عن المشاركة في الثمن.

وعموما فقد ارتفع عدد المستفيدين الخواص من عملية القرض من 9200 مستفيد خلال الموسم (1982-1983) إلى 36360 مستفيد خلال الموسم (1984-1985) وذلك راجع للسياسة العامة للدولة وإعادة الاعتبار لهذا القطاع.

(1) Sliman badrani, l'Agriculture Algérienne de puis 1966,opu,ALGER1981 .P218

(2) موسى رحماني ، الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ 1983، أطروحة دكتوراه معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،2000-2001 ،ص72

(3)محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية ،دحلب الجزائر ،2000ص156

المطلب الثالث: مخاطر وشروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

1- مخاطر التمويل الفلاحي

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية ،حيث هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية ونوعيتها وإمكانيتها الإنتاجية وأطوارها ويكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية:

- طول الفترة الإنتاجية.

- تعرض الإنتاج الفلاحي للظروف المناخية ،كالجفاف سقوط الصقيع ،الضباب...

- عدم التحكمفي المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.

- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزامه اتجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده للمستحقات التي عليه.

- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي بالمستثمر الفلاحي لاستغلال القرض لمجالات أخرى.

- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية وأهمها نسبة السكان الزراعيين الذين في سن العمل.

- مردودية الأرض (قانون تناقص الغلة).(1)

2- شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

للوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التمويل الفلاحي يجب وضع سياسة محددة ومعينة تهدف إلى تحسين الإنتاج ورفع المردودية الفلاحية ،ومتابعة صرف القروض المخصصة للمجالات الفلاحية والإنتاج المخطط لهذه القروض ،والتوسع في منح القروض لا يؤدي حتما إلى رفع الإنتاجية الفلاحية ما لم تتبعه مراقبة صارمة ومستديمة لأنه في بعض الأحيان يتم استهلاكها في أغراض أخرى بعيدة عن قطاع الفلاحة ،وحتى تكون هذه السياسة هادفة وفعالة بإمكانها أن تراعي الأسس التالية:

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هيكله.

- توفير الشروط الضرورية لتنمية مستدامة بالصحراء.

- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.

- يستلزم أخذ حلولا ملائمة لكل منطقة على حدا ومراعاة خصوصياتها.

- التحكم في تقنيات الإنجاح وإدماج اقتصادنا الفلاحي في النظام العالمي الجديد خصوصا في الزراعات الصحراوية.

---

(1) دلال بن سمية ، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية (غ م) جامعة بسكرة 2003-2004 ص65

- إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.

- التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية ونخص بالذكر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وصناديق التنمية الفلاحية.

- توفير الظروف لنمو فلاحي يعتمد على ذاته.

- الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية

- المرونة في إجراءات منح المساعدات لسكان الجنوب.

- توجيه مساعدات مباشرة للنشاط الصحراوي الفلاحي ومتابعة تطبيق سياسة فلاحية تعتمد على التعاون المستمر بين السلطات العمومية والمهنة الفلاحية وعلى الاستعمال العقلاني للموارد المالية ووسائل الإنتاج المتاحة ،وهذه الإجراءات ترتكز على:

أ. رفع القوة العاملة بالجنوب الجزائري.

ب. رفع مستوى الإنتاج النباتي الصحراوي

ج. التجهيز الفلاحي بالصحراء (آبار ،سدود ،...)

د. البحث العلمي والتكوين في مجال الزراعة الصحراوية.

هـ. التموين وإجراءاته ،وذلك بتحديد سياسة المؤسسات المختصة في دعم الفلاحة الصحراوية بتبسيط الإجراءات والابتعاد عن البيروقراطية في منح القروض ودعم الاستثمارات وتوسيع مراقبة ومتابعة القروض الممنوحة ،وكذا ترك فرصة التسويق للمستثمرين وتقريب المنتج من المستهلك ، كذا مراعاة تكاليف الإنتاج في تحديد الأسعار للمنتجات بما يحقق هامش ربح للفلاح حتى يزيد ارتباطه بعمله وذلك أيضا بفك عزلة أراضيهم عن نقاط البيع وذلك بتوفير شبكات النقل.

خلاصة الفصل الرابع :

من خلال الدراسة السابقة التي قمت بها والتي ادت بي الى تجميع مجموعة من المعلومات حول استراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة والتي من خلال تحليلها خلصنا الى مجموعة من نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات هذه وتستخدم هذه النوعية من التحليل على نطاق واسع في مجال التخطيط استراتيجي من اجل تنظيم المراحل الداخلية والخارجية التي تساهم في عملية التنمية او عرقلتها .

تحليل نقط القوة والضعف والفرص والتحديات للتنمية الفلاحية في ولاية بسكرة .

نقاط القوة :

-تتنوع ولاية بسكرة الى اربع مناطق فلاحية وهي, منخفضات و تختص بانتاج التمور ذات الجودة العالية و تمتاز بانتاج اللحوم ذات الجودة العالية ووفرة الموارد المائية مقارنة بمناطق صحراوية اخرى .

نقاط الضعف :

-تمثل نسبة الاراضي المستغلة 7.17بالمئة متجانسة هضاب , جبال,سهول بالنسبة للمساحة الزراعية الاجمالية و عدم الاستغلال الامثل للموارد المالية وقلة المحيطات المظبوطة حول الثروات المائية نقص في التأطير والتوعية الفلاحية مقارنة بالمهام المعطات للقطاع الفلاحي

وعدم التناسق بين البرامج التنمية المختلفة وسوء التقدير اللكمي والمالي لبعض العمليات كما ينجر عنه انعكاسات مالية معتبرة تؤدي حتما الى تجاوز الاغلفة المالية المبرمجة .

الفرص :

المشكل العقاري ،وجود كميات كافية من المياه لتسهيل انشاء نظام ري غير مكلف، التعامل من مختلف ولايات الوطن وخارج من خلال عمليات التصدير، توفر فرص لجذب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية .

التحديات :

تزايد الاهتمام بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه ،نقص عدد الوكالات المصرفية ، انشراك الفلاحين في حل المشاكل الفلاحية التي تواجههم،

تحسين العلاقة بين الفلاحة والصناعة الغذائية التي تشكل نقطة ضعف .

ان توافر هذه المجموعة من النقاط في ظل تمايز المنطقة الى اربعة مناطق متجانسة يستدعي الشروع في البحث عن توزيع افضل بين مختلف مكونات المنطقة , لذلك لا يمكن ان يتاتى من رؤية فوقية مفروضة على السكان وانما ينبغي اخذ مكونات كل وسط في الحزبان باختلافه واختلالاته .

الفصل الخامس:
واقع الفلاحة وتطورها
وعوامل التنمية الفلاحية وأثر
البرامج الإرشادية بولاية
بسكرة من سنة 2000-2007
دراسة ميدانية

تمهيد :

تعد ولاية بسكرة من أهم المناطق الفلاحية على المستوى الوطني، وهذا لما تحتويه من إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية هامة.

فبالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية تجدها تحتوي على مساحات فلاحية واسعة وعلى مخازن مائية معتبرة، بالإضافة إلى المناخ الصحراوي الذي ساعد على تنوع الزراعات في هذه المنطقة إذ تحتوي على أشجار النخيل بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى من المزروعات كالأشجار المثمرة، الخضروات... الخ.

إلى جانب ذلك تنوع في تربية الحيوانات منها تربية المواشي، الدواجن، النحل... الخ.

وقد شمل هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الأول: واقع الفلاحة وتطورها بولاية بسكرة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007

المبحث الثاني: عوامل التنمية الفلاحية لولاية بسكرة

المبحث الثالث : أثر البرامج الارشادية الزراعية على التمويل الفلاحي و العائدات الضريبية بولاية بسكرة

المبحث الأول: واقع الفلاحة وتطورها بولاية بسكرة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالولاية من موقع جغرافي ومساحة ومناخ وتربة إلى جانب الإمكانيات الفلاحية الموجودة بها سواء كانت أراضي فلاحية صالحة للفلاحة أو مؤسسات فلاحية تهتم بالقطاع الفلاحي في الولاية فقد عرفت ولاية بسكرة الزراعة منذ زمن بعيد وخاصة السنوات الاخيرة التي شهدت تطورا هائلا ،حيث جعلت من الزراعة نشاطا رائدا لها على المستوى الوطني ، إلا ان الزراعة الحديثة تتطلب استثمارات هائلة ، ومستلزمات انتاج عالية التكاليف سواء من المياه او من الآلآت الزراعية او البذور او الشتلات او الاسمدة او المبيدات وغيرها .

ولولا الدعم المالي من جانب الدولة لما امكن من تحقيق هذه المكانة في الزراعة .وتحولت من خلالها ولاية بسكرة الى مورد للمنتجات الفلاحية لمعظم ولايات الوطن وكذلك للدول الاجنبية .

ومن أجل تطوير وعصرنة الفلاحية وضعت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA الذي جاء لمعالجة وتدعيم ودفع التنمية الفلاحية.

بالإظافة الى :

- توسيع المساحات الزراعية .
- الحفاظ على ثروة النخيل .
- تنمية وتدعيم الوسط الريفي .

ولتحديد عوامل التنمية الفلاحية في الولاية (طبيعية ،بشرية ،والمادية ...) وتطور الانتاج فيها نباتي، حيواني في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبالإعتماد على الدراسات العلمية وتجارب الماضي للاستمرار في ظل المتغيرات المستجدة ، من حين لآخر .

المطلب الأول: التعريف بالولاية

أولا: لمحة عامة للولاية

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الأوراس وتتربع على مساحة تقدر بـ: 21509,80 كلم2 وتضم 33 بلدية و12 دائرة، يحدها ولاية باتنة من الشمال، ولاية مسيلة من الشمال الغربي، ولاية خنشلة من الشمال الشرقي، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، ولاية الوادي من الجنوب الشرقي، وولاية ورقلة من الجنوب.

ثانيا: الإطار الإداري

تكونت ولاية بسكرة على اثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وكانت تظم آنذاك 22 بلدية و6 دوائر، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت عنها دائرتي الوادي والمغير فأصبحت تظم 33 بلدية و4 دوائر وهي: أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، لوطاية، ولقد ألحقت بها كل من بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة وبلدية القنطرة، وعين زعطوط من ولاية باتنة، وبلدية الشعيبة من ولاية الجلفة. (1)

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، فوتغرافية بسكرة .

ثالثا: الوسط الطبيعي

الجبال: وتمثل نسبة قليلة من الولاية تتمركز غالبيتها في الشمال، تتكون من جبال القايد، وجبال حمارة، وجبال قسوم وجبال رباع (712 م)، وجبال قارة...، ومعظم هذه الجبال معراة وفقيرة من الغطاء النباتي الطبيعي.

الجدول رقم:2

تطور تساقط الأمطار خلال سنة بولاية بسكرة2009 بلمم

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
كمية الأمطار المتساقطة	77	2	45	5	3	3	0	0	7	41	5	13	159

المصدر: مديرية الفلاحة بولاية بسكرة

الهضاب: اقل علو من الجبال تتمثل في السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة بما يعرف بهضبة أولاد جلال وسيدي خالد.

المنخفضات: تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية عبارة عن مسطحات ملساء من الغضاروتحجز طبقات رقيقة من المياه المتمثلة في الشطوط وأهمها ملغيغ يبلغ متوسط الإنخفاظ (-33 م) تحت مستوى سطح البحر فهي بذلك تمثل المجمع الطبيعي الرئيسي للحياة السطحية في المنطقة.

الجيولوجيا: اغلب التكوينات للمنطقة هي الميروبيوليسين خاصة في المناطق الشمالية الغربية (فوغالة، طولقة، الشعيبة، البسباس، ورأس الميعاد) أما المناطق الباقية فهي عبارة عن ترسبات الحقبة الرباعية.

المناخ: ويعتبر من أهم العوامل التي تحدد توزيع السكان والحياة الاقتصادية بصورة عامة.

الحرارة: يقارب متوسط درجة الحرارة لبسكرة 21,8 م°، أما درجة الحرارة القصوى على مستوى بسكرة وأولاد جلال على الترتيب 4,8 م°، 3,4 م° خلال شهري ديسمبر وجانفي وتصل إلى 49,5 م° في شهر جويلية وأوت

الأمطار: إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة، فان بسكرة تقع في منطقة 0-200 مم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.

وقد نجد 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار طوفانية تسبب انجراف التربة وإضرار للزراعة، في محطة بسكرة سجلت 30 إلى 50% من مجموع التساقط السنوي خلال 24 ساعة وخلال 34 يوم كانت 9 منها الأمطار التي سقطت خلال سنة 2003 هي 159 مل موزعة كالتالي:

- المياه السطحية والجوفية:

1- المياه السطحية: وتنقسم إلى 3 أقسام:

الأوديـــة ذات المنبـــع الأوراســـي: منبعهـــا فـــي قلـــب الأوراس تحتـــوي علـــى وادي الحـــي، وادي عبـــدي اللـذين يمـثلن وادي بسـكرة عنـد إلتقائهمـا، ووادي العـرب ووادي قطـان اللـذان يلتقيـان عنـد زريبـة الـوادي يشكلان وادي الزريبة وجريان المياه فيها قليل ويجف بداية من شهر أفريل.

أودية السفوح الجنوبية للأوراس:

تتميـز بصـغر أحواضـها ممـا جعـل جريانهـا قلـيلا وغيـر منـتظم، فأوديـة الـزاب الشـرقي لا تصـل إلـى الشـط إلا فـي حالـة فيضـانها، أمـا أوديـة أولاد جـلال فتصـب اغلبهـا فـي وادي الجـدي، أوديـة منطقـة لوطاية تساهم في تغطية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

وادي الجـدي: يبلـغ حوضـه 26000 كلـم2 وطولـه 500 كلـم فهـو المجمـع الرئيسـي والطبيعـي لكـل ميـاه الأطلس الصحراوي وهو في اغلب الأوقات جاف.

2- المياه الجوفية: ونذكر منها نوعين:

طبقـة الميـاه الجوفيـة القريبـة: ونعنـي بهـا طبقـة الميـاه المسـتعملة عـن طريـق الآبـار والتـي يزيـد عمقهـا عـن 40 م هـذه الطبقـة مـن الميـاه تجمعـت فـي الطبقـة الرسـوبية ومصـدرها يكـون مـن ميـاه الأوديـة المجاورة عن طريق النفوذ ونذكر منها: طبقة مياه وادي الجدي، الدوسن، السعدة، طولقة، ليشانة.

طبقة المياه الجوفية العميقة: ونذكر منها:

الطبقـة الالبيـة: يبلـغ متوسـط عمـق هـذه الطبقـة حـوالي 1500 م تسـتغل حاليـا فـي أولاد جـلال، سـيدي خالـد ودوسـن طبقـة الميـاه الجوفيـة الكلسـية: الطبقـة الأولـى متواجـدة غـرب الدوسـن وأولاد جـلال، أمـا الثانيـة فهـي فـي شـمال طولقـة حيـث تـدعى طبقـة ميـاه طولقـة وهـي الطبقـة متوسـطة العمـق ومسـتغلة استغلال غير عقلاني مما جعلها تزيد عمقا أكثر فأكثر، ونوعية مياهها تزداد ملوحة.

طبقـة الميـاه الجوفيـة الرمليـة: تتواجـد هـذه الطبقـة فـي منطقـة الـزاب الشـرقي فهـي متوسـطة العمـق ومسـتغلة ولكنهـا تتطلـب تقنيـات خاصـة للحفـر والصـيانة بسـبب تواجـد مخـزون مياههـا مـن طبقـة الغضار والرمل.(1)

أمـا بالنسـبة للشـمس فهـي عنصـر ضـروري لا محالـة وباعتبـار ولايـة بسـكرة منطقـة صـحراوية تميزهـا ارتفـاع الحـرارة هـذه الأخيـرة لهـا سـلبيات كمـا لهـا ايجابيـات كالقضـاء علـى بعـض الأمـراض والحشـرات التي تصيب بعض المنتجات. وتقوم الحرارة بتخفيض الرطوبة التي تقلل من الأمراض.

- الرياح (الشهيلي): وهو عامل مضر بالمنتوجات الفلاحية.

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية – مرجع سابق .

المطلب الثاني: مديرية المصالح الفلاحية

أولا: تعريف بمديرية المصالح الفلاحية

هي مؤسسة عمومية إدارية تابعة للقطاع الحكومي وبتجديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدأت أشغالها بالولاية منذ التقسيم الإداري سنة 1974، تقع وسط مدينة بسكرة ويكمن دورها ونشاطها في ما يلي:

تطور الفلاحة عبر تراب الولاية: وذلك من خلال تشجيع المستثمرين والتوسيع في نشاطهم الفلاحي سواء كان إنتاجي أو غير إنتاجي والمحافظة على المساحة الزراعية عن طريق استصلاحها وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي ودعم المستثمرة الفلاحية بواسطة جهاز يدعى " جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية "

التوجه الإرشاد الفلاحي: ولما يعود به هذا القطاع من ايجابيات على الولاية مثل:

- تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج والاستغلال العقلاني للموارد وتوجيه الفلاح ووضع سياج حول الأراضي والتقليل من زحف الرمال.
- الاستغلال الجيد والعقلاني للأراضي وتحديد أنواع الزراعات المناسبة للولاية وتزويد الفلاحين بالمعلومات فيما يخص المبيدات والبذور الملائمة للمنطقة.
- تنفيذ ومتابعة البرامج الفلاحية: تسعى المصالح التقنية عل السهر على تجنيد كل الوسائل لتحسين نظام الإعلام الفلاحي ومراقبة على تنفيذ المشاريع. (1)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية:

الإدارة العامة: مكونة من المدير العام ونائبه (المشرف على كل المصالح).

مصلحة إدارة الوسائل: وهي المشرفة على إعداد الميزانية والمستخدمين.

مصلحة التفتيش البيطري ورقابة النباتات.

مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني: ويكمن دورها في تطوير الإنتاج والدعم التقني للفلاحة من خلال الرقابة والمتابعة الميدانية.

مصلحة إصلاح الأراضي وترقية الاستثمار: يكمن دورها في المتابعة الميدانية للمصالح الفلاحية ومتابعة ملفات استصلاح الأراضي.

مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية: وتهتم بجمع الإحصائيات والتحقيقات الفلاحية.(2)

(1) مديرية المصالح الفلاحية ، قسم الاستثمار –ولاية بسكرة –

(2) مديرية المصالح الفلاحية ، قسم الاستثمار –ولاية بسكرة –

الشكل رقم 02:الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية

– بسكرة –

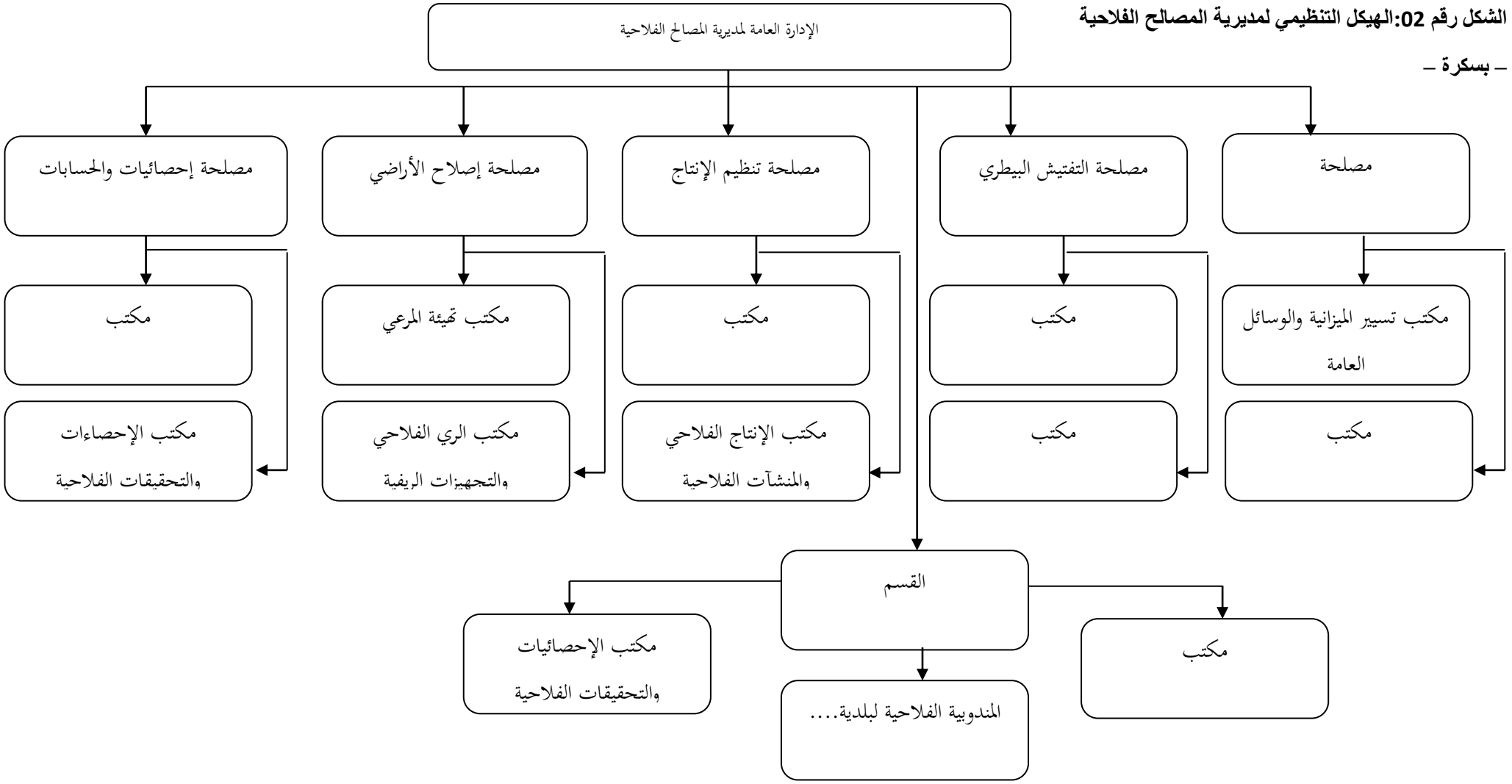

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

ثالثا: أهم الإصلاحات التي مديرية الفلاحة بولاية بسكرة:

إصلاحات (1990-2000) وشملت كل من:

- تمويل حملات البذور، أشجار... الخ
- تمويل السلفات على العوائد.

طرق وإجراءات تمويل الاستثمار:

إجراءات التمويل بمساهمة مؤقتة: وهي قروض واجبة السداد.

إجراءات التمويل بمساهمات النهائية: تستهدف تطوير القطاع الفلاحي.

دعم ومراقبة الاستثمار: نجد أن المرحلة الأولى من الدعم الفلاحي تخص الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك (BADR) أما عملية المراقبة فهي تخص مديرية التعاون الفلاحي.

* جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية:

الإطار العام: توسيع رقعة النشاط المكون للعمل الفلاحي.

شروط الأهلية:

- كل شباب له تكوين فلاحي عاطل عن العمل.
- النشاطات التي ترتكز على المستثمرة الفلاحية.

إجراءات الانضمام لهذا الجهاز: وذلك بفحص الملفات المقدمة يتم إصدار قرار القبول وتسليمه للمعني بالأمر في ظرف خلال 15 يوما.

شروط التمويل: يقوم بتسديد تكاليف المشروع كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (50%) من المبلغ الإجمالي للاستثمار على شكل مساهمة نهائية والشركة الجزائرية للقرض بالإيجار للمنقولات (50% على شكل قرض بالإيجار).

النشاطات التي يتم تحقيقها في هذا الإطار:

مكتب الدراسات تم تزويد 37 مكتب بالعتاد فقط.

وحدة العتاد الفلاحي 32 تم الموافقة على ملفاتهم.

*** تنظيم القطاع الفلاحي:**

في إطار القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1997/12/08 الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الحكومي حيث أدى هذا القانون إلى إيجاد 1600 مستثمرة فلاحية على مساحة 5414 هكتار وكان عدد المستفيدين 1907.(1)

لقد شهد القطاع الفلاحي بولاية بسكرة عدة تغيرات في مختلف المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 وهذا ناتج عن سياسة الدعم الفلاحي التي قامت به الدولة

(1) مديرية المصالح الفلاحية ، مكتب دعم الاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية –بسكرة -

وهذا للنهوض بهذا القطاع، وبما أن هذه الأخيرة استفادة منه كباقي الولايات الأخرى من الوطن، وذلك باعتبارها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى.

المطلب الرابع : تطور المحاصيل الزراعية

أولا: المساحة الصالحة لزراعة:

الجدول رقم: 03

متوسط تطور المساحة الصالحة للفلاحة والمسقية خلال فترة 2000 إلى 2007

المساحة: الهكتار

البيان	2000	2007	نسبة
المساحة الصالحة للفلاحة	136380	179054	%31,30
المساحة المسقية	63312	108382	%103,30

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم :03. متوسط تطور المساحة الصالحة للفلاحة والمسقية خلال فترة 2000 إلى 2007

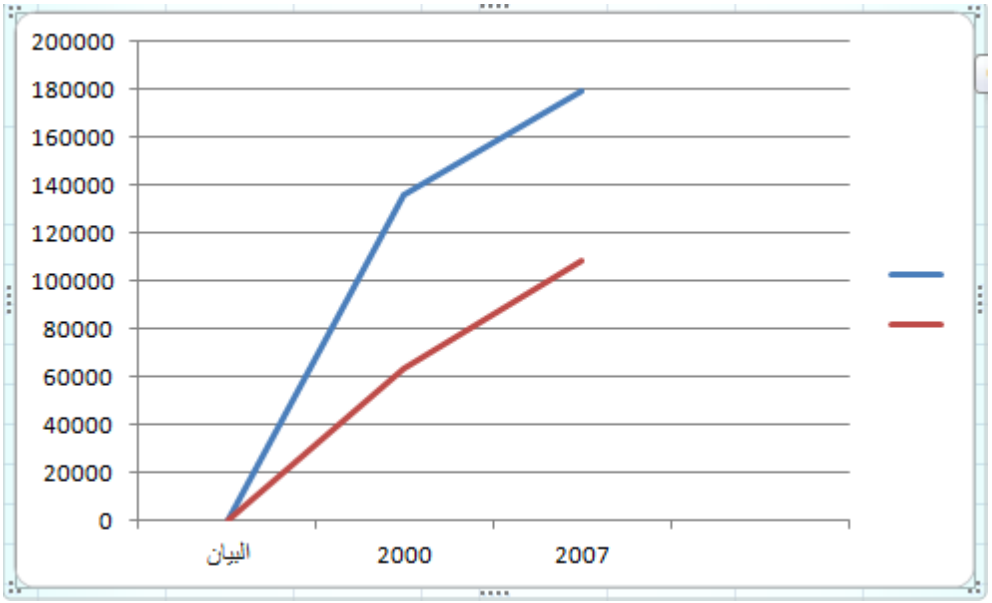

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق03

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة الصالحة للفلاحة ارتفعت بنسبة 31,30% عن ما كانت عليه في السنوات السابقة والتي قدرت بـ 136380 هكتار لتصل في 2007 إلى 179054 هكتار.

أما فيما يخص المساحة المسقية فإنها هي الأخرى عرفت قفزة نوعية في سنة 2007 حيث وصلت المساحة إلى 108382 هكتار بينما كانت 63312 هكتار في سنة 2000 أي بنسبة 103,30% وهذه القفزة ناتجة عن استفادة الفلاحين من برنامج الدعم في مجال الري وذلك باستخدام تقنيات حديثة من خلال السقي، التقطير، الرش المحورين الأحواض...الخ.

الجدول رقم:04

متوسط تطور المساحة الصالحة لفلاحة الأشجار المثمرة للفترة 2000-2007

المساحة: هكتار

البيان	2000	2007	نسبة
- المساحة المزروعة بالزيتون.	242	2927	%1109,50
- مساحة أشجار مثمرة.			
- نواة	1579	4187	%165,17
- نخيل	23126	40338	%74,43
- عنب	53	153	%188,68
- أنواع أشجار تتحمل العطش	1191	1356	%13,86

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

نلاحظ من خلال الجدول04: نلاحظ أن المساحة المزروعة بالزيتون تضاعفت بـ 12 مرة عن ما كانت عليه في السنوات السابقة بـ 1109,50% أي ما يعادل 2927 هكتار في سنة 2007 بينما كانت تقدر بـ 242 هكتار في سنة 2000.

أما عن المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة فهي الأخرى عرفت ارتفاعا في كل من مساحة المزروعة بالنواة حيث هي الأخرى عرفت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 165,17% مما كانت عليه في السنوات السابقة، وكذلك المساحة المزروعة بالنخيل شهدت ارتفاعا حيث قدرت المساحة المزروعة بالنخيل في سنة 2007 بـ 40338 هكتار بينما كانت تشغل في سنة 2000 مساحة قدرها 23126 هكتار.

أما عن المساحة المزروعة بالعنب فهي الأخرى عرفت ارتفاعا محسوسا لتصل فيه المساحة المزروعة بالعنب في 2007 بـ 1356 هكتار بينما كانت في الفترة السابقة أي سنة 2000 تقدر بـ 53 هكتار لتسجل ارتفاع بنسبة 188,68%.

أما المساحة المزروعة بأنواع أخرى من أشجار تتحمل العطش فكانت تشغل مساحة قدرها 1191 هكتار في سنة 2000، أما في سنة 2007قدرت بـ 1356 هكتار لتعرف تحسن نسبيا قدر بـ 13,86%.

ثانيا: تطور إنتاج المحاصيل الزراعية

إنتاج الحبوب:

تعتبر الحبوب الغذائية من أهم المنتجات الزراعية الغذائية والتي تعتمد عليها بنسبة كبيرة من السكان في غذائهم اليومي، هذا بالإضافة إلى أنها تدخل كمواد وسيطية في بعض الصناعات، وولاية بسكرة هي الأخرى من المهتمين بزراعة الحبوب، ومن أهم الحبوب إنتاجا في ولاية بسكرة: القمح بنوعيه اللين والصلب، الشعير والخرطال، وهذه الزراعات تمثل مساحة كبيرة من الأراضي المستغلة بعد مساحات النخيل والأعلاف حيث تقدر بـ 17%.

الجدول رقم: 05

متوسط تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007 كما يوضحه الجدول الآتي:

البيان	2000	2007	نسبة لـ 2000	نسبة لـ 2007
المساحة المزروعة (هكتار)	11835	19335	%63,67+	%33,88+
الإنتاج (قنطار)	336976	408904		

المصدر: بناء على ميزانيات الإنتاجية الفلاحي للموسم 2000-2007، قسم الإنتاج، مديرية المصالح الفلاحية، بسكرة

الشكل رقم :04

متوسط تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007 كما يوضحه الشكل الآتي:

أ/

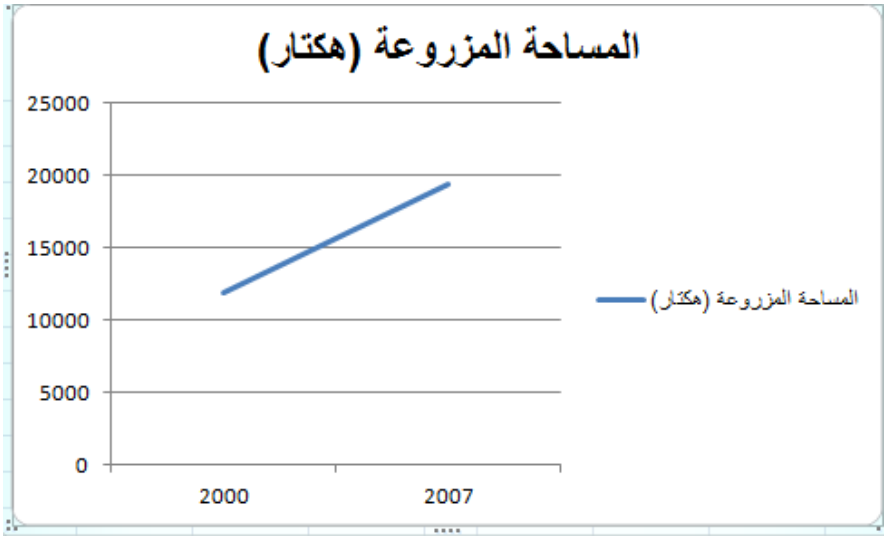

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق05

الشكل رقم :05

متوسط تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007 كما يوضحه الشكل الآتي:

ب/

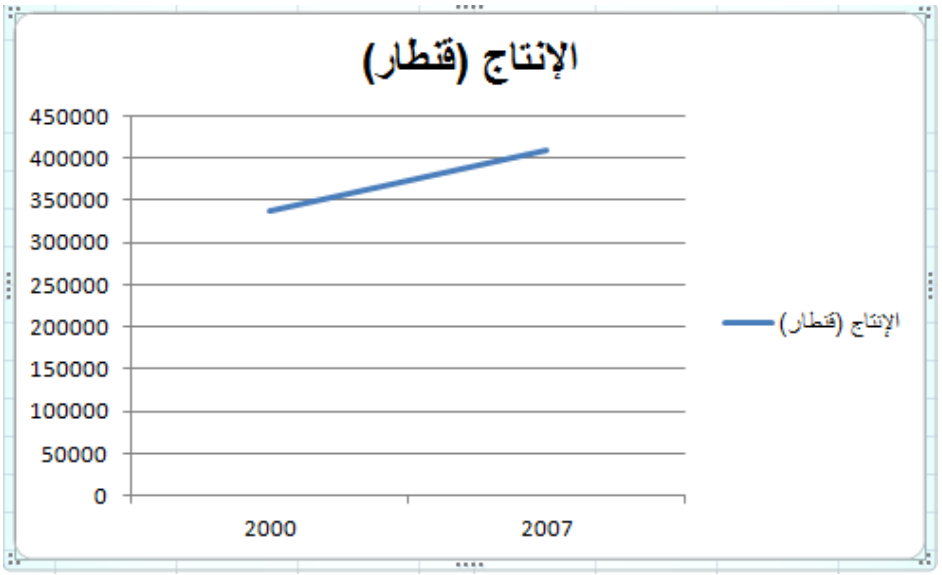

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق05

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن تطور إنتاج الحبوب في سنة 2007 اقل من تطور المساحة أي أن المساحة عرفت زيادة بـ 1933,52 قنطار في المقابل الإنتاج لم يزيد بقدر المساحة حيث وصل إلى 408904 قنطار لسنة 2007.

إنتاج الأشجار المثمرة:

الجدول رقم:06

متوسط تطور محصول الزيتون من 2000 إلى 2007

البيان	2000	نسبة	2007	نسبة
المساحة (هكتار)	242	%1109,5	2927	%134,88
الإنتاج (قنطار)	7273		12860	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم :06

متوسط تطور مساحة محصول الزيتون من 2000 إلى 2007

أ/

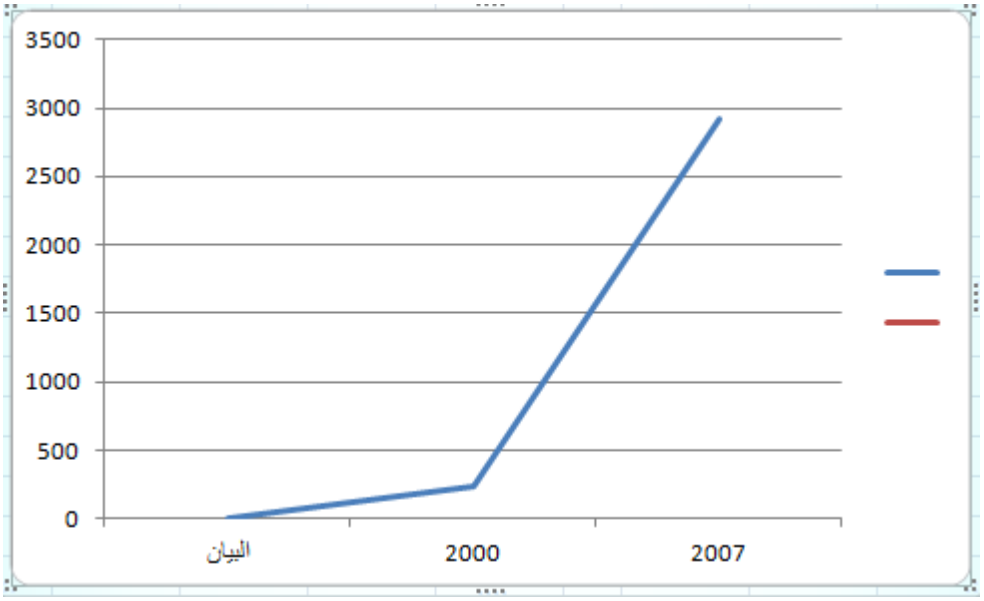

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق06

الشكل رقم :07

متوسط تطور مساحة محصول الزيتون من 2000 إلى 2007

ب /

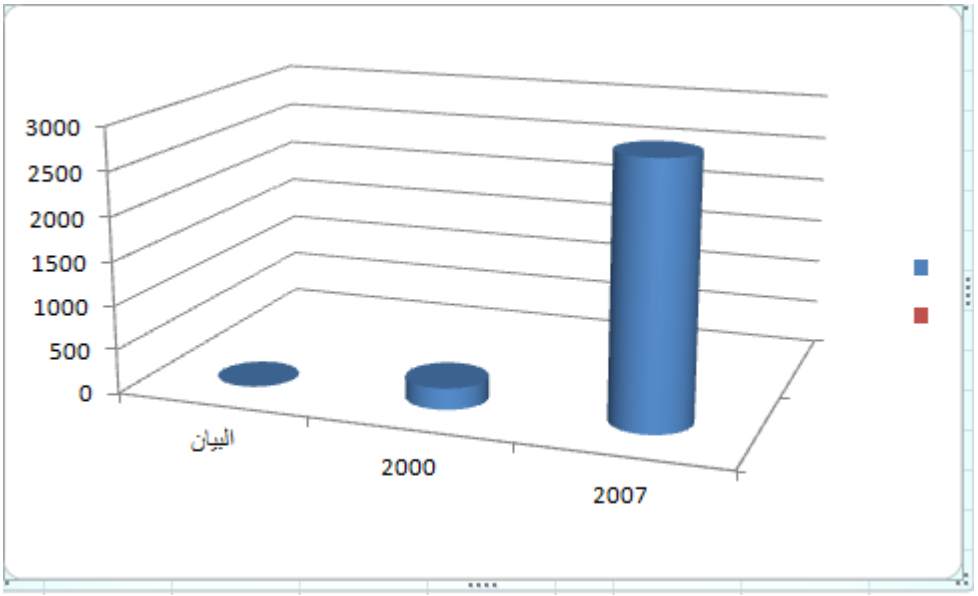

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق06

مـن خـلال الجـدول رقـم (06) نسـتنتج أن: مسـاحة المزروعـة بـالزيتون ارتفعـت لتقـدر بـ: 2927 فـي المقابل لمقدار الإنتاج نلاحظ انه لم يشهد إلا زيادة طفيفة بالمقارنة مع الارتفاع الكبير للمساحة.

جـ -إنتاج العنب:

الجدول رقم: 07

متوسط تطور إنتاج العنب خلال فترة 2000 إلى 2007.

البيان	2000	2007
المساحة (هكتار)	53	153
الإنتاج (قنطار)	8684	14750
النسبة	%18,68	%69,85

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة 2000 إلى 2007

الشكل رقم :08

متوسط تطور إنتاج العنب خلال فترة 2000 إلى 2007.

أ/

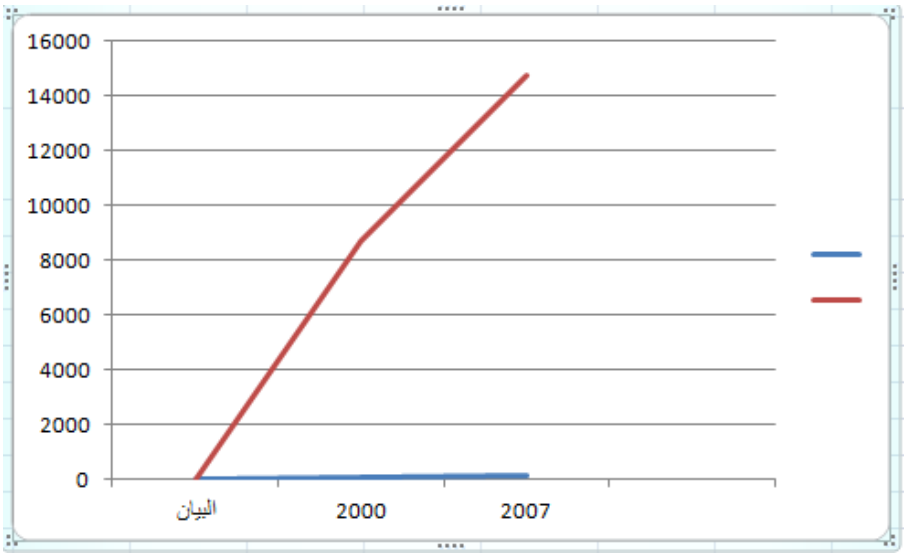

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق07

الشكل رقم :09

متوسط تطور إنتاج العنب خلال فترة 2000 إلى 2007.

ب/

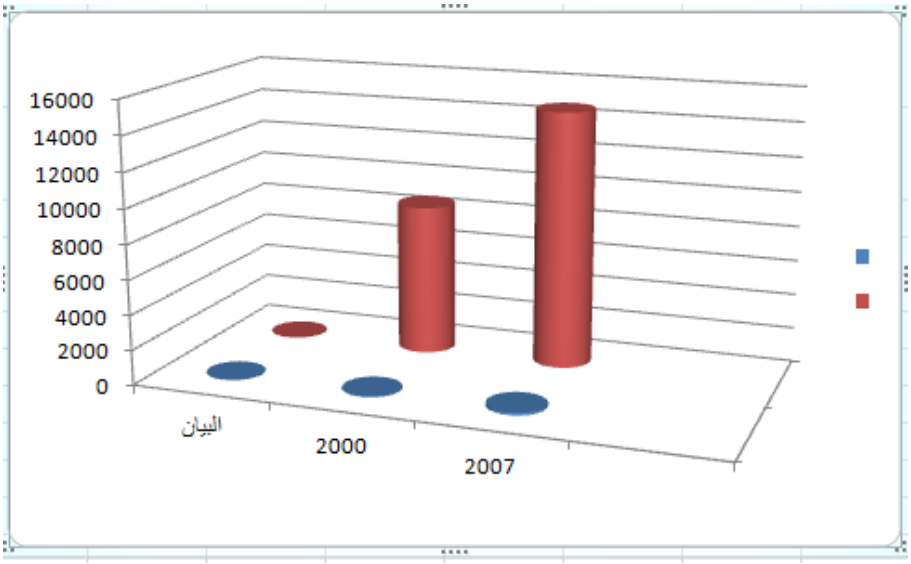

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق07

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج العنب كان أكثر مما كان متوقعا بالمقارنة بالنسبة للزيادة الطفيفة في المساحة والتي قدرت بـ: 153 هكتار مما كانت عليه في سنة 2000 بـ 53 هكتار والإنتاج عرف ارتفاعا ملحوظا إذ كان في سنة 2000 مقدرا بـ 8684 قنطار ليرتفع في سنة 2007 إلى 14750 قنطار. وذلك بنسبة زيادة كبيرة جدا من 18,68% إلى 69,85%.

إنتاج النخيل: تشتهر مدينة بسكرة بأنها مدينة التمور ذات النوعية الجيدة عالميا وعليه نلاحظ في الجدول التالي تطور المساحات المزروعة بالنخيل وتطور كمية الإنتاج.

الجدول رقم :08 متوسط تطور إنتاج التمور

الموسم / البيان	2000	2007
المساحة (هكتار)	23126	40338
الإنتاج (قنطار)	990013	1.823.670
النسبة	%74,43	%84,21

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم : 10 متوسط تطور إنتاج التمور {المساحة }

أ/

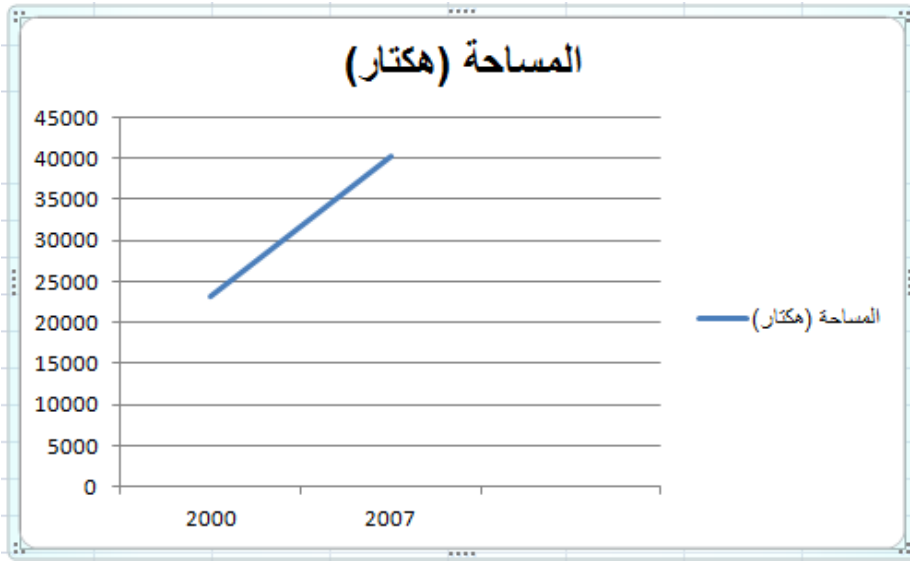

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق08

الشكل رقم :11:

متوسط تطور إنتاج التمور

ب/

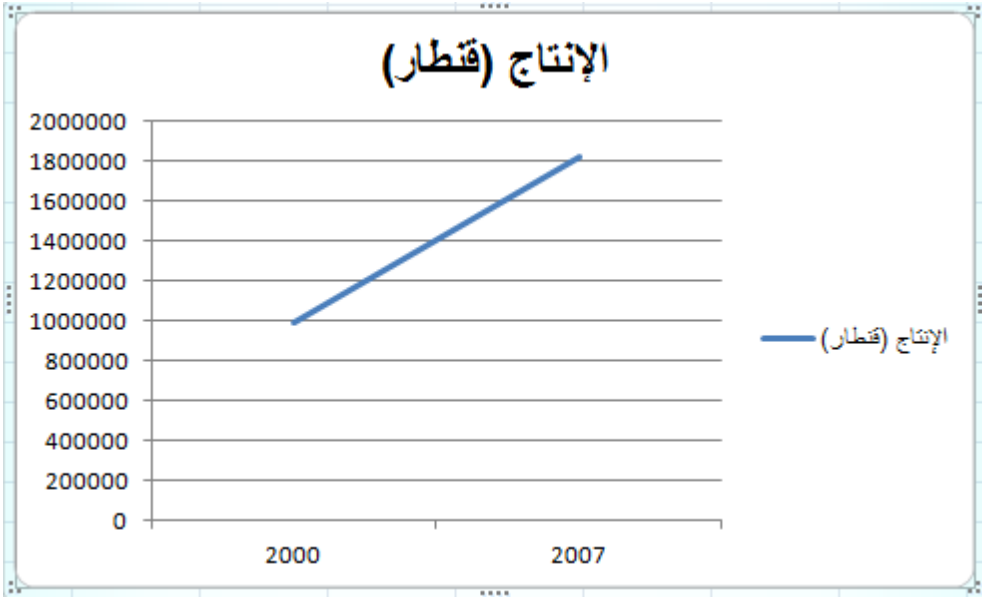

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق08

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) إن المساحة المزروعة للنخيل في الفترة 2000-2007 قد شهدت تحسنا بسيط قدر بـ 17212 هكتار وزاد الإنتاج بـ 833657 قنطار وهذا ناتج للدعم الفلاحي الذي تلقاه الفلاحين لغرس النخيل.

ثالثا: العلف والمحاصيل الصناعية

محاصيل العلف هي المحاصيل التي تزرع أما بغرض العلف الأخضر أو البذور أو لغرضين معا، ويقدم العلف للحيوان إما مباشرة أو بعد تصنيعها، ومن أهم محاصيل العلف هي الشعير الأخضر، الصفصفة، الخرطال والذرة البيضاء.

وكان تطور المساحات والإنتاج العلف من سنة 2000 إلى غاية 2007 كما في الشكل التالي:

الجدول رقم:09

متوسط تطور المساحات وإنتاج العلف والمحاصيل الصناعية

الوحدة: قنطار المساحة: الهكتار

الموسم / البيان	2000	2007
مساحة العلف	3576	6688
مساحة المحاصيل الصناعية	1446	1604
إنتاج العلف	263345	345200
إنتاج المحاصيل الصناعية	29121	32620

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم :12

متوسط تطور مساحات العلف والمحاصيل الصناعية

أ/

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق09

الشكل رقم :13

متوسط تطور إنتاج العلف والمحاصيل الصناعية

ب/

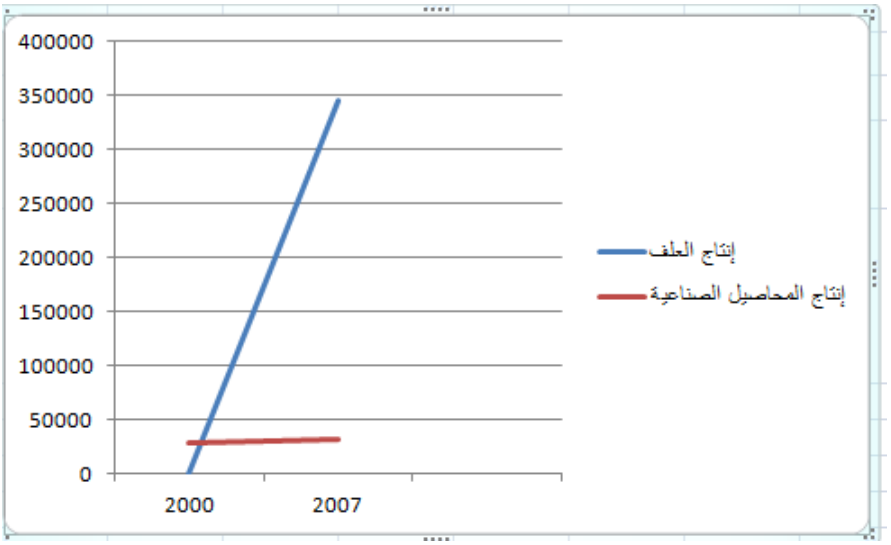

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق09

نلاحظ من الجدول أن مساحة وإنتاج العلف عرفت تغيرات خلال سنوات الدراسة، حيث في موسم 2000 قدرت المساحة المزروعة بالعلف 3576 هكتار لتبلغ في سنة 2007 إلى 6688 هكتار. بينما الإنتاج عرف تذبذبا مقارنة مع الزيادة الكبيرة التي عرفتها المساحة وذلك راجع إلى اتجاه الفلاحين لممارسة زراعات أخرى أوفر ربحا.

أما بالنسبة للمحاصيل الصناعية لولاية بسكرة فهي تتمثل عموما في الحناء والتبغ والملوخية وقد شهدت هذه الزراعات تطورا من حيث المساحة وكمية الإنتاج.

إنتاج الخضر:

أدى مناخ ولاية بسكرة إلى تنوع المحاصيل الزراعية وتكثيف هذه الزراعات وخاصة الخضراوات ذات الربح السريع وتبين الجدول أدناه تطور إنتاج الخضر والمساحة المزروعة بالخضر.

الجدول رقم:10

متوسط تطور إنتاج محاصيل الخضر

الموسم / البيان	2000	2007
المساحة (هكتار)	1280	14300
الإنتاج (قنطار)	1.922.720	2.584.270
النسبة	%17,31	%34,40

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم:14

متوسط تطور مساحات محاصيل الخضر

أ/

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق10

الشكل رقم:15

متوسط تطور إنتاج محاصيل الخضر

ب/

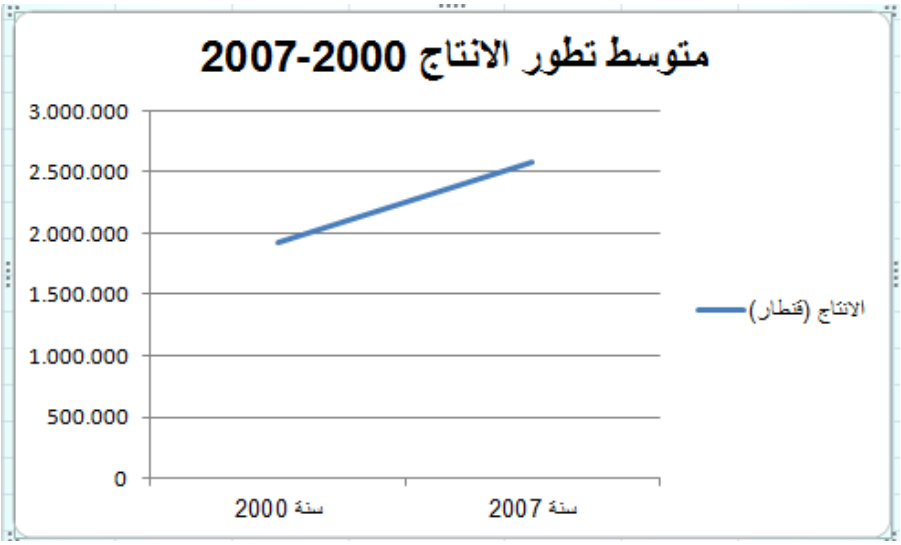

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق10

نستخلص من الجدول إن إنتاج الخضر قد تضاعف إلى النصف وذلك راجع إلى انتشار الزراعات المحمية وتوفير الأسمدة ونوعية البذور الجيدة والسقي بالتقطير وكل هذا أدى إلى تحسين هذا المحصول ليشهد ارتفاعا في سنة 2007 بالنسبة للإنتاج 2.584.270 لما كان عليه لسنة 2000 وقدر بـ 1.922.720.

وكذلك المساحة شهدت تطورا ملحوظا وكبيرا وذلك ناتج عن استصلاح الأراضي فكانت المساحة المزروعة بالخضر لسنة 2000 بـ 1280 هكتار إلى حد 14300 هكتار لسنة 2007.

المطلب الخامس: تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2007 لولاية بسكرة

الجدول رقم:11

يمثل متوسط تطور إنتاج الحليب واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وإنتاج البيض وإنتاج العسل وإنتاج الصوف.2007/2000

الموسم / البيان	إنتاج لحوم حمراء	إنتاج لحوم بيضاء	إنتاج الحليب	إنتاج البيض	إنتاج العسل	إنتاج الصوف
2000	22150 طن	4200 طن	12000.000 لتر	62.000 وحدة	8000 كيلو	6000 قنطار
2007	53114 طن	7800 طن	190.000.00 لتر	65.000 وحدة	10.000 كيلو	7800 قنطار
النسبة	%137,76	%108,99	%60,25	%7,14	%5,50	% 30

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

أولا: إنتاج اللحوم الحمراء: تكسب ولاية بسكرة شهرة عالمية في مجال الثروة الحيوانية والمتمثلة في فصيلة الخروف الجلالي الذي تشتهر به منطقة أولاد جلال ونلاحظ من خلال الجدول أن كمية اللحوم الحمراء في سنة 2000 كانت 22150 طن وارتفعت في سنة 2007 إلى 53114 طن أي نسبة 137,76% وذلك بسبب تزايد عدد الماشية من بقر وأغنام وماعز وتعود هذه الزيادة إلى المناخ الذي يتحكم بالدرجة الأولى في توفير العلف.

ثانيا: إنتاج اللحوم البيضاء: لقد عرفت تطورا ملحوظا وقفزة نوعية كبيرة من خلال إنتاج لحوم بيضاء والبيض إذ انتقل إنتاج لحوم البيضاء من 4200 طن سنة 2000 ووصل إلى 7800 طن في موسم 2007 أي بزيادة تقدر بـ 108,99%.

وانتقل إنتاج البيض من 62000 وحدة لسنة 2000 ووصل إلى 65000 وحدة سنة 2007 بزيادة طفيفة تقدر بـ 7,14%.

ولضمان هذا التطور لإنتاج اللحوم البيضاء والبيض لابد من تدعيم المربين وذلك بتوفير المواد الغذائية الخاصة بتربية الدواجن وكذلك المياه وتقديم الإرشادات القيمة للمربين، ويعود سبب انخفاض الإنتاج إلى عامل الحرارة الذي يؤثر بشكل سيء.

ثالثا: إنتاج الحليب: عرف إنتاج الحليب خلال الفترة 200-2007 زيادة كبيرة، وترجع هذه الزيادة في إنتاج الحليب إلى تدعيمه من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بالتحفيز المالي لمنتجي الحليب للدفع بالإنتاجية، وتعميم تلقيح الحيوانات وتدعيم تجهيزات التبريد.

رابعا: أما بالنسبة لإنتاج الصوف: فقد عرف زيادة معتبرة إذ في سنة 2000 قدر إنتاج الصوف 6000 قنطار ليصل في سنة 2007 إلى 7800 قنطار بنسبة زيادة قدرت بـ 30% وهذا راجع إلى التحسين الملحوظ في عدد الماشية.

كما عرف إنتاج العسل زيادة طفيفة خلال هذه الفترة، وصل في سنة 2007 إلى 10000 كيلو بينما في سنة 2000 كان 8000 كيلو بزيادة بنسبة 5,50%.

المطلب السادس: تطور العمالة الفلاحية في ولاية بسكرة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات التي تعاني منها البلدان التقدمة والمتخلفة، والجزائر هي إحدى الدول التي تأثرت بها بنسبة كبيرة، لذلك من احد أبعاد البر نامج التنمية الفلاحية هو معالجة البطالة، حيث تمثل نسبة البطالة في ولاية بسكرة 16%، لما يمكن لقطاع الفلاحة توفير مناصب شغل لما يستطيع استعابه من أعداد كبيرة من مجال التوسع الزراعي في مختلف أنشطته وتحت مبدأ تحسين المستوى المعيشي والمحافظة على استقرار سكان الأرياف، استطاع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال تنفيذ مختلف برامجه التنموية توفير 30546 منصب عمل، تقسم كما يلي:

الجدول رقم: 12

عدد مناصب العمل الدائمة والمؤقتة للجنسين2007

البيان	عدد
مناصب عمل دائمة	**20300**
مناصب عمل مؤقتة	**10246**
رجال	**24948**
نساء	**5598**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم :16

عدد مناصب العمل الدائمة والمؤقتة للجنسين2007

أ/

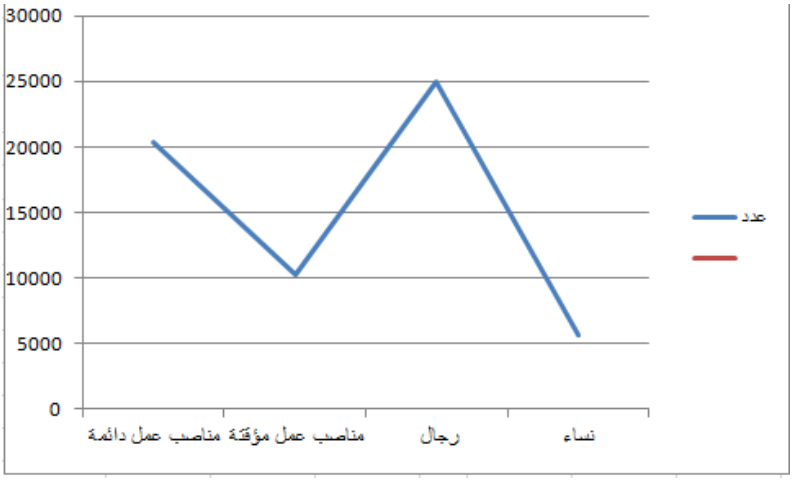

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق12

الشكل رقم :17

عـدد مناصـب العمـل الدائمـة والمؤقتـة للجنسـين2007: .

ب/

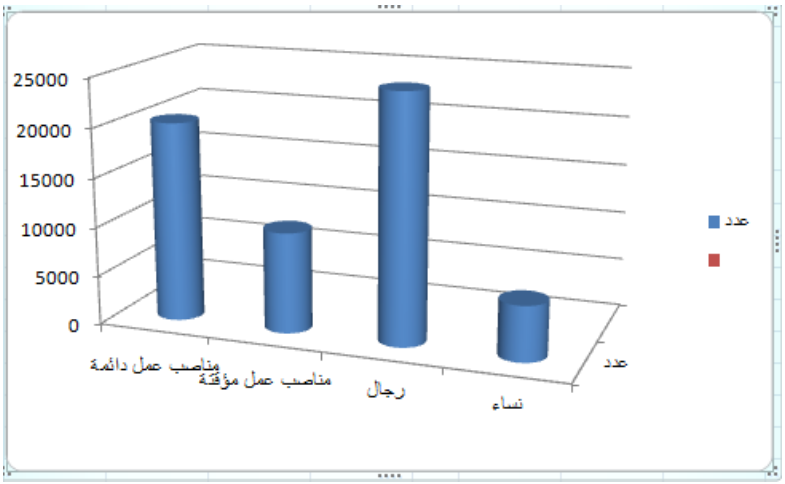

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق 12

إذ تمثل مناصب العمل الدائمة ما نسبته 66,45% وهي اكبر نسبة مناصب العمل التي كان من المفترض أن تفوق نسبتها العمال الدائمين لما تمليه طبيعة العمل الفلاحي من تعدد المواسم، وتكثيف في الإنتاج نتيجة تنوع البرامج الفلاحية ويرجع هذا العدول عن ممارسة النشاط الفلاحي إلى رفض بعض الشباب للعمل الفلاحي خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، اعتبار أن مهنة الفلاحة تقتصر على الأميين فقط أو على الأشخاص الذين لا يجدون مهنة في قطاع أخر، ويمكن اعتبار سياسة الدعم المكثفة

للحكومة فرصة لإدماج المتحصلين على الشهادات، في العمل الفلاحي وذلك ما بينه استفادة 1200 شاب جامعي من الأراضي عن طريق الاستصلاح وهذا إضافة إلى إنشاء آخرين 60 مكتبا للدراسات والإرشاد الفلاحي.[1]

الجدول رقم: 13 تطور عدد مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة خلال فترة 2000-2007

البيان	2007
مناصب عمل دائمة	20300
مناصب عمل مؤقتة	24948

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة

الشكل رقم :18

تطور عدد مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة خلال فترة 2000-2007

أ/

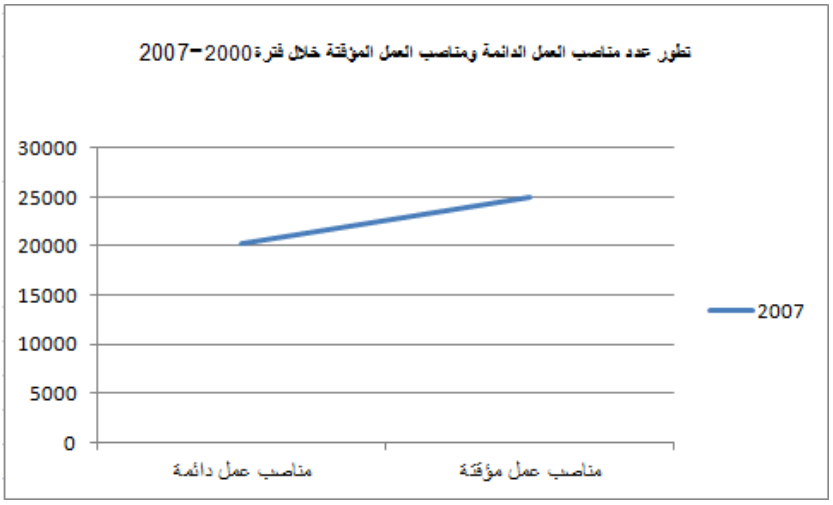

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق13

(1) ماجدولين دهينة ، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية ، مرجع سابق ،صص74، 75

الشكل رقم :19

تطور عدد مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة خلال فترة 2000-2007

ب/

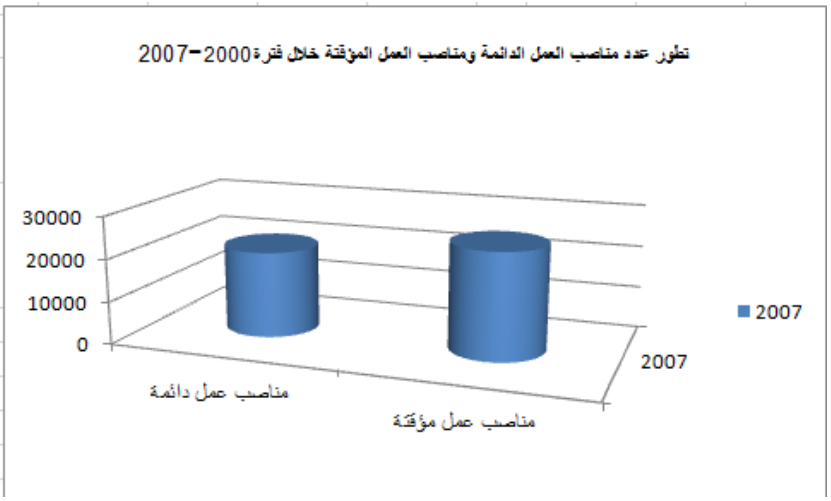

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق13

المبحث الثاني: عوامل التنمية الفلاحية لولاية بسكرة

ان النشاط الزراعي شأنه شأن أي نشاط إقتصادي آخر يتطلب توافر مجموعة من الظروف البيئية والمناخية حتى يستطيع الجهد البشري تحقيق الاهداف الانتاجية اللازمة للغذاء والحاجات الاخرى عن طريق ما يتاح من موارد طبيعية مختلفة ،ويتوقف عطاء النشاط الزراعي من حيث الإنتاج والانتاجية على العديد من العوامل الطبيعية والبشرية والمادية الخاصة بكل اقليم على حدى .

وبإعتبار ولاية بسكرة إقليما وصحراويا فإنها تختص بمجموعة من العوامل التي تنعكس على التوجه الفلاحي للمنطقة ،والمتمثلة في العوامل الطبيعية والبشرية وهياكل الدعم التقني واللوجستيكي .

المطلب الاول : الانتاج النباتي والحيواني .
أنواع الزراعات (الإنتاج النباتي)

تعتبر ولاية بسكرة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى نظرا لشساعة الأراضي وتوفر الأودية التي تحيط بالولاية من كل النواحي ،أضف إلى ذلك تنوع التربة ووجود مياه سطحية وجوفية ،ما جعلها مستعدة للعطاء فور استثمارها وعلى مدى الفصول الأربعة ومن أهمها:

- زراعة النخيل: ينتشر هذا النوع من المزروعات عبر محيط ضفاف واد جدي ،الذي يمتد من سيدي خالد ،أولاد جلال ،الدوسن ،طولقة ،أوماش. هذا الشريط جعل للجزائر مكانة دولية هامة.

فالتمور الجزائرية وبالأخص " دقلة نور" تلاقي الطلب الواسع والمستمر من الداخل والخارج.[1]

(1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ، قسم الانتاج

الجدول رقم :14

إنتاج التمور للموسم الفلاحي 2004/2003

النـــوع	عدد النخيل		الإنتـــاج	المردود
	الإجمالي	النسبي	قنطار	هكتار/قنطار
دقلة نور	2336284	1176036	893800	76
مش دقلة	1044041	734140	477200	65
غرس	497527	350634	157800	45
المجمـــوع	3874852	2260804	1528800	186

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

2- زراعـة الحبـوب: وهـي المحاصـيل التـي تـزرع لغـرض إنتـاج الحبـوب للاسـتهلاك البشـري بالدرجـة الأولـى ،وتمتـاز هـذه المحاصـيل بوجـود نسـبة عاليـة مـن النشـأة فـي محتواهـا ،والـذي هـو ضـروري لتجهيـز الإنســان بالطاقــة إضــافة إلــى البروتينــات والمــواد المعدنيــة والفيتامينــات ،والجــدول التــالي يمثــل إنتــاج الحبوب للموسم الفلاحي 2004/2003

الجدول رقم :15. .

إنتاج الحبوب 2003-2004

النـــوع	المساحـــة	الإنتـــاج بالقنطار
القمح الصلب	5423	178340
القمح اللين	2827	87700
الشعيـر	7226	17020
شوفـان	12	240
المجمـــوع	15488	436480

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

3- زراعـة المحميـات: شـهدت زراعـة المحميـات البلاسـتيكية بالولايـة تطـورا هامـا سـواء مـن ناحيـة كميـة الإنتـاج أو مـن ناحيـة المسـاحة المزروعـة ،وأهـم منتجاتهـا الطمـاطم ،الفلفـل بنوعيـع (الحلـو والحـار). وقـد انخفضت خلال الموسم 2004/2003 بسبب انتشار الجراد وذلك بنسبة 10%.(1)

الجدول رقم :16

إنتاج المحميات للموسم الفلاحي 2004/2003

النـــوع	المساحـــة	الإنتـــاج بالقنطار
طمـاطم	1143.20	862937
فلفل حـار	488.48	156234
فلفل حلـو	340.56	121267
جريـوات	43.44	24445
خيـــار	21.12	15002
منتجات أخرى	38.60	11505.56
المجمـــوع	2075.48	1191386.56

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

4- زراعـة الحقليـات: بالإضـافة إلـى زراعـة المحميـات تنتشـر فـي الولايـة أيضـا زراعـة الحقليـات ، وتتنـوع محاصـيل هـذا النـوع مـن الزراعـة حسـب المنـاطق وحسـب نوعيـة التربـة ،ومـن أهـم المحاصـيل الحقليـة الفول ،البطيخ والدلاع ،بالإضافة إلى أنواع أخرى عديدة ازدادت اتساعا وتطورا في السنوات الأخيرة.

5- زراعـة الفواكـه: تنتشـر هـذه الزراعـة فـي المنـاطق الجبليـة مثـل مشـونش وعـين زعطـوط ومزيرعـة ويمكن تقسيم أهم الفواكه أو الأشجار المثمرة في:

- الأشجار ذات الحبة مثل التفاح والرمان.
- الأشجار ذات النواة مثل المشمش والخوخ.
- أشجار الريفي مثل التين واللوز.

(1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ، قسم الانتاج

6- زراعـة العلـف: محاصـيل العلـف هـي المحاصـيل التـي تـزرع إمـا لغـرض العلـف الأخضـر أو البـذور أو الغرضـين معـا ،وتقـدم علفـا للحيوانـات إمـا مباشـرة أو بعـد تصـنيعها ،وأهـم محاصـيل العلـف هـي: الشـعير الأخضر ،الصفصفة ،الخرطال والذرة البيضاء.

الجدول رقم :17

زراعة العلف للموسم الفلاحي 2004/2003.

النـــوع	المساحـــة هكتار	الإنتـــاج قنطار
صفصفـة	230	22617
شعير أخضر	3390	255415
الـذرة	100	29412
خرطـال	625	89714
المجمـــوع	4345	397158

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

7- **الزراعـات الصـناعية والتوابـل:**أهـم محاصـيل الزراعـات الصـناعية هـي: الحنـاء والملوخيـة والتبـغ، أمـا محاصـيل زراعـة التوابـل نجـد: حبـة حـلاوة والكسـبر.(1) والجـدول المـوالي يمثـل إنتـاج الزراعـات الصناعيةو التوابل للموسم الفلاحي 2004/2003.

الجدول رقم :18

الزراعات الصناعية2003-2004

النـــوع	المساحـــة بالهكتار	الإنتـــاج بالقنطار
حنـــة	629	8249
تبـــغ	90	2250
ملوخية	715	11440
المجمـــوع	1434	21939

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

(1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ، قسم الانتاج

الجدول رقم :19

التوابـل 2003-2004

النـــوع	المساحـــة بالهكتار	الإنتـــاج بالقنطار
كزبر	53	615
نبات عطري	37	297
نبات كلفي	07	142
كمون	11	132
كروية	03	13.5
المجمـــوع	111	1199.5

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

2- الإنتاج الحيواني:

- الحيوانـات الكبيـرة: إن لولايـة بسـكرة شـهرة عالميـة فـي مجـال الثـروة الحيوانيـة تتمثـل فـي فصـيلة الخـروف الجلالـي الـذي تشـتهر بـه منطقـة أولاد جـلال ،هـذه الفصـيلة التـي تصـنف مـن أحسـن الفصـائل العالميـة مـن حيـث تكاثرهـا فـي السـنة وطعـم لحومهـا وجـودة أصـوافها. هـذا بالإضـافة إلـى أنـواع أخـرى أهمها: الماعز ،الأبقار ،الإبل والخيول.

- الحيوانات الصغيرة: أهمها تربية الدواجن بنوعيه (دجاج البيض ودجاج اللحم) وتربية النحل.(1)

والجدول التالي يمثل الإنتاج الحيواني للموسم الفلاحي 2004/2003

(1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ، قسم الانتاج

جدول رقم :20

المواشـي والإنتـاج الحيوانـي

الموسم الفلاحي2004/2003

البلدية	توزيـــع المواشـــي					الإنتاج	
	الغنم	البقر	المعز	الابل	الخيول	اللحوم	البيض
						البيضاء / الحمراء	
بسكرة	7295	328	1089	-	03	490 / 1199.33	4200
الحاجب	8958	77	1968	-	05	192 / 1125.96	-
لوطاية	01730	386	2600	-	-	2661.34 / 2375.20	41943
جمورة	3000	75	3400	-	-	33.60 / 628	477
برانيس	3540	70	2330	-	-	240 / 601.10	-
القنطرة	10700	64	5050	-	-	- / 1500.30	-
عين زعطوط	1760	-	2580	-	-	14 / 0774.2	1000
سيدي عقبة	55570	824	1660	-	25	813.40 / 736.20	2112
الحوش	24430	81	3820	1105	11	134 / 4354.60	1000
شتمة	23430	87	3500	90	-	465.61 / 2918.40	2112
عين الناقة	37600	184	7020	10	10	374 / 4486.20	1000
زريبة الواد	17646	69	8310	22	-	122.40 / 2459.90	-
مزيرعة	4838	08	5325	-	-	9.60 / 866.15	-
الفيض	25724	110	9286	-	-	44.80 / 3354.60	-
خ.س.ناجي	1175	-	985	-	-	9.60 / 186.45	-
مشونش	1560	05	1836	-	-	448.80 / 290.52	1840
طولقة	35080	49	3700	-	-	319.20 / 3825.80	5016
بوشقرون	11800	20	5600	-	-	569.80 / 1596	-
برج بن عزوز	11000	28	3200	-	-	128.80 / 1357.60	4224
ليشانة	2600	03	680	-	15	- / 311.20	-
فوغالة	4116	48	962	-	-	- / 536.54	-
لغروس	5954	85	1369	-	-	67.20 / 792.83	1056

أولاد جلال	54500	247	20700	-	15	-	7195.40	-
الدوسن	42130	1279	2697	-	29	-	5936.56	-
الشعيبة	129232	58	24464	-	17	-	14705.2	-
سيدي خالد	5430	80	3175	-	09	-	861.25	-
البسباس	91700	-	16500	310	14	40	10759	-
رأس الميعاد	78170	03	13460	16	26	-	8785.20	-
أورلال	3000	05	1900	-	07	-	439	-
مليلي	4900	04	1100	-	05	259.20	571.80	2156
مخادمة	4300	10	1100	-	-	-	519	-
أوماش	7500	65	1400	300	06	-	1346	-
ليوة	7300	56	3000	-	03	-	1007.20	-
مجموع الولاية	743238	4408	175766	1853	200	7435.35	88402.8	65136

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

المطلب الثاني : توزيع الاراضي والمياه :

تتميز ولاية بسكرة بأراضي زراعية واسعة ،كما تحضى باحتياطي معتبر من المياه لذلك سوف نتطرق لهذه العناصر للتعرف عليها أكثر.

1- الأراضي :

تبلغ مساحة ولاية بسكرة 21671.20 كلم² وهذه المساحة الواسعة تكاد تكون كلها صالحة للزراعة، والمستغل منها حاليا يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بالمساحة الكلية.

إن أراضي بسكرة تمتاز بخصوصية كبيرة كونها صالحة لمختلف الزراعات ،وهي مستعدة للعطاء فور استثمارها على مدار الفصول الأربعة ،كما أن تربة ولاية بسكرة تضم ثلاث أنواع : تربة الطمي ،تربة مالحة وذات قشرة كلسية.

- تربة الطمي: يتمركز هذا النوع في كل من أولاد جلال ،الدوسن ،جمورة ،الحاجب ،مشونش، سيدي خالد ،زريبة الوادي ،عين الناقة ،خنقة سيدي ناجي ،مزيرعة ،بسكرة ،أوماش ،شتمة.

هذا النوع يسمح بالزراعات السطحية ،كما يمتاز بملوحة متوسطة مما يجعلها جاهزة لزراعة الخضر والحبوب الجافة.

- تربة المالحة : يوجد هذا النوع في المنخفضات و الغطاءات المائية المالحة و القريبة من السطح ؛ ويتواجد في كل من الفيض' الحوش و سيدي عقبة .

- تربـة ذات قشـرة كلسـية : تتميـز بوجـود الكلـس بهـا وتتواجـد فـي كـل مـن : طولقـة ، بـو شـقرون ،أورلال بــرج بــن عــزوز ،أومــاش ،امليلــي ،امخادمــة ،وهــي تربــة صــالحة لزراعــة النخيــل خصوصا.(1)

جدول رقم :21

التوزيع العام للأراضي الزراعية بالولاية2003-2004

المساحة الكلية للولاية	2150980 هكتار
المساحة الزراعية الكلية	1652270
المساحة الزراعية المستغلة	166213
DONT iRRigUEE	90.615
مساحات رعوية	1399275
حلفاء	13.864
مساحات غابية	97780
أراضي بور	75603
اراضي غير منتجة	87250

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

(1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ، قسم الانتاج

2- الميـــاه :

باعتبـار أن الميـاه هـي العنصـر الأساسـي للحيـاة فولايـة بسـكرة يزخـر باطنهـا باحتيـاطي كبيـر منـه ، حيـث بلغـت القـدرات المحليـة مـن المـورد فـي سـنة 2001 مـا قيمتـه 2113.73 مليـون م² بنسبة استغلال 6.20 % ، ويمكن تقسيم المياه بصفة عامة إلى ستة أقسام وهي :

*** <u>الأوديـــة</u> :** يتواجـد بالولايـة ميـاه الوديـان والسـيول التـي تزودهـا بكميـات معتبـرة مـن ميـاه الأمطار القادمة من الولايات المجاورة ، ومن أهم الأودية :

<u>- واد جـدي</u>: وهـو الأهـم بالمنطقـة يأخـذ منبعـه مـن منطقـة شـيليا ليصـب فـي ضـواحي شـط ملغيـغ له جريان متقطع ولا يكون جاري إلا خلال الأيام الممطرة

<u>- واد بسـكرة</u>: وهـو واد آتـي مـن ناحيـة جبـال الأوراس ومـن أهـم روافـده واد الحـي ، واد تـاليتو ، واد فضالة.

<u>واد العـرب</u> : وهـو الـواد الـذي ينبـع مـن الجـزء الشـرقي لجبـال الأوراس ويصـب فـي شـط ملغيـغ ومن أهم روافده واد البيوض ،واد أحمر ،واد تاغيت ،واد هبيتا.

*** <u>السدود</u>:** بالإضافة إلى مياه الأودية فالولاية تحتوي على سدود أهمها:

<u>- سـد فـم الغـرزة</u>: أنجـز هـذا السـد سـنة 1947 ،لـه قـدرة مائيـة تصـل إلـى 47 مليـون م³ ومياهـه موجهة لسقي نخيل دائرة سيدي عقبة على مساحة 1250 هكتار.

<u>- سـد منبـع الغـزلان</u>: استلم مؤخرا سنة 2000 ولـم يبـق لإنجـازه سـوى إمـداد قنـوات السـقي والتـي أسـندت إلـى إلـى شـركة صـينية ،ويعـد هـذا المشـروع ضـخما بحيـث أنـه يـربط بـين سـبعة أوديـة قادمـة مـن الشـمال ،ولـه قـدرة مائيـة تصـل إلـى 56 مليـون م³ ،مياهـه موجهـة لسـقي الأراضـي الزراعية بدائرة لوطاية وضواحيها على مساحة تقدر بـ 800 هكتار.

*** الميـاه الجوفيـة:** هـذا النـوع يتواجـد بكثـرة فـي كـل مـن لوطايـة ،لغـروس ،طولقـة ،فوغالـة ،الدوسـن ، أومـاش. وقـد قـدر حجمهـا الإجمـالي سـنة 1999 عبـر تـراب الولايـة بـ 2042.43 م³. في حين المستغل منها 519.73 مليون م³ أي بنسبة 25.44%.

*** الآبـار:** بلـغ عـددها فـي القطـاع حسـب إحصـائيات 2001 حـوالي 494 بئـر بتـدفق 12138.50 ل/ثا ، كما تم إعطاء تراخيص لحفر الآبار في القطاع الخاص وبلغ عددها 043 بئر.

*** المنابع:** يوجد بالولاية 17 منبعا ،وتبلغ قيمة التدفق 115 ل/ثا.

*** خزانـات الميـاه:** يبلـغ عـددها 128 خزانـا بقـدرة اسـتيعاب 61.760 م³ ،كمـا يوجـد 7 خزانـات بطريق الانجاز بقدرة استيعاب 3300 م³. (1)

(1) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ، قسم الانتاج

الجدول رقم :22

المخزون المائي بالولاية المخزون المائي بولاية بسكرة:

التسميــة	العـدد	التدفـق المائــي
السدود	02	56000000 م^3
مساحات مائية	04	-
جريان المياه	04	-
منابع	6758	67770 ل/ثا
آبار	4544	22038 ل/ثا
Ceds	23	610 ل/ثا

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية- لولاية بسكرة –

المطلب الثالث: دور المديرية قبل سياسة الإصلاح

يتمثل دور مديرية المصالح الفلاحية أساسا قبل سياسة الإصلاح فيما يلي:

1- تطـوير الفلاحــة عبــر تـراب الولايــة: وذلـك مـن خـلال تشـجيع المسـتثمرين علـى الاسـتثمار الفلاحـي أي التوسـع فـي النشـاط سـواء كـان نـوع هـذا النشـاط إنتـاجي أو غـري إنتـاجي ،كمـا قـد يكـون الغـرض منـه هـو التسـيير أي العمـل والمحافظـة علـى القـدرة الإنتاجيـة للقطـاع وضـمان سـيرورته ،كمـا تعمـل علـى زيـاد المسـاحة الزراعيـة المسـتغلة مـن خـلال استصـلاح الأراضـي البـور وتشـجيع الشـباب علـى العمـل فـي القطـاع الفلاحـي مـن خـلال الحيـازة علـى الأراضـي بواسـطة الامتيـازات ودعـم المسـتثمرة الفلاحيـة بواسـطة جهـاز خـاص يـدعى"جهـاز الـدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية..."

2- التوجيــه والإرشــاد الفلاحــي: إن ضـرورة تكفـل مديريـة المصـالح الفلاحيـة بالتوجيـه والإرشـاد للمسـتثمرين الفلاحـين عـن طريـق منهجيـة موضـوعية ودقيقـة أصـبحت أكثـر مـن ضـرورة ،وذلـك بما يعود على القطاع الفلاحي بالولاية من إيجابيات مثل:

- تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج والترشيد والاستغلال العقلاني للموارد المائية من خلال تحسين طرق السقي ،توعية الفلاح بضرورة التشجير ،وضع سياجات حول حدود الأراضي الفلاحية ، بواسطة حزام من الأشجار وذلك للتقليل من شدة الرياح وزحف الرمال.

- وضع برامج المشاريع التي بها أولوية في الولاية من أجل الإستثمار الفلاحي بها.

- الاستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الفلاحية وتحديد أنواع الزراعات المناسبة لطبيعة الأرض والمناخ السائد بها.

- تزويد الفلاحين بمعلومات حول استغلال المبيدات ،الأنواع المناسبة للبذور الملائمة للزراعة في المنطقة.

3- جمع الإحصائيات: أن توافر البيانات الإحصائية في أي مجال هو عملية مهمة نظرا للدور الذي تلعبه هذه الإحصائيات في معرفة مدى فعالية ذلك القطاع ،حيث أنه بناء عليها يتم وضع الخطط وتحديد الحلول الممكنة لمواجهة المشاكل في هذا القطاع ،بالإضافة إلى تزويد المتعاملين بكل المعلومات وتوضيح صورة القطاع لهم.

لهذا أعطت مديرية المصالح الفلاحية أهمية لهذا الجانب وخصصت له مصلحة خاصة ،وتخص هذه الإحصائيات كل ما يتعلق بـ:

- الإنتاج الزراعي.

-تطور الاستثمار الفلاحي.

- المساحة الزراعية المستغلة.

4- تنفيذ ومتابعة البرامج الفلاحية: حيث تقوم المديرية بمتابعة ومراقبة مشاريع التنمية المختارة محليا لمدى التقدم في الإنجاز المادي والمالي والاقتصادي. وتتم عملية تقييم المشاريع المتخذة وفقا للمؤشرات الناجعة المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والتشغيل وزيادة الإنتاج وديمومته ونمو الاستثمارات الفلاحية والمداخيل.

وكذلك فيما يتعلق بهذه العملية – المراقبة والتنظيم – تسعى المديرية إلى السهر على توفير واستغلال كل الوسائل المتاحة لتحسين نظام الإعلام الفلاحي وجعله أكثر فعالية.

وتعد عملية تنفيذ ومراقبة المشاريع من أولويات المصالح الفلاحية لأنها متيقنة أن نجاح المشاريع والمخططات الفلاحية لا يتعلق فقط بمستقبل الفلاحة وإنما يعتبر أساس التنمية الريفية ومنها الاقتصاد القومي.

المطلب الرابع: دور المديرية في ظل الإصلاحات

لقد قامت السلطات الحكومية الخاصة بالقطاع الفلاحي بتقييم ومراجعة لمسار التنمية ،وذلك بوضع سياسات جديدة خلاف التي كانت متبعة ،وذلك بتحرير المبادرات للأفراد والوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم واتخاذ القرارات التي تتلاءم والسياسة العامة ،وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى:

-منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية ومديرية المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية أكثر فعالية.

-إدخال الحوار المباشر بين مسيري الوحدات الإنتاجية مسؤولس الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات عن سلسلة من التغيرات التنظيمية والهيكلية ،حيث جاءت بطرق جديدة لتمويل الاستغلال والمتمثلة في:

-تمويل الحملات بذور ،أشجار ،...

-تمويل السلفات على العائد.

ويتم التمويل على شكل مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تقوم التعاونية أو الفرد المستثمر بإعداد مخطط إنتاج أو برنامج عمل واقعي بناء على ظروف الإنتاج وطبيعته ،ويقدمه للمؤسسة المختصة بالتمويل.

- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة تقوم المؤسسة المختصة بالتمويل بإرسال نسخة من ملف القرض إلى مديرية المصالح الفلاحية المتواجدة بها طلب القرض قصد التحري والمتابعة.

- **المرحلة الثالثة:** على نحو المحاضر التي تصدرها إدارة المصالح الفلاحية المتواجدة بخبرائها ومندوبيها تقوم المؤسسة المالية بوضع مخطط تقديري لتمويل هذه المشاريع وذلك حسب الأولويات

- **المرحلة الرابعة:** إقرار مخطط التمويل النهائي: في هذه المرحلة يتم الموافقة المبدئية لمنح القرض للمستفيد.

ومن هنا يبدأ المستفيد في السحب الأولي من القرض لغرض تسديد نفقاته تجنبا للتأخر عن الموسم الفلاحي.

1- طرق وإجراءات تمويل الاستثمار:

يتم تمويل الاستثمار الفلاحي بطرق وإجراءات مختلفة من بينها:

-**التمويل بالمساهمة المؤقتة:** وهي قروض واجبة السداد سواء كانت قروض قصيرة المدى أو قروض متوسطة الأجل أو قروض طويلة الأجل.

ويمر تمويل الاستثمار بهذا النوع من القروض على الشكل التالي:

تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات كل حسب مجالاته الاستثمارية (عتاد سقي ،إصلاح تربة ،إصلاح أراضي صحراوية ،..) بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى الولاية ،ويمر التحصل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل.

-**التمويل بالمساهمة النهائية:** يقصد بهذا النوع من القروض تلك التي تعود إلى الدولة ، حيثلا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامة تكاليفها وكبر مشاغلها مثل أشغال الري الكبرى كالسدود ،البحوث العلمية ،وقضية استصلاح الأراضي

الصحراوية ،فكل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة.

وتهدف هذه العمليات إلى تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2- جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية:

تعد النشاطات الصادرة عن هذا الجهاز الجديد صالحة التنفيذ في الوسط الريفي بالمعنى الواسع وذلك في نطاق وحدات صغيرة من النوع الحرفي مخصصة بالدرجة الأولى للشباب الذين تلقوا تكوينا أو تأهيلا فلاحيا وعاطلين عن العمل.

شروط الأهلية: حتى يستفيد الفرد من الدعم المخصص للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

-كل شاب مشجع (باحث) لديه تكوين فلاحي في النشاط المختار وحاصل على شهادة تأهيل مهني مبرر بكل الوثائق حيث تعطى الأولوية للعاطلين عن العمل.

-النشاطات التي ترتكز على المستثمرة الفلاحية والممارسة بصفة النشاطات المدنية الفلاحية في حدود إجراءات القانون المقرر بهذا الخصوص.

إجراءات الانضمام لهذا الجهاز:

تقوم اللجنة التقنية الولائية الواسعة المشاركة بممثلين عن الشركة الجزائرية لقرض الإجارة للمنقولات بدراسة وفحص الملفات المقدمة وتبدي رأيها وقرارها حول قابلية إنجاز المشاريع المقدمة وأهليتها للتمويل.

بعد المصادقة على المشروع يتم إصدار قرار وتسليمه للمعني بالأمر في ظرف 15 يوما التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية.

إن تسوية ودراسة أي ملف تلزم إعلام صاحب الملف ومن الممكن أن تقوم اللجنة بدراسة الملف في حضور صاحبه.

- يجب على اللجنة التقنية الولائية مسك دفتر خاص بملفات الشباب المستثمرين مسجلين فيه كل الملفات المدروسة والتي تم اعتمادها ،وكذا الملفات التي تم تسويتها.

شروط التمويل:

-يعفي جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية الشباب أو المستفيدين من أي مساهمة مالية.

- يقوم بتسديد تكاليف المشروع كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والشركة الجزائرية للقرض بالإيجار للمنقولات ،حيث تكون 50% على شكل قرض بالإيجار.

3- دعم ومراقبة الاستثمار:

بما أن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية تعطي أولوية للقروض الخاصة بتمويل المشاريع الاستهلاكية ،وبنك الفلاحة لا يمول كقاعدة إلا المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الوطني وبما أن عمليات التمويل تتطلب إثباتات تبريرية ووثائق مع

تحقيقات ومعاينات ميدانية ومتابعة مستمرة لإنجاح المشروع أدى ذلك إعطاء الصلاحية لمديرية المصالح الفلاحية للقيام بهذه المهام.

4- تنظيم القطاع الفلاحي: في هذا الإطار تقوم المديرية باستقبال ملفات المستفيدين وتسليمهم العقود وكل هذا في إطار القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1997/12/08 الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الحكومي حيث يبين حقوق وواجبات المنتجين ،وفي حالة إخلالهم لواجباتهم تقوم المصلحة بإحالتهم على العدالة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.1

المبحث الثالث :العوامل الطبيعيةالتنافسية

تتمثل العوامل الطبيعية في البيئة الطبيعية التي يقوم الإنسان باستغلالها والاستفادة منها بقدر مدى تحكمه وسيطرته عليها واستخلاص ما يحتاجه منها (غذاء، كساء، مسكن) وقد تكون هذه الموارد الطبيعية متفاوتة الوفرة من مكان إلى آخر.

موقع ومناخ ولاية بسكرة:

المطلب الاول: المناخ

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وكل الأنشطة الأخرى المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الأساسية، فالمناخ السائد في إقليم معين يؤثر من ناحية على توزيع الغطاء النباتي الطبيعي في هذا الإقليم، كما أنه يؤثر بطريقة مباشرة على توزيع الغلات وأنواعها، وذلك من خلال تأثيره على تكوين التربة واختلاف أنواعها وخصوبتها وتوزيع الحيوان وغذائه، كما يؤثر في توزيع الإنسان ونشاطه.

ويتميز مناخ بسكرة بأنه شبه جاف، حار صيفا وبارد شتاء، إذ يقارب متوسط درجة الحرارة 21.8°م، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجاة فهي على التوالي بين 4.8°م إلى 3.4°م خلال شهري ديسمبر وجانفي، وتصل إلى 49.5°م خلال شهر جويلية وأوت. أما كمية الأمطار فتقدر بحوالي 156 ملم سنويا، إلا أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشرا قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية وكيفية سقوط هذه الأمطار مهمتان جدا، فقد تكون 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب انجرافا للتربة وأضرارا للزراعة.

المطلب الثاني: التضاريس

يمكن لأشكال السطح والتضاريس التي تميز إقليما معينا أن تكون معوقا للنشاط البشري مما قد يصعب من استغلال ما يتاح من موارد طبيعية، وقد يكون شكل السطح من الأشكال الملائمة التي تتيح فرصا كبيرة لتطويع الطبيعة واستغلال إمكانياتها. فتضاريس ولاية بسكرة تتميز بتنوع طبيعي يتمايز إلى أربع مناطق:

1- المناطق الجبلية:

تغطي شمال الولاية بمساحة تقدر بـ 13% من المساحة الإجمالية، وهي تتواجد في بلديات: القنطرة، عين زعطوط، جمورة، برانيس، مشونش، خنقة سيدي ناجي، وجزء من بلدية المزيرعة.

ما يؤخذ على هذه المناطق أنها:

* قليلة الأمطار.

* انجراف التربة.

* تضاؤل الوسط الغابي.

* قلة المياه الجوفية.

الإمكانيات الأساسية لهذه المنطقة:

* منطقة صالحة لتطبيق تربية النحل.

* سفوح مائية معتبرة.

* تربية الماعز.

* زراعة الأشجار المثمرة (الزيتون، المشمش...)، ويغلب عليها طابع الزراعات الغابوية الرعوية.

2- المناطق السهلية:

تحتل الجزء المركزي من الولاية، تمتد من الشرق إلى الغرب، هذه المنطقة تتشكل أساسا من سهول الزاب الشرقي والزاب الغربي، وكذلك سهل لوطاية، وهي تغطي مساحة تقدر بحوالي 28% من المساحة الإجمالية.

نجدها في البلديات: لوطاية، زريبة الواد، عين الناقة، جزء من المزيرعة، شتمة، بسكرة، الحاجب، بوشقرون، ليشانة، طولقة، فوغالة، لغروس، برج بن عزوز، جزء كبير من ليوة والدوسن.

يؤخذ على هذه المناطق:

- ارتفاع الفائض من المياه.

- عدم معرفة القدرات المائية.

- شساعة سد فم الغرزة.

مسطحات مائية قليلة الحركة (راكدة).

من إمكانيات هذه المناطق:

- أرض قليلة الانحدار.

- تربة خصبة.

- ثروة نخيل مهمة جدا منها 60% تمور من نوع دقلة نور.

- مجموعة زراعات من الخضر المحمية وغير المحمية، فهي على العموم منطقة ذات ميل فلاحي ممتاز.

3- منطقة الهضاب:

تقع في الجزء الغربي من الولاية، تمتد على مساحة تعادل 50% من المساحة الإجمالية، وهي تغطي البلديات: شعيبة، أولاد جلال، جزء من طولقة، بسباس، رأس الميعاد، أورلال، مليلي، مخادمة، أوماش.

يؤخذ على هذه المنطقة:

- تضاؤل المساحات الزراعية من اثر الرعي والجفاف.

- قلة الإمطار.

- نقص في جانب السقي.

من إمكانيات هذه المنطقة:

- ثروة حيوانية من أصل مهم (غنم أولاد جلال).

- منطقة ذات ميل طبيعي رعوي.

4- منطقة المنخفضات:

تقع في الجنوب الشرقي للولاية، تتميز بتواجد شط ملغيغ تشكل مصبا للمياه الآتية من مختلف الأحواض المنحدرة من الأودية (جدي، العرب، لبيض، الحي). تقدر مساحتها بـ 9% من المساحة الإجمالية، وتغطي بلديات الفيض والحوش.

يؤخذ على هذه المنطقة:

- تربة شديدة الملوحة.

- مياه مالحة.

- تصاعد في المياه، كما تتميز هذه المنطقة بالتخصص في تربية الإبل.

الموارد المائية:

إن توافر الموارد المائية هو الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في المجال الزراعي، وولاية بسكرة تزخر بموارد مائية مهمة، إذ تبلغ كمية المياه المسخرة حوالي 829.60 مليون م3، منها 24.80 مليون م3 مياه سطحية أي بنسبة 2.99% من إجمالي المياه المسخرة، و 804.80 مليون م3 مياه جوفية أي بنسبة 97.07%. وتقدر نسبة المياه الموجهة للفلاحة بـ 89.57% من المياه الجوفية أي ما يقارب 720.86 مليون م3، ويمكن تقسيم المياه إلى ثلاثة أقسام:

المطلب الثالث : المياه السطحية

وتنقسم بدورها إلى ثلاثة مجموعات:

1- الأودية ذات المنبع الأوراسي: تأخذ من قلب الأوراس، تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها:

وادي الحي ووادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما.

وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلا وادي زريبة الوادي.

جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر أفريل.

2- أودية السفوح الجنوبية للأوراس: تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا وغير منتظم، فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلا في حالة فيضانها، وأودية ناحية أولاد جلال فتصب اغلبها في وادي جدي، أما أودية منطقة لوطاية فهي تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

وادي جدي: يبلغ حوضه 26000 كلم2 وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي وهو في أغلب الأحيان جاف ولا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

اولا: المياه الجوفية ونذكر منها نوعين هما:

1- <u>طبقة المياه الجوفية القريبة</u>: ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40 مترا. هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية ومصدرها يكون مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة وليشانة.

2- <u>طبقة المياه الجوفية العميقة</u>: نلخص أهم طبقاتها في:

<u>الطبقة الألبية</u>: التي تستغل في أولاد جلال، سيد خالد والدوسن، يبلغ متوسط عمقها 1500م.

<u>طبقة المياه الجوفية الكلسية</u>: (200-1200م) تتواجد شمال طولقة، وتزداد نوعية مياهما ملوحة.

<u>طبقة المياه الجوفية الرملية</u>: (250-900م) تتواجد مياهها في طبقة من الغضار والرمل

ثانيا: السدود

يوجد بالولاية سدان موجهان خصيصا للسقي الفلاحي هما:

1- سد فم الغرزة: وهو ذو طاقة تخزينية أولية تقدر بـ 45 مليون م3، يبلغ الاحتياطي منه نسبة 65% من قدرة السد، يغطي هذا السد احتياجات 125000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 10.8 مليون م3

2- سد منبع الغزلان: له طاقة تخزينية أولية تقدر بـ 55.5 مليون م3، يؤمن سقي محيط ببلدية لوطاية تبلغ مساحته 950 هكتار، بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 14 مليون م3.

إن استهلاك المياه في ولاية بسكرة يتوزع حسب الاستعمال إلى مياه السقي، الشرب والصناعة، كما يتضح في الجدول الآتي:

رقم الجدول:23

توزيع استعمال المياه لولاية بسكرة 2003

التوزيع	حجم المياه	النسبة %
مياه الشرب	80.00	9.94
مياه السقي	720.86	89.57
الصناعة	3.94	0.49
المجموع	804.80	100

المصدر: مديرية الري لولاية بسكرة 2003

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المياه المستهلكة هي تلك الموجهة للسقي باعتبار الطابع الفلاحي للمنطقة، تليها المياه الموجهة للشرب ثم الصناعة، إذ يقدر الطلب على المياه في الولاية بـ 150 ل/للساكن يوميا مع الأخذ بعين الاعتبار أن 97% من موارد المياه في الولاية هي موارد جوفية وأن عدد السكان والتوسع العمراني في ازدياد مستمر، كذلك النشاط الفلاحي الملفت للانتباه، فزراعة 1.2 مليون نخلة جديدة وتوقع تضاعف عدد البيوت البلاستيكية أربع مرات لسنة 2030 يحتاج كميات كبيرة من المياه يتطلب استخراجها تكاليف أكثر لأن ينبغي الحفر أعمق والبحث أكثر. فهل من الممكن تأمين الماء الضروري لهذا التطور؟

الشكل الموالي يوضح علاقة ندرة الماء بمجموعة من العوامل ينبغي مراعاتها للمحافظة على هذا المورد:

الشكل رقم :20

أثر الموارد المائية على الحالة الاقتصادية

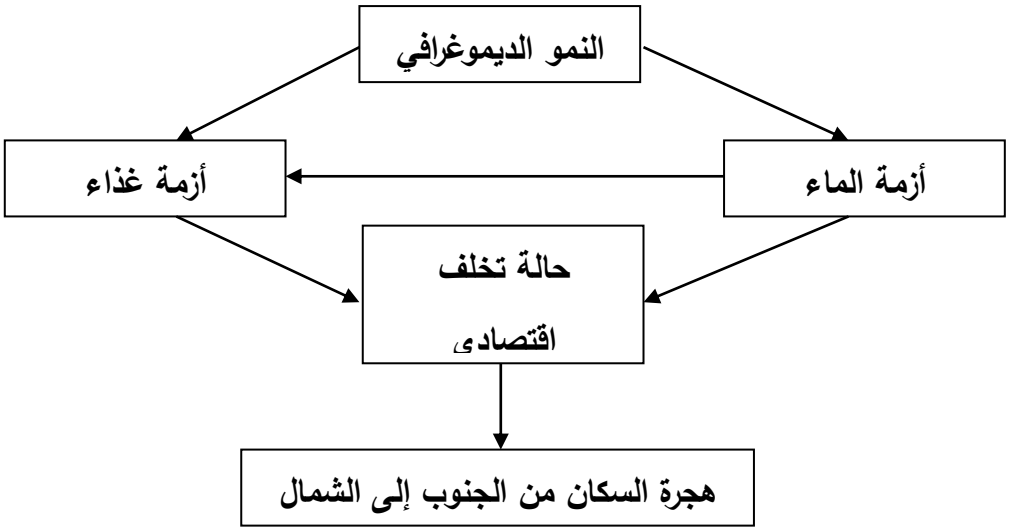

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الشكل نستنتج أن أزمة الماء لا يمكن أن تكون طبيعية فحسب وإنما هي تتوسع نتيجة لأسباب أخرى يمكن أن تكون ثقافية (كيف ومتى يستعمل الماء)، كما يمكن أن تكون نتيجة النمو السكاني الذي يتولد عنه زيادة الحاجة لهذا المورد الذي يترتب عن سوء استغلاله أزمة غذائية تنتج عن عدم كفاية المحاصيل الزراعية، مما يؤدي إلى ظاهرة التخلف الاقتصادي التي تدفع بالسكان إلى الهجرة.

المطلب الرابع : العوامل البشرية:

يعتبر الإنسان أكثر موارد الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع وهو المستهلك لها.

فالإنسان كمصدر للأيدي العاملة التي تقوم عليها المراحل المختلفة للنشاط الاقتصادي وكذلك كمصدر للقوة الشرائية يعتبر من أهم العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط الفلاحي بصفة خاصة. ودراسة درجة تركز السكان في إقليم معين تساعد على تحديد تواجد القوى العاملة وبالتالي توزيع المشاريع والاستثمارات بطريقة تجعل كلفة اليد العاملة في أدنى مستوياتها مما يوفر هامشا يسمح للمشاريع الاقتصادية بتحقيق بعض الأرباح والوفورات المالية التي تضمن بها سيرورة نشاطها عن طريق التمويل الذاتي في المراحل اللاحقة.

السكان:

يتركز السكان في ولاية بسكرة بنسبة كبيرة مقارنة ببعض الإقليم الصحراوية الأخرى مما يعكس ممارستهم لنشاط معين والذي يتمثل في الزراعة باعتبار المنطقة غنية من الجانب الفلاحي. وهي تصنف ضمن القسم الأول من ثلاثة أقسام للمناطق الصحراوية حسب الكثافة السكانية.

ويقدر العدد الإجمالي لسكان الولاية بـ 900 671 نسمة، أما عدد سكان الأرياف والمناطق الزراعية فهو يمثل 190 272 نسمة أي ما نسبته 45% من عدد السكان الإجمالي وبالتالي تغلب الطابع الفلاحي على المنطقة.

وقدر عدد السكان العاملين بالولاية بـ 270 275 عامل، منها 28% يد عاملة فلاحية أي ما يمثل 76480 عامل، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث عرف العمل الفلاحي في الولاية نموا متزايدا خاصة من تزايد تشجيعات الاستثمار الفلاحي والامتيازات وتسهيلات عملية التمويل.

وتجدر الإشارة بأنه من الصعب إعطاء رقم شامل وصحيح لعدد العمال الفلاحين، فقد يملك المستثمرة الفلاحية فلاح واحد رسميا، إلا أنه يعمل بها هو وأبناؤه، أو أن عدد بعض الفلاحين يكون موسميا في مدة معينة ويباشر بعدها عملا آخر أو يظل دون عمل.

لكنه من الممكن تحديد عدد المستثمرات الفلاحية التي يتوزع عليها الفلاحين وهي على النحو التالي:

الجدول رقم :24

انواع المستثمرات الفلاحية لولاية بسكرة :

أنواع المستثمرات	عددها
مستثمرات خاصة	30682
مستثمرات جماعية	58
مستثمرات فردية	1549
مستثمرات نموذجية	02
مجموع المستثمرات	32291

المصدر:مديرية الفلاحة بسكرة

يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن معظم المستثمرات الموجودة في الولاية هي مستثمرات خاصة وذلك بنسبة 95% من إجمالي المستثمرات الفلاحية، هذه المستثمرات التي يتراوح متوسط مساحتها 4.59 هكتارا للمستثمرة الواحدة، ومجموع مساحتها يمثل نسبة صغيرة بالنسبة للمساحة الفلاحية الكلية.

إن العدد الكبير لهذا النوع من المستثمرات يتسبب في أضعاف الفلاحة، وعد المساواة في تقسيم الأراضي، في حين تبقى مساحات من الأراضي في مناطق هامشية غير مستغلة ونجد الفلاح يعوض صغر مستثمراته بنشاطات فلاحية أخرى مثل تربية المواشي أو تكثيف الزراعة بفضل خصوبة التربة والسقي واستعمال الوسائل المادية والمدخلات التي هي في متناوله.

أنه من الصعب تحديد الحد الأدنى لمساحة مستثمرة ما يرجى أن تكون ناجحة وفعالة اقتصاديا واجتماعيا خاصة وان قدرات القطاع الفلاحي في تشغيل المستثمرين وعمال الأراضي وتزويدهم بمدخول لائق يتوقف على عدد هؤلاء.

تطور العمالة الفلاحية في ولاية بسكرة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة والملحة وأحد الأبعاد الاجتماعية لبرنامج التنمية الفلاحية، حيث تمثل معدل البطالة في الولاية 16%، ويمكن لقطاع الفلاحة توفير مناصب شغل لما يستطيع من إعداد كبيرة في مجال التوسع الزراعي في مختلف أنشطته.

وتحت مبدأ تحسين المستوى المعيشي والمحافظة على استقرار سكان الأرياف استطاع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال تنفيذ مختلف برامجه التنموية توفير 30546 منصب عمل، تقسم كمايلي:

الجدول رقم :25

مناصب عمل حسب نوع المهنة بسكرة :

مناصب العمل	العدد
مناصب عمل دائمة	20300
مناصب عمل مؤقتة	10246

ويمكن تقسيم هذه المناصب أيضا حسب الجنس:

الجدول رقم : 26

مناصب العمل حسب الجنس :

مناصب العمل حسب الجنس	العدد
رجال	20300
نساء	10246

إذ تمثل مناصب العمل الدائمة ما نسبته 66.45%، وهي أكبر من نسبة مناصب العمل المؤقتة التي كان من المفترض أن تفوق نسبتها العمال الدائمين لما تمليه طبيعة العمل الفلاحي من تعدد المواسم، وتكثيف في الإنتاج نتيجة تنوع البرامج الفلاحية، ويرجع هذا العدول عن ممارسة النشاط الفلاحي إلى رفض بعض الشباب للعمل الفلاحي ووقوعهم في مغالطة اعتبار أن مهنة الفلاحة تقتصر على الأميين فقط أو على الأشخاص الذين لا يجدون مهنة في قطاع آخر. ويمكن اعتبار سياسة الدعم المكثفة للحكومة فرصة لإدماج المتحصلين على شهادات، في العمل الفلاحي وذلك ما بينته استفادة 1200 شاب جامعي من الأراضي عن طريق الاستصلاح، هذا إضافة إلى إنشاء آخرين 60 مكتبا للدراسات والإرشاد الفلاحي.

إن التغييرات السريعة والمتلاحقة في المعلومات والتطبيقات الفلاحية والأساليب التكنولوجية الحديثة، تتطلب تحسين وتطوير الجانب المعرفي والمهارة للفلاح وكذا العاملين في مجال الفلاحة من خلال برامج الإرشاد والتدريب المستمر، وان تكون هذه البرامج تتماشى مع طبيعة طل منطقة والنشاط السائد فيها.

وعليه فإن الفلاحة الناجحة تستدعي ضرورة تكثيف وإبراز دور أجهزة الإرشاد الفلاحي والإعلام الريفي بالحرص على وصول المعلومة والخدمة الإرشادية والإعلامية للفلاح بطريقة محددة في الوقت المناسب.

ومنذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، عرفت ولاية بسكرة تطبيق حصيلة من النشاطات الإرشادية مست مجموعة من المواضيع منها (زراعة النخيل، الحبوب، الزراعات المحمية، الحقلية، الأشجار المثمرة، ومنها ما كان خول توضيح البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية) نجدها موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم :27

حصيلة النشاطات الإرشادية لستني 2001 و 2004 لولاية بسكرة

السنوات	الطرق الإرشادية المستعملة					
	أيام إعلامية وتحسيسية		أيام تطبيقية		الزيارات الإرشادية	
	عدد الأيام	عدد الفلاحين	عدد الأيام	عدد الفلاحين	عدد الأيام	عدد الفلاحين
2001	249	3021	23	183	229	1304
2004	34	666	20	68	40	197

Source : Rapport sur la situation agricole de la wilaya de Biskra, 2001 et 2004, DSA, Biskra.

يتضح من خلال الجدول الفرق الشاسع بين حصيلة النشاطات الإرشادية لسنة 2001 وسنة 2004، حيث تراجع عدد الأيام الإعلامية والتحسيسية خلال سنة 2004 بـ 86.84% مقارنة بسنة 2001، وبالنسبة لمعدل حضور الفلاحين في اليوم الإعلامي فنجده ارتفع بنسبة 36.84% أما بالنسبة للأيام التطبيقية فقد عرفت انخفاضا في عددها بمعدل 13.04%، وانخفاضا في معدل حضور الفلاحين في اليوم التطبيقي بنسبة 62.5%، وكذلك الأمر بالنسبة للزيارات الإرشادية التي انخفض عددها بمعدل 82%، أما عدد الفلاحين المستفيدين فقد انخفض بنسبة 20%.

فقد كان من المفروض توسيع عملية الإرشاد والنظر فيما إذا كانت مهنة المرشد تعتمد على مناهج تتماشى مع قدرات ومزايا كل مزرعة، والنظر في أهدافها الخاصة وما يعرقلها كأن يكون الإرشاد حول تقنيات وأجهزة لا تتناسب وحجم المستثمرة الفلاحية مما يضطر الفلاح إلى عدم الاستجابة للأيام التحسيسية والإرشادية مرة أخرى.

إن التنمية الفلاحية لا يمكن أن تكون ناجحة وفعالة ما دام الفلاح الذي يمثل ركيزة في النشاط الفلاحي يجهل العديد من مقومات وأسس نجاح هذا النشاط، لذلك ينبغي رفع عدد المرشدين الفلاحين الموجهين لتأطير المستثمرات الفلاحية، وتدعيم عملية الإرشاد الفلاحي بممتهنين قادرين على تحقيق هدف العملية الفلاحية، والمرشد الفلاحي الناجح يجب أن تتوفر على دراية بالمحيط الفلاحي وان يكيف النتائج الايجابية المحصل عليها مع إمكانيات المستثمرة.

المطلب الخامس :العوامل المادية:

تهدف السياسة الزراعية بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج من وحدة المساحة المزروعة وتقليل نفقات الإنتاج إلى حدوده الاقتصادية، وذلك ما لا يمكن تطبيقه إلا باستعمال الإمكانيات المادية وتطبيق الأساليب العلمية والفنية الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي وعلى طول مراحله.

المكننة الزراعية:

إن استعمال الآلات الأكثر فعالة في تنفيذ العمليات الزراعية هو عنصر أساسي لرفع إنتاجية الأرض والاستفادة من أراضي جديدة، فالمكننة الزراعية تشكل دافعا إلى إحداث تنمية فلاحية واسعة الحدود والأبعاد كما حدث في كثير من الدول المتقدمة التي استعملت الآلات الزراعية في معليات الإنتاج الزراعي المتعددة وفي كثير من نواحيها ابتداء من عملية إعداد الأرض حتى حصاد المحصول وتجهيزه وإعداده للأسواق، مؤديا إلى توفير العمالة التي أمكن الاستفادة منها في أنشطة أخرى.

وبتطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية قامت الدولة بمنح الفلاحين الاستفادة من برنامج الاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية والذي يقوم بتزويد المستفيد بجميع ما يحتاجه من الآلات ومعدات لممارسة مجموعة من النشاطات، وكانت ولاية بسكرة قد استفادت أيضا من هذا البرنامج، إذ يوجد بها أحد وكالات SALEM للعتاد الفلاحي من بين 07 وكالات على مستوى الوطن.

الأسمدة:

إن استعمال المواد الكيماوية هو من الطرق الملائمة التي تغني التربة وتضمن تغذية المزروعات وحمايتها، مما يعطيها ميزة المردود الجيد ويجنبها ولو قليلا عملية استراحة الأرض، لأن تقويم الأرض كعقار منتج يعتمد على زمن الاستعمال الذي ينبغي للفلاحين أخذه بعين الاعتبار كعنصر أساسي في مخططاتهم وفي تحديد أهدافهم الإنتاجية. وتعتبر ولاية بسكرة من أهم الولايات المستهلكة للأسمدة بحكم شساعة الأراضي الزراعية المستعملة، نتيجة انتشار الزراعات المحمية " البيوت البلاستيكية " التي تتطلب قدرا كبيرا من الأسمدة ناهيك عن الزراعات الحقلية الفصلية خاصة الخضر التي تشتهر بها الولاية، وتعتبر بلديات الدوسن، مزيرعة، طولقة من أهم الجيوب الفلاحية المنتجة للخضراوات خاصة المبكرة منها، كما أن هذه الأهمية النسبية جعلت من المنطقة رغم قلة المياه مقارنة مع بعض جهات الجنوب الأخرى نقطة استقطاب لعمليات الاستصلاح، ويرجع ذلك أساسا إلى أن تربتها ليست رملية ولا حصوية بل هي طينية وحلية ولكنها عرضة للرمال. ويمكن لمساحات الأراضي المستغلة وكذلك عدد البيوت البلاستيكية أن توحي بمقدار كميات الأسمدة المستعملة التي لا يمكن حصرها كما في السابق وذلك لخروج النشاط الفلاحي عن النطاق العمومي، وبالتالي سيطرة القطاع الذي يعتمد في اقتناء مدخلاته على موارده الخاصة، وأصبحت الجهات العمومية غير معنية بتحديد الأسمدة المقتناة.

هياكل الدعم المحيطة بالنشاط الفلاحي:

يوجد في ولاية بسكرة نوعين من الهياكل التي تعدم النشاط الفلاحي: دعم تقني ودعم لوجيستيكي.

هياكل الدعم التقني:

تتمثل في المعهد التقني لتنمية الزراعات الصحراوية ويشمل الإدارة العامة ومحطة التجارب بعين بن ناوي. ويقوم هذا المعهد بمجموعة من الدراسات التقنية حول الموارد الطبيعية للإنتاج في الوسط الصحراوي، وكل ما يخص السقي والتخطيط واختيار المعدات النباتية والحيوانية.

هذا إضافة إلى المحطة الجهوية لحماية النباتات بفلياش، مركز البحث العلمي للمناطق الجافة CRSTRA، وقسم العلوم الزراعية وقسم الري بجامعة محمد خيضر بسكرة.

هياكل الدعم اللوجيستيكي:

تتمثل في:

- تعاونيات الخدمات منها ثلاثة أعادت تكييف قانونها الأساسي وهي:

* التعاونية الفلاحية للتموين (caap)

* تعاونية تسيير مياه السقي (سيدي عقبة)

* تعاونية آفاق (زريبة الوادي)

- وحدة تربية الأنعام (UAB) بأوماش.

- تعاونية الحبوب والبقول الجافة بأوماش.

- المؤسسة الجديدة لتوزيع العتاد الفلاحي (NEDIMA)

- مؤسسة الأشغال الفلاحية والغابية (STPFA)

المطلب السادس : تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة2005- 2009

تعتبر ولاية بسكرة من أهم المناطق الصحراوية التي تعرف بممارستها لعدة أنواع من الزراعات مثل، الاستثمار في زراعة الحبوب،الاستثمار في زراعة الخضر التي تعتبر رائدة ولكنها ضعيفة أمام المتغيرات المناخية، ولقد انتهجت الولاية عدة طرق وذلك لاستغلال جميع الأراضي دعما منها لزيادة المزروعات ومنها زيادة الإنتاج الذي تحظي الولاية لتوفيره لمواجهة متطلبات الحياة.

الجدول رقم :28

1- التوزيع العام للأراضي من 2005- 2009: لولاية بسكرة

	توزيع الأراضي	المساحة(هكتار)	النسبة المئوية
2009/2008	المساحة الفلاحة الصالحة	185540	11.18
	منها أراضي مسقية	108389	6.56
	أراضي بور رعوية	1399746	84.47
	أراضي غير منبت ومخصصة للفلاحة	67465	4.35
	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة	1652751	76.84
2006/2005	المساحة المستعملة للفلاحة	175305	8.15
	منها أراضي مسقية	108153	6.54
	أراضي بور رعوية	1399746	65.07
	أراضي غير منتجة ومخصصة للفلاحة	77700	3.61
	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة	1652751	76.84
2008/2007	المساحة المستعملة للفلاحة	184783	11.18
	منها أراضي مسقية	108382	5.56
	أراضي بور رعوية	1396161	84.47
	أراضي غير منتجة ومخصصة للفلاحة	71807	4.35
	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة	1652751	76.84
2007/2006	المساحة المستعملة للفلاحة	178147	8.28
	منها أراضي مسقية	108582	60.84
	أراضي بور رعوية	1399746	65.07
	أراضي غير منتجة ومخصصة للفلاحة	74858	4.53
	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة	1652751	76.84

المصدر :مديرية الفلاحة لولاية بسكرة

يلاحظ من خلال الجدول أن الأراضي الصالحة للزراعة في تزايد مستمر ومن سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى اهتمام الولاية بالفلاحة، حيث أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة سنة 2005 حوالي 08.15 إلى 11.18 سنة 2009.

ويرجع هذا التوسع في المساحات على زيادة وتنمية المحاصيل الزراعية التي عرفت رواجا كبيرا خاصة خلال الآونة الأخيرة وبعد ظهور سياسة الدعم ألفلاحي ونوبة الفلاحين إلى سياسات التصدير والغرض منها تحقيق أكبر فائدة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

2- زراعات النخيل: عرفت ولاية بسكرة منذ القدم بطابعها ألواحاتي وتخصصها في زراعة النخيل وينشئ هذا النوع من الزراعات في كل من سيدي عقبة، طولقة، الغرري أورلال، .... إلخ

وقد احتلت الجزائر من خلال هذه البلديات مكانة دولية هامة نظرا لأهمية وجود التمور فيه خاصة" دقلة نور" التي تحظي بطلب واسع ومستمر من الداخل والخارج.

فزراعة النخيل تعتبر ثروة اقتصادية وغذائية هامة تستدعي التشجيع للاهتمام بها وبمنتجاتها من التمور لما قد تشكله من مصادر للدخل القومي للبلد وذلك عندما يتم تحويل منتجات النخلة إلى سلع اقتصادية لها استعمالاتها المتعددة تتنافس أسواق العالم على استيرادها، وقد تميزت الفترة 2008-2009 بتطور ملحوظ لزراعات النخيل(دقلة نور) يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

رقم الجدول :29

توزيع أنواع النخيل لويلاة بسكرة خلال 2005-2009

مجموع النخيل			منها دقلة نور		
البيان / السنة	إجمالي النخيل	من المنتج	الإنتاج(كغ)	إجمالي النخيل	منه المنتج	الإنتاج(كغ)
2006/2005	4047668	2584836	1748513	2433727	1240491	962853
2007/2006	4121858	2753079	1738800	2508537	1473512	1036480
2008/2007	4133617	2889417	1867600	2517075	1559316	1090828
2009/2008	4133600	2870240	2205000	2517075	1559300	1090830

المصدر: من خلال ميزانيات الإنتاج ألفلاحي لولاية بسكرة أعوام(2005-2006-2007-2008-2009) قم الإنتاج مديرية المصالح الفلاحية، بسكرة) قم الإنتاج مديرية المصالح الفلاحية، بسكرة

يلاحظ من خلال الجدول أن العدد الإجمالي للنخيل يتزايد من سنة لأخرى حيث قدر إجمالي النخيل لعام 2005 بـ 4047668، وأصبح سنة 2009 حوالي 4133600 وترجع هذه الزيادة خاصة إلى نخيل دقلة نور.

أما إنتاج التمور(دقلة نور) فقد نزايد بنسبة كبيرة مقارنة بنسبة 2005 التي سجلت ما قيمته 962853 إلى 1090830 سنة 2009.

وتفسر الزيادة هذه والمعتبرة في إنتاج التمور منها حماية ووقاية النخيل من الأمراض بالإضافة إلى تطور في مستوى الأسمدة والمبيدات وكذلك دعم الدولة للفلاحين للمحافظة على هذا النوع من التمور ومرفقا لهذه السياسة الجديدة يطرأ في الأفق زيادة أفضل في كمية المنتوج مع السنوات القليلة القادمة، وهذه الزيادة يكون لها آثار جد إيجابية إذ ما استغلت بشكل جيد، وإن تدعيم الدولة لمثل هذه المنتجات ليس فقط بسبب تحقيق الأمن الغذائي وإنما لاستعمالها في منتجات صناعية مثل إنتاج السكر العالي الفركتوز.

زراعات الحبوب : تعتبر الحبوب الغذائية من أهم المنتجات الزراعية الغذائية التي تعتمد عليها نسبة كبيرة من السكان في غذائهم اليومي، هذا بالإضافة إلى أنها تدخل كمواد وسيطة في بعض الصناعات وترجع أهمية الحبوب إلى أهمية قيمتها الغذائية وإلى انتشار زراعتها في مناطق عديدة من العالم كما أنها تساهم بنسبة كبيرة في التجارة الدولية.

تحمل الولاية إنتاج القمح بنوعيه اللين والصلب والشعير وهذه الزراعات مساحة كبيرة من الأراضي المستغلة بعد مساحات النخيل والأعلاف، وقد كان تطور إنتاج الحبوب في ولاية بسكرة خلال الفترة الممتدة 2005- 2009 كما يلي:

الجدول رقم :30 :

تطور انتاج الحبوب 2005-2009 لولاية بسكرة :

الموسم / البيان	2006-2005	2007-2006	2008-2007	2009-2008
المساحة المزروعة(هكتار)	18310	19335	14479	47058
الإنتاج(هكتار)	549200	485964	434762	846637
المردودية (هكتار/ قنطار)	30	25	30.02	17.99

-المصدر: بناء على ميزانيات الإنتاج ألفلاحي المواسم(2005-2009) قسم الإنتاج مديرية المصالح الفلاحية- بسكرة

الشكل رقم :21

تطور المساحة المزروعة حبوب 2005-2009 لولاية بسكرة :

أ/

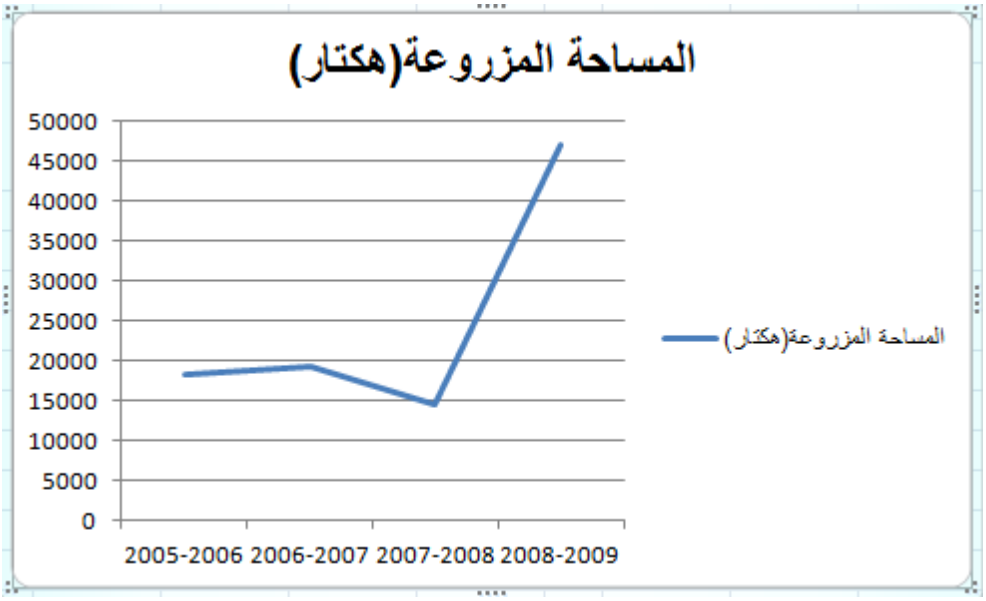

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق30

الشكل رقم :22

تطور انتاج الحبوب 2005-2009 لولاية بسكرة :

ب/

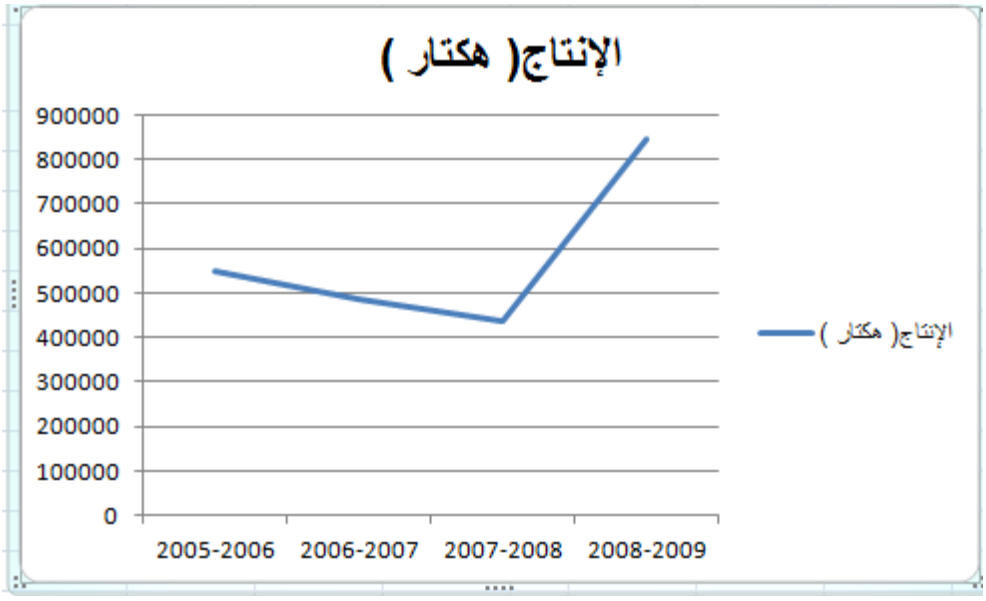

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق30

الشكل رقم :23

تطور مردودية انتاج الحبوب 2005-2009 لولاية بسكرة :

جـ/

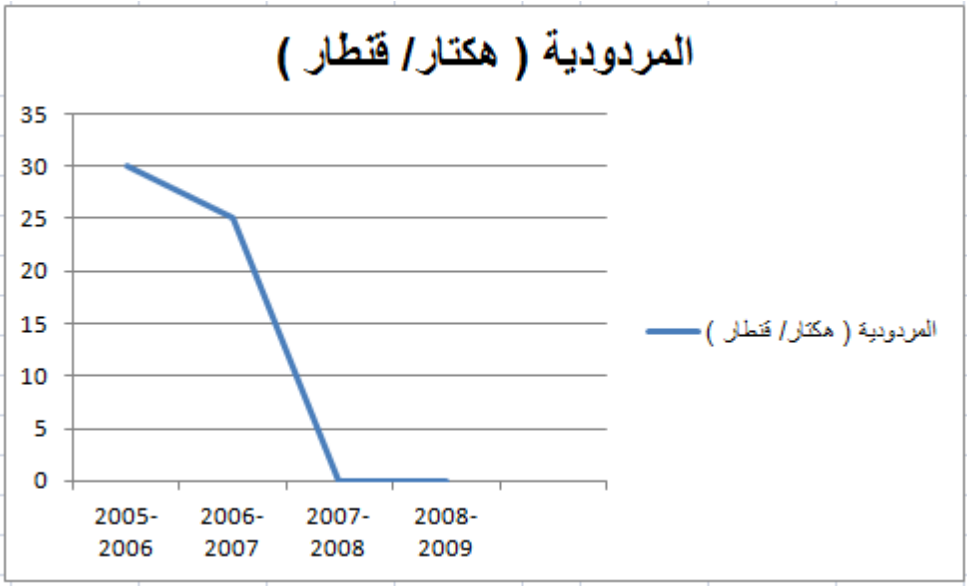

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق30

لقد شهدت مساحات الحبوب تزايدا ملحوظا خلال السنة 2006 حيث كانت تقدر لموسم2006/2005 بـ 18310 هكتار وازدادت على 19335 لموسم 2007/2006 أما في الموسم 2008/2007 فقد قدرت المساحة المزروعة بـ 14479 وأصبحت في الموسم الموالي حوالي 47058 أي زيادة بنسبة كبيرة مقارنة بالمواسم الماضية وتقدر هذه الزيادة خلال المواسم الأربعة حوالي 39% ويرجع هذا التوسع في المساحات إلى الدعم الفلاحي واهتمام الدولة لمثل هذا النوع من الزراعات وكذلك الاهتمام بالتربة والأسمدة واختيار الفصائل الجيدة من البذور كما أن التوسع في الأراضي الزراعية المستغلة وامن صلاح الأراضي يعد من الأسباب التي أدت إلى توسيع مساحات الحبوب التي تعتبر اقل تكلفة من باقي المحاصيل الزراعية، كما أنها لا تتطلب قدرات مالية كبيرة.

بالإضافة إلى أن الدولة تستطيع التحكم في المعروض للمنتوج عن طريق تقليل المساحات المزروعة والتحول إلى محاصيل أخرى أكثر ربحية أما الطلب على الحبوب (الغذائية) فهو خاضع إلى الزيادة السكانية وتحسين مستويات الدخول .

أما من خاصية كمية الإنتاج فقد تغيرت من 549200 في الموسم 2005-2006 إلى 485964 في الموسم 2006-2007 ثم 424762 في الموسم 2007-2008 لتزداد بقيمة اكبر في الموسم 2008-2009 حيث قدرت بـ 846637 وقد قدرت النسبة المئوية مابين كل من الموسمين الأول 2005-2006 والأخير 2008-2009 حيث قدرت بـ 64% ولقد شهدت العشرية التاسعة من القرن الماضي تطورا ملحوظا إذا ما قورن بسنوات الدراسة الحالية وهذا راجع إلى الظروف المناخية غير الملائمة مما ساهم في تضرر جزء كبير من المساحة المزروعة وكذلك لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

- الزراعات المحمية:

حظيت الزراعات المحمية في ولاية بسكرة خلال السنوات الأخيرة باهتمام كبير جدا حيث بلغت نسبة المساحات المخصصة لها أكثر من 35% من إجمالي المساحات على مستوي الوطن.

وتستخدم الزراعات المحمية باستخدام البيوت البلاستيكية لزيادة كميات الإنتاج لمحاصيل الخضر وأشجار الفاكهة ولتحديث الزراعات العادية باستخدام أساليب جديدة للتحكم في الظروف البيئية المحيطة ولإنتاج محاصيل في غير فصولها الطبيعية.

رقم الجدول :31

تطور مساحة البيوت المحمية خلال 2005-2009 لولاية بسكرة :

الموسم / البيان	2006-2005	2007-2006	2008-2007	2009-2008
المساحة المزروعة(هكتار)	2183	2318	2476	2685
الإنتاج(هكتار)	1080375	1081853	1281215	1502488
المردودية (هكتار/ قنطار)	494.90	466.71	517.45	559.58

المصدر :بناء على ميزانيات الانتاج الفلاحي قسم الانتاج مديرية الفلاحة بسكرة

وتضمن تكنولوجيا الزراعات المحمية التعرف على طرق تخصيب التربة بالأسلوب العلمي السليم وكذلك استخدام المبيدات الحديثة المختلفة والتي تناسب مع الأمراض التي تصيب المحاصيل داخل البيوت البلاستيكية كما يمكن إتباع أسلوب حديث لري هذه المحاصيل المزروعة مثل استخدام الري بالتقطير لتوفير كميات كبيرة من مياه الري التي يمكن أن تفقد باستخدام الري السطحي وبالتالي استخدامها في استصلاح أراضي جديدة بالإضافة إلى الربح السريع هذا الأخير الذي يشبع الفلاحين على استخدام الزراعات المحمية.

لقد لمس الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة انتعاشا كبيرا من حيث الانتعاش الزراعي الذي أوصل إلى المراتب الأولى وهذا بفضل زراعة الخضر المحمية في ولاية بسكرة والذي تجاوز أكثر من ثلاثة ملايين قنطار وهذا منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أو ما يعرف بالإستراتيجية الفلاحية الراهنة وتستطيع أن نلاحظ تطور هذا المنتوج منذ سنة 2005-2009 من خلال الجدول الآتي:

المصدر: من خلال ميزانيات الإنتاج الفلاحي لولاية بسكرة(2005-2009) مرجع سابق.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساحة الزراعات المحمية شهدت تزايدا مستمرا خلال أربع سنوات حيث بلغت 2685 لموسم 2008-2009 مقابل 2183 لموسم 2005-2006.

أما معدلات الإنتاج فقد عرفت هي الأخرى تغييرا منذ عام 2005 إلى 2009 حيث ارتفعت 1080375 قنطار لموسم 2005-2006 إلى 1502488 قنطار لموسم 2008-2009.

- الزراعات الحقلية:

تشتهر ولاية بسكرة بمثل هذا النوع من الزراعات وهي ذات أهمية اقتصادية لا تقل عن سابقتها من المنتوجات الفلاحية وتشهد كل من زريبة الوادي، سيدي عقبة، أولاد جلال، أورلال، سيدي خالد، ولوطاية بهذه الزراعات.

الجدول رقم :32

تطور الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة :

الموسم / البيان	2006-2005	2007-2006	2008-2007	2009-2008
المساحة المزروعة(هكتار)	11813	7897	12223	10069
الإنتاج(هكتار)	1094662	741535	2627372	1193603
المردودية (هكتار/ قنطار)	8.86	93.90	214.95	118.54

المصدر: من خلال ميزانيات الإنتاج الفلاحي للمواسم 2005- 2009.مديرية الفلاحة لولاية بسكرة .

الشكل رقم : 24

تطور مساحات الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة

أ/ المساحة المزروعة(هكتار):

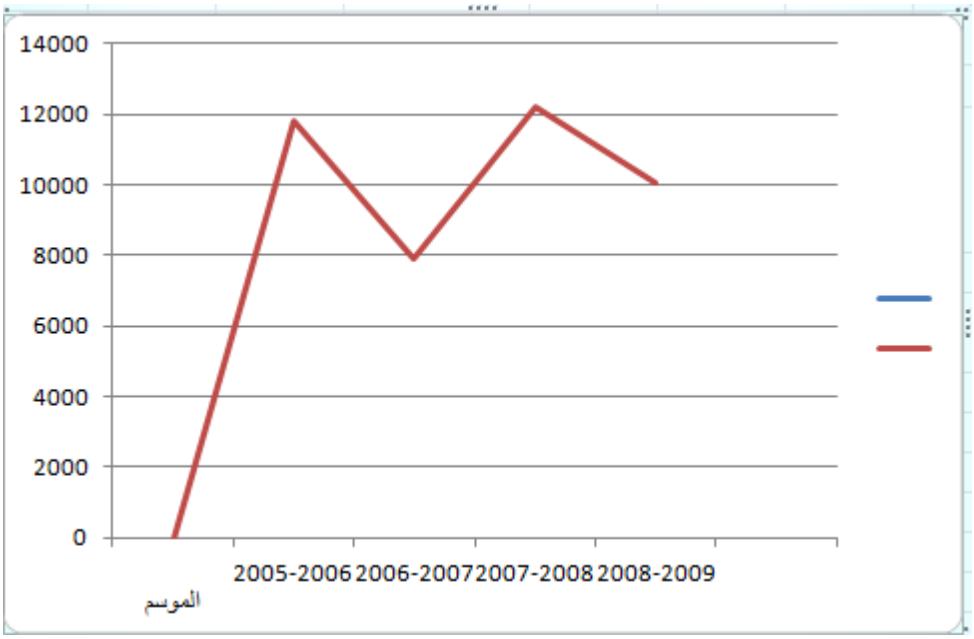

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق32

الشكل رقم : 25

تطور انتاج الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة

ب/ الإنتاج(هكتار) :

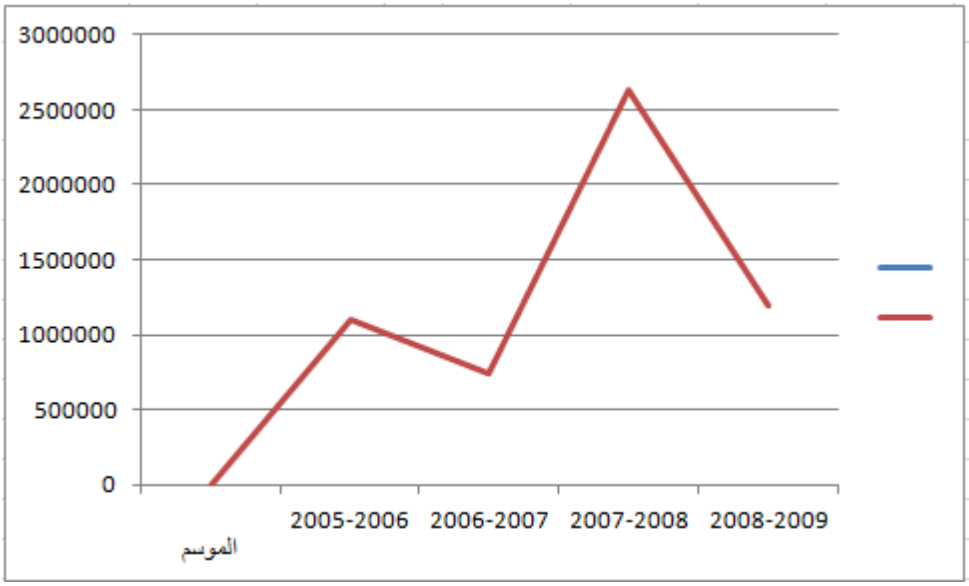

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق32

الشكل رقم : 26

تطور الزراعات الحقلية 2005-2009 ولاية بسكرة

جـ/

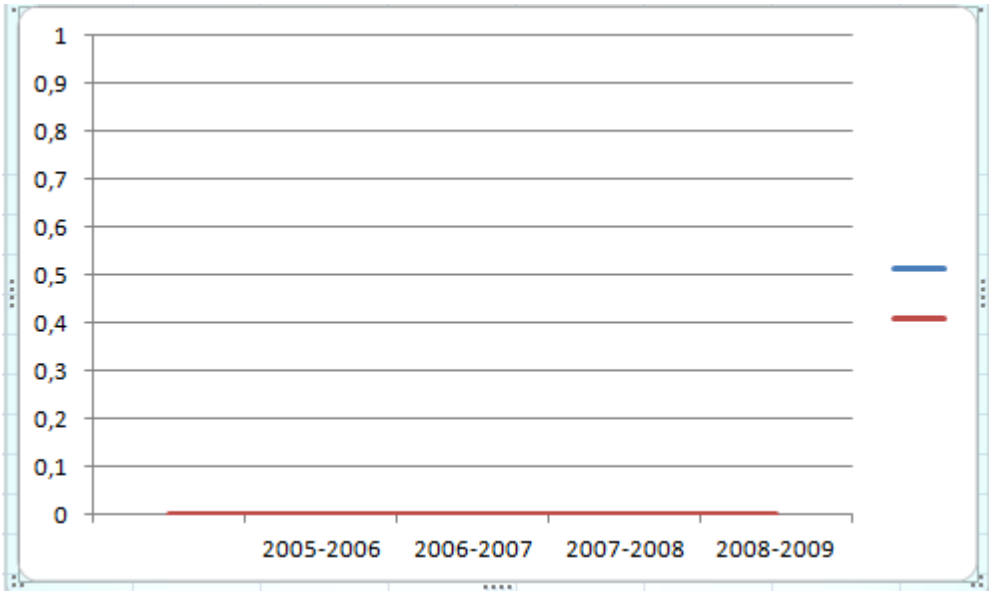

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق44

نلاحظ أن المساحة المخصصة للزراعات الحقلية عرفت تغيرات مستمرة حيث نلاحظ أن الموسم الزراعي 2005-2006 شهد رواجا كبيرا من خلال المساحات المزروعة ولكن في الموسم الموالي أي 2006-2007 تناقص عدد المساحات المزروعة لكن ما فتئ أن تزايد في الموسم 2007-2008 بنسبة كبيرة لكن تراجع في الموسم 2008-2009.ويرجع سبب التناقص إلى توجه الفلاحين إلى الزراعات المحمية بعد أن تزايد إستراتيجية الدعم الفلاحي.أما الإنتاج فقد شهد تذبذبا خلال السنوات الأربع وتلك بسبب العوامل المناخية إضافة إلى ضعف العامل التقني.أما المردودية فهي متناقصة جدا إذا ما قورنت بالموسم اللاحق لها أي موسم 2007-2006 لكن في الموسم 2007-2008 فقد ظهرت المردودية كبيرة جدا أي بحوالي الضعفين عنه في الموسم السابق وهذا ما يفسر أن الأراضي الفلاحية في المنطقة قدر إنتاجا كبيرا إذا ما استغلت أحسن استغلال(الأسمدة، المكنات+ العامل التقني) وهذا ما يعطي آفاق مستقبلية في مجال التصدير لبعض المنتوجات.

المطلب السابع : تطور الانتاج الحيواني 2009/2005 :

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات الهامة والإستراتيجية التي يعتمد عليها في دعم وتطوير الإنتاج والحد الإستراتيجي من اللجوء إلى الخارج لضمان الأمن الغذائي(1)وتعد الثروة الحيوانية في ولاية بسكرة هامة من حيث مستوى التطور الذي حققته خلال السنوات

(1)عادل سيد احمد البربري : الانتاج الحيواني والأمن الغذائي في الوطن العربي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ط1،2004 ،ص19

الماضـية ويشـمل الإنتـاج الحيـواني- الحليـب- اللحـوم الحمـراء- الحـوم البيضـاء. ولقـد عـرف هـذا الإنتاج تطورا ملحوظا خلال الفترة 2005-2009.

الجدول رقم :33

تطور الإنتاج الحيواني في ولاية بسكرة خلال الفترة2005-2009:

الإنتاج	الموسم / الوحدة	2006-2005	2007-2006	2008-2007	2009-2008
الغنم	رأس	778500	772622	798980	805980
البقر	رأس	3984	3422	3632	3650
الماعز	رأس	194870	194873	195840	198670
الإبل	رأس	1945	2268	2220	2245
الخيول	رأس	250	285	260	285
اللحوم البيضاء	قنطار	7333	7800	361000	11532
اللحوم الحمراء	قنطار	133921	93629	240200	119010
البيض	ألف. وحدة	68232	56985	19308	48556

المصـدر: بالاعتمـاد علـى ميزانيـات الإنتـاج الفلاحـي بسـكرة لسـنوات2005-2009مديريـة المصالح الفلاحية بسكرة

ويمكن معرفة اسباب تطور الانتاج خلال هذه الفترة الى مايلي :

الفـرع الأول: تمتلـك ولايـة بسـكرة علـى مجموعـة هائلـة مـن أنـواع الحيوانـات الأليفـة التـي تعتبـر ثـروة حيوانيـة للمنطقـة حيـث نلاحـظ مـن خـلال الجـدول أن فـي الموسـم 2005-2006 ..... جميعـا متقاربـة وفـي جميـع المواسـم فهـي وتعـود هـذه الزيـادة المتقاربـة إلـى المنـاخ الـذي يتحـك بالدرجـة الأولى في توفير العلف الذي يعتبر غذاء لها.

إنتـاج الأغنـام: بمقارنـة عـدد الأغنـام فـي السـنوات 2005-2006 فهـي تتذبـذب مـن حـين لآخـر ومـن موسـم لآخـر حيـث أن منطقـة بسـكرة هـي منطقـة رعويـة بالدرجـة الأولـى كـذلك طبيعـة سـكان المنطقة التي تمتهن هذه المهنة وتقديرها لما لها من ..... تاريخي وإسلامي وكذلك مادي.

ونلاحظ ذلك في جميع الحيوانات الأخرى مثل البقر والإبل والخيول.

إن هـذا النشـاط يحتـاج إلـى تشـجيعات أكثـر بتحسـين القـدرة الإنتاجيـة للأبقـار والماشـية مـن خلال التحسين الوراثي وتزويد الفلاحين والمنتحي بمستلزمات الإرشاد الحيواني والبيطري.

إنتاج اللحوم الحمراء تعرف ولاية بسكرة شهرة عالمية في مجال الثروة الحيوانية والمتمثلة في فصيلة الخروف الجلالي الذي تشتهر به المنطقة، هذه الفصيلة التي تصنف من أحسن الفصائل العالمية من حيث طعم لحومها وجودة أصوافها.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كمية اللحوم خلال مدة أربع سنوات كانت متفاوتة في الموسمين الأولين 2005-2006/-2007 حيث تناقصت خلال هذا الموسم إلا أنها تزايدت في الموسم 2008/2007 ثم تراجعت في الموسم الأخير 2009/2008 وترجع أسباب تذبذب هذه الأخيرة إلى تذبذب المناخ وحالة الجفاف التي لحقت هذه المنطقة في السنوات الأخيرة الماضية مما أدى على غلاء الأعلاف ومنها صعوبة تربية مثل هذا النوع من الحيوانات التي تعد المصدر الرئيسي لمثل هذا النوع من المنتوجات(اللحوم الحمراء).

- اللحوم البيضاء:(أو البيض):

فيما يخص تربية الدواجن التي تغطي جزءا كبيرا من الطلب المحلي فقد عرفت تطورا ملحوظا ووفرة نوعية كبيرة من حيث إنتاج اللحوم البيضاء والبيض إذ انتقل حجم اللحوم البيضاء حيث في الموسم الأول 2005-2006 قدر بـ 7333 قنطار ليصل في الموسم 2006-2007 إلى 7800 قنطار ثم تزايد إلى 361000 قنطار في الموسم 2007-2008 لكنه تناقص في الموسم 2008-2009 أما إنتاج البيض فقد قدر في الموسم 2005-2006 بـ 68232 ألف وحدة ثم انخفض في الموسم 2006-2007 حيث قدر بـ 56985 ألف وحدة أما في الموسم 2007-2008 فقد انخفض إنتاج البيض ثم تزايد 48556 ألف وحدة في الموسم 2008-2009.

ولضمان هذا التطور في إنتاج اللحوم البيضاء والبيض لا بد من تدعيم المربين وذلك عن طريق توفير المواد الغذائية الخاصة بتربية الدجاج وكذلك المياه وتقديم الإرشادات الفنية للمربين التي تتطلبها عملية التربية إضافة إلى مكافحة الأمراض التي تصيب الدجاج بالتطعيم اللازم ويعود سبب انخفاض الإنتاج إلى عامل حرارة المناخ الذي يؤثر بشكل سيئ.

المطلب الثامن : تطور القروض الفلاحية 2005-2009 :

- القروض الفلاحية قصيرة الأجل من 2005-2009:

تتمثل القروض الفلاحية قصيرة الأجل من القروض الموجهة أساسا لتمويل المواسم الفلاحية(تمويل زراعة الخضر والفواكه) ويتم سدادها مباشرة بعد انتهاء الموسم وتتراوح مدتها ما بين شهرين و18 شهرا، حيث أن أجل التسديد يتحدد وفقا لدورة المحاصيل الزراعية بالنسبة للإنتاج النباتي.

ووفقا لإتمام الاستثمارات عندما يتعلق الأمر بتربية الدواجن في حين تكون المساهمة 100% في حالة الإنتاج النباتي ويفرض على هذا النوع من القروض معدل فائدة تفضيلي يقدر بـ 8% بالنسبة للنشاطات المدعمة من طرف الدولة والخزينة وهي التي تتحمل الفارق.

وفي بداية سنة 2005 شهد ارتفاع ملحوظ للقروض قصيرة الأجل وهذا راجع إلى رغبة البنك في زيادة موارد البنك عن طريق الدورة القصيرة للأموال.

- القروض الفلاحية متوسطة الأجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تمنح القروض الفلاحية متوسطة الأجل لشراء العتاد الفلاحي(الجرارات، آلات الحصاد، المضخات، آلات الدرس، وغيرها) وتمول تكاليفها الإجمالية من طرف البنك وتصل نسبتها 70% ويوجد هذا النوع من القروض أيضا لتمويل تربية الدواجن والأغنام والأبقار وتتراوح مدة هذا القرض ما بين سنتين إلى خمس سنوات ويفرض عليها معدل فائدة يبلغ 06% بالنسبة للنشاطات المدعمة من طرف الدولة.

ولقد عرفت تغيرات خلال 2005-2009، وذلك أنه خلال سنة 2005 انخفاض شديد يكاد يكون معدوما مقارنة بالفترات السابقة ويرجع هذا الانخفاض إلى ضخامة مبالغ هذه القروض وصعوبة تحصيلها مقارنة بالقروض الأخرى.

كما تزاحفت هذه الفترة مع الدعم الفلاحي عن طريق صناديق التخصيص التي سخرتها الدولة للقطاع مما أدى إلى تراجع المستمرين والفلاحين عن الاقتراض.

لقد شدهت هذه الفترة 2005-2009 تزايدا ملحوظا مقارنة مع إجمالي القروض ويرجع ارتفاع هذا النوع من القروض إلى التمويل المدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بناء على الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والمديرية العامة لبنك الفلاحة الريفية التي بدأ تطبيقها في سنة 2003.

- القروض الفلاحية طويلة الأجل:

تتمثل القروض الفلاحية طويلة الأجل في القروض التي توجه لتمويل عمليات استصلاح الأراضي وحفر الآبار وأشغال الري وبناء السدود وتتراوح حدة هذه القروض ما بين 05 سنوات إلى 06 سنوات وقد تمتد إلى أكثر من ذلك وتمول تكاليفها من طرف الدولة، وقد يضطر البنك أحيانا إلى إعادة هيكلة القرض في حالة عجز المقترض عن التسديد في الأجل المحدد وذلك من خلال الإجراءات التي يتخذها البنك لاستفاء حقوقه كتمديد الأجل وتخفيض معدل الفائدة إلا أنه في هذه الحالة يتحمل نسبة من الخسارة، وفي الفترة ما بعد 2005 شهدت القروض طويلة الأجل ضعفا شديدا ويرجع هذا الضعف إلى ضخامة مبالغ هذه القروض وصعوبة تحصيلها مقارنة بالقروض الأخرى.

المبحث الرابع : الإمكانيات المتوفرة في ولاية بسكرة :

يتطلب أي نشاط اقتصادي توفر عدة امكانيات وعوامل تكون الاساس في بدايته ونجاح تحقيقه ومن بينها نجد العوامل الطبيعية كالبيئة والمناخ والعوامل البشرية التي تعتبر أكثر الموارد الانتاج اهمية على الاطلاق فهمي المستخدم للموارد وهي المنتج للسلع والخدمات والمنافع وهي المرشد والمستهلك لها ، بالإظافة الى الموارد المالية والمادية الضرورين لكل نشاط .

وسنعرض الامكانيات المتاحة لولاية بسكرة التي تحدد طبيعة القطاع الفلاحي فيها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية :

يقصد بالإمكانيات الطبيعية بالبيئة الطبيعية التي يقوم الانسان باستغلالها والاستفاهدة منها بقدر إستطاعته في التحكم والسيطرة عليها وإستخراج ما يحتاجه منها (1)،حيث أنه تختلف هذه الامكانيات من مكان لآخر .

الفرع الاول : موقع ومناخ و الموارد المائية ولاية بسكرة

اولا : الموقع:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد ، تحت سفوح كتلة جبال الاوراس ، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال ، وتتربع على مساحة تقدر بـ21509.80كلم^2 وتظم 33 بلدية و12 دائرة ويحدها :

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية مسيلة من الشمال الغربي .
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي .
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقة من الجنوب

ثانيا المناخ:

مناخ الولاية شبه جاف الى جاف يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف ايضا .

1- الحرارة :

بناءا على دراسة "سلتزار " المناخية ، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب 21°م .أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة سنة 2009 كانت .48.4 °م درجة الحرارة القصوى في القصوى في شهر جويلة و 1.6° م بالنسبة لدرجة الحرارة الدنيا في شهر فيفري .

2- الامطار :

إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الامطار خلال 25 سنة الاخيرة ، فإن بسمرة تقع في منطقة من 0-200 ملم ماعدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة الا ان معدل الامطار هذا لا يعتبر مؤشر قوي على مناخ المنطقة حيث أن كمية وكيفية سقوط هذه الامطار مهما جدا ، فقد تكون 60 % الى 70 % من كمية الامطار محصورة في الفصل البارد للتربة تنزل على شكل امطار غزيرة الى طوفانية التي تسبب إنجرافا للتربة وأظرارا للزراعة وقد كانت كمية الامطار التي سقطت في 2009 مقدرة ب139.8 ملم وهي كمية معتبرة إذا ماقورنت بكمية الامطار لسنة 2008 التي وصلت الى 118.4 ملم ، وكانت اكبر سنة 2004اين وصلت الى 294.1 ملم وهذا منذ أكثر من 36 سنة .

(1) محفوظ جودة ، التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام spss،دار وائل للنشر ، الأردن ،2008،ص7

ثالثا : التضاريس :

قد يكون شكل السطح او التضاريس سببا في إعاقة النشاط البشري ، وهذا ما يصعب الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية المتاحة ، ولكن ان تكون شكل السطح ملائم ويسهل استغلال الامكانيات الطبيعية (1).

وتتمثل تضاريس ولاية بسكرة في :

1- الجبال :

إن الجبال تمثل نسبة قليلة من مساحة الولاية اي 13 % وتمرزكها يكون في الشمال وتتكون من جبال القايد ، جبل حمارة ، جبال قسوم {1087م } جبل رباع {7.5م} جبل حوجة {1070م} ، جبل أحمر خدو ، وآخرها جبل تاكتيوت ويضم اعلى قمة {1942م} لكن غالبية هذه الجبال فقيرة من الغطاء النباتي.

2- الهضاب : اقل علوا من المنطقة الجبلية ، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد الى الناحية الجنوبية الغربية مكونة مايعرف بعضبة اولاد جلال {دائرتي اولاد جلال وسيدي خالد }.

3- السهول :

تمتد على محور الوطاية – طولقة ، ممتدة الى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة وزريبة الوادي .

4- المنخفضات :

تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية ، وهي عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار التي تحتجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها شط ملغيغ ، يبلغ متوسط الانخفاض {-33م} تحت مستوى سطح البحر ، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة .

5- الموارد المائية : بالنسبة للمياه السطحية وتنقسم الى :

أ- الاودية ذات المنبع الوراسي :

نأخذ منبعها من قلب الأوراس ، تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها :وادي الحي ووادي عيدي الذين يمثلان وادي بسكرة عند إلتقائهما . وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلا وادي الزريبة . جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر افريل .

ب - اودية السفوح الجنوبية للاوراس :

جريانها قليل وغير منتظم مظرا لصغر أحواضها ، فأودية الزاب الشرقي لا تصل الى الشط الا في حالة فيضانها ، اما أودية ناحية اولاد جلال فتصب أغلبها في واد جدي .

---

(1) احمد محمد مندور،احمد رمضان نعمة الله،**المشكلات الاقتصادية للموارد البيئية** ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،1996،ص260

جـ - وادي الجدي :

يبلـغ حوضـه 26000كلـم2 وطولـه 500كلـم فهـو المجمـع الرئيسـي والطبيعـي لكـل ميـاه الاطلـس الصـحراوي ، فهـو كبقيـة الاوديـة الصـحراوية اغلـب الاوقـات جـاف فـلا يمـتلأ حوضـه الكبيـر الا ف اوقات الفيضان .

أما بالنسبة للمياه الجوفية :

1- طبقة المياه الجوفية السطحية :

ونعنـي بهـا طبقـات الميـاه المسـتغلة عـن طريـق الآبـار والتـي لا يزيـد عمقهـا عـن 40 م هـذه الطبقـة مـن الميـاه تجمعـت فـي الطبقـات الرسـوبية ومصـدرها يكـون ميـاه الاوديـة المجـاورة عـن طريـق النفـوذ كثيـرة فـي المنطقـة لكـل مسـتويها قليـل ، نـذكر منهـا واد جـدي ، الدوسـن ، السـعدة ،طولقـة ،ليشانة .(1)

2- طبقة المياه العميقة :

وتظهر اهم الطبقات الموجودة في :

3- الطبقة الألبية :

يبلـغ متوسـط عمـق هـذه الطبقـة حـوالي 1500م، وتسـتعمل حاليـا فـي أولاد جـلال ، سـيدي خالـد والدوسن .

4- طبقة المياه الجوفية الكلسية :

متواجـدة شـمال طولقـة حيـث تـدعى طبقـة ميـاه طولقـة ، هـذه الطبقـة متوسـطة العمـق ونوعيـة مياهها تزداد ملوحة .

5- طبقة المياه الجوفية الرملية :

تتواجـد هـذه الطبقـة فـي منطقـة الـزاب الشـرقي فهـي متوسـطة العمـق ومسـتغلة ولكنهـا تتطلـب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل .

حيـث ان قطـاع الـري لـه أهميـة كبيـرة فـي مجـال التنميـة حيـث تبلـغ كميـة الميـاه المسـخرة علـى مسـتوى الولايـة ، منهـا 224 مليـون م3 ميـاه سـطحية اي بنسـيت 2.61 % ، و821.04 مليـوم م3 مياه جوفية اي نسبة 79.39%. (2)

تتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستعملة كالتالي :

1- 455.78 مليون م3 موجهة للفلاحة اي مايعادل 73%

2- 162.58 مليون م3 موجهة للشرب اي بنسبة 26 %

3- 5.68 LGD.KL3 مخصصة للصناعة بنسبة 1 %

(1) مونوغرافيا ولاية بسكرة 2009،مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية بسكرة ص7.

(2) مونوغرافيا ولاية بسكرة 2009 .

السدود :

ويوجد سدين موجهين خصيصا للسقي الفلاحي هما :

- سد فم الغرزة بطاقة تخزينية أولية تقدر ب47 مليون م3 ، ويغطي هذا السد احتياجات 130.000 نخلة من المياه المقدرة سنويا ونظامية تقدر ب 800 مليون م 3 .
- سد منبع الغزلان بطاقة تخزينية أولية تقدر ب55.5 مليون م3 ، يؤمن سقي المحيط مكنيات ببلدية طولقة {تبلغ مساحة المحيط ب 950 هكتار } بقدرة سنوية نظامية تقدر ب14 مليون م3 . (1)

وهذا الجدول يبين المخزون المائي المتواجد بولاية بسكرة سنة 2009. (2)

الوحدة = مليون م3 .

الجدول رقم :34

المخزون المائي المتواجد :

المصادر المائية	التحتارضية {جوفية}	الفوق ارضية {السطحية}	المجموع
المخزون	**/**	**/**	**/**
نسبة المخزون %	**/**	**/**	**/**
المسخرة	**821.04**	**22.00**	**843.04**
نسبة التسخير	**/**	**/**	**/**
المستغلة	**624.04**	**12.00**	**636.04**
نسبة الاستغلال	**76.01**	**54.55**	**75.45**

المصدر : مديرية الري 2009

(1) مجدولين دهينة ، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية

(2) مونوغرافيا ولاية بسكرة 2009 ،ص13

المطلب الثاني : الإمكانيات البشرية

الفرع الاول : الفلاحين {المستثمرين }:

بإعتبـار أن بسـكرة مـن الولايـات التـي يعتمـد نشـاطها اعـن الأساسـي الفلاحـة ،لـذا سـنعرض عدد المستثمرين المسجلين في الغرفة الفلاحية المستثمرات الفلاحية فيها حسبا للدوائر .

الجدول رقم:35

عدد المستثمرات الفلاحية حسب الدوائر:

الدائرة	عدد المستثمرات
بسكرة	2792
طولقة	4474
أورلال	5843
سيدي عقبة	7821
زريبة الوادي	3846
الوطاية	964
اولاد جلال	3938
سيدي خالد	2773
فوغالة	2326
القنطرة	576
مشونش	372
جمورة	577
المجموع	36257

المصدر :الغرفة الفلاحية لولاية بسكرة 2011.

الجدول رقم :36

يبين عدد المستثمرات بولاية بسكرة

الدائرة	الخاصة	العامة	إستصلاح	إمتياز	الوقف	المجموع
بسكرة	2370	695	1035	1	5	4106
طولقة	2585	1470	2517	16	4	6592
أورلال	3762	1542	2868	500	4	8676
سيدي عقبة	3928	1620	3766	377	1	9692
زريبة الوادي	2169	1447	3621	234	1	7472
الوطاية	505	667	919	414	0	2505
اولاد جلال	272	511	2076	304	1	3164
سيدي خالد	3571	912	1818	213	5	6519
فوغالة	657	381	1300	67	2	2407
القنطرة	3454	42	833	15	2	3596
مشونش	1194	47	159	40	185	1625
جمورة	330	14	76	20	3	433
المجموع	24797	9348	20238	2201	213	56797

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة 2011

بالمقارنة بين الجدولين {03}و{04} ، لاحظنا تفاوت بين عدد المستثمرات والمستثمرين الفلاحين وغالبية دوائر الولاية ، وهذا يعود لوجود إما بعض الفلاحين غير مسجلين على مستوى الغرفة الفلاحية أو إمتلاك الفلاحين أكثر من المستثمرة فلاحية .

الفرع الثاني : المرشدين الفلاحيين :

يوجد بالولاية 33 مرشد فلاحي بحيث يتمركز كل مرشد في بلدية ، ويتم تدريب وتكوين المرشدين الفلاحين لولاية بسكرة في مركز خاص بولاية تقرت .

يجب ان يقوم الإرشاد الفلاحي بأخذ خصوصيات المحلية بعين الاعتبار ، بما يأتي(1) :

(1) المادة 81 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد10،46 غشت سنة 2008،ص14

- تحديد القنوات الاكثر ملائمة لنقل المعلومات
- إعداد برامج حسب مواضيع الإرشاد في المجالات التقنية والاقتصادية و الاجتماعية والقانونية التي تستجيب لانشغالات المستثمرين .
- تنظيم تكوين يتلاءم مع المخططات المنهجية والتقنية الموجهة للمرشدين تسمح لهم بالتحكم في المهارات الضرورية لإنجاز أعمال الارشاد .
- تصور انظمة دائمة للتحليل واليقظة الاستراتيجية ، من شأنها السماح بتقييم أثر الارشاد في إنتاج وإعادة توجيه البرامج والمقاربات والمناهج .
- العمل على ضمان مهام التنشيط والتنسيق عن طريق المهنة والمهنة الفلاحية المشتركة بغية تنفيذ سياسة الارشاد .

الفرع الثالث :الإمكانيات المادية والمالية :

من أجل ان يتحصل الفلاح على إمكانيات مالية لتسهيل عملية الإنتاجية يمكن له ان يلجأ الى العديد من الهياكل و المكاتب الإرشادية قصد توجيهه للحصول على دعم فلاحي أو قرض يمنحه البنك .

أولا : الحصول على الدعم الفلاحي (1) :

لكي يتحصل الفلاح على دعم يجب ان يكون له ملف خاص بذلك وهذا مانتعرض له وكذلك سنتعرض الى سير هذا الملف بعد تكوينه حتى يتم غلقه .

المرحلة الاولى :

والتي يمكن ان نطلق عليها عنوان سير ملف الدعم فهو يتكون كالتالي :
1- تكوين ملف لطلب الدعم الفلاحي حيث تتمثل مكوناته في :

- بطاقة الفلاح والتي تحتوي على معلومات من بينها :{الاسم ، اللقب ، أبن ....،تاريخ ومكان الازدياد ، العنوان الشخصي،...}بحيث يتحصل على هذه البطاقة من الغرفة الفلاحية .
- شهادة معلومات المزرعة والتي تستخرج كذلك من الغرفة الفلاحية .
- مخطط الأرض .
- محضر معاينة فالمندوب أو المرشد الفلاحي للبلدية هو الذي يقوم بمعاينة ارض الفلاح ويسجل الملاحظات {كالمساحة الإجمالية المصرحة من طرف الفلاح }
- إتجاه الفلاح الى مكتب الإرشاد الذي يمنحه طلب الإنخراط في الدعم الفلاحي .

2- التوجه بالملف الى القسم النوعي الفلاحي للدائرة التي توجد بها الأرض اقليميا .

3 - ينتقل بعد ذلك الملف الى مكتب التنظيم وضبط المقاييس بمديرية الفلاحة .

4- إجتماع اللجنة التقنية للولاية التي تقوم بدراسة الملف وتتكون هذه اللجنة من ممثل من مديرية الري ، وممثل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ومدير مديرية الفلاحة وأعضاء من مكتب التنظيم وضبط المقاييس بمديرية الفلاحة ، ومحافظ الغابات ، عضو من المعهد التقني الزراعي ورئيس القسم الفلاحي للدائرة {يقصد بالدائرة التي توجد بها ارض الفلاح الطالب للدعم }.

(1).مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة 2011.

5- بعد الموافقة على الملف يقدم الفلاح دفتر الاعباء الى مديرية الفلاحة والذي يحصل عليه من مكتب الدراسات والإرشاد ، حيث يوجد 40 مكتب للدراسات والإرشاد في ولاية بسكرة ، فهو مكلف بتقديم نصائح إدارية {كمكونات ملف للحصول على دعم }ونصائح إرشادية {النباتات مثلا }.

6 - المصادقة على دفتر الأعباء من طرف مدير الفلاحة وتحتفظ مديرية الفلاحة بنسخة من دفتر الاعباء وتمنح نسخة الى الفلاح التي يتوجه بها الى بنك BADR .

7- بعد التأكد من إنجاز المشروع يصادق ممثل من بنك BADR وممثل مديرية الفلاحة على شهادة الأشغال المنجزة ، ثم يتوجه الى بنك BADR لاخذ مبلغ الدعم والذي يكون 30 % التكلفة الكلية للمشروع .

المرحلة الثانية :

1- إعداد دفتر الشروط الذي يتواجد بمكتب الدراسات والنصائح ويحتوي على شروط على المستفيد كأن يلتزم بالوقت المحدد له لإنجاز المشروع ، أن يستعمل جميع الاجهزة المدعم بها والإحتفاظ بهم وإحترام التعليمات والتقنيات الموجهة له ويوجد به جدول يبين جميع العمليات المستفاد بها { الكمية ، العمليات ومبلغ الاستثمار لكل العمليات مبلغ الدعم لكل العمليات }

2 - مقررة الدعم وتحتوي على قوانين الدعم مثل كيفية إنجاز العمليات الفلاحية واجبات وإرشادات من طرف الإدارة الى الفلاح .

المرحلة الثالثة :

تسمى هذه المرحلة بمرحلة التلخيص حيث يتم فيها تخليص العمليات عن طريق إعداد ملفات تتكون من فواتير ومحاضر استلام نهائية للأشغال المنجزة وتصريح شرفي ممضي من طرف الفلاح ومصادق عليه البلدية يثبت إنجاز العمليات ، وشهاد ة المطابقة والتي تكون في حالة البيوت البلاستيكية والتجهيزات ، والشهادات الصحية بالنسبة للفاسئل والنخيل ، الاشجار وفي برنامج التدعيم الجديد يتم إعداد شهادة نهاية الاشغال {وثيقة تحمل مبلغ دعم التعليمات المنجزة } بعد إلمام بكل المشروع وليس مثل {BNDA } الذي كانت تقدم فيه شهادة نهاية الاشغال بعد كل عملية يتم إنجازها ،بعد ذلك يتم إمضاءها من طرف مدير الفلاحة وإعداد شهادة غلق المشروع وإمضاءها .

وبهذه الطريقة يتم غلق المشروع ويوجد نوعين لغلق المشروع الغلق الكلي والغلق الجزئي والذي يكون في حالة عدم إنجاز كل العمليات التي طالب الفلاح أخذ دعم عليها كأن يكون طلب دعم من أجل إنجاز حوض مائي ولكنه لم ينجزه وهنا يتم إلغاء هذه العملية ولا يأخذ الفلاح الدعم عليها لأنه لم ينجزها فعلا .

ثانيا الإئتمان الإيجاري :

أ- تعريف وخصائص الإئتمان الايجاري :

يعتبر من صيغ التمويل الحديثة فهذا النوع من القروض أدخل تغيير جوهري في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة (1) .

(1).رابح خوني ورقية حساني ، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والكبيرة في الدول العربية ، الجزائر ،18/17 أفريل 2006،ص369

بحيث تحصل البنوك او المؤسسات المالية المتخصصة على موجودات منقولة او عقارات لتأجيرها لمؤسسة أخرى ، فهي تقوم بتقديم أصول عينية أي استثمارات مادية للمقترض بدل منحه أصول نقدية (1).

وبهذا التعامل يستطع المستأجر ان يستفيد من معدات لا يستطيع شرائها بإمكانياته المحدودة فبعد ثلاث الى خمس سنوات يمكن للسمستأجر أن يملك الأصل بالثمن المتفق عليه ، أو بإستمرار استئجار الأصل او إعادة الأصل الى المؤسسة المانحة له .(2)

وهذا القرض سهل على الشركات التي تتصف بمخاطر عالية ان تحصل على تمويل يصعب الحصول عليه بالإعتماد على القروض الأخرى .(3)

1-أ مزايا وعيوب الائتمان الإيجاري .

2-أ مزايا الإئتمان الإجاري:

إن هذا النوع من التمويل حقق عدة مزايا على الرغم من حداثة نشأته ونذكر من هذه المزايا :

1/بالنسبة للمستأجر: (4)

- الحيازة على وسائل الإنتاج دون تملكها وتقديم التمويل الكامل لقيمة الأصل المستأجر .
- حل مشكلة التجديد والإحلال والإهتلاك دون أي إرهاق مالي .
- مواجهة نق رؤوس الأموال وبصفة خاصة عجز مصادر التمويل الذاتي .
- تجنب الأعباء المترتبة من الاقتراض كأسعار الفائدة .
- مسايرة التطورات التكنولوجية .

2/بالنسبة للؤجر: (5)

- تمثل ملكية الأصل ضمانا أفضل من الرهن العقاري .
- مرونة وملائمة في التمويل هذا مايسهل تسيير السيولة .
- توفير مجال الإستثمار الأموال بعوائد مجزية .

---

(1).محسن احمد الخيضري ، التمويل بدون نقود ،مجموعة النيل العربية ،مصر ،ط2001،1،ص107.

(2).بالمقدم مصطفى وآخرون، عن التمويل طريق الايجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي،المؤتمر العلمي الرابع الريادة والابداع :إستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولة ،الجزائر ،2005/03/16/15،ص5

(3). عبد الغفار حنفي ، اساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية ،2007،مصر ،ص520.

(4).مير ابراهيم ،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،منشاة المعارف ،مصر ،1997،ص558.

(5).عاشور مزريق ومحمد غربي ،الائتمان الايجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،17ز18افريل 2006 ،جامعة شلف ،الجزائر ،ص469.

3/بالنسبة للإقتصاد القومي : (1)

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية فزيادة منتجات الآلات المستأجرة بزيد الناتج القومي ، وله ميزة دفع برامج التنمية وتسهيل تطبيقها .
- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة وهذا مايخفض التكلفة التي يتحمله المشروع .

ـ عيوب الإئتمان الإيجاري : (2)

- ارتفاع تكلفة القرض بالإيجار مقارنة بتكلفة قرض مصرفي عادي .
- إذا قرر المستأجر فسخ العقد قبل نهايته فإنه مجبر على مواصلة دفع اقساط الإيجار على الرغم من عدم إستعماله ماتم استأجره .
- فقدان شهرة المحل التي اكتسبها خلال مدة انتفاعه بالأصل وإستخدامه له .
- يربط عقد التمويل التأجيري المتعاقدين بصفة ضيقة مما يفتح مجال النزاع بينهما .

ــ ملف الحصول على القرض الايجاري بالجزائر :

يستطيع الفلاح الاستفادة من هذا التمويل المدعم من طرف الدولة بنسبة 30 % ، بتقديم ملف الطلب الى مديرية المصالح الفلاحية للولاية التي توجد فيها ارض الفلاح ، وعند الموافقة عليه يتم إرساله الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالذي يمنحه القرض الايجاري ، أما بالنسبة لمكونات الملف تتمثل في : (3)

- شهادة اصلية .
- شهادة إقامة .
- نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها .
- بطاقة فلاح .
- عقد يبرر خصائص الاستغلال .
- تبرير العائدات الفلاحية .
- جميع الموافقات الضرورية .
- مخطط تقديري .

ثالثا القرض الرفيق :

في إطار تجديد الإقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي إتخذت وزارة الفلاحة عدة إجراءات منها :

الرفيق : وهو قرض موسمي .

---

(1).محمد سمير عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية ، المحاسبية –اقتصادية –التشريعية –التطبيقية – التطبيقية ،مطبعة الاشعاع الفنية،بيروت ،ط1،2001،ص7

(2).رابح خوني ورقية حساني ، واقع وآفاق التمويل الأجيري في الجزائر ،ص369

(3).بنك الفلاحة والتنمية الريفية { BADR } –وكالة بسكرة -

خصوصياته :نسبه الفوائد منعدمة لأن الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

وإذا استطاع المستفيد تسديد القرض في سنة واحدة ، فله الحق في قرض آخر بنفس الطريقة السابقة .

من هم المستفيدون :

- المستثمرات الفلاحية حسب قانون التوجيع الفلاحي .
- الفلاحين والموالين ، بصفة فردية أو جماعية ،تعاونيات مجموعات ،وجمعيات .
- وحدات الخدمات الفلاحية .
- المخزنون في اطار برنامج ضبط المواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع أو مايسمى بـ SYRPALAK
- ماهي المجالات التي يغطيها هذا الرفيق :
- إقتناء المواد التي في نشاط المستثمرات الفلاحية :البذور ،الشتلات، الاسمدة ،المبيدات .
- إقتناء أغذية الأنعام {جميع الأصناف }، معدات شرب الماشية والأدوية البيطرية .
- شراء مواد للتخزين في إطار SYRPALAK
- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية .
- تحسين أنظمة السقي {حشدة المياه ، إستعمال الطرق الاقتصادية للمياه }
- إقتناء العتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار
- بناء وإعادة الإعتبار لمنشآت تربية الحيوانات ، تخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية ، وبناء ووضع البيوت المتعددة الإنفاق {multichappelle }

والمصالح الفلاحية تبقى مستعدة لمساعدة المؤسسات البنكية ان استدعيت .

تزامنا مع منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR للمقروض والدعم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية ، وبالتبعية للصندوق الوطني للضبط والتنمية FNRDA،يقوم البنك بمنح قروض أخرى في إطار نشاطاته العادية وهي كالتالي 1:

- **القروض المباشرة :**

وهي قروض تقدم نقدا وتصنف الى :

1- قروض قصيرة الأجل {موسمية } :وهي موجهة اساسا لتمويل الموسم الفلاحي {تمويل زراعة الخضر ، الفواكه ، البقول الجافة .....} ، ويتم سدادها مباشرة بعد انتهاء الموسم وتتراوح مدتها مابين شهرين و18 شهرا ، حيث أن أجل التسديد يرجعرالى دورة المحاصيل عندما يتعلق الأمر بإنتاج نباتي والى مدة نضج الاستثمارات عندما يتعلق الامر بإنتاج حيواني ، ففي حالى تربية الدواجن مثلا فإن أجل التسديد هو شهرين

وقد يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل التكاليف الإجمالية بنسبة 80 % إذا تعلق الأمر بتربية الدواجن حيث تكون المساهمة 100% في حالة الإنتاج النباتي ويفرض على هذا النوع من القروض معدل فائدة تفضيلي يقدر بـ : 8 % بالنسبة للنشاطات المدعمة من طرف الدولة والخزينة هي التي تتحمل الفارق

2- قـــروض متوســـطة الأجـــل : وتمـــنح أساســـا لشـــراء العتـــاد {كـــالجرارات ، آلات الحصـــاد ،المضـــخات ، آلات الـــدرس ...} ، وتمـــول تكاليفهـــا الاجماليـــة مـــن طـــرف البنـــك ، وتصـــل نســـبتها الـــى 70 % ويوجـــه هـــذا النـــوع مـــن القـــروض كـــذلك لتمويـــل تربيـــة الـــدواجن والأغنـــام ، والأبقـــار لغـــرض الإنجـــاب ، وتتـــراوح مـــدة هـــذا القـــرض مـــا بـــين ســـنتين الـــى 5 ســـنوات ، ويفـــرض عليهـــا معدل فائدة تفضيلي يبلغ 6 % بالنسبة للنشاطات المدعمة من طرف الدولة .

3- قـروض طويلـة الاجـل : وتتـراوح مـدتها مـابين 5 سـنوات و 7سـنوات وقـد تمتـد الـى أكثـر مـن ذلـك {10 سـنوات مـثلا } ،وتوجـه لتمويـل علميـات استصـلاح الاراضـي وحفـر الآبـار ، وأشـغال الـري وبنـاء السـدود ، وتمـول تكاليفهـا مـن طـرف البنـك بنسـبة تصـل الـى 66 % بسـعر فائـدة يقـدر بالنسـبة للأنشـطة المدعمـة مـن طـرف الدولـة ب 5%وفـي بعـض الحـالات يضـطر البنـك الـى إعـادة هيكلـة القـرض فـي حالـة عجـز المقتـرض عـن التسـديد فـي الأجـل المحـدد وذلـك مـن خـلال الاجـراءات التـي يتخـذها البنـك لاسـتفاء حقوقـه ، كتمديـد الاجـل وتخفـيض معـدل الفائـدة ، الا انـه في هذه الحالة يتحمل نسبة من الخسارة .

المقروض غير مباشرة :

وهـي قـروض لا تقـدم نقـدا ، بـل هـي عبـارة عـن ضـمانات وتسـمى قـروض بالإمضـاء CREDIT PAR SIGNATURE وتعـرف أكثـر بإسـم التعهـد بالإمضـاء ، وهـي عبـارة عـن تعهـدات يقـدمها البنـك لزبائنـه ضـمانا لمـديونيتهم عنـد تعـاملهم مـع الغيـر علـى شـكل كفـالات او ضـمان احتيـاطي عنـدما يكـون الزبـون غيـر قـادر علـى الـدفع ، ويـتم تقـديم هـذه التعهـدات علـى شكل توقيعات لصالح الدائنين .

1- الكفـالات : وهـي نـوع مـن التوقيعـات التـي يقـدمها البنـك لصـالح الإدارة ، حيـث يحـدد فيهـا المبلغ الشخصي المكفول ، المدة ، لتكون الكلفة قانونية ونجد منها : (1)

1/1- الكفالـة الضـريبية : وتعطـى لصـالح إدارة الضـرائب لتأجيـل دفـع الضـرائب الغيـر مباشـرة المستحقة علـى العميـل ، فمـن بـين الضـرائب نـذكر الضـريبة علـى القيمـة المضـافة ، حيـث يؤجـل دفعهـا لـبعض الشـهور بضـمان مـن البنـك بقـدم لإدارة الضـرائب ولصـالح العميـل ،وتـتم العمليـة بإسـتعمال السـندات الكفولـة OBLIGATIOMINES فيتحمـل العميـل فوائـد التـأخير لصـالح إدارة الضرائب وعمولة لصالح البنك .

2/1- الكفالـة الجمركيـة :وتعطـى لـلإدارة الجمركيـة لضـمان العميـل الـذي يسـتورد كميـات مـن السـلع وتحمـل حقـوق الجمـارك ، فتطلـب منـه ادارة الجمـارك وجـود بنـك تجـاري يكفلهـا بتغطيـة التـزام او ضـمان تعهـد معـين سـواء لـدفع الحقـوق الجمركيـة أو عنـد غيـاب بعـض وثـائق الاسـتيراد او سند النقل خاصة إذا كان التأخير في دفع تلك الحقوق وهو مايحدث غالبا .

2- الموضـوع الإحتيـاطي :هـو الضـمان البنكـي الـذي يقدمـه البنـك لصـالح الزبـون { الفـلاح }حـين يسـحب عليـه اوراق تجاريـة ، فبصـفته مـدين فـي عمليـات تجاريـة محليـة سـابقة لا تقبـل الأوراق التجاريـة المسـحوبة عليـه الا بضـمان احتيـاطي مـن طـرف البنـك الممـول لـه ،وعليـه تسـهل عمليـة خصم الأوراق المضمونة.

---

(1) دلال بن سمينة ، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)** ،مرجع سابق ،ص123.124

المطلب الثالث : نتائج إحصائيات الدراسة:

تم تصميم استبيان لغرض دراسة اثر البرامج الارشادية على تمويل القطاع الزراعي في ولاية بسكرة مع اخذ بعين الاعتبار انه تم توزيع الاستبيان على بلديات متباينة في الولاية من ناحية طبيعة الانتاج وخصائصه ، ولقد تم إختيارها لكونها تتميز بزيادة فلاحية على مستوى الجزائر من ناحية نسبة الاراضي الزراعية المستغلة وكذلك مختلف الإمكانيات التي تم توضيحها في مبحث سابق ، ناهيك على انها مقر إقامتنا .

وماينطبق على هذه الولاية يمكن تعميمه على ولايات اخرى في الجزائر نظرا لتماثل الظروف التي يتميز بها القطاع الزراعي بمختلف جزئياته .

ويهدف هذا الاستبيان بالدرجة الاولى الى معرفة اهم الاسباب التي تعيق فعالية التمويل الزراعي في ظل البرامج الفلاحية الحديثة ،بافتراض ان احد اهمها هو عدم تطبيق البرامج الارشادية في ميدان الزراعة ، لذلك تم إنتقاء محاور وفقا للتساؤلات الآتية :

1- ماهي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين في ولاية بسكرة ؟

2- ماهي طبيعة استغلال العقار الزراعي فيها ؟

3- ماهي انواع التمويل المتاحة والمستعملة ؟

4- ماهو أثر برامج الأرشاد على نجاح عمليات التمويل ؟

أولا :مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الفلاحين بولاية بسكرة من مختلف البلديات ،وعددهم 75 فلاحا ، وبعد التصفية تم استثناء 40 منها لأسباب أهمها :

- تعارض وعدم تطابق بعض المعلومات في نفس الاستبيان .
- تقص معلومات ضرورية تخدم الموضوع ، بسبب رفض الفلاحين الإجابة عن الاسئلة .

لكن هذا لم يمنع من استفادتنا من باقي المعلومات الموجودة في الاستبيان للتحليل .

ثانيا: أقسام الاستبيان :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الاستبيان الى ثلاث اقسام :

القسم الأول : يحتوي على بيانات شخصية .

القسم الثاني : يحتوي على متغيرات البحث موضحة في محورين نوضح من خلالهما الدورات والتدريبات الإرشادية وذلك بإعتبار أن الارشاد الزراعي هو أحد الواجبات الرئيسية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية القطاع الزراعي والتي يتم تنفيذها من خلال الأجهزة التابعة للوزراة وخاصة مراكز الارشاد والمرسسات المرتبطة بالشأن الزراعي ،ثم مدى وعي الفلاحين بهذه البرامج واستفادتهم من خدمات الارشاد الزراعي من خلال الاسئلة الموجودة في هذا القسم والمحددة من { v1الى v16} .

القسم الثالث : يهتم بالتمويل حيث تتنوع مصادر الفلاحي في الجزائر بين القروض والدعم الفلاحي وكذلك التمويل الذاتي.

وحاولنا توضيح فعالية التمويل من خلال ثلاث محاور تناقش سبة المساحة المزروعة الى المساحة الزراعية الإجمالية ، بإفتراض أن استغلال أكثر من 50 %يعتبر جيدا بالنسبة للعملية الانتاجية .

كما أن نوعية المنتوج السائد في المزرعة تحدد موسمية الانتاج وعدم استغلال الارض الزراعية بما يخدم مصالح الفلاح ، إظافة الى النظر في مدى تغطية إيرادات الانتاج لتكاليفه مؤشرا لاستغلال التمويل .

وتعتبر طبيعة ونوعية المنتوج وطريقة تسويقه مؤشرا جيدا على وصول الفلاح الى نتائج إيجابية تؤدي الى توزيع المنتوج في السوق مباشرة دون اللجوء الى وسيط ، ا وان المنتوج يعرض نفسه في المزر عة مبا شرة . ويبدو ذلك مو ضحا خلال الا سئلة {2 من 17 vالى 27 v}.

وبذلك تم التوصيل الى تصور عام لهذه الدراسة فقد تم اقتراح النموذج الآتي من خلال تحديد العوامل المؤثرة على فعالية التمويل الفلاحي ،باعتبارها عوامل مستقلة ، كما تم ادخال عوامل معدلة تم استنتاجها من خلال الاستبيان التجريبي وكذلك المقابلة .

رقم الشكل :27

برامج الارشاد الفلاحي :

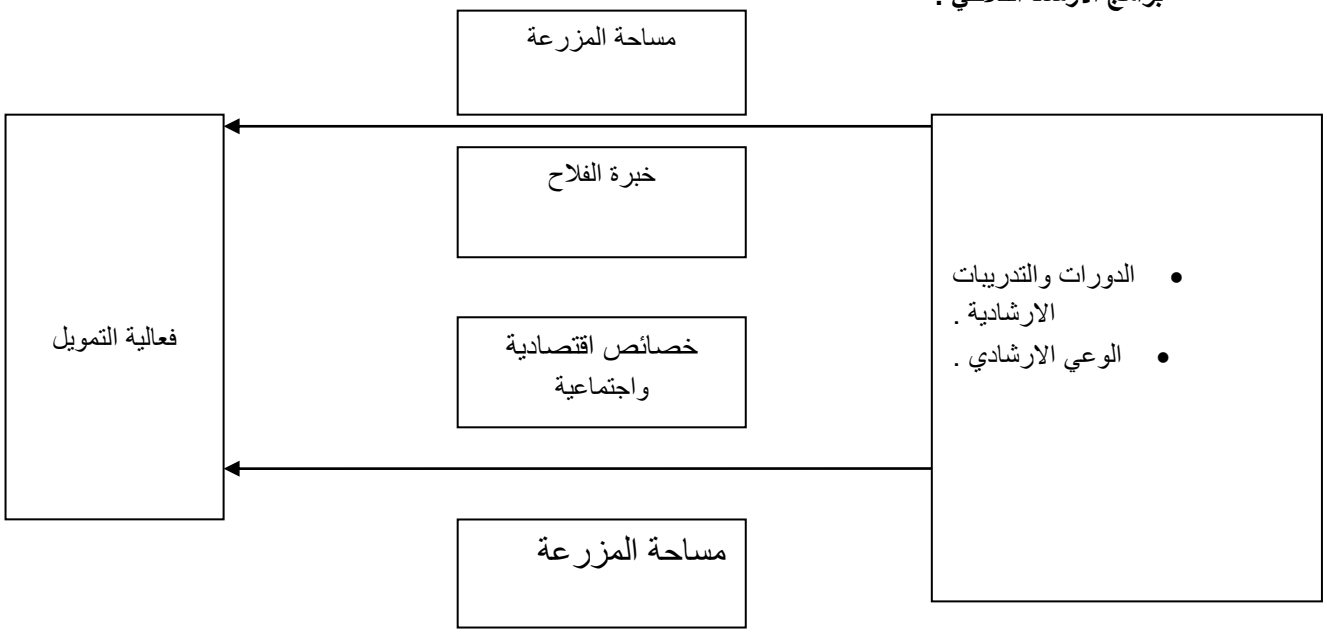

المتغيرات المستقلة متغيرات معدلة المتغير التابع

المصدر : من إعداد الباحث

ثالثا :صدق الاداة وثباتها :

لإختبار صدق اداة الدراسة تم عرضها على محكمين ، وتم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات المقترحة

ولإختبار ثبات أداة الدراسة للحصول على نفس النتائج فيما لو تم اجراء الدراسة مرة اخرى بإستخدام نفس الأداة وفي ظروف مشابهة للدراسة الاولى ، تم توزيع الاستبيانات على مناطق زراعية مختلفة في ولاية بسكرة وتحصلنا على معامل كرونباخ الفا (Crombach's Alpha)، فكانت قيمة 0.788 وهذا مايدل على درجة مقبولة وموثوقة لاغراض البحث العلمي في مجال الدراسة كونها اعلى من النسبة المقبولة 60 %

ولإستخراج نتائج هذه الدراسة تم التركيز على استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

رابعا :وصف خصائص مجتمع الدراسة :

نعرض من خلال هذا العنصر أهم الخصائص لأفراد مجتمع الدراسة حيث : عمر الفلاح ، ملكيته للأرض ، تفرغه للعمل فيها ، إظافة الى تصنيفهم وفقا لأنواع التمويل المستفاد منها سواء دعم فلاحي ، أو قروض بنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، او انه يعتمد على التمويل الذاتي .

كما تم استثناء متغير الجنس وذلك كون جميع افراد مجتمع الدراسة من المجال .

1- توزيع افراد العينة على متغيرات الفئة المعمرية :

يلاحظ من خلال الاحصائيات التي تم استخدامها في الدراسة ان حوالي 62.9 % من افراد مجتمع الدراسة تتركز اعمارهم بين {18 و 35 سنة }، و 11.4 % مابين {36 و 50 سنة } ، اما الفئة الاخيرة مابين {51 و 65 سنة } فيقدر عدد افرادها ب 25.7 % ، وهذا يشير الى توفر نوع من الخبرة لدى الفلاحين .

2- توزيع عينة الدراسة على متغير المستوى العلمي :

يلاحظ من خلال مجموع الاستبيانات المدروسة ان حملة الشهادات الجامعية يشكلون أكبر نسبة من افراد مجتمع الدراسة والتي تمثلت في 42.9 % مقارنة ب 22.9 % من الافراد الذين يقرءون ويكتبون فقط ، بينما يشكل حملة الشهادات دون الجامعية 14.3 % فتباين بين المستوى الاساسي والثانوي ، اما بالنسبة للاميين فتتراوح نسبتهم 20 % من إجمالي افراد متجمع الدراسة .

ويفسر ذلك بالتحسين التدريجي لإستثمار المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية في قطاع الزراعة .

3- توزيع عينة الدراسة حسب طرق التمويل المستخدم :

يلاحظ من خلال العينة المدروسة ان 45.7 % من الفلاحين متفرغين كليا للعمل في المزرعة ، أما 54.3% الباقية فهم يمارسون النشاط جزئيا ، مما يعني ممارستهم لأنشطة أخرى تدعم نشاطهم الزراعي كتمويل ذاتي .

4- توزيع عينة الدراسة حسب طرق التمويل المستخدم :

يتضح لنا من خلال العينة المدروسة تباين ثلاث انواع من التمويل ، فنجد 77.1% من العينة المدروسة استفادو من قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، و31.4 % منهم إستفادوا من الدعم الفلاحي وقد يستفيد الفلاح أحيانا من كل الانواع .

ويفسر ذلك بسهولة الحصول على قرض زراعي ودعم معا .

خامسا: عرض النتائج :

بعد توزيع أداة القياس على عينة من فلاحي ولاية بسكرة ، وجمع البيانات المطلوبة لقياس أثر برامج الارشاد فعالية التمويل الفلاحي ، تم تفريغ البيانات برنامج spss وإجراء المعالجة االحصائية المناسبة ، بإستخدام النسب المئوية لتكرارات إجابة عينة الدراسة على جميع فقرات اداة القياس المستخدمة والموضحة في الجدول أدناه ، للكشف عن الفروق في فعالية التمويل تبعا لمتغيرات الدراسة .

وبعد ذلك تم حساب معاملات الارتباط الجزئي والمتعدد لمعرفة أكثر العوامل تأثيرا في تحقيق ذلك ،في إطار البرامج الفلاحية المطبقة من طرف الدولة ، وبذلك توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

الجدول رقم :37

إستبيان حول ردود أصحاب المزارع

	بيانات حول متغيرات البحث	نعم	لا
أولا : الدورات والتدريبات الإرشادية			
01	تحضر دورات إرشادية تتعلق بمنتوجك	68.60	31.40
02	تحضر دورات إرشادية عن منتجات أخرى	40.00	60.00
03	هل هناك إعلانات وإشعارات قبل بداية التدريبات الارشادية	40.00	60.00
04	زارك المرشد الفلاحي للمزرعة	88.60	11.40
05	تفضل المشاهدات الحقلية في برامج الارشاد المطبقة	100.0	00.00
ثانيا : الوعي الإرشادي			
06	أنت على علم بما أصدرته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منشورات تتعلق بتنظيم وتطوير القطاع الفلاحي .	51.40	48.60
07	أنت على علم بمعدل كمية المياه التي تحتاجها في الزراعة	82.90	17.10
08	تعلم طبيعة المياه المستعملة في السقي ودرجة إعتدالها	57.10	42.90
09	انت على علم بطبيعة التربة ونسبة الملوحة فيها	54.30	45.70
10	تتمكن من إستخدام الاسمدة في أوقاتها المناسبة دائما	74.30	25.70
11	تشعر بوجود تحسن في مستوى الخدمات الفلاحية من طرف الدولة مقارنة بالدول المتقدمة	05.70	94.30
12	تعتقد ان حفر الآبار بكثرة يؤدي الى خدمة مصالح الفلاحين	45.70	54.30
13	يساعدك الارشاد الفلاحي على تحسين نوعية منتجاتك وزيادة كميتها	85.70	14.30
14	تقوم بصيانة عتادك الزراعي دوريا عند أخصائيين	57.10	42.9
15	تنتمي الى جمعيات وتعاونيات فلاحية	34.30	65.50
16	تقوم بزراعة الارض بالمحاصيل الزراعية دون الإطلاع على حاجة السوق	22.90	77.10
ثالثا: الانتاج الزراعي			

17	تفوق المساحة المزروعة تحضر 50%من إجمالي المساحة الزراعية	54.30	45.70
18	يتميز منتوجك بالنمطية وعدم التنويع	48.60	51.40
19	تكفي إيرادات منتجاتك لتغطية تكاليفها	54.30	45.70
رابعا : الامكانيات المالية			
20	تلجأ للإقتراض من غير البنك	40.00	60.00
21	تمكنك عائدات الحصيلة السنوية من المنتوج من الانطلاق في مشاريع انتاجية جديدة .	37.10	62.90
22	يمكنك شراء آلات وعتاد فلاحي بدلا من إستأجارها	34.30	65.70
خامسا :تسويق المنتوج			
23	عرضة للطفيليات بسرعة	45.70	54.30
24	درجة نضج مقبولة	71.40	82.60
25	تبيع المنتوج بوسيط	62.90	37.10
26	يباع منتوجك في المزرعة	54.30	45.70
27	تظطر الى تخزين المنتوج في الزرعة	37.10	54.30

المصدر : من اعداد الباحث

1- يهتم الفلاحون بالبرامج الارشادية التي تهم محاصيلهم الزراعية فقط ، مما يعكس ان الفلاح لا يتطلع لاستغلال الارض في منتوجات أخرى صالحة للزراعة في نفس الارض ، وقد أثبت ذلك 51.4 % من الفلاحين منتجاتهم نمطية وغير متنوعة . ويمكن ان يرجع ذلك لعدم وجود اعلانات وإشعارات كافية قبل بداية التدريبات الارشادية وذلك ما أجاب عن صحته 60 % من أفراد عينة الدراسة .

اما بالنسبة للوعي الإرشادي فنجده مرتفعا بسبب معرفة أفراد العينة المدروسة بمختلف التقنيات الزراعية ، وذلك بسبب مستواهم التعليم الذي مكنهم من الاستيعاب الجيد طوعيا ، وربما لو كان الامر مدعما بتفعيل جمعيات تعاونية لهذه الانشطة لكانت نتائج العمليات الزراعية أكثر إيجابية ، إذ يلاحظ أن 34.3 % فقط من العينة المدروسة ينتمون الى جمعيات.

2- تفوق المساحة المزروعة 50 % عند 54.3 % من افراد العينة المدروسة ، وتطابق ذلك مع نفس نسبة افراد العينة الذين صرحوا بأن ايرادات منتجاتهم تغطي تكاليفها .

ففي حين أن 40 % منهم يلجؤن للإقتراض من غير البنك ، مما يدل على ان صاف إيرادات المزرعة لا يأتي فقط من قروض البنك أو دعم الدولة وإنما بتدخل صاحب المزرعة بإقتراض من جهات أخرى.

أما من ناحية نوعية المنتوج وصفاته فباستثناء تأثير العوامل المناخية والطبيعية نجد أن 54.3 % منتجاتهم لم تكن عرضة للطفيليات والحشرات ، وأغلبهم يبيعون المنتوج بوسيط كما يباع في المزرعة ايضا وذلك يعني ان المنتوج ذو نوعية جيدة وهو مايعكس الأثر الإيجابي لطرق التمويل المنتهجة .

سادسا:تحديد معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة :

يسود الاعتقاد في الاوساط الريفية ان فعالية التمويل تكون وفقا لحجم الاموال المستفاد مقارنة بمساحة الاراضي الزراعية ، لكن الواقع عكس ذلك ودراستنا تثبت ذلك ، حيث يظهر جليا أثر الارشاد على فعالية التمويل الزراعي في جميع مراحل العملية الانتاجية ،حيث واستنادا على المعطيات المتحصل عليها وجدنا مايلي :

معامل الارتباط بين الارشاد والتمويل الزراعي 0.596 عند مستوى دلالة 0.01 ، إظافة الى أن أكبر مؤثر على علاقة الارتباط هذه هو وعي الفلاحين بعمليات الارشاد ويظهر ذلك من خلال معامل إرتباط يقدر ب0.658 عند مستوى دلالة 0.01.

مما يؤكد أن هناك علاقة وطيدة بين الارشاد الفلاحي وفعالية التمويل بشتى طرقه .

المطلب الرابع : الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي

الفرع الأول : الضريبة على دخل {النخيل ،الحبوب ،البيوت المحمية ،الاشجار المثمرة }

تنوه في البداية على أنه تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى "ضريبة الدخل " ، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للكلف بالضريبة حيث تتكون هذه الاخيرة من مجموع المداخيل الصافية التالية :

- الارباح الصناعية والتجارية والحرفية .
- الإيرادات المحققة من الايجار الملكيات المبنية وغير المبنية .
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة .
- فوائض القيمة المترتبة عن التنازل بمقابل العقارات المبنية او غير المبنية .
- عائدات المزارع وهذا ماستنطرق اليه فيما يلي :

أولا :الايرادات الفلاحية :

تعتبر الايرادات الفلاحية ، الايرادات المحققة من الانشطة الفلاحية وتربية المواشي ، وتشكل كذلك الايرادات الفلاحية الارباح الناتجة عن انشطة تربية الدواجن ، النخل ، المحار ، والارانب واستغلال الفطريات في السراديب داخل باطن الارض غير انه يمكن ان نعتبر انشطة تربية الدواجن والارانب ايرادات فلاحية الا اذا :

- كانت ممارسة من طرف مزارع في مزرعة .
- كانت لاتكتسي طابعا صناعيا .

وتعفى من ضريبة الدخل الايرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة ولمدة 10 سنوات الايرادات الناتجة عن الانشطة الفلاحية وانشطة تربية الحيوانات الممارسة في الاراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية وذلك ابتداء من تاريخ منحها وتاريخ بدئها النشاط 1.

- **تحدد الإيرادات الفلاحية كالتالي :**

أ/ إن الدخل الفلاحي الواجب اعتماده لإقرار أساس ضريبة الدخل هو الصافي الذي يأخذ التكاليف المالية في الحسابات .

ب/ تحدد مبلغ تكاليف الاستغلال القابلة للخصم تحديدا جزافيا عن طريق الاستنتاج وبناء على تصنيف المنطقة حسب قدراتها أو حسب الوحدة الولائية او البلدية او مجموعة بلديات بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية .

جـ / يجب اعداد هذا القرار قبل الفاتح من مارس من كل سنة بالنسبة للايرادات المحققة في السنة السابقة .

د/ يتعين على كل مزارع أو مربي للمواشي أن يكتب تصريحا خاصا بإيراداته الفلاحية ويرسله الى مفتش الضرائب مباشرة لمكان وجود مزرعته قبل الفاتح من أفريل من كل سنة .

- المساحة المزروعة حسب نوع المزروعات وعدد النخيل المحصي .
- عدد الرؤوس حسب الفصائل البقر،الغنم ، الماعز ،الدواجن ، الأرانب .
- عدد خلايا النحل .
- الكميات المحققة من نشاط تربية المحار وبلح البحر ....الخ

ثانيا : فوائض القيمة المحققة في نطاق النشاط الفلاحي :

لإقرار أساس ضريبة الدخل تعتبر فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية فوائض القيمة المحققة فعلا من قبل الاشخاص الذين يتنازلون خارج النشاط المهني عن عقارات او أجزاء من عقارات غير مبنية وكذا عن الحقوق العقارية المرتبطة بهذه الاملاك ويتكون فائض القيمة الخاضع للضريبة من الفارق الايجابي بين :

- سعر التنازل عن الملك .
- سعر شراء الملك او قيمة إنشائه من طرف المتنازل .

مع العلم أنه يلزم على كل فلاح بمسك سجل يقيد فيه إجباريا مبيعات المنتوجات او المحاصيل التي تتجاوز قيمتها بالوحدة او بالحصة من المنتوجات التي هي من نفس الصنف أو بالمحصول ب50000دج.

ويجب ان يقدم السجل المرقم والموقع من قبل رئيس مفتشية الضرائب عند أي طلب يصدر عن الإدارة الجبائية .

ويتكون ملف الفلاح من مايلي :

- نسخة بطاقة الفلاح .
- تصريح بالوجود .
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة الميلاد الاصلية .

- شهادة فلاح مؤقتة.
- عقد ملكية للفلاح {عقد فلاحي}. (1)

نظرا لضعف المراجع وحداثة التجربة والسياسة الجبائية القائمة على تجميد الضريبة على الاستغلال الزراعي لا يوجد سابق معرفة بهذا المجال ولذا لا يسعنا الا ان نقدم جزء بسيط كفكرة عن الموضوع ونفتح المجال للدراسات القادمة عند حدوث تغييرات جذرية لها علاقة بهذا المجال .

الفرع الثاني : مثال تطبيقي {حساب الدخل الصافي}

- فيما يخص الجباية الفلاحية فإن المفتشية تقوم بعد أن يصرح الفلاح بنشاطه الفلاحي ويعلن في تصريحه عن انواع ومساحات الاشجار والمزروعات والمواشي التي يقوم بها في مستثمرته الفلاحية التي تقوم المفتشية بمراقبة هذا التصريح والتأكد منه من خلال الرجوع الى قانون التنظيم الذي يضم التكاليف والأسعار المرجعية ثم يقومون بحساب دخله الصافي ولتوضيح هذه العملية ندرج المثال التالي:

*لدى فلاح في مستثمرته الفلاحية 4 بيوت بلاستيكية ، تنتج محصول الطماطم حيث منتوج البيت الواحد يقدر ب 50 قنطار ، ومتوسط سعر الكيلوغرام الواحد من الطماطم يقدر ب 25 دج ، وكما ان تكلفة البيت الواحد هي 113815دج .

هذا ويملك الفلاح ايضا عدد من الاغنام يقدر ب100 راس والمردوج المتوسط الاجمالي لهذه الاغنام يقدر ب800000 دج وصوفها ب 10.000 دج ، اما التكاليف الاجمالية فبلغت 766000دج.

المطلوب : حساب الدخل الصافي لهذا الفلاح :

الحـــــــل :

1/-الدخل الصافي لمنتوج الطماطم :

لدينا 50 قنطار =500كغ

الايراد =25*{4*500}

= 25*20000

=500000دج

الدخل الصافي للطماطم = ايرادات – اجمالي التكاليف

ومنه الدخل الصافي = 500.000-{4*1113815}

=44740 دج

(1) مفتشية الضرائب بسكرة

2/- الدخل الصافي من الاغنام :

الايراد =800000+10000

= 810000دج

الدخل الصافي =810000-766000

=44000 دج

وعليه الدخل الصافي الإجمالي للفلاح = دخله الصافي من الطماطم + دخله الصافي من الأغنام .

= 44000+44740

الدخل الصافي الاجمالي =88740 دج

وبعد تحديد المفتشية لدخل الفلاح الصافي ترى إذا كان هذا الفلاح دخله يفوق ستين ألف دينار فهو مكلف بالضريبة وإن كان أقل منها فهذا لا يلزمه بدفع الضريبة حسب جدول السلم الضريبي .

خلاصة الفصل الخامس :

من خلال ما سبق نستنتج أن منطقة بسكرة استفادت كثيرا من صندوق الدعم الفلاحي خاصة وأنها ذات تربة ومناخ يؤهلانها للاستثمار في أنواع متعددة من الزراعات من بينها: زراعة النخيل، خضر، فواكه، الحبوب، الأعلاف... الخ.

وكذلك شجعتها وضعيتها لتقوم بتطوير إنتاجها الحيواني من مواشي ودواجن، فأصبحت هذه الولاية ذات منتجات جيدة فهي إذ تمول تقريبا ثلث الإنتاج الوطني، إضافة إلى ذك نجد أن الدعم الممنوح للفلاحين أعط%ى دعما للمجتمع البسكري، خاصة فئة الشباب إلى التوجيه إلى هذا الاستثمار في هذا القطاع دون القطاعات الأخرى وهذا نتيجة لأن الاستثمار الفلاحي مشروعا مدرا للربح.

إن بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها ولاية بسكرة هذا لا يعني أن هذه الأخيرة قد تخلصت من كل العراقيل وهذا نتيجة إلى عدة أسباب من بينها:

ضعف في التمويل الفلاحي خاصة وان إجراءات منح القروض من طرف الجهات المختصة والمتمثلة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ارتفاع أسعار البذور والأسمدة اللازمة للفلاحين، إضافة إلى نقص العتاد الفلاحي.

المصاريف الباهضة التي يدفعها الفلاحين لبعض الجهات المختصة بتحليل التربة والمياه مثلا كل هذه الأسباب ستؤدي إلى تراجع الفلاحين وامتناعهم من السير في مشوارهم الفلاحي.

الفصل الســـادس:

إطار مقترح للتحاسب الضريبي على دخل الاستغلال الزراعي

تمهيد :

يمثل القطاع الزراعي مجالا مهما في البحث والدراسة وذلك لما يحتويه من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد ولعل افضل مجالا البحث والدراسة التي تعطي صورة واضحة عن مدى نجاح القطاع الزراعي او مدى عمليته في أي دولة في المجالات المتعلقة بالجانب الاقتصادي لهذا القطاع والتي يمثلها احد فروع علم الاقتصاد وهو الاقتصاد الزراعي فهو علم يتعدى حسابات التكاليف والعوائد الزراعية ومشكلات ادارة هذا القطاع بل مشكلات التسويق والادارة والمحاسبة وعملية الانتاج وهذا ما يجعلنا نتطرق للضرائب في هذا القطاع ذلك ان الضرائب على الدخل الاجمالي تحتل مكانة الصدارة في اغلب النظم الضريبية لعدالتها في مراعاة المقدرة التكليفية ، لما وجدت فيها الدول من خصائص تدفعها في الاعتماد عليها في تمويل نفقاتها كمورد مالي غزير الحصيلة ، سهل ومتجدد ، وتنهتي بنا الدراسة الى ان فرض الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي في الجزائر امر تقتضيه الاعتبارات العدالة في توزيع اعباء الضرائب على الدخل بين جميع افراد المجتمع خاصة بعد ان توضح ان عدم اخضاع هذا الدخل للضريبة لاسباب بدت عقلانية لتشجيع هذا القطاع لم تعدل قائمة في الوقت الحاضر هذا ماجعلنا نتطرق لها من خلال القطاع الزراعي في المباحث التالية :

المبحث الاول : متطلبات تطبيق الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي

المبحث الثاني : مقومات التحاسب الضريبي لتحديد وعاء الضريبة المقترحة على دخل الاستغلال الزراعي

المبحث الثالث : الآثار المتوقعة من فرض الضريبة المقترحة على دخل الاستغلال الزراعي

المبحث الأول : متطلبات تطبيق الضريبة على الإستغلال الزراعي في الجزائر .

يتعين لنجاح الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي في تحقيق أهدافها المالية والإقتصادية و الإجتماعية أن تراعى فيها العناصر الأساسية لأية ضريبة صالحة دون التركيز على عنصر واحد منها أو على بعضها فحسب ويوضح الرسم التالي العناصر المشار إليها :

الشكل رقم :28

متطلبات فرض الضريبة

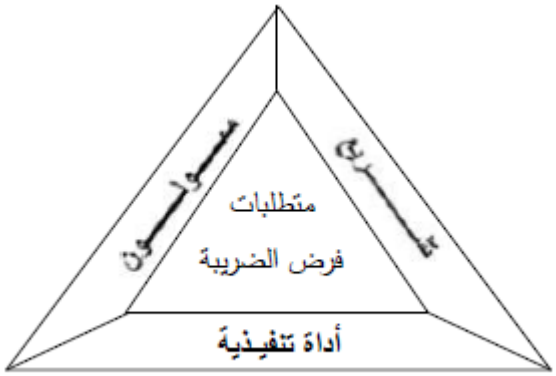

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التنظيم القائم

ويتضح من هذا الشكل أن الضريبة التي نحن بصددها تستلزم تحديدا واضحا لطبيعة عمل الاداة التنفيذية وتوضيح واجبات الممولين وحقوقهم في التعامل مع الأداة وكذلك طبيعة التشريع المستهدف ، كما سيأتي بيانيا تفصيلا هذه فيما يلي:

المطلب الاول : طبيعة عمل الاداة التنفيذية:

وحول طبيعة عمل الاداة التنفيذية يتناول البحث بالدراسة الأمور التالية:

- كيف يتم التغلب على مشكلة حصر الممولين ؟
- المصلحة التي ينـاط بها تنفيذ ومراقبة قانون الضريبة على طبيعة النشاط الذي يزاوله الممول مع ملاحظة أن حصرالمنشآت المتخذة تشكل دخل الإستغلال الزراعي .
- علاقة هذه المصلحة بالبنوك اوالجمعيات الزراعية .
- الأسلوب الذي يتبع في تحصيل الضريبة .
- الإقرار الضريبي .

وفيما يلي يعرض الباحث لطبعة العناصر السابقة :

الفرع الأول: بخصوص مشكلة حصر الممولين :

يقصد الباحث بالممولين هنا جميع ممولي الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي بشقيه(الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني)وكذلك أيا كان الشكل القانوني شركات أشخاص أو أموال لاتوجد صعوبة في حصرها ولكن المشكلة هنا في حصر الممولين الذين يمارسون الإستغلال الزراعي ببصورة فردية او سرية وهن تظهر بعض الصعوبات العملية للتعرف على المستغل فعلا للأرض الزراعية ، خاصة في المساحات الصغيرة ، بالإضافة إلى إحتمال تجزئة المساحات المستغلة بين أفراد الأسرة الواحدة للتهرب من دفع الضريبة إلا أن الباحث يرى أن حصر الممولين الخاضعين لهذه الضريبة يمكن الوصول إليه عن طريق إتباع مجموعة من الإجراءات ، لوجود مشكلة خاصة بهذا القطاع وهي أن المساحات المسجلة في الشهر العقاري بأسماء ليست مطابقة للمساحات المثبتة في الجمعيات الزراعية ، وفي أحيان قليلة توجد مساحات مستغلةبواسطة أشخاص بدون عقود أو بعقود إبتدائية غير مثبتة بالجمعية الزراعية . وعلى ذلك يتعين " في رأي الباحث " وقبل تطبيق هذه الضريبة إتباع مايلي:

أ- الإسراع في تطبيق السجل العيني لجميع الأراضي الزراعية بما يسمح بحصرها حسب الأحواض والمساحات الفعلية ، ومن ثم إنتقالها من شخص لأخر .

ب- عدم قبول الجمعيات الزراعية نقل حيازة الأرض إلا بعد أن يقدم المشتري صورة من العقد المسجل بالشهر العقاري .

ج - إلزام مالك الأرض الزراعية بالإبلاغ عن المستغل للأرض الزراعية سواء أكان المالك أم المستأجر بإيجار نقدي أم مستأجر عيني ، وإلا أصبح مسؤولا عن تحمل عبئ الضريبة .

د- إجراء مقارنات بين سجلات الشهر العقاري والمساحة و الجمعيات الزراعية ، وإزالة الإختلافات بينهما بما يسمح بوجود سجلات ذات بيانية موحدة في كل جهة عن مالك ومستغل الأرض الزراعية وطبيعة الإستغلال .

هـ- إعادة تقدير القيمة الإيجرية للأرض الزراعية وفقا للتطورات التي شهدها القطا عالزراعي تمهيدا لإتخاذها أساسا واقعيا لتحديد الضريبة على الأطيان الزراعية (1) .

---

(1) بدأت الدولة في أواخرعام 1986 وأوائل عام 1987 بهذا الإجراء حيث أعادت تقدير القيمة الإيجارية للأرض الزراعية على أساس واقعي على أن يعملالتقديرات بعد إنتهاءفترة التظلمات إعتبارا من أول عام 1989/تبدأالدولة بهذا الإجراء ، تعيد تقديرتنفيذية الضريبة

و- يمكـن لأغـراض ربـط وتحصـيل الضـريبة علـى دخـل الإسـتغلال الزراعـي تقسـيم الممـولين المشتغلين بالاستغلال الزراعي الى قسمين رئيسيين :

أحـدهما لممـولي الانتـاج النبـاتي والآخـر لممـولي الانتـاج الحيـواني ,علـى أن يتبـع ذلـك تقسـيم ممـولي الانتـاج النبـاتي إلـى ثـلاث مجموعـات الأولـى خاصـة بممـولي الانتـاج النبـاتي عـن المحاصيل التقليدية .

والثانيـة خاصـة بممـولي الانتـاج النبـاتي مـن الخضـر والمشـاتل والثالثـة خاصـة بممـولي النتـاج النباتي من الفاكهة.

وعلـى سـبيل المثـال فبالنسـبة للمجموعـة الأولـى الخاصـة بالمحاصـيل التقليديـة يـتم تقسـيمها الـى الفئات التالية :

الشكل رقم :29

المستغلين حسب المساحة

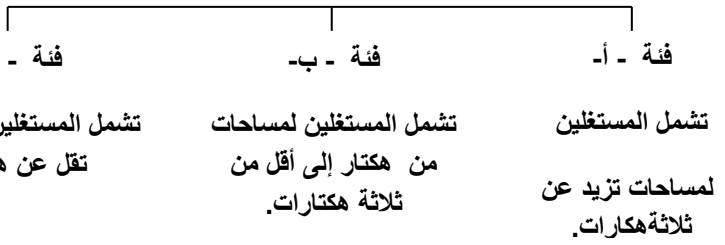

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التنظيم القائم

مـع مراعـاة إخـتلاف درجـة خصـوبة الأرض ومـدى قربهـا وبعـدها عـن المـدن لمـا لـذلك مـن تأثير على الدخل

الناتج لكل فئة . كما يمكن تقسيم مجموعة ممولي إنتاج الماشية إلى ثلاث مجموعات :

- الأولى خاصة بممولي إنتاج الماشية
- الثانية خاصة بممولي إنتاج الدواجن
- الثالثة خاصة بممولي إنتاج الأسماك

مـع إعتبـار الشـخص وزوجتـه و أولاده القصـر فـي حكـم الممـول الواحـد عنـد ربـط الضـريبة ، ويسمح بمعاملة الشخص كممول مستقل إذا ماتجاوز عمره 18 سنة وتفرغ للعمل الزراعي .

*يـتم تقسـيم مجموعـات الممـولين طبقـا للعامـل الرئيسـي فـي الإسـتغلال الزراعـي ، مجموعـة الإنتـاج الحيـواني سـتأخذ عـدد الـرؤوس بالنسبة للماشية ومساحة الغير ودورة الإنتاج بالنسبة للإنتاج الداجني، ومساحة المزرعة السمكية ونوع المسك بها.

ز- يمكن بعد تقدير متوسط العائد السنوي للأرض الزراعية محاسبة الممولين في البند السابق على النحوالتالي:

فمثلا بالنسبة لمجموعة ممولي الإنتاج النباتي يتم الآتي :

إعفاء ممولي الفئة (ح) من الخضوع للضريبة على دخل الإستغلال الزراعي على إعتبار أن هذا المتوسط لايزيد عن 144000 دج في السنة للهكتار الواحد وفي ذلك مساوات لهم بممولي الضرائب النوعية الأخرى.

أما بالنسبة لممولي الفئة (ب) فتتم محاسبتهم على الأساس الفعلي متى توافرت لديهم دفاتر وسجلات منتظمة، وقدموا إقرارت مدعمة بأدلة الإثبات الكافية.

ومن لايمسكون دفاتر منتظمة ولم يقدموا إقرارات مقيدة بمستندات فيمكن معاملتهم بأحد الأسلوبين التاليين :

الشكل رقم :30

الاقرار الضريبي الجزافي

الأسلوب الأول	**الأسلوب الثاني**
فرض ضريبة بنسبة معينة على صافي الإيراد المحدد طبقا للقيمة الإيجارية النقدية السنوية . على ان يتحدد صافي الإيراد بالمعادلة التالية : 000إجمالي الإيراد – التكاليف بنسبة	ربط ضريبة على الإساس الحكمي كل 3 سنوات مع إتخاذ سنة الأساس لكل ممول حسب طبيعة نشاطه وتحديد الإيراد الفعلي في سنة الأساس مجردا من أية تقلبات موسمية أوعارضة سواء فيما يتعلق بالنفقات(1) و الإيرادات

المصدر :مديرية الضرائب بسكرة

*فلو فرضنا ان القيمة الإيجارية 250 للهكتاروالتكاليف 30% والضريبة بنسبة 25% فإن الممول الذي يمتلك ثلاثة %

أما بالنسبة للمولي الفئة (أ) فتتم محاسبتهم فعليا على أساس تقديم اقرار سنوي في خلال الثلاثة أشهرالتالية لانتهاء السنة الزراعية ، وموقعا عليه من الجمعية الزراعية وتربط الضريبة على الشخص اذا كان المستغل فردا أو شركة توصية بسيطة .

أما بالنسبة لشركات الأموال فتربط الضريبة باسم الشركة على أرباحها من الاستغلال الزراعي .

ويوضح في الفصل الثاني من هذا الباب كيفية تطبيق الأساس الفعلى لهذه الفئة من الممولين.

هكتارات يمكن معاملته كمايلي :

صافي الإيراد = (3×250 ×4) -(30% ×250×3×4) =2100

الضريبة المستحقة (متزوج يعول) =25 % ×(2100 -960) =2,85

*مثال ذلك تتم محاسبة الممول عن عام 2005 على الأساس الفعلي على أساس صافي الإيراد الفعلي مع إستبعاد العناصر

غير المتكررة أو المستمرة ثم يستمر العمل بوعاء عام 2005 للأعوام الثلاثة التالية : 2006 ، 2007 ، 2008 .

الفرع الثاني: بخصوص المصلحة التي يناط بها مراقبة تنفيذ قانون الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي.

اذا صدر التشريع المستهدف مستقلا عن القانون القائم للضرائب على الدخل , يمكن كمرحلة انتقالية أن يعهد بمراقبة تنفيذه الى مصلحة الضرائب العقارية نظرا لأن معظم البيانات والمعلومات المتعلقة بالأراضي الزراعية متوافرة لدى هذه المصلحة .

أما اذا صدر التشريع المستهدف باعتباره قسما من أقسام قانون الضرائب على الدخل فيجب قيام مصلحة الضرائب بمراقبة تنفيذه ,على أن تختص بذلك ادارة مستقلة عن سائر الادارات الأخرى ومرتبطة ارتباطا فنيا بمصلحة الضرائب العقارية بمعنى أن الاشراف الاداري يكون لمصلحة الضرائب والمتابعة الفنية لدى مصلحة الضرائب العقارية.

الفرع لثالث: علاقة المصلحة التي تختص بمراقبة تنفيذ القانون بالبنوك والجمعيات الزراعية

يمكن القول بأن هذه العلاقة هى أهم متطلبات تطبيق التشريع لتحقيق أهدافه لأنه اذا توافرت لدى الجهة التي تدير هذه الضريبة معلومات دورية عن معاملات الممولين الخاضعين لها من هاتين الجهتين أمكن التعرف على حجم هذه المعاملات مما ييسر على تلك الجهة ربط الضريبة وتحصيلها ، ويتطلب ذلك استحداث بعض الترتيبات الإضافية في التنظيم المحاسبي والإداري لدى كل من البنك والجمعية الزراعية بما يسمح بتدعيم هذه العلاقة.

الفرع الرابع: أسلوب تحصيل الضريبة :

يرى أن أفضل أسلوب لتحصيل الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي هو حجزها في المنبع بمعرفة الجمعيات الزراعية أو البنك , وهنا يثور السؤال عن الموعد الملائم لإجراء هذا الحجز,هل يتم عند صرف مستلزمات الإنتاج أو السلف؟ أم عند صرف صافي القيمة التسويقية للمحصول الناتج ؟

نجيب عن هذا التساؤل بأن الأخذ بالاتجاه الأول يفتقد عنصر الملائمة بالنسبة للممول بينما يتوفر هذا العنصر اذا تم حجز الضريبة عند التحاسب على القيمة التسويقية للمحصول الناتج.

ويرى البعض أن" المقصود هو أن يتلائم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الإيراد الفعلى وذلك ليتسنى للممول القيام بالدفع في حالة يسره المالي , وفي هذا الصدد يذكر آدم سميث (يجب جباية الضريبة في الأوقات وبالطرق الأكثر ملائمة للممول).

ومن ثم فمن الضروري أن تتضمن التشريعات الضريبية تحديدا دقيقا لمواعيد التحصيل,بحيث يكون فيه الممول أكثر قدرة على الدفع و أكثر تقبلا لعبئ الضريبة خشية التهرب من أدائها إذا ما طولب بها فى غير الاوقات التى يستطيع فيها الآداء "(1)

و فى مجال الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي يمكن أخذ الاعتبارات التالية فى الحسبان(2):

أ- توقيت الحصول على دخل الاستغلال الزراعي وفقا لطبيعته (إنتاج نباتي أو إنتاج حيواني).

ب- تقرير تيسيرات للمولين المعسرين مع بحث ترحيل الخسائر الحقيقية إلى الامام و المرتبطة بالإستغلال الزراعي .

جـ- إتباع مبدأ التقسيط على فترات تتمشي مع فترات السيولة النقدية المتوفرة للممول .

الفرع الخامس: الإقرار الضريبي

ضمانا لإشتمال الإقرار الضريبي الذي يجب على المستغل الزراعي تقديمه إلى الإدارة الضريبية المختصة على كافة البيانات اللازمة لربط الضريبة يرى انه يمكن أن يصمم الإقرار الضريبي بحيث قسمين رئيسيين يكمل كل منهما الآخر ، ويخصص القسم الأول(3) ليملأ بمعرفة الجمعية التعاونية ، والقسم الثاني الإيرادات والتكاليف الأخري التي لم ترد في القسم الأول وبما يحقق لهذا الإقرار الشمول و التوثيق الذي يتطلبه ربط الضريبة مع النص في القانون على المسؤولية التضامنية بين الممول والجهة التي قامت بملأ الإقرار فيم يتضمنه من بيانات او معلومات .

ويمكن بهذه الطريقة التغلب إلى حد كبير على مشكلة الامية لدي بعض ممولي هذه الضريبة ، هذا بالإضافة إلى أن الامية موجودة لدى بعض ممولى الضرائب النوعية الأخرى ، ولا يسوغ التسليم بأن أمية الممول تكون سببا في عدم تقديم الإقرار .

---

(1) حسن أحمد غلاب ، الأصول العلمية للضرائب (القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون 1977 ص 69 – 70 .

(2) المرجع السابق ص 70 ، 71

(3) ذلك لأن الإقرار هو في الأصل إعتراف من الممول ، والجمعية او البنك في هذا المجال يمكن أن يحلا محل المحاسب بالنسبة لممولي الضرائب الأخري .

المطلب الثاني : واجبات الممولين :

تيسيرا لتطبيق قانون الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي يجب أن يسبقه إعلام مكثف لتوعية الممولين بأحكامه وبأنها تستهدف المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين يباشرون أنشطة أخري في تحمل نصيبهم في الأعباء العامة للدولة .

ويجب أن ينص القانون على الوثائق و المستندات الواجب إرفاقها بالإقرارالضريبي ومن أهمها :

- بطاقة الحيازة الزراعية .
- كشف بالمساحة المزروعة ونوعيتها خلال سنة المحاسبة من الجمعية الزراعية(1) .
- بطاقة ضريبية موضحا بها قيمة ماتم حجزه تحت حساب الضريبة .
- ويجب أن تكون جميع هذه الوثائق معتمدة من الجهة المختصة

المطلب الثالث: أسعار الضريبة وطبيعة الإيرادات

الفرع الاول :طبيعة التشريع المستهدف :

تثور في هذا المجال عدة تساؤلات تحتاج إلى عدة إجابات محددة عما يلي :

- ماهي الأهداف التي تنشدها من فرض الضريبة ؟
- هل يصدر تشريع مستقل لهذه الضريبة أم يكتفي بتعديل التشريع القائم لضرائب الدخل ؟
- هل يتم التحاسب سنويا ؟ وإذا إستقر الرأي على ذلك فما هي حدود السنة الضريبية ؟
- ماهو موقف التشريع الذي يصدر بشأن فرض هذه الضريبة من الضريبة الموحدة على الدخل الذي تزعم الدولة الأخذ بها كما أفصحت عنه مرات عديدة ؟
- هل تحدد أسعار الضريبة في صورة نسبية أو تصاعدية ؟
- ماهي طبيعة الإيرادات الخاضعة للضريبة وكيفية تحديدها ، وماهي الإيرادات التي تعفي من الضريبة؟
- ماهي التكاليف الواجبة الخصم من أجمالي الارادات لتحديد مبلغها الصافي الذي تحسب عليه الضريبة ؟

وللرد على التساؤلات السابقة يجب التطرق الى مايلي :

---

*بالنسبة للمنطقة التي تقع فيها الأرض الخاضعة للضريبة .

الفرع الثاني : اهداف الضريبة وآثارها

فيما يتعلق بتحديد أهداف الضريبة يتطلب الأمر إجراء دراسة مسبقة لما يمكن ان يؤدي إليه فرضها من أثر على نوعية الإنتاج الزراعي وحجمه وبعبارة أخري يجب أن تكون نصوص القانون الذي يفرض هذع الضريبة من عوامل التأثير على نظام ملكية الأرض الزراعية بما يحقق أعلى إنتاجية لها إفقيا عن طريق زيادة المساحة المزروعة ورأسيا عن طريق زيادة إنتاج الوحدة من الأرض الزراعية ، هذا فضلا عن إتفاق الأهداف سالفة الذكر مع خطة التنمية الإقتصادية للدولة(1) .

الفرع الثالث : موقف التشريع من التشريع القائم

وعن موقف التشريع الذي يصدر في شأن هذه الضريبة من التشريع القائم للضرائب على الدخل فأما أن يصدر تشريع مستقل يتناول الأحكام التي تتعلق بتحديد وعاء الضريبة على دخل الإستغلال وإجراءات ربطها وتحصيلها والفصل فيما يثيره تطبيقها من وجوه الخلاف بين الممولين والجهة الإدارية التي يناط بها مراقبتها و الإلتزامات المفروضة على الخاضعين لها ، أما أن يضاف إلى التشريع القائم للضرائب على الدخل باب جديد يشتمل على سائر تلك الأحكام ويفضل الصورة الأخيرة للتشريع الذي يصدر بفرض ضريبة على دخل الإستغلال الزراعي تحقيقا للتكامل بين الضرائب على الدخل من كافة مصادره خاصة إذا أخذت الدولة بنظام الضريبة الموحدة ، وسواء إتبعت الدولة هذه الصورة في التشريع الخاص بالضريبة على دخل الإستغلال الزراعي أو إستقر رأيها على إصدار تشريع مستقل فلا مناص من الإعداد له من الآن .

الفرع الرابع : التساؤل عن زمن التحاسب الضريبي

وردا على التساؤل عما إذا كان التحاسب على هذه الضريبة يتم على أساس سنة يحدد المشرع بدايتها ونهايتها فغن طبيعة النشاط الزراعي تختلف عن طبيعة كل من النشاط الزراعي تختلف عن طبيعة كل من النشاط التجاري و النشاط الصناعي حيث يسهل هذين النشاطين تحديد السنة المالية لكل منهما بينما يتعذر هذا التحديد بالنسبة للنشاط الزراعي لإختلاف نوعية المحاصيل التي يمكن زراعتها خلال العام ، وفي هذا الخصوص يعبرالبعض(2) عن دلك بقوله يتخذ تعديل نظام الملكية إحدي صورتين إما تجزئة الملكيات الكبيرة إلى ملكيات صغيرة وإستغلالها بطريقة أكثر كفائة ، أوتحويل الملكيات الصغيرة إلي ملكيات كبيرة لتحقيق نفس الهدف.

---

(1) راجع : محمد دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص 414

(2) محمد عبد العزيز عبد الكريم وأخرون ، إمساك الدفاتر الزراعي ، (القاهرة :وزارة المعارف العمومية ، 1945 ص142 .

" تنقسم السنة الزراعية إلى ثلاث مواسم أو فصول تختلف عن السنة التقويمية وهي الشتوي و الصيفي و الربيعي وتبدأ السنة الزراعية بالموسم الشتوي وكل ما يزرع من المحصولات إبتداء من أكتوبر أو نوفمبر يسمى بالمحصولات الشتوية ،..... ، والموسم الذي يلي ذلك هو الموسم الصيفي وفيه تزرع الغلات التي تمكث بالأرض طوال أشهر الصيف ، ويبتدئ هذا الموسم من فبراير وينتهي في أكتوبر من كل سنة ،.....، أما الموسم الأخير فهو الربيعي وفيه تزرع المحصولات في شهري يوليو وأغسطس " .

ويري البعض(1) أنه :

" في المنشآت الزراعية لايمكن أن تحدد السنة المالية على أساس واحد بالنسبة لجميع المنشآت الزراعية وذلك لإختلاف النشاط في كل منها . فالمنشآت الزراعية في إعتبارها عنصرين هامين عند تحديد السنةالزراعية هما:

- العنصر الأول هو إختيار نهاية السنة الزراعية في فترة يقل فيها نشاط المزرعة إلى أقل حد ممكن .
- العنصر الثاني هو إختيار نهاية السنة الزراعية في الوقت الذي تكون فيه كمية المحاصيل قد بلغت أقل حد ممكن.

ولهذا نجد في الجزائر أن المنشأت والشركات الزراعية تحدد نهاية سنتها المالية عادة في الفترة بين أول نوفمبر وآخر ديسمبر من كل سنة .

" وتفضل كثيرا من المنشآت والشركات الزراعية جعل السنة الزراعية متفقة مع السنة الميلادية " .

ومن ثم فإنه لايمكن تحديد تاريخ معين لبداية السنة المالية ونهايتها لجميع الممولين الخاضعين للضريبة على دخل الإستغلال الزراعي واقعيا . إلا أنه تمشيا مع مبدأ سنوية الضريبة(2) الذي تراعيه الدول الأخرى في التحاسب على دخل الإستغلال الزراعي يرى أن يتم هذا التحاسب كبقية أنواع الضرائب بإتخاذ السنة الميلادية أساسا لذلك على الرغم من إستمرارية النشاط الزراعي وتداخل الأنشطة خلال السنوات الميلادية شأنه في ذلك شأن باقي أنواع النشاط الأخري

---

(1)*ورد في الأية الكريمة " آتوا حقه يوم حصاده " ويعني تطبيق ذلك أن يتم ربط وتحصيل الضريبة بعد جني كل محصول بصرف النظر عن مبدأ السنوية .

(2) خيرت ضيف ، النظام المحاسبية الخاصة : المحاسبة الزراعية ، (الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية 1966) ص 237 ، 238 .

المطلب الرابع : اسعار الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي وطبيعة الايرادات

الفرع الاول : اسعار الضريبة

وعن أسعار الضريبة فمن المفضل إتباع أسلوب التصاعد بالشرائح لتحقيق العدالة في توزيع العبئ الضريبي وفقا لقدرات الممولين على تحمله ، وذلك كما فعل المشرع الضريبي لأول مرة فأدخل التصاعد في القانون لممولي الضريبة على الدخل التجاري والصناعي(1) وممولي الضريبة على المهن غير التجاية فيزيد عبئ الضريبة كلما زاد حجم الدخل ومن نافلة القول أن نذكر أن الدراسات الحديثة بدأت تعطي إهتماما خاصا بهذا الجانب لما له من تأثير مباشر في تحديد العبئ الضريبي .

الفرع الثاني : طبيعة الايرادات

وعن طبيعة الإيرادات الخاضعة للضريبة وكيفية تحديدها ، فلما كان الإستغلال الزراعي يأخذ صورا مختلفة تتناول المحاصيل التقليدية والبساتين وحدائق الفاكهة وإستغلال حظائر الماشية والدواجن وكانت الأوضاع التي تحكم هذه الصور تختلف فيما بينها إختلافا كبيرا فلا مناص من تحديد كل منها وفقا للقواعد الملائمة لها على أن يتم تجميع نتائج الإستغلال الزراعي " .

وفضلا عن إتفاق هذا الأسلوب في تحديد إيرادات الإستغلال الزراعي في صوره المختلفة مع مقتضيات العدالة في تحقيق الدخل الخاضع للضريبة فإنه يتميز بالسهولة في إجراءات ربط الضريبة.

وأما عن الإعفاءات التي يجوز تقريرها فتحكمها مايتطلبه الأمن الغذائي من تشجيع الزراع على زراعة محصولات معينة تري الدولة إعفاءها من الضريبة إلى أن يتوازى إنتاجها مع الطلب عليها .

و- وعن التكاليف الواجبة الخصم من الأرباح الإجمالية للإستغلال الزراعي لتحديد صافي هذه الأرباح فيختلف الأمر في شأنها بإختلاف أساس المحاسبة هل هو الإيراد الحكمي أو الإيراد الفعلي .

ويري في الحالة الأخيرة ألا يحدد القانون التكاليف بطريق الحصر تلافيا لما يؤدي إليه ذلك من خلافات بين الممولين والإدارة الضريبية ، بل يكتفي بالنص على أن تكون تلك التكاليف لازمة للحصول على الإراد أو المحافظة على مصدره وفقا لما يجري عليه العرف بالنسبة إلي الصورة أو الصور التي يتخذها الإستغلال الزراعي .

---

* أسعار ضريبة الأرباح التجارية تصاعدية بالشرائح كما يلي 10% على الـ 60000 الأولى 10% على 1500 دنار التالية 20 % على الـ20000 دنار التالية ،25% على الـ 2500 دنار التالية ، 30% على الـ 3000 دنار التالية ،35% على الـ 3500دنار التالية ، 40% على مما يزيد على ذلك .

المبحث الثاني: مقومات التحاسب الضريبي لتحديد وعاء الضريبةالمقترحة على دخل الإستغلال الزراعي

يمثل التحاسب الضريبي بفرض تحديد وعاء الضريبة المهمة الأساسية للمحاسبين في ضرائب الدخل والمساحة المتاحة للإستفادة من خدمات المحاسبة والمحاسبين عند تطبيق قوانين الضرائب . ولاشك أن إغفال هذا الدور في تنفيذ أي تشريع ضريبي يفقده الكثير من متطلبات تنفيذه على وجه سليم .

ويري أحد الكتاب في هذا الشان " أنه لو سادت أصول المحاسبة المالية التطبيقات الضريبية وأشعر المسؤولين في الضرائب مراقبي حسابات الشركات بثقتهم فيهم لقلت الإشكالات والخلافات بدرجة كبيرة مما تفيد الخزانة منه حتما "(1) .

ويعرض في هذا المبحث المقومات الأساسية للتحاسب الضريبي بفرض تحديد وعاء الضريبة من منظور محاسبي ، ذلك لأن التكامل بين المحاسبة والضرائب أمر أساسي ومطلب ضروري .

وقد أوضح البعض(2) أهمية ذلك بقوله :

"Closer integration between taxation and accounting will undoub – tedly be beneficial to the economic community as a whole,and could be also predispose governmental policy making to favour the interests of the private sector ".

ومن تعريفات وعاء الضريبة مايلي :
1-أنه " محل ربط الضريبة وليس المقصود به مصدر أدائها "(3)

2- أنه " العنصرالإقتصادي الذي تستقرعليه الضريبة سواء أصابته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"(4)

3- أنه " المادة التي تفرض عليها الضريبة أو الموضوع الذي يخضع لها "(5).

" أن وعاء الضريبة يشمل المبالغ التي تقوم الأداة التنفيذية للضرائب (عن طريق إستخدام السعرالذي يقرره التشريع الضريبي) بتحديد الضريبة المستحقة الدفع عنها ، أي أنه بعبارة أخرى.

---

(1) محمد كامل الحروني ، ضرائب الإيرادات (القاهرة : دار النهضة العربية ، بدون تاريخ) ص246 .i

(2) Adolf j.H. Enthoven , Accounting And Economic Development Policy . (New York: North Holland Publishing Co,1973) ,P,142

(3) علي عباس عياد ، النظم الضريبية المقارنة (الإسكندرية : الدارالجامعية ، 1981) ص 112 .

(4) عبد الكريم صادق بركات ، النظم الضريبية (الإسكندرية : الدارالجامعية ، 1985) ص 43 .

(5) عاطف صدقي ، مبادئ المالية العامة (الجزء الثاني ، القاهرة : دارالنهضة العربية 1969) ص 327 .

المـال الـذي يحصـل عليـه الشـخص – طبيعيـا كـان أو معنويـا – وفقـا لأوضـاع حـددها القـانون الضريبي مخصوما منه –إن وجدت –التكاليف وكذلك الإعفاءات التي يقررها القانون .

فوعاء الضريبة أو ما يخضع للضريبة يمكن التعبيرعنه بالمعادلة الآتية :

وعاء الضريبة = المبالغ التي يحصل عليها الشخص والتينص عليها قانون الضرائب

وفقا لشروط معينة – التكاليف المنصوص عليها + الإعفاءات المسموح

بها أو المصرح بها " .

ويتميـز التعريـف الأخيـر لوعـاء الضـريبة بأنـه يخرجـه مـن المضـمون الوصـفي إلـى مضـمون كمـي يسـهل علـى المحاسـبين وغيـرهم تفهـم عناصـره والتوصـل إليهـا ، وفيمـا يلـي بيـان العناصـر الأساسـية لوعـاء الضـريبة علـي دخـل الإسـتغلال الزراعـي مـع توضـيح الفـروق الأساسـية فـي كـل عنصر منها بين الأشخاص الطبيعيين وشركات الأموال .

وقد رأيت أن اتناول هذا المبحث في عنصرين رئيسيين كما يلي :

- العناصر المحددة لوعاء الضريبة .
- الجوانب المحاسبية المرتبطة بتحديد وعاء الضريبة .

المطلب الأول : العناصرالمحددة لوعاء الضريبة :

الفرع الأول : الإيرادات الخاضعة للضريبة :

يظهـر عنـد تحديـد طبيعـة الإيـرادات التـي تخضـع للضـريبة علـى دخـل الإسـتغلال الزراعـي ضرورة تحديد المعاملة الضريبية للأرباح والخسائر الرأسمالية المرتبطة بهذا الإستغلال .

ويقصـد بالأربـاح الـرأس ماليـة معناهـا الضـيق تلـك الأربـاح الناتجـة عـن الفـرق بـين سـعر بيـع الأصـول المملوكـة للوحـدة أو التعـويض والقيمـة الدفتريـة لهـذه الأصـول ، ويضـيف الـبعض إلـى ذلـك أن الأربـاح الرأسـمالية تشـمل أي زيـادة فـي قـيم الأصـول المملوكـة نتيجـة للتغيـر فـي قيمـة النقود وهنا تأخذ الأرباح الرأسمالية معني أوسع.

ويـــري الـــبعض(1) أنـــه مـــن المفضـــل أن يطلـــق عليهـــا كســـب او خســـارة رأســـمالية Gains Capital ، وقـد إسـتخدمت مصـطلح الأربـاح الرأسـمالية تمشـيا مـع التشـريع الضـريبي الحالي .

(1) أحمد غلاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 112

وفي هذها الصدد وجدت ثلاثة مداخل رئيسية كما يلي :

الأول : لايـدخل الأربـاح الرأسـمالية ضـمن الإيـرادات الواجـب أن تخضـع للضـريبة ، ومـن هـذا الإتجاه ما أخذ به

المشـرع الإنجليـزي (1) مـن عـدم شـمول جـداول الضـريبة السـابق تبيانهـا فـي البـاب الثـاني علـى الأربـاح الرأسـمالية وكـذا لا يـتم خصـم الخسـائر الرأسـمالية مـن الأوعيـة الضـريبية الأخـرى للممـول ، وكـذلك الحـال فـي التشـريعين الأردنـي و العراقـي ويـري مؤيـد هـذا المـدخل أن تطبيقـه يستند إلى المبررات التالية :

يـري بعـض المحاسـبين وبصـفة خاصـة المدرسـة الإنجليزيـة أن الأربـاح الرأسـمالية ليسـت لهـا علاقـة بمشـكلة تحديـد الـربح ، ولكنهـا تـرتبط فقـط بتحديـد مراكـز الأمـوال للمنشـآت ، ومـن هنـا يلـزم أن تظهـر الأربـاح الرأسـمالية منفصـلة ، ويـتم التصـرف فيهـا بطريقـة تختلـف عـن التصـرف في الأرباح العادية .(2)

تمثـل الزيـادة الرأسـمالية فـي قيمـة الأصـل زيـادة فـي القيمـة الحاليـة للـدخول المتوقعـة فـي المسـتقبل ، بحيـث ينطـوي إخضـاعها للضـريبة علـي إزدواج ضـريبي ، لسـريان الضـريبة أولا علـى القيمـة الحالية ثم على الدخل المتزايد عند تحققه فيما بعد .(3)

---

(1) حلمي نمر ، نظرية المحاسبة المالية(القاهرة: دار النهضة العربية 1977) ص 73

(2)Emil Woolf and Others ,Op .Cit ., P 601

(3) عبد المنعم فوزي وأخرون ، مرجع سبق ذكره ص113

جـ- لاتتـوافر فـي الأربـاح الرأسـمالية السـمات المميـزة للـدخل الواجـب إخضـاعه للضـريبة وهـي الدورية وتوافرصفة توقع الكسب .

يصـعب تحديـد الكثيـر مـن الأربـاح الرأسـمالية تحديـدا دقيقـا ، فقـد ينطـوي بعضـها علـى أربـاح غيـر حقيقيـة نتيجـة التغيـر فـي قيمـة النقـود ، والواجـب عـدم إخضـاعها تحقيقـا لمبـدأ العدالـة ، وإلا أصبحت الضريبة أداة لمصادرة رأس المال(1).

هـ- يؤدي فرض الضريبة على الأر باح الرأسمالية إلى الإقلال من حجم رؤوس الأموال التي يمكن توجيها نحو الإستثمار ، والحد من تمويل المشروعات الجديدة والتي تحتاج إلى قدرمن المخاطرة . و يشتمل دليل الحسابات للنظام المحاسبي الموحد على حساب للخسائر الرأسمالية ضمن التحويـلات الجاريـــة التخـــصيصية وحساب للأرباح الرأسمالية ضمن الإيرادات التحويلية ويتم إقفال كل منها في حساب العمليات الجارية في المرحلة الثانية مع غيرهما من الأرباح العرضية والإيرادات غير الذاتية للوحدة الإقتصادية . ويفهم من ذلك أنهما من الإستخدامات والموارد غير المرتبطة بالنشاط الجاري للشركة .

وقـد نصـت اللائحـة التنفيذيـة لقـانون المؤسسـات العامـة وشـركات القطـاع العـام علـى تكـوين إحتيـاطي خـاص بقيمـة الأربـاح الراسـمالية وعـدم توزيعهـا ويسـتعمل هـذا الإحتيـاطي فـي تمويـل شـراء أصـول جديـدة أو إعـادة أصـول الشـركة إلـى ماكانـت عليـه ، وإن كانـت هنـاك إنتقـادات محاسبية وفنية على هذا التصرف إلا أنه يمثل وضع قانوني واجب التطبيق. (2)

ز- يؤيـد ذلـك أيضـا مـا إتجـه إليـه المشـرع الضـريبي (الجزائـري) فـي القـانون 157 لسـنة 1981 عنـدما قـرر رد الضـريبة علـى الأربـاح الرأسـمالية فـي حالـة إسـتخدام ثمـن البيـع أو التعـويض بالكامـل فـي شـراء أصـول جديـدة بـدلامن الأصـل المبـاع أو المهتلـك وذلـك خـلال السـنة التـي تـم فيهـا البـع أو الهـلاك أو السـنتين التـاليتين لهـاوأن تـؤدي لزيـادة الإنتـاج وتحسـينه . ويعنـي ذلـك أنـه عنـد فـرض الضـريبة علـى الأربـاح الرأسـمالية كـان فـي نيتـه ردهـا عنـد تحقـق الشـروط اللازمة لهذا الرد .

الارباح الراسمالية :

يـدخل الأربـاح الرأسـمالية فـي وعـاء ضـريبة الـدخل الخاضـع للضـريبة ن وقـد وجـدنا أن هـذا هـذا المـدخل أكثـر تطبيقـا مـن المـدخل الأول ومـن ذلـك ماأخـذ بـه المشـرع الفرنسـي عنـدما أخضـع الأربـاح الرأسـمالية الصـافية بعـد خصـم الخسـائر الرأسـمالية للضـريبة ومـا أخـذ بـه المشـرع الجزائـري منـذ صـدور قـانون الضـرائب بـالإيرادات الزراعيـة ومـا أكدتـه المـادتين 35، 41 لسـنة 1981 ومـن ذلـك مـا أخـذ بـه المشـرع الأمريكـي مـن فـرض الضـريبة علـى المكاسـب الرأسـمالية والتـي تحقـق مـن بيـع أصـل ثابـت إسـتمر مـدة تزيـد عـن سـتة أشـهر بـين عناصـر الذمـة الماليـة للمكلف ويدافع أصحاب هذا المدخل عن موضوعيته بما يلي :

---

(1)المرجع السابق ص 114

(2) علي محروس شادي ، النظام المحاسبي الموحد (القاهرة : مكتبة عين الشمس 1986) ص 327 ، 328

يـرى المحاسـبون فـي الولايـات المتحـدة أن الكسـب الرأسـمالي المحقـق يعتبـر فـي حكـم الإيـرادات العاديـة أو الغيـر عاديـة ويكـون عنصـرا مـن عناصـر الـربح ومـن هنـا يـرون ضـرورة شمول قائمة الأرباح للكسب الرأسمالي مع الإيرادات الأخرى .

لاتـأثير لإخضـاع الأربـاح الرأسـمالية للضـريبة علـى الحـد مـن تـداول وإسـتثمار الأمـوال نظـرا لأن الممـول لـن يتـأخر عـن التصـرف فـي أموالـه سـعيا وراء الكسـب بغـض النظـر عـن خضـوعه للضريبة من عدمه .

جـ-يتعـارض عـدم خضـوع الأربـاح الرأسـمالية مـع مبـدأ العدالـة الضـريبية حيـث تزيـد الأربـاح الرأسمالية بلا شك القدرة التكليفية للممول والتي يجب أن تكون أساس الضريبة(1) .

د- تنشـأ كثيـر مـن الأربـاح الرأسـمالية نتيجـة لنجـاح المنشـآت فـي نشـاطها(2) ، ولـيس نتيجـة لتـدهور قيمـة العملـة وإرتفـاع الأسـعار أو تغيـر سـعر الفائـدة ، الأمـر الـذي يوجـب إخضـاع هـذه الأربـاح للضريبة شأنها في ذلك شأن الأرباح الدورية المنتظمة .

هـ- لا مجـال للقـول بـأن إخضـاع الأربـاح الرأسـمالية ينطـوي علـى إزدواج ضـريبي طالمـا أن ذلـك يـتم فـي ظـل نظـام تفـرض فيـه الضـريبة علـى كـل مـن الـدخل المـدخر والـدخول التـي يغلهـا هـذا الدخل .

الفرع الثاني : اتجاهات حول الايرادات الراسمالية :

لـم يأخـذ بمـا ذهـب إليـه كـل مـن (المـدخلين) السـابقين ووقـف موقفـا وسـطا حيـث إعتبـر أن الإخضـاع الكامـل للأربـاح الرأسـمالية لضـريبة الـدخل أو عـدم الإخضـاع الكامـل لايتفـق مـع طبيعـة هـذه الأربـاح ولايحقـق أهـداف التشـريع فـي هـذه الناحيـة ، حيـث عامـل هـذا المـدخل الأربـاح الرأسـمالية معاملـة خاصـة بعـد تحديـد طبيعـة ومصـدر تلـك الأربـاح وإتبـاع أسـلوب التحاسـب الضريبي الذي يتناسب مع كل حالة .

لذلك فقد ظهر ضمن هذا المدخل عدة إتجاهات منها :

إتجاه يري تقسيم الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة تقييم عناصرالميزانية .

الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة تقييم عناصر الميزانية .

الأرباح الرأسمالية في حالة بيع أو إنتقال ملكية الأصول .

الأرباح الرأسمالية عند إنقضاء المنشأة .

---

(1) عبد المنعم فوزي وآخرون ، مرجع سابق ص 117

(2) محمـود السـيد النـاغي " تحليـل مقـارن لأسـاليب المحاسـبة عـن الأربـاح الرأسـمالية مـع مـدخل مقتـرح " ، مجلـة المحاسـبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1985 ص 41 .

إتجاه يري قصر المعالجة الخاصة بالأرباح الرأسمالية على حالة بيع الأصول فقط دون غيرها من صور الأرباح الرأسمالية .

جـ- إتجاه يري فرض ضريبة خاصة تسمي ضريبة الدفعة الثابتة على المنشآت التي تحقق أرباح تزيد على المعدلات العادية نتيجة لأسباب تتعلق بطبيعة نشاطها ويدخل في ذلك الأرباح الرأسمالية وتستمر الضريبة بإستمرار تحقق هذه الأرباح فوق العادية .

د- إتجاه يري إدخال أثر تقلبات الأسعار في قياس قيمة الأرباح الرأسمالية بحيث لاتسري الضريبة إلا على الضريبة إلا على الأرباح الحقيقية . (1)

ونظرا للأهمية النسبية المحدودة لهذه الأرباح الرأسمالية في القطاع الزراعي ، يري الباحث أن الإيرادات التي يجب أن تخضع للضريبة على الدخل الزراعي تتمثل في كافة الإيرادات الناتجة من الإستغلال الزراعي البحث وكذا الإستغلال الزراعي الذي يتخذ شكل أنشطة زراعية فرعية أو عرضية إتساقا مع مدخل الربح الشامل الذي أخذ به المشرع الضريبي في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وبعبارة أخري ، يجب أن يخضع للضريبة علاوة على الإيرادات الناتجة من التصرف في المحاصيل والمنتجات الرئيسية للإستغلال الزراعي تلك الإيرادات الفرعية الناتجة من إستغلال أنشطة أخرى تابعة وكذا إيرادات المنتجات العرضية والأرباح الرأسمالية التي قد تنتج من التصرف في الأصول الرأسمالية التي يملكها مستغل الأرض الزراعية .

ولا يمنع هذا الرأي من إعداد حسابات فرعيةلكل صورة من صولر النشاط على أن تقفل نتائجها في حساب عام يمكن أن يطلق عليه إسم حساب نتائج الإستغلال الزراعي ، ويمكن أن تأخذ العلاقة المحاسبية الشكل الآتي :

---

(1) المرجع السابق ص43 .

الشكل رقم :31

حسابات الايرادات والمصاريف والارباح والخسائر

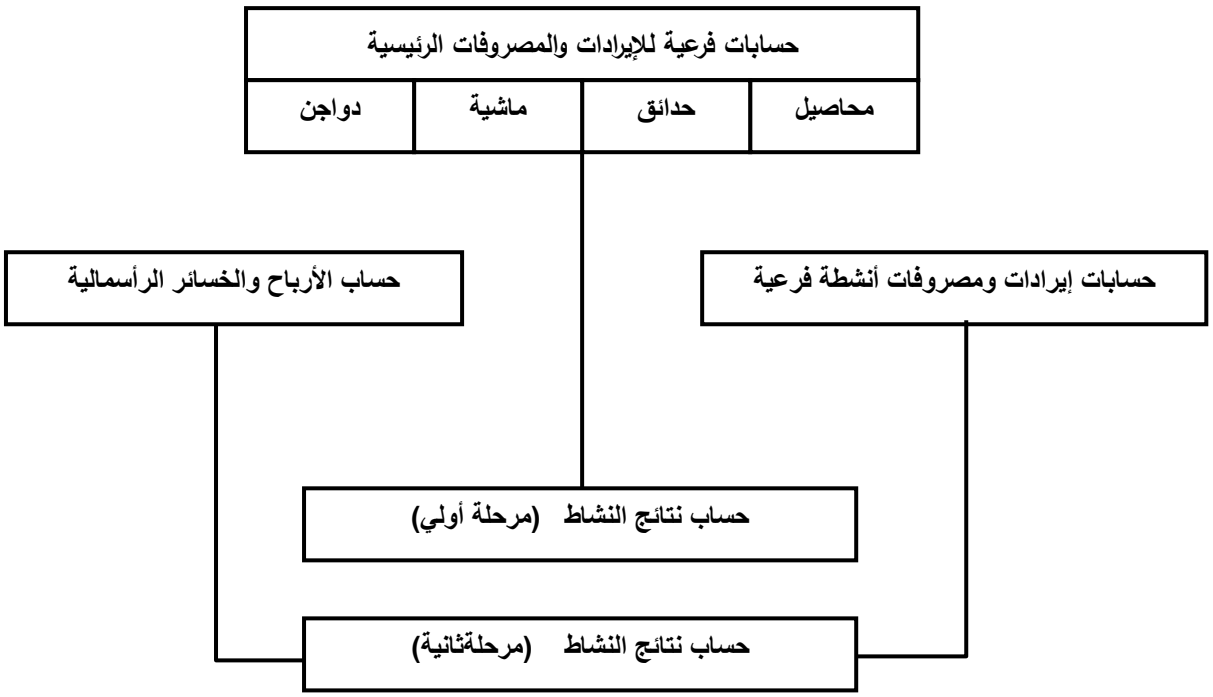

المصدر : المحاسبة الزراعية (تنظيمات محاسبية)

والتقسيم السابق للأنشطة الزراعية لايمنع من إعداد حسابات فرعية داخل النشاط ، بمعنى أنه إذا كان النشاط الزراعي متمثلا في إنتاج محاصيل وإستغلال حدائق بالإضافة إلى نشاط إستغلال حظائرتربية الدواجن وتفريخها أليا وتعددت صور النشاط الأخير لتشمل أنشطة :

- تسمين الدواجن
- إنتاج الكتاكيت الألية
- إنتاج بيض المائدة

ففي هذه الحالة يتم إعداد حسابات إيرادات ومصروفات لكل نشاط فرعي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بقرار وزير المالية المنظم لهذه الأنشطة وبحيث تتضمن تلك الحسابات مقابلة بين الإيرادات والمصروفات المرتبطة بكل نشاط فرعي على حده(1) ، على أن يقفل رصيد كل حساب من هذه الحسابات الفرعية في حساب مصروفات وإيرادات عام للنشاط .

*قرار وزير المالية رقم 238 لسنة 1982 الصادر في 1983/10/30 .

فعلى سبيل المثال بالنسبة لإنتاج دواجن التسمين يحتوي حساب المصروفات والإيرادات على مايلي :

في جانب المصروفات :

مشتريات كتاكيت ، كتاكيت محولة أعلاف أدوية ، أجور عمال ، إشراف فني ، مصروفات نقل ، مياه وكهرباء إهلاك حظائر مصروفات عمومية وإدارية .

في جانب الإيرادات :

مبيعات ، إيرادات بيع السماد .

وتجب الإشارة إلى أن المكلف بالضريبة على دخل الإستغلال الزراعي هو مستغل الأرض الذي يقع عليها عبؤها النهائي ، وقد يكون هذا المكلف هو مالك الأرض أو من يستأجرها أو المالك ومن يشترك معه في عملية الإستغلال بطريقة المزارعة . وتختلف التكاليف التي يسمح خصمها من الإيراد الإجمالي للإستغلال في كل صورة من هذه الصور عنها في غيرها من الصور .

المطلب الثاني: اسلوب تحديد دخل الاستغلال الزراعي

ويتم تحديد دخل الإستغلال الزراعي التي سيتخذ كوعاء للضريبة بأحد الأسلوبين الأتيين :

1)أسلوب التحديد الفعلي :

ويتبع بالنسبة لممولي الفئة أ وكذلك ممولي الفئة ب الذين يمسكون دفاتر منتظمة .

ويقصد بالتحديد الفعلي لدخل الإستغلال الزراعي الذي تفرض عليه الضريبة مقابلة الإيرادات الفعلية والتي يتم التعرف عليها عن طريق كل من سجلات الجمعية والبنك وكذلك إقرار الممول بالتكاليف التي يتحملها المستغل الزراعي في سبيل الحصول على هذا الدخل طبقا لسجلات الجمعية والبنك وما يقدمه الممول في إقراره من بيانات أخري مدعمة بأدلة الإثبات .

ويتطلب الأخذ بهذا الأسلوب مجموعة من الترتيبات الإضافية لدى كل من البنك والجمعية الزراعية تتخلص في إمساك الجمعية الزراعية لكل حوض وعن كل سنة سجلا(1)لأغراض التحاسب الضريبي يمكن أن يطلق عليه إسم " سجل تكاليف وإيرادات الإستغلال الزراعي " لتيسير التحاسب عن نتائج الإستغلال الزراعي ويجب أن يوضح بهذا السجل إسم المستغل وصفته (مالكا أو مستأجرا) والمساحة المزروعة وعناصر تكاليف مستلزمات الإنتاج الفعلية ، والإيرادات الفعلية .

أما بالنسبة للإستغلال الزراعي في الإنتاج الحيواني والذي لايكون الإرتباط فيه مباشرا بين الجمعيات الزراعية والبنك وبين المستغل فيمكن الأخذ بحجم رأس المال كأساس لإلزام الممول بإمساك دفاتر منتظمة مثله في ذلك مثل ممولي ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

---

*يمكن الإستعانة ببيانات بطاقة المزرعة (الخرطة) التي يتم بموجبها صرف حصص الاعلاف والكتاكيت أو العجول من المؤسسة العامة للدوجن واللحوم

ويشير إلى أنه ينظر إلى الإستغلال الزراعي في هذا المجال من زاوية مفهومه الواسع ، أي إشتماله فضلا عن أرباح المحصولات الزراعية التقليدية على أرباح إستغلال حدائق الفاكهة وما يحققه المستغل الزراعي من أرباح من عمليات تربية الدواجن وتفريخها وإنتاج البيض وتسمين الماشية ومزارع الأسماك نظرا لإرتباط هذه الأنشطة بالإستغلال الزراعي إرتباطا مباشرا .

وعلى ذلك يرى إستبعاد النصوص التشريعية المتعلقة بهذه الأنشطة من مواد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح رؤوس الاموال وتضمينها الأحكام الخاصة بالضريبة على دخل الإستغلال الزراعي .

2) أسلوب التحديد الحكمي (ممولي الفئة ب وممولي الفئة أ غير الملتزمين بدفاتر منتظمة) :

إذا كانت المعلومات المتاحة للجهة الإدارية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ القانون الخاص بالضريبة غير كافية لتحديد الإيراد الإجمالي لعملية الإستغلال الزراعي ونفقاتها ، فلا سبيل لمداركة هذا النص وتلافي المغالاة في تقدير دخل الإستغلال الزراعي أو نقصه عن الواقع ، غير الإعتماد على الدراسات التي تتولاها وزارة الزراعة بصدد تحديد المتوسط التقديري لهذا الدخل وإتخاذها أساسا للتحاسب الضريبي عليه ، ولكن ينبغي السماح للجهة الإدارية المشار إليها بالتحرك إلى أعلى أو إلى أدنى من هذا المتوسط في حدود معينة وفقا لمقتضيات الحال.

وتوضيحا لذلك يشار إلى الدراسة التي أجراها معهد بحوث الإقتصاد الزراعي والإحصاء بوزارة الزراعة ويتبين منها أنه يمكن لوزار الزراعة والهيئات التابعة لها تقدير الدخل الناتج من المحاصيل المختلفة مع توضيح الملاحظات والتحفظات الفنية التي لا يستطيع أي جهة أخري أن تعطي فيها رأيا فنيا أفضل .

هذا وتطبق وزارة الزراعة حاليا في تسعير الحاصلات الزراعية أسلوب أو طريقة التكاليف الكلية مضافا إليها هامش يعادل ضعف القيمة الإيجارية المحددة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي .

ويمكن للباحث عرض مضمون هذا الاسلوب في المعادلة التالية :

$$\text{سعر بيع الوحدة} = \frac{\text{جملة تكاليف الإنتاج للمحصول} + 2 \{ \text{القيمة الإيجارية للهكتار} - \text{عائد المنتجات} \}}{\text{متوسط إنتاجية هكتار من المحصول}}$$

وعلى ذلك فإن وزارة الزراعة تقوم بحساب التكاليف الإنتاجية لكل من هذه الزروع وذلك عن طريق تحديد مستلزمات الإنتاج اللازمة للمحصول بما في ذلك تكاليف تجهيزوإعداد التربة و التقاوي والزراعة والخدمة والري والعزيق ومقاومة الآفات والحصاد والإعداد والتجهيز وذلك بالنسبة للهكتار ويضاف إلى تكاليف الإنتاج هامش يعادل ضعف القيمة الإيجارية المحددة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي ، وبقسمة هذه النكاليف الإجمالية , يقصد بالمنتجات الفرعية تلك المنتجات التي تنتج بجانب المحصول الرئيسي ولاتكون الأرض مخصصة أصلا لزراعتها فالخضروات الناتجة مع المحصول تقليدي رئيسي تعتبر منتجا عارضا.

الفرع الاول: المنتجات النوعية

على متوسط إنتاج الهكتار بعد إستبعاد العائد من الأنتجة الفرعية ينتج السعر الذي تدفعه وزارة الزراعة إلى الجهة المختصة إلى للموافقة عليه وهي اللجنة الوزارية للإنتاج ، وغالبا ماتسفر الدراسات والمناقشات بتلك اللجنة عن مستويات سعرية إثبتت التجربة مجافاتها لعالم الواقع وتسببت على مدار العشرين سنة الماضية في خلق العديد من المشكلات المعقدة التي عرقلت التنمية الزراعية والتي كان لها أوخم العواقب على رفاهية جماهير الزراع(1) وهذه الطريقة بذلك لا تخلو من العيوب ويعلق البعض(2)عليها بأنها لا تمثل منهجا سليما في التسعير للحاصلات الزراعية للأسباب التالية:

تغفل جانب الطلب تماما ويترتب على ذلك تحديد مستويات سعرية لاتضمن تعادل كل دوال العرض والطلب ومن ثم ظهور العجز الذي يفتح الباب على مصراعيه لإنتعاش السوق السوداء أو لتراكم فائض الإنتاج .

تغفل التباين واسع النطاق بين المزارع سواء من حيث الموقع أو الخصوبة أو السعة الإنتاجية أو الكفاءة الإدارية للزرع أو نوعية عناصر الإنتاج ووفرتها إذ يعتمد الأسلوب على بيانات نقطية يتم تقديرها بمعرفة وزارة الزراعة قد لا تتفق مع عالم الواقع . هذا فضلا عن إفتراض علاقة تكنولوجية ثابتة بين مختلف عناصر الإنتاج والأرض .

وفضلاعن ذلك فإن إحصاءات العمالة ومستلزمات الإنتاج والأسعار الفعلية لها تختلف إختلافا كبيرا عن نظريتها المكتبية وهذا ماسيتضح تفصيلا فيما بعد .

إنتهاج أسلوب غير سليم من وجهة نظر المحاسبية ولاتتفق مع مبادئ وأساسيات الفكر المحاسبي في وضع أنماط كمية لمستلزمات الإنتاج المختلفة وترجمتها في صور نقدية .

ونقترح أسلوبا يتخلص فيما يلي :

وضع معايير كمية على أسس علمية ومدروسة لعناصر مستلزمات الإنتاج المختلفة لكل محصول على حدة يتم على أساسها تحديد إحتياجات الهكتار من المحصول من هذه المستلزمات .

تحديد فئة سعر لكل عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد وفقا للمتغيرات المختلفة في الأسعار بحيث تتناسب والتغيرات السعرية لهذه العناصر .

وفقا للمعايير الكمية وفئات الأسعار يتم حساب تكلفة الإنتاج لكل محصول وبالتالي يمكن إستخراج متوسط تكلفة الوحدة من التاتج .

---

(1) يوسف والي وأخرون " إستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين،مجلة مصرالمعاصرة،الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،القاهرة (مايو1985)ص27

(2) إسماعيل أحمد "عصر تقسيم محاسبي كمي لمشكلات تسعير الزروع النقدية وفقا لأسلوب التكلفة الكاملة في جمهورية مصر العربية مجلة العلوم التجارية جامعة المنوفية كلية التجارة (مارس 1985) ص249 ، 270 .

وضـع أسـاس مناسـب لتحديـد عائـد صـافي للهكتـار(1) مثـال ذلـك العائـد علـى الإسـتثمار يتخـذ كأساسا لتحديد السعر .

المراجعـة المسـتمرة للمعـايير الكميـة الموضـوعة لعناصـر مسـتلزمات الإنتـاج بحيـث يـتم تعـديلها وفقا للمعاملات التكنولوجية المستخدمة في النشاط .

- سـوف يترتـب علـى إتبـاع هـذا الأسـلوب إمكانيـة وضـع أسـعار نمطيـة لوحـدة المنـتج ومعاجلـة مشـكلة تبـاين التكـاليف الفعليـة مـن منطقـة علـى حـدة بحيـث يمكـن التوصـل إلـى أسـعار نطاقيـة للزروع المختلفة.

الفرع الثاني : التكاليف القابلة للخصم :

لخـص فـي هـذا الفصـل إلـى أنـه مـن المفضـل أن يتضـمن التشـريع الضـريبي نصـا يحـدد مضـمون التكـاليف والشـروط الواجـب توافرهـا فيهـا دون تعادهـا لصـعوبة حصـرها ولتفـادي الإختلافات بشأنها .

ويمكن التوصل إلى تلك التكاليف بإتباع أحد الأسلوبين الأتيين :

الأسـلوب الأول : التحديـد الفعلـي :التحديـد الفعلـي مـن واقـع السـجلات السـابق الإشـارة إليهـا بكـل مـن الجمعيـة الزراعيـة والبنـك ومـا يضـيفه الممـول مـن عناصـرأخري مؤيـدة بأدلـة الإثبـات الكافيـة من إقراره الضريبي .

الأسـلوب الثـاني : تقـدير مسـتوى التكـاليف :التقـدير فـي شـكل مـدي يتضـمن حـدين أدنـي وأعلـى يـتم تحديـدهما بقـرار مـن وزيـر الزراعـة يحـدد التكـاليف المرتبطـة بكـل محصـول وبكـل دورة زراعية مع جواز زيادتها أو خفضها بنسبة معينة ولتكن 10% مثلا.

ويثـور فـي هـذا الشـأن التسـاؤل حـول كيفيـة معاملـةإيجار الأرض الزراعيـة فـي حالـة إخـتلاف صـفة المسـتغل لـلأرض ومقابـل عملـه . ويـري رداعلـى هـذا التسـاؤل أنـه لا خـلاف علـى إحتسـاب قيمـة الإيجـار ضـمن التكـاليف بالنسـبة لمسـتغل الأرض سـواء كـان مالكـا أو مسـتأجرا ،علـى أن تكـون هـذه القيمـة معادلـة للإيجـار الضـمني المربـوط إذا كـان مسـتغل الأرض هـو مالكهـا وأن تكـون القيمـة المـذكورة فـي حالـة الإيجـار النقـدي هـي الإيجـار المـدفوع فعـلا وأن يشـترك فيهـا مالـك الأرض ومستغلها مناصفة بينهما إذا كان الإيجار على أساس المزارعة .

*يـرى تتمـة لهـذا البنـد أن تحديـد العائـد الصـافي فـي هـذه الحالـة يجـب أن يأخـذ فـي الإعتبـار كافـة العوامـل المرتبطـة بالأنشـطة الزراعيـة كتوقيت الزراعة والري وإستخدام الألات وغير ذلك .

أم فيما يتعلق بمقابل عمل المستغل فلا يحسب شيئ منه ضمن التكاليف بالنسبة إلى المستغل نفسه ، ولكن يحسب هذا المقابل بالنسبة إلى كل من يستعين بهم المستغل من أفراد أسرته وذلك أسوة بما يتبع في محاسبة المنشآت التجارية والصناعية .

ويجب أن يراعي في سائر أنواع التكاليف مايلي :

أ-أن تكون النفقة مرتبطة بالنشاط الأصلي .

ب - لا يشترط أن تكون النفقة مؤيدة بمستندات دائما خاصة في هذا النوع من الإستغلال ، ويؤيد البعض هذا الرأي في غير النشاط الزراعي .(1)

جـ- أن تكون النفقة متعلقة بالنسبة المالية موضوع التحاسب ، وذلك تحقيقا لمبدأ إستقلال السنوات الضريبية.

د- أن تكون النفقة إيرادية وليست رأسمالية .

هـ- لا يشترط أن تكون النفقة دائما في صورة مبالغ نقدية .(2)

و- ألا تكون النفقة من قبيل التوزيعات أي لا تكون إستخداما للربح .

ز- ألا يمنع القانون خصمها بنص صريح أو يعتبها تكاليف ولو لم تتوافرالشروط السابقة .(3)

ح- عدم إعتبار الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي عنصرا من عناصر تكاليف الدخل الخاضع لهذه الضريبة إستنادا إلى أن حصة الدولة في هذا الدخل تحسب قبل خصم الضريبةمنه ، مع إعتبار الضريبة على الأطيان الزراعية من التكاليف واجبة الخصم في حالة ما إذا كان المالك هو المستغل للأرض .

وقد أوضح Ford Sturrock أنه في مجال التحاسب عن الدخل الزراعي لايعتبر من قبيل التكاليف العناصر التالية(4):

فائدة رأس المال المملوك للمزارع	Interest on the farmer's own capital
المصروفات المنزلية والمصروفات الخاصة	household orplivate expenses
الضريبةعلى الدخل الشخصي	income tax
أجر المزارع نفسه	Salary to the farmer

(1) محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 1950 ص60

(2) محمود السيد الناغي " الإعداد والفحص الضريبي في إطار المحاسبة وأصول المراجعة " مرجع سبق ذكره ، ص 15

(3) محمد عزيز عبد الكريم ، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 61

(4) Ford Sturrock ,Farm Accounting and management and (London : Pitam , P 259 .

المطلب الثالث: الإعفاءات الضريبية

يمكن تقرير ثلاث أنواع من الإعفاءات تقتضيها العدالة على النحو التالي :

إعفاءات إجتماعية :

لمقابلة الاعباء العائلية ، ويمكن أن يتبع في تحديدها نفس الاسلوب المتبع في الضرائب النوعية الأخرى حاليا .

إعفاء جزء من دخل الإستغلال الزراعي يعادل المبلغ الذي يخصص منها للزكات وكذلك لإعفاء التبرعات التي تقدم لإنشاء مشروعات بالجهودالذاتية لها صفة العمومية(1).

جـ-إعفاءات إقتصادية تتقرر للمصلحة القومية ، على أن يقتصر منحها لصغار المستغلين لنشاط تربية الدواجن أو الماشية أو النحل على شرط أن تكون القيمة الإجتماعية المضافة في تقريرها أكثر فائدة من فرض الضريبة عليها . وهناك معايير يمكن الإسترشاد بها عند تقرير إعفاء أو إلغاء أو تعديل إعفاء قائم منها(2) :

الفرع الاول : موضوعية الإعفاء :

يجب أن تتسم سياسة الإعفاءات الضريبية بالموضوعية ، وألا تنطوي على مجاملة لطائفة معينة من الممولين أو لنشاط معين .وأن يكون هدفها الأول هو تحقيق التوازن بين فرض الإنتاجية على المستوي القومي دون أن تؤثر على العدالة بين الممولين .

ويفيد هذا المعيار في التعرف على مدي الحاجة لإستمرار إعفاء منشآت تربية االنحل بإعتبارها مرتبطة بالإستغلال الزراعي .

الفرع الثاني: إمكانية قياس أثر الإعفاء قبل تقريره وبعده:

يجب تقديم تقرير يحتوي على معلومات كمية من جانب الحكومة (وزارة المالية) يرفق بطلب إلغاء إعفاء قائم أو تعديله أو تقرير إعفاء جديد على أن يتضمن هذا التقرير تحليلا للبدائل المتاحة . ويفيد هذا المعيار في تحديد المدة اللازمة لأي إعفاء يري تقريره .

---

*مثال ذلك التبرع لبناء مسجد أو إقامة مدرسة أو مشروع للصرف الصحي

(2) محمد السيد الناغي " دراسة تحليلية لسياسة الإعفاءات الضريبية في التشريع المصري " المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس (1981) ص 252 .

الفرع الثالث: المساهمة في زيادة حجم التكوين الرأسمالي :

يجب تركيز سياسة الإعفاءات الضريبية على هدف تعظيم حجم التكوين الرأسمالي على المستوى القومي والتوسع في إعفاء التصرفات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف .

ويفيد هذا المعيار في تبرير الإعفاءات التي تمنح لعمليات إستصلاح الأراضي وإستزراعها.

الفرع الرابع : الثبات والمرونة :

يلزم إستقرار سياسة الإعفاءات الضريبية بما لا يتعارض مع الإستجابة الفورية لكل التطورات الإقتصادية والإجتماعية ذات الأثر الطموس حتي لا يأتي إلغاء الإعفاء أو تقريره أو تعديله في الوقت المناسب لإحداث ما يستهدفه من أثر .

وجدير بالذكر أن سائر المعايير سالفة الذكر ترتبط بدخل الأشخاص الطبيعيين من الإستغلال الزراعي، أما لشركات الأموال فيجب أن تحكمها نصوص خاصة كما ينبغي أن تتم محاسبتهما على الأساس الفعلي إستنادا إلى دفاتر منتظمة مع السماح لها بإعفاء جزء من أرباحها يعادل الزكاة المقررة

المطلب الرابع : الجوانب المحاسبية المرتبطة بتحديد وعاء الضريبة :

يعرض الباحث للجوانب المحاسبية الأتية :

- التكاليف المشتركة
- إيرادات المنتجات الفرعية .
- الإهلاكات .
- معالجة النافق من الماشية والدواجن .
- موقف ضريبة المستثمرات الحالية .
- تعديل صورة الإستغلال الزراعي خلال العام .
- تقييم الإنتاج غير التام آخر الفترة .
- إختلاط النشاط الزراعي بالنشاط التجاري .
- تكاليف التعامل مع الجمعية التعاونية والبنك .
- خسائر الإستغلال الزراعي .

الفرع الأول : التكاليف المشتركة :

يواجه كل من المحاسب و مفتش الضرائب في تحديد أرباح الإستغلال الزراعي مشكلة توزيع التكاليف المشتركة بين أكثر من صورة من صور هذا الإستغلال ، خاصة عندما تكون كل صورة من صور الإستغلال مرتبطة بممول معين ، حيث يستلزم الأمر تحديد التكاليف الفعلية لكل ممول لمقابلتها بالإيرادات المرتبطة بنشاط نفس الممول ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- مجموع التكاليف المباشرة لكل صورة من صور النشاط .
ب- تكلفة مستلزمات الإنتاج الأساسية .

جـ- المساحة المستغلة .

د- ساعات العمل مرجحة بالفترة الزمنية للنشاط .

هـ- القيمة البيعية .

وإذا كان تعذر توزيع التكاليف على أساس معقول فلا مناص من توزيعها على صور الإستغلال الزراعي لكل ممول وفقا لأقرب معيار يحدد السبب في حدوثها .

وتوضيحا لذلك ، إذا إفترضنا أن التكاليف المشتركة للإنتاج النباتي والحيواني لممولين شقيقين أحدهما يقوم بالإستغلال الزراعي في الإنتاج النباتي لعدد من هكتارات ، و الآخر يتركز نشاطه في الإنتاج الحيواني بالإضافة إلى مساحة محدودة مشتركة مع لممول الأول تستغل في الإنتاج النباتي لخدمة الإنتاج الحيواني ، عندئذ يستلزم الأمر تحديد الأساس التي يتم عليها توزيع التكاليف المشتركة بين النشاطين ومن ثم محاسبة كل ممول منهما وفقا للدخل الحقيقي من النشاط

الفرع الثاني : إيرادات المنتجات الفرعية: (1)

تتم معالجة إيرادات المنتجات الفرعية من وجهة النظر المحاسبية بإتباع إحدي الطرق الآتية :

أ-إضافة إيرادات تلك النتجات الفرعية الناتجة من بيعها أو تقدير قيمة للمستهلك منها ذاتيا بمعرفة الممول وأسرته إلى إيرادات المبيعات الخاصة بالنشاط المرتبطة به .

ب- تفيض تكلفة النشلط بقيمة تلك الإيرادات على إعتبار أن التكاليف قد تضخمت نتيجة لمباشرة هذه الأنشطة الفرعية .

جـ- ترحيل تلك الإيرادات إلى حساب النتيجة العام .

واما كان لكل طريقة من تلك الطرق تأثيرها على تكلفة المبيعات وعلى صافي المبيعات أيضا فيتعين لإختيار أي منهما لأغراض الضريبة مراعاة مايلي :

إذا كانت تكاليف النشاط الفرعي وإيراداته تمثل نسبة عالية من التكاليف والإيرادات الكلية أي المتعلقة بجميع الأنشطة ، وأمكن فصل التكاليف والإيرادات الخاصة بالنشاط السالف الذكر ، فمن المفضل في هذه الحالة فتح حساب مستقل لإيرادات المنتجات الفرعية ومصروفاتها على ان تقفل نتيجته في حساب النتيجة العام .

وإذا تعذر في الحالة الثانية فصل إيرادات المنتجات الفرعية وتكاليفها في إيرادات النشاط المرتبطة به وتكاليفه فالأفضل في هذه الحالة إقفال إيرادات تلك المنتجات في حساب النشاط المرتبطة به وتخفيض تكاليف المنتجات الفرعية حتي تكون المقابلة بين إيرادات النشاط الرئيسي وتكاليفه واقعية .

---

(1) عبد العزيز عبد الكريم ، إمساك الدفاتر الزراعي ، مرجع سبق ذكره ص 115.

الفرع الثالث : الإهلاكات :

نظرا لتعدد صورة الإستغلال الزراعي و إشتمالها على إنتاج المحاصيل وإستغلال الحدائق وتربية الماشية والدواجن والنحل ومشروعات الأسماك فإنه لاتوجد طريقة واحدة يتم إتباعها لحساب قسط الإهلاك لهذه الأصول جميعا ، بل يجري إهلاكا كل أصل منها بالطريقة التي تناسبه . فابالنسبة للمحاصيل التقليدية لا تظهر أهمية كبيرة للإهلاكات حيث أنها قصيرة الأجل فالفترة بين الزراعة والجني لا تزيد عن عدة أشهر ، فيما عدا ما يلزم حسابه من إهلاك للمنشآت والمعدات المستخدمة والتي يتبع بشأنها عادة طريقة القسط الثابت ، إلا أنه بالنسبة للجرارات وآلات الري والحصاد ... الخ فيمكن بشأنها إتباع طريقة المعدلات الفعلية لإستخدام الأصل(طريقة معدل إستهلاك الساعة). وبالنسبةلحدائق الفاكهة فهي تمر بثلاث فترات هي : (1)

- فترة الإنشاء (النمو) .
- فترة الإستغلال (الإثمار) .
- فترة الإضمحلال .

وبخصوص إهلاك الحدائق يعرض البعض(2) أن :

" إن الوقت الواجب فيه إستهلاك الحديقة و كذلك عدد السنين الواجب أن يتم فيها هذا الإستهلاك لا يزال موضع بحث ، على أن هناك ثلاث وجهات نظر في هذا الموضوع :

أ- تستهلك الحديقة منذ بداية الطور الثاني من أطوار حياتها ويمتد الإستهلاك إلى جميع المدة التي يحتمل ان تعيشها .

ب- يجب أن لا يبدأ إستهلاك الحديقة إلا عندما تبلغ الأشجار نموا تأتي فيه بأكبرالدخل وأن تستهلك تماما قبل أن يهبط إنتاجها هبوطا عظيما .(3)

جـ- إن حديقة الفاكهة يجب أن تستهلك قبل أن تأخذ قيمتها في التناقص .

---

(1) أحمد الخطيب ، مرجع سبق ذكره ص 173 .

(2) محمد السعيد محمد ، عبد الباري نعمت ، حسابات المزرعة (القاهرة ،مكتبة الأنجلو 1951) ص 331 .

(3) خيرت ضيف ، مرجع سبق ذكره ص 166

بينما يعرض البعض الأخر(1) لإهلاك الحدائق كما يلي :

من المشاكل التي يثيرها إستهلاك الحدائق هي متي يبدأ إحتساب الإستهلاك :

فيري البعض أن الإستهلاك لا ينبغي أن يحسب إلا في الدور الإخير وهو دور الإضمحلال حيث أنه خلال الذمو و الإستغلال لايكون هناك ثمة نقص في القيمة و من ثم يكون هناك مبررا لإحتساب الإستهلاك .

ويرى البعض الأخر أنه من الأوفق قصرإحتساب الإستهلاك على دون الإضمحلال حيث تنخفض القدرة الإنتاجية وإيرادات الحديقة ، وإنما يري أصحاب هذا الرأي توزيع عبئ الإستهلاك على سنوات الحياة الإنتاجية للحديقة وبذلك يعتبر الإستهلاك أحد عناصر تكلفة الثمار في فترتي النمو والإضمحلال.

والخلاصة من الأراء السابقة أن هناك ثلاثة إتجاهات للفترة التي يتم حساب إهلاك فيها كما يلي :

أ- إتجاه يري قصر حساب الإهلاك على فترة الإضمحلال فقط ، ولكن هذا الإتجاه ضعيف لأن الإهلاك في حقيقته هو توزيع لتكلفة الأصل على سنوات عمره الإنتاجي وبالتالي فلا مبرر لعدم إحتساب الإهلاك في فترة الإستغلال .

ب- إتجاه أخر يري قصر حساب الإهلاك على فترة الإستغلال فقط . ولكن هذا الإتجاه يتجاهل فترة الإضمحلال التي تحقق إنتاجا وإن كان أقل يمكن تحميله بالإهلاك كأحد عناصر التكاليف .

جـ- إتجاه ثالث يري أن يتم إحتساب الإهلاك في فترتي الإستغلال والإضمحلال ، وهم اللتان يتحقق فيهما الإنتاج ويرى أن الإتجاه الثالث هو أفضل الإتجاهات حيث يتم توزيع تكلفة إنشاء الحديقة التي أنفقت عليها في فترة الإنشاء حتي أصبحت مثمرة وقابلة للإستغلال على سنزات الإنتاد بحيث يتم حساب الإهلاك خلال فترة الإستغلال بطريقة القسط الثابت بينما يتم بطريقة مجموع أرقام سنوات الإستغلال في فترة الإضمحلال

فإذا إفترضنا أن هناك منشأة زراعية إستغلت جزءا من الأرض المملوكة لها في زراعة حديقة للموالح وان فترة النمو اللازمة لها هي 4 سنوات وفترة الإستغلال هي 20 سنة وفترة الإضمحلال هي 4سنوات فيمكن حساب الإهلاك في هذه الحالة ععلى النحو التالى :

---

*يوضح خيرت ضيف في المرجع السابق ص123 أنه إذا تم زراعة محاصيل معينة لا تؤثر على نمو الأشجار أن يتم تخفيض تكلفة الحديقة بإيرادات بيع هذه المحاصيل .

الشكل رقم : 32

الإهلاكات حسب الطرق المحاسبية

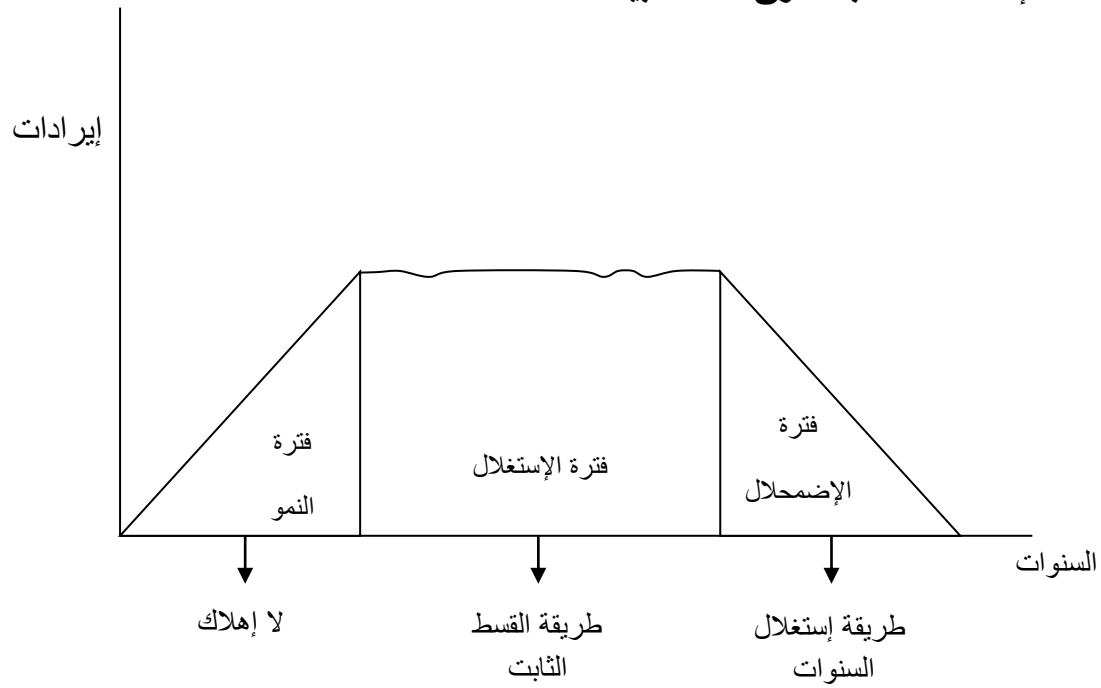

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على عمر الا ستغلال الزراعي

وبـإفتراض أن إنتـاج أول سـنة إضـمحلال يمثـل 80% مـن إنتـاج آخـر سـنة مـن سـنوات الإستغلال وأن الإنتاج يأخذ في التناقص سنة بعد أخري يمكن تحديد مجمع الإهلاك كما يلي :

مجمع الإهلاك = إهلاك سنوات الإستغلال + إهلاك سنوات الإضمحلال =

20س+(8ر+6ر+4ر+2ر) س ،حيث س: سنوات الاستغلال ،ر:إضمحلال

= 20س+ 2س = 22س

أي أن حصة سنوات الإضمحلال تكون 2س .

فـإذا إفترضـنا أن التكلفـة الرأسـمالية لهـذه الحـدائق قـد بلغـت 66000 دنـار فيكـون الإهـلاك كمايلي :

إهلاك سنوات الإضمحلال = $\frac{2}{22} \times 66000 = 6600$ دج

ويقسم هذا المبلغ على سنوات الإضمحلال كما يلي :

ما يخص السنة الأولى : $\frac{4}{10} \times 6600 = 2640$ دج

ما يخص السنة الثانية : $\frac{3}{10} \times 6600 = 1980$ دج

ما يخص السنة الثالثة : $\frac{2}{10} \times 6600 = 1320$ دج

ما يخص السنة الرابعة : $\frac{1}{10} \times 6600 = 660$ دج

المجموع 6600

ويراعى عدم حساب إهلاك في فترة الإنشاء لحدائق الفاكهة حيث لم يبدأ الإنتاج بعد .

وبالنسبة لمنشآت تربية وتسمين الماشية والدواجن وإنتاج البيض فإن تتفق على إتباع طريقة إعادة التقدير بالنسبة لها ويعرض أحد الكتاب(1) لكيفية ذلك كما يلي :

" هناك ماشية تبدأ بها المنشآت أول الفترة ، وقد يشتري بعضها خلال الفترة ، ويتعرض المجموع للنفوق أو للتوالد ، ومن ثم يتطلب الأمر إعداد حساب في الدفاتر لهذه الماشية بفرض التربية يظهر فيه الفرق بين تكلفة الموجود والمشتري والمحول من هذه الماشية خلال الفترة وبين المباع والمستهلك وكذلك النفوق حتي يمكن تقدير الزيادة أو النقص (الإستهلاك) الذي طرأ على هذا الأصل خلال الفترة " .

ويجب على الجهة الإدارية المختصة بمراقبة تنفيذ قانون الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي إصدارتعليمات يسترشد بها في معرفة أعمار حدائق الفاكهة والنسب المقبولة لإهلاك أصولها ، وكذلك معدلات إهلاك المنشآت والمعدات والآلات الزراعية ، بالإضافة إلى بيان كيفية تطبيق طريقة إعادة تقدير الماشية والدواجن .

(1)أحمد الخطيب ، مرجع سبق ذكره ص 171 .

الفرع الرابع : معالجة النافق من الماشية والدواجن :

يستخدم المستغل الزراعي الماشية لتحقيق أحد الأغراض الأتية :

- إستخدام الماشية في الأعمال التي يتطلبها الإستغلال الزراعي ، وقد بدأت هذه الصورة في التناقص نتيجة لمكننة بعض عمليات هذا الإستغلال .
- تربية الماشية بغرض إنتاج الألبان .
- تربية الماشية بغرض تسمينها ، ثم بيعها .

ويقابل الصور الثلاثة السابقة بالنسبة للدواجن مايلي :

- دواجن بغرض التفريخ .
- دواجن بغرض إنتاج البيض .
- دواجن بغرض التسمين .

وتستلزم المعالجة المحاسبية للنافق من الماشية والدواجن التفرقة بين حالتين من النفوق هما :

- النفوق العادي الذي يدخل ضمن النسب المقررة التي تضعها الإدارة .
- النفوق الغير العادي الذي يزيد عن هذه الحدود .

ولكل من هاتين الحالتين قواعدها في محاسبة التكاليف(1) :

ويري الباحث في هذا الشأن أنه إذا كان تحديد التالف الطبيعي وغير الطبيعي في الإنتاج الصناعي أمرا مقبولا فمن الصعب قبوله بالنسبة للماشية لأن نفوقها يخضع لعوامل قدرية لايمكن التنبؤ بها فضلا عن أن ما ينفق من الرؤوس الكبيرة من الماشية يعتبر خسارة ، وعلى ذلك يكون الإجراء الصحيح لمعالجة النافق من الماشية لأي سبب من الأسباب هو إقفال تكلفتها في حساب الأصل المرتبطة به(2) .

ويري البعض(3) " التفرقة بين النافق من الرؤوس الكبيرة والنافق من النتاج وإقفال التكلفة في الحالة الأولى وحدهافي حساب الأصل وعدم إدراج أي قيمة للنافق من النتاج في الحساب المختص به متبعا في ذلك مبدأ تضخيم التكلفة للرؤوس المتبقية على قيد الحياة من هذا النتاج " .

ويري البعض(4) البعض الأخرأن " يتم تحميل قيمة النافق خلال المدة على حساب يسمي ' حساب المواشي النافقة ' يقفل في نهاية المدة في حساب الأرباح والخسائر بإعتبار يمثل خسارة " .

ويفضل لأغراض الضريبة جعل حساب الأصل أو الإنتاج دائنا بتكلفة النافق من الرؤوس الكبيرة أو من الإنتاج لإظهار حقيقة نتائج النشاط .

---

(1) أحمد الخطيب ، مرجع سبق ذكره ص 151 .

(2) فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة في الأنشطة الزراعية (الإسكندرية : جهاز طبع ونشر الكتاب الجامعي بجامعة الإسكندرية 1985) ص 219 .

(3) خيرت ضيف ، مرجع سبق ذكره ص 156 .

(4) محمد عبد العزيز عبد الكريم ، إمساك الدفاتر الزراعي ، مرجع سبق ذكره ص 114 .

الفرع الخامس : موقف ضريبة المستثمرات الحالية :

يثير فرض الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي التساؤل عن موقف ضريبة المستثمرات ، وثمة رأيان متعارضان في هذا الشأن هما :

يري البعض(1) أنه لا مبرر بقاء ضريبة المستثمرات بعد فرض ضريبة على دخل الإستغلال الزراعي على إعتبار أن الضريبة الجديدة تعد بديلا عنها . وهذا الرأي مردود عليه بأن ضريبة المستثمرات الحالية لا تصلح بديلا للضريبة على الدخل الزراعي

لإختلافها عنها في الأمور المتعلقة بالتنظيم الفني للضريبة ، ليس هذا فقط بل أن ضريبة المستثمرات الزراعية تفرض علي المالك أما ضريبة الإستغلال الزراعي فتفرض على من يقوم به سواء كان مالكا أم مستأجرا .

بينما يري أخرون يري أخرون(2) أنه ليس هناك ما يمنع من بقاء ضريبة المستثمرات الحالية بجانب

الضريبة المقترح فرضها على دخل الإستغلال الزراعي قياسا على ماهو معمول به في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال إذا إستغلت المنشأة نشاطها في عقار مملوك لها .

ويفضل الأخذ بالرأي الثاني على أن يكون المستغل الأرض الزراعية التي يملكها الحق في خصم القيمة الإيجارية للمساحة المستغلة من إيرادات الإستغلال الزراعي ، بالإضافة إلى خصم ضريبة الأطيان ودون أن يمتد الخصم إلى الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي .

الفرع السادس : تعديل صورة الإستغلال الزراعي خلال العام

من بين الأمور التي يجب أن تحظى بعناية المحاسب ومن ثم الجبائي هو كيفية تطبيق مبدأ السنوية في التشريع الضريبي لما لذلك من تأثير مباشر على كيفية تحديد الإيرادات ومن ثم وعاء الضريبة ذلك لأنه قد يحدث خلال العام أن يتم التحول من إحدي صور الإستغلال الزراعي إلي صورة أخري أو أكثر كأن تتحول بعض المساحات المخصصة إلى حدائق أو إلى حظائر لتربية الماشية أو الدواجن أو إلى مناحل أو العكس .

عندئذ يستلزم التحاسب الضريبي في هذه الحالة أن نخرج عن مبدأ السنوية بهذه المناسبة حيث يتم التحاسب عن النشاط في الفترة ماقبل التعديل كالمعتاد وتطبق القواعد المتعلقة بالنوع الجديد إعتبارا من تاريخ التعديل . وتوضيحا لذلك إذا إفترضنا أن السنة الضريبية لدخل الإستغلال الزراعي تنتهي في 9/30 من كل عام وكان لدى أحد الأشخاص مساحة تزرع بالمحاصيل التقليدية قدرها 20 هكتارا وقد قام في 1/1 خمسة هكتارات منها إلى حديقة لإنتاج المشمش بأصنافه المختلفة وثلاثة هكتارات لزراعة التفاح وهكتار لإعداده كحظائر تسمين دواجن وإنتاج الكتاكيت الألية ، عندئذ يلزم أن يكون التحاسب خلال سنة التعديل على النحو التالي :

---

(1) حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ص 246 .

(2) محمد عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص 130 .

- التحاسب من فترة الثلاث أشهر عن عائد إستغلال المساحة الكاملة (2هكتار) عن الدخل من المحاصيل. إستمرار التحاسب عن الإستغلال الزراعي – محاصيل – لفترة التسعة أشهر التالية ولكن 11 هكتارا .

- عدم التحاسب عن دخل الحدائق على إعتبار أنها لن تنتج خلال هذا العام(1)

- أما بخصوص مزارع الدواجن فإن دورة التسمين تأخذ 8 أسابيع وعدد الدورات خمسة في العام إعتبارا من تاريخ بدأ النشاط بينما عدد دورات التشغيل بالنسبة لمعامل إنتاج الكتاكيت 17 دورة في السنة وذلك طبقا لما هو معمول به دوليا.

الفرع السابع : تقييم الإنتاج غير التام آخر الفترة :

من أبرز ملامح الإستغلال الزراعي هو وجود إنتاج غير تام آخر الفترة سواء كان ذلك متمثلا في محاصيل (زراعات قائمة) أو ماشية أو دواجن او فواكه في سبيل النضج ، وتواجه المحاسب ومن الجبائي مشكلة تحديد قيمة الناتج غير التام آخر المدة ، وفي هذه الحالة يقترح تطبيق القاعدة التالية :

بالنسبة للمحاصيل النباتية la récolté végétale وتشمل محاصيل الحقول ومحاصيل البساتين يتم تقييم الإنتاج غير التام طبقا لمبدأ التكلفة على إعتبار أن هذه المحاصيل والفواكه الغير ناضجة يصعب أن نجد لها سعرا بالسوق خاصة إذا كانت ستستمر فترة طويلة حتي يكتمل نضجها بمعنى أن تظهر الزراعات القائمة برصيد يمثل مجموع التكاليف التي أنفقت حتي إنتهاء السنة المالية طبقا لأساس الإستحقاق .

أم بالنسبة لنشاط تربية الدواجن والمواشي فتطبق نفس القاعدة السابقة وهي التقييم بالتكلفة مع ملاحظة أنه في هذه الحالة يمكن التعرف على سعر السوق إذا كان الإنتاج قد وصل إلى مرحلة قابلة للتصرف ، وفي هذه الحالة إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة بصورة حقيقية عندئذ يمكن تكوين مخصص هبوط أسعار بالفرق .

ويقصد بسعر السوق للأغراض الضريبية كما عرفه Most

---

* أشجار المشمش تعتبر منتجة بعد 12 عاما من زراعتها وأشجار التفاح بعد 10 سنوات

"For tax purposes value is deemed to be fair market value of the property at the time of tran smittal or , in the case of estate taxes , death of the owner." (1)

والقاعدة العامة لتقويم الإنتاج غير التام هي إتباع معيار التكلفة ولكن مفهوم التكلفة في هذه الحالة يتوقف على نظرية التحميل التي تتبعها الوحدة الإقتصادية ، فمن المعروف ، أن هناك نظريات عدة لتحميل التكاليف هي نظرية التكلفة الإجمالية ونظرية التكلفة المباشرة ونظرية التكاليف المتغيرة ونظرية تكاليف الطاقة المستغلة وفي ظل نظرية التكاليف الإجمالية إختلف الرأي فبينما يري البعض ضرورة تقييم الإنتاج غير التام على أساس ثمن التكلفة الأولى Prime cost يرى البعض الأخر ضرورة تحميلها أيضا بنصيبها من التكاليف غير المباشرة فيتم تقييم الإنتاج غير التام بالتكاليف المباشرة فقط، وفي ظل نظرية التكاليف المتغيرة ونظرية الطاقة المستغلة يتم تقييم الإنتاج غير التام على أساس نصيبه من التكاليف المتغيرة ، ويلاحظ أن تطبيق كل نظرية يؤدي إلى نتائج تختلف عن الأخري ، على أن يصدر وزير المالية بعد أخذ رأي وزارة الزراعة قرارا يحدد فيه كيفية تقييم الإنتاج غير التام في أنشطة الإستغلال الزراعي وفقا لطبيعة كل نشاط فرعي منها نظرا لأن القرارت الوزارية الصادرة في هذا المجال لم تتعرض لهذا الجانب .

وبالنسبة لوحدات القطاع العام المشتغلة بالإستغلال الزراعي يمكن في مرحلة إنتاقالية الأخذ بما يقتضى به النظام المحاسبي الموحد في تقييم الإنتاج غير التام حيث يقضي بأن :

" يقوم الإنتاج غير التام والأعمال تحت التنفيذ بتكلفة الإنتاج حتى نهاية المرحلة السابقة على آخر مرحلة وصل إليها الإنتاج ويضاف إليها قيمة الخامات والمواد المباشرة والأجور الخاصة بهذا الإنتاج في المرحلة الأخيرة " .

الفرع الثامن : إختلاط النشاط الزراعي بالنشاط التجاري:

قد لا تكفي المنشأة الزراعية بصورة الإستغلال الزراعي بل تتعدي ذلك إلى ممارسة أنشطة تجارية مكملة سواء لنفس إنتاجها أو بشراء كميات أخري إضافية وتخزينها بالإضافة إلى إنتاجها لبيعها وتصريفها في الوقت أو المكان الذي تتحقق فيه أكبر عائد ممكن .

ولما كان هذا النشاط يشمل في طياته شقين أحدهما يتعلق بالإستغلال الزراعي ويجب إخضاعه لضريبة نوعية خاصة والشق الآخر هو نشاط تجاري يخضع لضريبة نوعية فإنه يتعين أن يكون النظام المحاسبي من الوضوح بحيث يظهر منه نتيجة كل شق منهما على حدة .

---

(1) Kenneth S. Most , Accounting theory (USA: Grid Publishing , Inc, Columbus ,Ohis, 1982) P 233

ويـري أنـه لتحديـد نتيجـة نشـاط كـل شـق علـى حـدة ضـرورة تقيـيم المحاصـيل الناتجـة والمحولـة للتخـزين بسعرالسـوق يـوم تحويلهـا إلـى المخـازن بحيـث يظهـر ربـح الإسـتغلال الزراعـي علـى حـدة ، ذلـك لأنـه إذا تـم التقيـيم بتكلفـة المحاصـيل المحولـة عندئـذ يصـعب الفصـل بـين نتيجـة كـل شق .

وتوضـيحا لـذلك إذا إفترضـنا أن المحاصـيل الناتجـة لـدي منشـأة تمتلـك عشـرة هكتـارات بلغـت تكاليفهـا الزراعيـة مئـة ألـف دج وقـد رأي صـاحب المنشـأة إسـتبقائها لفتـرة سـترتفع فيهـا الأسـعار بـل وقـام بشـراء كميـات أخـري مـن مسـاحات مجـاورة بمبلـغ 120000 دج وكـان سـعر السـوق للمحاصـيل الناتجـة مـن المنشـأة يقـدر بمبلـغ 150000 دج وقـد تـم البيـع بعـد ذلـك للمحاصـيل المخزنـة بمبلـغ 260000دج مـع وجـود تكـاليف تخـزين بمبلـغ 10000 دج وبالتـالي تكـون النـاتج كما يلي :

بالنسـبة للمحاصـيل تكـاليف إنتاجهـا 100000دج وقيمتهـا المحولـة بسعرالسـوق 150000دج فيكون ربح الإستغلال الزراعي 50000دج.

وبالنسـبة للشـق التجـاري تكـون التكـاليف 150000دج محاصـيل محولـة + 120000دج مشتريات +10000دج تخزين بينما المبيعات 260000دج فتكون النتيجة 20000دج .

أمـا إذا حسـبت التكـاليف المحولـة بسـعر التكلفـة 100000دج فـإن النشـاط الزراعـي لا يحقـق أرباحـا بينمـا يحقـق النشـاط التجـاري أرباحـا قـدرها 30000دج وهـي فـي الواقـع أرباحـا مختلطـة من الزراعي والتجاري فما هي إذن الضريبة التي تخضع لها هذه الأرباح المختلطة ؟

المطلب الخامس : تكاليف التعامل مع الجمعية التعاونية والبنك :

مـن المسـلم بـه أن الجمعيـات التعاونيـة والبنـوك تحصـل عـادة علـى عمـولات وتكـاليف إئتمـان مقابل تقديمها للسلف النقدية أو العينية لأصحاب الإستغلال الزراعي .

وفـي هـذا المجـال يثـور تسـاؤل مـؤداه : هـل تعتبرهـذه التكـاليف أو العمـولات التـي يتقاضـاها البنـك او الجمعيـة التعاونيـة مـن قبيـل التكـاليف واجبـة الخصـم عنـد تحديـد صـافيي دخـل الإسـتغلال الزراعي ؟

وقـد يـري الـبعض أن هـذه التكـاليف واجبـة الخصـم بالكامـل علـى إعتبـار أنهـا تكـاليف حقيقيـة ومرتبطة بالنشاط وتخص السنة المالية .

بينمـا يـري أخـرون أن هـذه التكـاليف تمثـل أعبـاء إضـافية لا علاقـة لهـا بالإسـتغلال الزراعـي ويجـب ألا تـدخل ضـمن التكـاليف الواجبـة الخصـم علـى إعتبـارر أنـه كـان بإمكـان صـاحب الإسـتغلال الزراعـي أن يتفـادي تحملهـا ، والـرأي السـابق مـردود عليـه بـأن التعامـل مـع الجمعيـات والبنـوك إجبـاري ومـن ثـم فتحمـل تلـك التكـاليف أمـر لامفـر منـه بالنسـبة لصـاحب الإسـتغلال الزراعي .

ويـرى فـي ذلـك أمـرا وسـطا وهـو التمييـز بـين السـلف والخـدمات العينيـة أو النقديـة شـبه الإجباريـة التـي تتقـرر لكافـة المـزارعين وبـين تلـك السـلف أوالخـدمات التـي تكـون إختياريـة بنـاء علـى طلـب الـزارع وإعتبـار تكـاليف الإئتمـان والعمـولات المرتبطـة بـالنوع الأول الإجبـاري مـن قبيـل التكـاليف الواجبـة الخصـم ، وعـدم إعتبـار النـوع الثـاني مـن وجهـة النظـر الضـريبية مـن التكـاليف الواجبـة الخصـم وذلـك حتـي لا يسـتفيد الممـول المقصـر فـي تـدبير أمـوره الماليـة عـن

الممـول الـذي لـم يطلـب مثـل هـذه الخـدمات الإضـافية وهنـا تكـون قـد حققنـا مبـدأ المسـاواتبين ممولياالضريبة الواحدة فتحمل الممول وحده نتيجة عدم ترتيب أموره المالية .

الفرع الاول : خسائر الإستغلال الزراعي :

عنـدما تتنـاول الدراسـات الضـريبية خسـائر الإسـتغلال فـإن ذلـك يكـون منصـبا علـى الخسـائر الضـريبية التـي تحـدد طبقـا لقـوانين الضـرائب بعـد الفحـص الضـريبي، وهـي بـذلك تقتـرب أو تبتعـد مـن قيمـة الخسـائر المحاسـبية بقـدرإقتراب أو إبتعـاد المبـادئ الضـريبية المطبقـة عـن المبادئ المحاسبية السائدة .

وعلـى الـرغم مـن إتفـاق المحاسـبين علـى ضـرورة ترحيـل الخسـائر إلـى الأمـام حتـي يـتم إسـتنفاذها بالكامـل فـي أقـرب وقـت ، إلا أن المعاملـة الضـريبية للخسـائر الضـريبية سـواء فـي النظريـة أو الممارسـة لـم تأخـذ بالمبـدأ المحاسـبي فـي هـذا المجـال ، وذهبـت فـي ذلـك مـذاهب شـتي ولا خلاف أن كل مذهب منها يرتب نتائج مختلفة عن غيره .

ولعـل السـبب فـي هـذا الإخـتلاف بـين كـل مـن التطبيقـات المحاسـبية والضـريبية نـاتج عـن إخـتلاف المبـادئ التـي يسـتند إليهـا فـي كـل منهمـا ، ذلـك لأن المحاسـبة تأخـذ بفـرض أسـاس فـي هـذا المجـال هـو فـرض الإسـتمرار ، بينمـا وجـود فـرض رئيسـي تطبقـه تشـريعات الضـرائب هـو فـرض السـنوية ومـا تفـرغ عنـه مـن مبـدأ إسـتقلال السـنوات الضـريبية كنتيجـة لسـنوية الموازنـة العامة للدولة وإرتباط الحصيلة الضريبية بها .

الإطار التالي لبدائل معالجة الخسائر الضريبية (1) وقد عرض البعض :

(1) محمـود السـيد النـاغي إسـتخدام نمـاذج القـرارت فـي ترشـيد المحاسـبة عـن الخسـائر الضـريبية ، المجلـة العلميـة للإقتصـاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين الشمس (1984) ص 125 .

الشكل رقم :33

معالجة الخسائر الضريبية

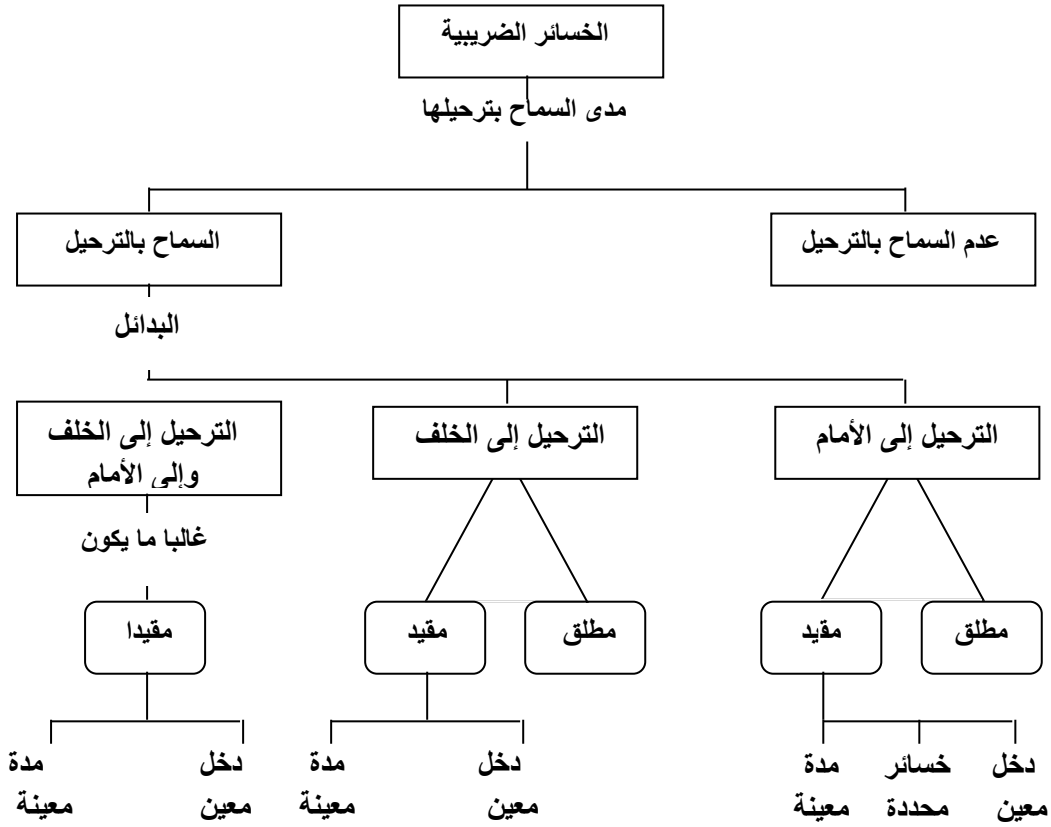

المصدر: قواعد تنظيمية محاسبة زراعية

ويري ضرورة السماح بترحيل خسائر الإستغلال الزراعي إلى الأمام لمدة 5 سنوات كما هوالحال في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أن يتبع ذلك السماح بخصم تلك الخسائرللممول في سنة تحققها من الإيرادات الخاضعة للضريبة العامة على الدخل دون غيرها من السنوات مالم يكن للممول في سنة تحقق الخسارة إيرادات تخضع للضريبة العامة على الدخل ، وفي هذه الحالة يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام وتخصم في السنة التالية .

الفرع الثاني :الهيكل المقترح للضريبة على دخل الاستغلال الزراعي :

من عرض المقومات الأساسية لتطبيق الضريبة المقترحة على دخل الاستغلال الزراعي ، يقترح بخصوص هيكل هذه الضريبة مايلي :

الفرع الثالث : الممولون الخاضعون:

يري أن فئة الممولين الخاضعين لهذه الضريبة يمكن أن تتمثل في المستغلين للأراضي الزراعية أيا كانت صورة الإستغلال ، و سواء كان المستغل فردا أو شركة أشخاص (في هذه الحالة تربط الضريبة بإسم الشخص المستغل) ، ويمكن معالجة الضريبة على أرباح شركات الأموال الزراعية في هذه الحالة ضمن قانون مستقل لهذه الضريبة أو ضمن الضريبة

علـى أربـاح شـركات الأمـوال بنصـوص خاصـة للتفرقـة بـين الضـريبة علـى دخـل الأشـخاص الطبيعيين والضريبة على شركات الأموال .

الفرع الرابع : حصر الممولين :

يـري الباحـث أن يـتم حصـر الممـولين عـن طريـق إسـتكمال إجـراءات السـجل العينـي وإتخـاذ مجموعـة مـن الترتيبـات توضـح عنـد نقـل الحيـازة الزراعيـة وإجـراء تصـحيح للإختلافـات القائمـة حاليا بين سجلات كل من الشهر العقاري والجمعيات الزراعية والمساحة .

الفرع الخامس : تحديد الدخل الخاضع للضريبة :

يـرى أن الأخـذ بمـدخل الـدخل الشـامل لأربـاح الإسـتغلال الزراعـي هـو الأفضـل فـي التطبيـق في الضريبة المقترحة إتساقا مع غيرها من ضرائب الدخل الأخري .

الفرع السادس : أسلوب التحاسب الممكن إتباعه :

يـرى أن الأصـل فـي التحاسـب خاصـة لكبـار الممـولين هـو الأسـاس الفعلـي سـواء تـم ذلـك إسـتنادا إلـى دفـاتر منتظمـة أو إلـى تقـديرات تجريهـا الإدارة التنفيذيـة بالإسـتعانة بدراسـات وبحـوث وزارة الزراعـة فـي هذا الشـأن علـى انـه يمكـن إتبـاع أسـلوب التحاسـب علـى الأسـاس التقـديري لفئـة من الممـولين (فئـة ب) وذلـك تطبيقا لمبـدأ الإقتصـاد فـي نفقـات ر بط التحصـيل هـذه الضـريبة علـى هذه الفئة من الممولين .

الفرع السابع: إجراءات الربط والتحصيل :

يـرى أنـه مـن الأفضـل الأخـذ بالأسـعار التصـاعدية بهـذه الضـريبة وأن تكـون الواقعـة المنشـأة للضـريبة هـي تحقيـق أربـاح تزيـد عـن حـد الإعفـاء المقـرر بالنسـبة للأشـخاص الطبيعيـين وأن يـتم ربـط هـذه الضـريبة سـنويا علـى أسـاس السـنة الزراعيـة وتحصـيلها علـى أقسـاط خـلال السـنة تيسـيرا علـى الممـولين لأدائهـا وللإقـلال مـن فـرص التهـرب عـن طريـق حجـز الضـريبة المسـتحقة عند المنبع عن طريق الجمعيات الزراعية وتوريدها لمصلحة الضرائب .

المبحـــث الـثـالـــث: الأثـــار المتوقعـــة مـــن فـــرض الضـــريبة المقترحـــة علـــى دخـــل الاســـتغلال الزراعي

إسـتكمالا للإطـار المقتـرح للضـريبة علـى دخـل الإسـتغلال الزراعـي فـي هـذا المبحـث لأهـم الأثار المتوقعة من فرض مثل هذه الضريبة بالنسبة إلى كل من :

- الممولين
- الخزانة العامة
- المجتمع ككل

ويـري أنـه لتحقيـق الأهـداف المعلقـة علـى فـرض مثـل هـذه الضـريبة ضـرورة مراعـاة الأمـور التالية :

1) إعادة النظر في أسلوب تسعير الحاصلات الزراعيةعلى أساس التكلفة الكلية .

ويمكن في رأينا تحقيق ذلك عن طريق الأمور التالية :

أ- بالنسبة لوضع معايير كمية على أسس مدروسة لعناصر مستلزمات الإنتاج .

يـري أن ذلـك يجـب ألا يأخـذ شـكل المعـايير فـي شـكل مـدي والإسـتفادة مـن فكـرة المسـموح المعيـاري فـي وضـع تلـك المعـايير بحيـث يغطـي هـذا المـدي الإحتمـالات القائمـة حاليـا فـي إخـتلاف عناصـر مسـتلزمات الإنتـاج مـن منطقـة لأخـري خاصـة وأن ظـروف الإنتـاج الزراعـي تتسـم بعـدم التأكد .

ب- الأخـذ بأسـلوب التحليـل الحـدي لتكـاليف الإنتـاج وتحديـد العلاقـة بـين تلـك التكـاليف وحجـم الإنتاج والأرباح عن طريق الإستخدامات الحديثة لنقطة التعادل .

جـ- عنـد تحديـد العائـد الصـافي للهكتـار يـرى أنـه يصـعب الأخـذ بفكـرة العائـد علـى الإسـتثمار حاليا وذلك نظرا لعدم إستقرار الظروف الإقتصادية المرتبطة بالإستقلال الزراعي .

ويفضـل الأخـذ بفكـرة تحديـد هـامش ربـح مسـتهدف بعـد التعـرف علـى متوسـط التكلفـة مـن خلال المعايير السابقة .

2) ضـمانا لإسـتقرار العمالـة فـي القطـاع الزراعـي وتشـجيعا لهـا فإننـا نوصـي بإتبـاع سياسـة تجنيديـة تسـاعد علـى ذلـك بإعفـاء المسـتحق للتجنيـد مـن شـباب المـزارعين مـن التجنيـد الإجبـاري بشـرط بقائـه للعمـل فـي قطـاع الزراعـة وعـدم التصـريح لـه بالسـفر إلـى خـارج الـبلاد لمـدة 6 سـنوات خاصـة وإن وزارة الـدفاع قـد قامـت فـي الفتـرة الأخيـرة بإعفـاء مطلـق لـبعض المواليـد مـن هـؤلاء الـذين لا يجيـدون القـراءة والكتابـة لعـدم حاجـة القـوات المسـلحة حاليـا إلـيهم . ذلـك لان مثـل هـذا الحـافز سيسـاعد كثيـرا فـي تـوفير العمالـة الزراعيـة وإسـتقرار أجورهـا حيـث ثبـت أن نسـبة غيـر قليلـة مـن الـذين يـتم تجنيـدهم لا تعـود مـرة أخـري إلـى العمـل فـي القطـاع الزراعـي وتفضـل أي أعمـال أخـري بعـد أن بعـدت عـن هـذا القطـاع لفتـرة الخدمـة العسـكرية ، كـل ذلـك بـدون التضحية بإحتياجات القوات المسلحة من بعض الأفراد المطلوبين من هذه الفئة .

3) وضـع ضـوابط لهجـرة العمالـة الزراعيـة للعمـل بالخـارج ، وإن كانـت الهجـرة عكسـية فـي السـنوات الأخيـرة نظـرا لإنخفـاض عائـدات الـدول النفطيـة قـد أدت إلـى تـوافر قـدر مـن هـذه العمالـة للقطـاع الزراعـي إلا أن ذلـك لايغنـي عـن وضـع هـذه الضـوابط للخـروج حيـث أن هـذه الفئـة تتميـز بضـآلة حجـم تحويلاتهـا مـن الخـارج فـي نفـس الوقـت الـذي تـؤدي فيـه هـذه الهجـرة إلـى إرتفـاع فـي أجور العمالة الزراعية .

وان الحـرص علـى تطبيـق البنـدين السـابقين يسـاعد علـى تـوفير إسـتقرار العمالـة فـي هـذا القطـاع ووجـود سياسـة ثابتـة تسـاعد علـى تحديـد السياسـة الضـريبية فـي هـذا المجـال وقـد أوضـح البعض أهمية هذا العنصر في القطاع الزراعي فيما يلي: (1)

" Tax polcy may affect the flow of labor out of agriculture in several ways ".

(1) Richard Bird ,Op. Cit P 15

وبعد هذه المتطلبات الأساسية لتحقيق الأثار المطلوبة منه هذه الضريبة يمكن عرض الأثار المتوقعة لها من ثلاث زوايا على النحو التالي :

أولا: بالنسبة للممولين

ثانيا: بالنسبة إلى الخزانة العمة

ثالثا: بالنسبة للمجتمع ككل

وسوف نتعرض لها بالتفصيل فيما يلي :

المطلب الاول : الأثار المتوقعة من فرض الضريبة بالنسبة إلى الممولين :

تساعد الضريبة المقترحة بهيكلها السابق إيضاحه على تحقيق العدالة بين جميع الأفراد حيث يستند فرضها على مبدأعمومية الضريبة الذي يقضي بسريانها على جميع الأرباح على إختلاف أنواعها وعلى جميع الأشخاص الذين تظلهم سماء الدولة وتشملهم حمايتها ورعايتها (1).

بالإضافة إلى ذلك فإن فرض الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي يجعل العبئ الضريبي على الممولين في القطاعات المختلفة للإقتصاد القومي متوازنا ، بينما يؤدي عدم فرضها إلى تمييز طائفة من أفراد الدولة على غيرهم ممن يزاولون أنشطة تجارية أو صناعية أو مهنا غير تجارية أو يستثمرون أموالهم في أوراق مالية أو يستمدون دخلهم من العمل ، الأمر الذي يخلق شعور بعدم العدالة في توزيع الأعباء العامة بين أفراد المجتمع .

ويؤكد البعض على أن الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي تحقق العدالة الضريبية الأفقية داخل القطاع الزراعي والعدالة الرأسية بين القطاع الزراعي وقطاعات النشاط الإقتصادي الأخري .

وذلك لأن زيادة العبئ الضريبي النسبي على القطاع الزراعي وإدماج وعاء الضريبة الزراعية ضمن وعاء الضريبة العامة على الدخل سوف يؤديان إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية بين القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية(2).

ويستند إلى رأي البروفيسور كالدور في ان فرض ضريبة على دخل الإستغلال الزراعي يدفع المنتج إلى زيادة إنتاجه لكي يتجاوز العائد المتوسط المقدر كماأنه قد يؤثر على إختيار المنتج لأنواع المحاصيل التي تلائم طبيعة أرضه مما يساعد على رفع إنتاجية القطاع الزراعي إلى جانب زيادة حصيلة الدولة وبذلك تحقق الضريبة دورها التوجيهي فضلا عن هدفها المالي والإقتصادي .

---

(1) حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ص 265

(2) Richard Bird, Op P 4

كمـا يوضـحBird الأثـر الممكـن أن تحدثـه الضـريبة علـى دخـل الإسـتغلال الزراعـي بالنسـبة للمجتمع فيما يلي :

Agricultural taxation is thus the chosen instrument charged with the vital task of transferring surplus food, labor and capital to the nonagricultural sector as well as with as the reallocating resources within agriculture to increase the transferable surplus.

Taxes on agriculture are alsoo needed to rastrain a rise in rural food consumption which would increase food prices and hense the rate of inflation.

ولقـد إهـتم قـانون الضـرائب الجزائـري بـالإيرادات الزراعيـة فـي مـواده مـن م 35-41 وإذ يبقـي غير كاف لأهمية القطاع وجاء فيه مايلي(1) :

إحتـوت المـادة 39 مـن قـانون الضـرائب علـى تعريـف الـدخول او الإيـرادات الزراعيـة إذ إعتبـرت القـانون الجزائـري المسـتمدة مـن أنشـطة زراعيـة أو تربيـة حيوانـات (دواجـن نباتـات بحريـة أرانـب أنـواع الفطـر الأرضـي) وتلاقيـا لمحاولـة بعـض ممـولي الضـريبة علـى دخـل الإسـتغلال الزراعـي نقـل عبـئ الضـريبة إلـى غيـرهم سـواء كـان هـذا النقـل إلـى الامـام أو إلـى الخلـف يـري أن تحـدد الدولـة للحاصـلات الزراعيـة أسـعارا مجزيـة للمسـتقبل الزراعـي مـع مراقبة الإلتزام بها

المطلـب الثـاني : الأثـار المتوقعـة مـن فـرض الضـريبة بالنسـبة إلـى الخزانـة العامـة لولايـة بسكرة فقط:

أسـفرت الدراسـات الإحصـائية التـي أجرتهـا مديريـة الفلاحـة فـي عـام 2003 عـن المسـاحة المزروعة ومتوسط تكاليف وإيرادات معظم المحاصيل التقليدية عما يلي : (2)

- تبلغ جملة المساحة المزروعة في الجزائر 6112209 هكتارا

- تبلـغ جملـة المسـاحة المـؤجرة بالنقـد (الممـول هـو المسـتأجر) 1469133 هكتـارا بنسـبة 24,4% .

- تبلـغ جملـة المسـاحة المـؤجرة بالمزارعـة (الممـول هـو المالـك والمسـتأجرمعا) 274966 هكتارا تمثل 4,49% من المساحة المزروعة الكلية لجمهورية الجزائر .

- يبلـغ المتوسـط العـام لإجمـالي تكـاليف الهكتـار الواحـد مـائتين وإثنـين وأربعـين الـف دينـارا وتسعمائة وستة واربعين دينار.

- يبلـغ متوسـط صـافي عائـد الهكتـار الواحـد للمحاصـيل التقليديـة ثلاثمائـة وستةوسـتين دينـارا وأربعمائة وسبعة وستين دينار.

---

(1) قانون الضرائب ، مصلحة الضرائب ص 15

(2) مديرية الضرائب لولاية بسكرة

جاء في المادة 37 إن الإيراد الزراعي إحتفظ بقاعدة الفردية على الدخل وإن مبلغ تكاليف الإستغلال ذا تقدير جزافي طبقا للمادة 40 فإذا فرضنا أن سعر الضريبة المقترحة (في المتوسط) 25% من الدخل الصافي وأن معدل الدوران خلال السنة الزراعية بالنسبة إلى المحاصيل التقليدية مرة ونصف في العام،أي أن دخل الهكتار الواحد يبلغ (366,467×1,5) أي 550 دينارا سنويا وأن 25% من ممولي هذه الضريبة تقل دخولهم السنوية عن حد الإعفاء ، فمن ثم تكون الحصيلة التقديرية المتوقعة من فرض هذه الضريبة سنويا كمايلي :

$$550 \text{ دينارا} \times 6,112,209 \times \frac{25}{100} \times \frac{25}{100} = 630,321,540 \text{ دج}$$

مع ملاحظة أنه قد تم حساب هذا الرقم بإفتراض أن الدخل من إستغلال الأرض الزراعية في الماشية او الدواجن يعادل دخل المحاصيل الزراعية .

المطلب الثالث : الأثار المتوقعة من فرض الضريبة بالنسبة إلى المجتمع :

يرى البعض(1) أن للضرائب على القطاع الزراعي دور هام تلعبه في تعبئة الفائض الإقتصادي وقد لعبت الضرائب هذا الدور في تجارب تنمية سابقة مثل اليابان والإتحاد السوفياتي ، فقد إستخدمت ضريبة ثقيلة لتعبئةالفائض الإقتصادي في اليابان أما في الإتحاد السوفياتي فقد إستخدم نظام تسليم الإجباري والضرائب التصاعدية على ملكية الأراضي الزراعية في العشرينات في تعبئة الفائض الزراعي .

ويرى أيضا أن ضريبة المستثمرات الفلاحية تعتبر أحد الأشكال القديمة للضريبة في العالم فكانت تشكل 53% من إجمالي الإيرادات العامة في بداية هذا القرن ، وفي الوقت الحاضر (حوالي سنة 1980) أصبحت تشكل 2,8% من الإيرادات العامة حيث أن البروفيسور كالدور ينصح بضرورة الإعتماد على هذه الضريبة بشكل أكثر حدة وذلك بوجود ضريبة مستثمرات فلاحية متصاعدة يعفى منها صغار الفلاحين وتصيب بشكل أفضل الفئات الغنية من الملاك الزراعيين وبالتالي فإنه فضلا عما تسهم به هذه الضريبة في تعبئة الفائض لدي هذه الطبقة يمكن أن تكون أداة مكملة من أدوات الإصلاح الزراعي .

---

(1) محمد رضا العدل ، إقتصاديات المالية العامة (مكتبة التجارة والتعاون 1980) ص 64 ، 66 .

ويري الكاتب أن ضريبة المستثمرات الفلاحية والضرائب المباشرة على الدخل الزراعي ليست هي الشكل الضريبي الوحيد لتعبئة الفائض الزراعي فقد تكون مقاومة الملاك من القوة والعنف بما يحول دون فرضها وهنا يمكن أن تفرض الضريبة غير المباشرة على القطاع الزراعي من خلال الضرائب على السلع التي يشتريها القطاع الزراعي أو نظام تسويق المحاصيل الزراعية وأسعارها ، ويقرر الكاتب أن الحكومة حاولت منذ 1964 التأثير والتحكم في نسب التبادل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخري وذلك بهدف تعبئة الفائض الزراعي عن طريق التسليم الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية والتسويق التعاوني وفروق أسعار السلع المشتراة من الفلاحين أو المباعة ، إلا أنه يبدو أن مثل هذه النظم لم تسفر عن نتائج كثيرة في هذا المجال بل أحيانا ماتحركت نسب التبادل لصالح الفلاحين . ومن الحجج التي تسوغ فرض الضريبة على دخل الإستغلال الزراعي إنها تؤدي إلى تحويل قوة شرائية من الأفراد إلى الدولة ومن ثم ينقص الإنفاق الإستهلاكي للأفراد وتزيد الموارد المتاحة للدولة لإستخدامها في معالجة التضخم النقدي(1) وبالإضافة إلى ذلك فإن فرض هذه الضريبة يعد مطلبا أساسيا في دولة نامية مثل الجزائر للإستفادة من الأثار الإيجابية التي يمكن أن تؤديها في رفع الكفاية الإقتصادية في إستغلال الأراض الزراعية حيث تعمل الضريبة على حفز الأفراد على الإستغلال الكثيف للأرضي الزراعية في أكثر المجالات إنتاجية ويري البعض (2) أن الضرائب الزراعية يترتب عليها أثار كثيرة للمجتمع تتمثل في إعادة توزيع الدخل والثروة " وملكية الأرض الزراعية وذلك من خلال تصميم وتطبيق مناسبين للضرائب الزراعية يؤدي إلى إستحداث إعادة توزيع للدخل بين الفقراء والأغنياء وبين الزراعة وغيرها من القطاعات الامر الذي يعكس التفضيل المثالي للمجتمع ، وتحقق الضرائب الزراعية التشجيع على الإستثمارات الإنتاجية الجديدة والحد من المضاربات في الزراعة لتشجيع التنمية الرأسمالية للأرض . وكذلك فإن الضرائب الزراعية تحقق الإستقرارالإقتصادي وذلك بتلافي أو تلطيف تعرض الإقتصاد يات الزراعية لتقلبات الأسعار للصادرات المحصولية بإستخدام ضرائب الصادرات المرنة وأسعار الصرف المتعددة والسياسات السعرية لمراكز التسويق الزراعية ،وكذلك تؤدي الضرائب الزراعية إلى علاج مشكلة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي(3) ويضيف صاحب هذا الرأي إلى ماسبق أن الضرائب الزراعية تؤدي الى زيادة الإنتاج وتهذيب التفاوت في الدخول وتشجيع هجرة العمالة وتحرك السكان وتشجيع التغيرات في حيازة الارض الزراعية وخدمة نظام التسويق.

---

(1) علي عباس عياد ، النظم الضريبية المقارنة (الإسكندرية : الدار الجامعية 1985) ص 112 .

(2) محمد مبارك حجير ، مرجع سبق ذكره ص 393

* يؤكد هذا الأثر الدكتور محمد أحمد عبد اللاه ، مرجع سبق ذكره نقلا عن :

(3) Maurice Bye Le Role du Capital dans les Development , (Tom 1, Paris Crurioris Appliquer, 1958) , P436,437

كـذلك يضـيف أن الضـرائب الزراعيـة تضـطلع بتغييـر النسـبة بـين الإدخـار والإسـتهلاك بحيـث تحـل مشـكلة الـنقص فـي المـدخرات بـأن تأسـر مـدخرات القطـاع الزراعـي التـي يسـاء توجيههـا ، وتحولها لأغراض التنمية .

ويقـرر الـبعض الأخـر (1) أن فـرض ضـرائب جديـدة علـى الزراعـة أورفـع أسـعار الضـرائب الموجـودة لا تـؤدي فـي بعـض الحـالات إلـى زيـادة مـوارد الدولـة فقـط وإنمـا تخـدم أيضـا الأهـداف الإقتصـادية للمجتمـع حيـث تـدفع المـزارع إلـى بـذل جهـد أكبـر لزيـادة إنتاجـه وتحقيـق فـائض وهـذا الفـائض فـي الإنتـاج الزراعـي يسـاهم فـي إمتصـاص التضـخم الـذي قـد يظهـر فـي القطاعـات الأخري كنتيجة لخلق مجالات عمل جديدة مرتبطة بعملية التنمية .

ويضـيف إلـى ذلـك بـأن إيجـاد مثـل هـذه الضـريبة قـد يبـدو لأول وهلـة متناقضـا مـع العدالـة حيـث تفـرض علـى أشـخاص يعيشـون عنـد مسـتوي الكفـاف إلا أن إمعـان النظـر فـي متطلبـات التنميـة بؤكـد ضـرورة فـرض مثـل هـذه الضـرائب لأنهـا سـوف تسـاهم فـي زيـادة الإنتـاج مـن جهـة وقـد ينـتج عنهـا أيضـا دفـع جـزء مـن العمالـة الزائـدة فـي القطـاع الزراعـي إلـى العمـل بالقطاعـات الأخـري ممـا يرفـع مـن الإنتاجيـة فـي المجتمـع ومـن الأثـار المحتملـة لفـرض هـذه الضـريبة عـلاوة علـى مـا تقـدم بيانـه إضـطرار المنـتج غيـر الكـفء الـذي تجبـره المعاملـة الضـريبية المقترحـة إلـى تـرك النشـاط الزراعـي إلـى البحـث عـن نـوع آخـر مـن أنـواع النشـاط الإقتصـادي تـتلائم مـع قدراتـه ويحقـق فيـه نتـائج أفضـل لـه خاصـة وللتنميـة الإقتصـادية عامـة . فقـد يلتحـق كعامـل زراعـي أو صـناعي فـي الصـناعات الريفيـة أو فـي المراكـز الصـناعية فـي المـدن ، كمـا قـد يسـتثمر مـا حصـل عليـه مـن أمـوال نتيجـة لبيـع أرضـه فـي مشـروع جديـد كمشـروعات الـدواجن والـبض أو منتجـات الألبان وتربية الدواجن أو غير ذلك(2) .

وتقيـيم الأثـار السـابقة يجـب أن يـتم فـي إطـار مـدي مناسـبتها مـع ظـروف الإسـتغلال الزراعي في الجزائر ويؤكد على أهمية ذلك البعض(3) بقوله:

" It cannot be simply assumed that the aircumstances of every country are so simiar that the same medicine can be prescribed without individual diagnosis bassed on the particular circums tances of each case"

(1) يونس أحمد البطريق ، وأخرون ، النظم الضريبية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة 1978) ص 110 ، 113

(2) حامد دراز مرجع سبق ذكره ص 261

(3) Richard Bird Op, Cit P 6

وبنـاء علـي ذلـك فـإن يـري أن فـرض الضـريبة المقترحـة فـي الجزائـر يمكـن أن يحقـق آثـار إيجابيـة إذا مـاتم مقابلتهـا بالأصـول العلميـة للضـريبة والواقـع العملـي الـذي تعيشـه الـبلاد ، حيـث يمكن تحقيق الجوانب التالية :

1- تحقيـق فـرض العدالـة فـي الضـريبة عـن طريـق تطبيـق مبـدأ المسـاواة بـين الممـولين فـي المجتمع الواحد ، مع مراعاة ظروف الإستغلال الخاصة بالقطاع الزراعي .

2- تحقيـق فـرض الإنتاجيـة حيـث تبـين أن تكـاليف تطبيـق هـذه الضـريبة تمثـل نسـبة محـدودة مـن الإيـرادات المتوقعـة والتـي تبلـغ حـوالي 630 مليـون دنـار تقريبـا مـع الأخـذ فـي الحسـبان إجـراءات الحصـر والـربط والتحصـيل وفقـا للمـنهج المقتـرح ، حيـث سـيتم إنشـاء شـعبة فـي كـل مهمـة قائمـة للتحاسب عن دخل الإستغلال الزراعي، لحين تطبيق الضريبة الموحدة .

3- تحقيـق فـرض الإسـتقرار النفسـي والإجتمـاعي للممـولين حيـث أن فـرض هـذه الضـريبة سيسـاعد علـى تحقيـق مبـادئ التـوازن فـي الإسـتثمار بـين قطاعـات الإقتصـاد القـومي ، وتحقيـق المرونة المطلوبة لإنتقال رأس المال في القطاع الذى يحقق العائد المناسب .

4- زيـادة القيمـة الإجتماعيـة المضـافة علـى إعتبـار أن فـرض مثـل هـذه الضـريبة سيضـيف عوائد أكبر من التكاليف المرتبطة بها .

5- لايكـون فـرض هـذه الضـريبة المقترحـة إضـافة عـبء جديـد علـى صـغار المسـتغلين حيـث تبـين أن هـؤلاء لـن يخضـعوا للضـريبة وتصـل نسـبتهم إلـى 25% مـن المسـتغلين الحـاليين والـذين تقل نسبة المساحة المستغلة بواسطتهم عن هكتار .

لاخـوف مـن نقـل عـبء الضـريبة المقترحـة علـى فئـات المسـتهلكين للمنتجـات الزراعيـة ، حيـث أن الضـريبة تـدفع مـن الـربح الصـافي بعـد تحققـه بـالبيع ، فضـلا عـن وجـود نظـام تسـعير متـوازن يكفـل ضـمان عـدم نقـل العـبء بالإضـافة إلـى عـدم شـعور الممـول بعـبء هـذه الضـريبة نظـرا لحجزها من المنبع في أغلب الأحيان .

خلاصة الفصل السادس :

تم التعرض في هذا الفصل الى تحديد عمل الادارة التنفيذية حيث تعرفنا في هذا العنصر لكيفية اتمام اجراءات الرابط وتصريف الممولين الى فئات تسهل الحصر والربط و تحدد علاقة المصلحة المختصة بتنفيذ القانون فيما يخص البنوك والجمعيات الزراعية وتحديد طبيعة الاقرار الضريبي ثم تحديد واجبات الممولين تجاه الضريبة المقترحة فيما يتعلق بالوثائق والمستندات التي يجب ان ترفق بالاقرار الضريبي وتعرفنا الى طبيعة تشريع الضريبي المستهدف حيث تضمن إجابات تخص فرض الضريبة وطبيعة المحاسبة وهيكل الافعال وطبيعة التكاليف المرتبطة بهذا النشاط *الاستغلال الزراعي في الجزائر * ومن الافضل تبيان دور المحاسبة والمحاسبين في تسيير تطبيق هذا الهيكل المقترح والتغلب على المشاكل المرتبة بتحديد الوعاء حيث تعرضنا الى العناصر التالية :

- الايرادات الخاصعة للضريبة وموقف الارباح الراسمالية منها ، هيكل التحاسب على دخل الاستغلال الزراعي وفقا لطبيعته بالجزائر والترتيبات المحاسبية المرتبطة اليه .

- التكاليف المسموح بخصمها من الايرادات الاجمالية والشروط الواجب توافرها في ذلك
- الاعفاءات التي يجوز اقرارها في الضريبة المقترحة والمعايير التي تحكم هذه الاعفاءات فيما يتعلق بالتكاليف المشتركة ، ايرادات المنتجات الفرعية ، الاهلاكات ، معالجة النافق من الماشية والدواجن .

وفي الاخير الاثار المتوقعة من فرض هذه الضريبة المقترحة حيث يرتبط ذلك بأسلوب تسعير المحاصيل الزراعية واستقرار العمالة في القطاع الزراعي و تم التعرض لهذه الآثار من ثلاث زوايا اشتملت الاثر المتوقع بالنسبة للممولين والاثر المتوقع بالنسبة للخزينة العامة و الاثر المتوقع بالنسبة للمجتمع حيث يمكن ان تكون آثارا إيجابية اذا ماتم صياغة هذه الضريبة بما يتماشى والواقع العملي الذي تعيشه البلاد وبالاستناد الى المبادئ الاساسية للضريبة حيث نأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النفسي والاجتماعي للممولين ولا خوف من هذه الضريبة على صغار الممولين ولا خوف من نقل العبء الضريبي الى فئات المستهلكين في ضوء الضوابط المحددة والمقترحة عند فرض هذه الضريبة

الخـــــــــاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للقطاع الفلاحي وتتبعنا للأساليب والسياسات الزراعية في الجزائر ، التي كانت بعد الاستقلال ، فإنها لم تلقى نجاحا ، بل بادت بالفشل وبقيت مجرد قوانين فوقية لم تطبق على ارض الواقع ، وذلك الاستقلال كان مقسما الى قسمين ، فالقسم الاول كان مسلوب من طرف المعمرين والذين كانوا يعتمدون فيه على وسائل انتاجية حديثة موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، اما القسم الثاني فانه في يد الجزائريون والذين يستغلونه بوسائل بسيطة لتحقيق الاكتفاء ، لان القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عرف تغيرات كبيرة ، حيث بدا اولا بتحويل اراضي المعمرون الى مزارع التسيير الذاتي ، وتعاونيات المجاهدين كما ظهرت فيما بعد الثورة الزراعية ، اضافة الى ذلك قانون الاصلاح الزراعي والذي جاء في 1983 ثم يليه قانون المستثمرات الفلاحية الصادر في 1987 ، لكن ابدت هذه السياسات فشلا مما ادى بالحكومة الجزائرية الى انتهاج سياسات جديدة خلال سنة 1990 ، تقوم محاولة بإصلاح مناخ ملائم للتقليل من الاثار السلبية الناجمة من السياسات السابقة ، وذلك من خلال قانون 1990 والمتمثل في قانون التوجيه العقاري ، والذي يقوم على بعث النشاط الفلاحي وحماية الاراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها ، والدخول في اقتصاد السوق ، اضافة الى ذلك التقليل من حدة البطالة في هذا القطاع بصفته يتطلب كثافة في اليد العاملة المتنوعة غير ان تلك السياسات الزراعية المتبعة لم تكن سوى سياسة مخططة ونابعة من تسيير يعتمد على سوء التخطيط في اغلب الاحيان ويقوم على الاتكال ، كل تلك الاجراءات جعلت الحكومة تلجا الى استخدام اسلوب اكثر نجاعة واكثر تقدما لتحقيق قفزة نوعية وخاصة في الجنوب الكبير ، وذلك في اطار المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي لاق استجابة كبيرة من طرف الراغبين في الاستثمار في القطاع الفلاحي مما نتج عنه تطور ملحوظا في الانتاج الفلاحي ، ووعاء متنوعا للإيرادات الجبائية مستقبلا .

وولاية بسكرة هي كغيرها من الولايات التي حظيت بإهتماما واسعا في مجال الاستثمار الفلاحي من طرف الدولة ووقف مخططات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، الذي خصصت من خلال انشاءه دعما ماليا لتشجيع وجذب الايدي العاملة نحوى القطاع باعتباره قطاعا موجها له القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام والوقوف امام عراقيل التبعية الغذائية والتحرير من القيود التي تفرضها ما هو الا إستثمار متوسط وطويل المدى لإيرادات الخزينة العامة .

ان من خلال دراستنا التي قمنا بها في هذا البحث لاحظنا ان ولاية بسكرة استفادت كثيرا من صندوق الدعم الفلاحي ، ومن خلال المقومات التي تحتوي عليها من تربة ومناخ يؤهلاها على الاستثمار في انواع متعددة من الزراعات مثل : زراعة النخيل ، الخضر ، الفواكه ، الحبوب ، الاعلاف .....الخ ، وفي الانتاج الحيواني المتمثل في : المواشي ، الدواجن ، النحل...الخ . كما تتميز ولاية بسكرة بيد عاملة شابة ، كل تلك المقومات التي تزخر بها ولاية بسكرة جعلتها تظهر تفوقا في كل من انتاج المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني الذي شهده بعد تطبيق برنامج الدعم الفلاحي .

نتائج فرضيات البحث:

تعود الازمة الفلاحية في الجزائر الى فترة الاستعمارية التي انجر عنها تشويه القطاع الزراعي ورغم المحاولات والسياسات المتبعة لانعاش هذا القطاع الا انها لم تحقق نتائج المرجوة.

- من اجل ايجاد بيئة مناسبة للتقدم والتنمية يجب ازالة ما يعترضها من عقبات فلا بد من ارشاد الفلاحين الى كيفية ادارة مستثمراتهم بعد تنفيذ التحسينات وامدادهم بالتمويل وملتزمات الانتاج والارشاد الفني الى جانب ترسيخ الوعي الضريبي بإتباع سياسة التدرج والضريبة التصاعدية عن الدخل تبعا للدورة الزراعية محاسبيا دون اهمال الضرائب غير المباشرة التي تتصف بغزارة حصيلتها والتي يتحملها المستهلك النهائي .

- الزراعة لها دورا في انعاش الاقتصاد الوطني اذا هي القطاع الرئيسي للنهوض به ودعمه وهي علاقة تكاملية مع القطاع الصناعي وهو القطاع القائد في كل بلدان ومورد هام بالخزينة العمومية عبر آليات الضريبة المباشرة وغير مباشرة مع تقدير بعض الاعفاءات .

إذ تعتبر الضريبة مصدرا رئيسيا لتمويل النفقات العمومية بل صورة عاكسة لسياستها الاقتصادية فهي اليوم وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ، ويبرز الدور الفعال للضريبة إعتبارها من انجع وسائل تحقيق عدائية اجتماعية لارتكازها اساسا على الحد من الفوارق الاجتماعية اظافة الى كونها اداة مساهمة عمومية لمختلف المشاريع الاقتصادية ولذلك كانت تبني مختلف الاصلاحات الضريبية في الجزائر بدافع الرفع من فعالية السياسة الجبائية وجعلها أداة مؤثرة في خدمة الاهداف الساسيسة الاقتصادية العامة التي تم تبنيها من خلال الاصلاحات الاقتصادية وقد توضح لنا من خلال البحث محدودية ان لم نقل في مختلف الجوانب والتي بينت لنا بجلاء مواطن الضعف التي مازالت تعرفها السياسة الجبائية المتبعة والتي رغم ايجابياتها المتواضعة في رفع من الحصيلة الضريبية ودعم الاستثمار الا انها لم تكن في مستوى ماكان يرجى منها ، حيث مازالت الجباية البترولية وليومنا هذا تسيطر بشكل كبير على الايرادات الضريبية على حساب الجباية العادلة ، كما ان اصلاح السياسة الجبائية لم يكن له دور فعال في تطوير الادخارات او الاستهلاك .

وتنص الفرضية الاولى على ان النظام الضريبي يلعب دور المنظم والموجه للاستثمار ومن خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري تبين لنا معاناته من المشاكل والاختلالات الكبيرة كضعف الجهاز الانتاجي والتفاوت الكبير بين مستويات العرض والطلب والكل بين الامر الذي جعل إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة ضرورة حتمية ، ولكن هذه الإصلاحات ما كانت لتحقق نتائج إصلاح النظام الضريبي .

- اما الفرضية الثانية فقد اثبت البحث صحتها وذلك من خلال تتبعنا للإصلاحات الجوهرية التي عرفها النظام الضريبي الجزائري نتيجة تغير توجه السياسات الاقتصادية العامة من اقتصاد مخطط الى اقتصاد حر تحكمه اليات السوق ويكون للضريبة فيه دور فعال ومؤثر في المجال الاقتصادي والاجتماعي .
- كما بينت لما معالجتنا لهذا البحث صحة الفرضية الاخيرة الي مفادها ان للإصلاح الضريبي آثار على على تحسن الاستثمار في الجزائر وذلك نتيجة لتحسين فعالية السياسة الجبائية من خلال تطور حصيلة الجباية العادية نوعا ما مقارنة بالجباية البترولية وكذلك الاصلاح الذي عرفته الضرائب المباشرة مما خفف من ثقل الاعباء الضريبية على عاتق المستثمر المحلي وزاد التحفيز الجبائي من فاعلية الاستثمارات الاجنبية قادتنا معالجتنا وتحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالبحث بفصوله الثلاثة للتوصل الى النتائج التالية : .

* نظرا لموجة التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتي تعمل المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية على ارساء

مبادئها كإعتماد نظام السوق ، خوصصة القطاع العام وتحرير التجارة الدولية اصح الاهتمام بالضريبة كأداة تدخل غير مباشر للدولة يكتسي اهمية ذات اولوية كبيرة .

- تعتبر السياسة الجبائية اداة من ادوات السياسة الاقتصادية المتميزة بالنظر الى ما تستطيع ان تحققه من اهداف وتعدد جوانب التأثير الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تحدثها الضريبة .
- لقد ساعدت التدابير المتخذة لاصلاح النظام الضريبي في اطار السياسة الجبائية على تبسيطه نوعا ما من خلال ضرائب جديدة كالضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والتي تتكيف بشكل افضل من السابق مع بيئة الاستثمار .
- كما بينت لنا الدراسة قصور هذه السياسة في جوانب عدة خاصة فيما يتعلق بفعالية التحفيزات الضريبية حيث ان النتائج المحققة في هذا الاطار لاتعكس حكم التدابير المتخذة لتفعيل دور الضريبة في مجال الاقتصادي على ضوء النتائج المتوصل الينا ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات نحسب ان تكون مفيدة وتخدم إصلاح السياسة الجبائية على الرفع من فعاليتها وهي :
- العمل على خلق مقومات تساعد على بعث وتشجيع الجهاز الانتاجي خارج قطاع المحروقات ، ومراجعة منظومة التحفيزات المتعلقة بالاستثمار وهذا لاجل خلق أوعية ضريبية واسعة تكون مجالا لعمل السياسة الجبائية .
- تفادي كثرة التغيرات والتعديلات المتعلقة بالنظام الضريبي ووضع استراتيجية طويلة المدى وليست ظرفية حتى يسهل عمل الادارة الضريبية وتتمكن من استعاب التشريعات الجبائية وتطبيقها .
- إعطاء اهمية أكثر للجبائية العادية والمحلية بتبني المقترحات التي من شأنها الرفع مردوديتها وهذا في سبيل التخلص من الارتباط الكبير للايرادات الدولية بالجباية البترولية التي تخضع دائما لمتغيرات تتحكم فيها السوق العالمية من خلال تغير اسعار النفط .
- زيادة المساحة الزراعية حيث اصبحت تقدر بـ: 1652.735 هـ بنسبة 77.45% من مساحة الولاية .
- زيادة اليد العاملة في القطاع الزراعي بنسبة 45 % من إجمال اليد العاملة في الولاية .
- زيادة نسبة استغلال المياه بـ: 59.38% من إجمال خزون المياه في الولاية .

التوصيات المقترحة:

لكي يحقق القطاع الفلاحي التنمية وتطوير الامكانيات الانتاجية واستغلال الامثل لها نوجه عدة اقترحات وتوصيات من خلال.

- زيادة استصلاح الاراضي الزراعية وتحسين نوعيتها.
- تنمية الوسائل الحديثة والاسمدة والبذور للفلاحين.
- فرق تقوم بارشاد الفلاحين.
- ربط الارض الزراعية بمصادر الحصول على المدخلات واسواق تصريف المنتجات محليا وعالميا.
- تنمية وتطوير عنصر العمل بما يضمنه ذلك من:
- الاهتمام بتحسين البيئة العمل من خلال انشاء وتحسين المرافق من: الصحة،الكهرباء الاتصال وتطوير مستوى الخدمات التعلمية بالأرياف والاهتمام بوسائل جذب عنصر العمل وزيادة انتاجه.

- تطوير المهارات والخيارات الانتاجية والتسويقية من خلال برامج التدريب والتثقيف المهني وتوسيع مجالات الاستغلال الزراعي مما يقضي على مشكل البطالة الموسمية.
- خلق نوع من المنافسة بين الفلاحين في اطار تنمية وتطوير الانتاج والانتاجية الاقتصاد الوطني في مجال الفلاحة.
- انتهاج اسلوب البرامج الارشادية من القاعدة الى القمة وذلك بإشراك المزارعين في تحديد مشاكلهم المتعلقة بالانتاج ومشاركتهم في وضع حلول.
- الاهتمام اكثر بالقطاع الزراعي وذلك بإتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم الفلاحين وتعزيز الانتاج بإدماج الشباب في القطاع الزراعي والعقلانية في توزيع العتاد الفلاحي على المستثمرات الفلاحية مع وجوب توزيع الاراضي بعد استصلاحها .
- ضرورة لجوء الفلاح للبنوك المختصة للتمويل والعمل على تحسين اسلوب الاقراض بنسب فوائد مشجعة مع مساهمة الدولة بتحمل جزء من عبء هذه الفوائد .
- توفير المستوى المعيشي اللائق بالفلاح (مدارس ، مستشفيات ، سكن ..)للعمل على استقراره في محيطه الفلاحي .
- إدخال التكنولوجيا وتحديد الميزة النسبية لمختلف المناطق الزراعية واستغلالها في عمليات الانتاج .
- تشجيع البرامج الصناعية الريفية التي تثمن الموارد الفلاحية كإنشاء معامل تحويلية للمنتجات .

<u>افاق البحث:</u>

من اجل تحقيق اهداف التنمية الزراعية و الريفية تظهر امامنا مجموعة اخرى من الاشكاليات تتمحور حول اعادة تخصيص و تحقيق كفاءة استخدام الموارد داخل القطاع الزراعي بالجزائر بما يجعلها اكثر قدرة على الانضمام للمنظمات الدولية الاقتصادية الذي تسعى الى تحقيقه و الذي قد يعود عليها بعدة اثار ايجابية من خلال اصلاح الاقتصاد الوطني وادماجه في الاقتصاد العالمي و كذلك الاستفادة من الفرص التي قد تحصل عليها الجزائر بصفتها دولة نامية و عضو في هذه المنظمات لكن هذا لا يمنع وجود اثار و انعكاسات سلبية قد تمس الاقتصاد الوطني .

و بالتالي يمكن ان يثار السؤال "ماهي الخطوات و الاجراءات التي قامت بها الجزائر في مشروع انضمامها للمنظمات الدولية الاقتصادية ؟ وما مدى تاثير الانعكاسات المحتملة لهذا الانضمام على الاقتصاد الوطني؟" .بما ان لهذه دورا اساسيا تلعبه في توجيه الاقتصاد العالمي أي للمنظمات الدولية كالبنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي و تقوم بفرض شروط على الدول التي تطلب مساعدتها و بالتالي التدخل لرسم السياسات الاقتصادية لهذه الدول .

وبسبب ضعف الاقتصاد الوطني فان الانضمام لهذه المنظمات يعود عليها بعدة اثار سلبية خاصة و ان المؤسسات الوطنية غير قادرة على منافسة نظيرتها الاجنبية كما يمكن ان يفيد انضمام الاقتصاد الوطني باحتكاكه بنظيرتها الاجنبية في عدة جوانب كالخبرة و التكنولوجيا ....الخ .

و من هنا يمكن القول ان هناك عدة اثار لانضمام الجزائر الى هذه المنظمات الدولية منه الايجابي و السلبي ،لذلك فان مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر و البلدان النامية و الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب التركيز على التنمية الزراعية الريفية و عليها صياغة استراتيجيات جديدة او بادخال تعديلات عديدة على السياسات الزراعية لما احست به من اهمال لهذا المجال الحساس .

للاشارة فان الجزائر لا زالت تعاني من التبعية الغذائية واصلاح هذا القطاع وانعاشه سيساعد كثيرا على التحرر من التبعية الغذائية او التقليل منها على الاقل .

ويتم اصلاح هذا القطاع بالقضاء على اهم المشاكل التي يعاني منها والمتمثلة في العقار الفلاحي وظاهرة الجفاف التي مست مختلف انحاء الوطن في السنوات الاخيرة وتنويع الانتاج والتجارة وتحسين القدرة على النفاذ للاسواق الخارجية وتعزيز القدرات المؤسسية .

قائمة

المصادر والمراجع

المراجع

الكتب:

1- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.
2- احمد فريد مصطفى، المواد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2006
3- أحمد حسين الرفاعي ،مناهج البحث العلمي ،دار وائل للنشر ، الأردن ط5 ،2007
4- احمد محمد مندور ، احمد رمضان نعمة الله ،**المشكلات الاقتصادية للموارد البيئية**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

5- أحمد عبد المنعم حسين، **الخضر الثمرية**، مصر، الدار العربية للنشر والتوزيع 1989.

6- أحمد هني، **إقتصاديات الجزائر المستقلة**، الجزائر، د.م.ج 1992.

7- اوجنها نزويلي (1990)، **تحديات الإصلاح الإقتصادي في أوربا الشرقية**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04 ديسمبر.

8- أوكيل محمد السعيد وآخرون (1994)، **استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية لتسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي**، الجزائر.

9- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1994)، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة، النشر القاهرة، مطابع الأهرام التجارية.

10- الكثيري مصطفى (1985)، **النظام الجبائي والتنمية الإقتصادية في المغرب**، عمان، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

11- الكواربي على خليفة (1985)، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

12- بنزي بوليوس (1990)، **التحدي أمام الجنوب**، تقرير لجنة الجنوب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

13- جميل أحمد توفيق ،أساسيات الإدارة المالية ،دار النهضة العربية ،بيروت .

14- **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، كتاب السنة الثانية الثانوي، المعهد التربوي الوطني 1983/1982.

15- جون ميلر، المظاهر الإقتصادية للنهظة الزراعية، دار الآفاق الجديدة.

16- حسن أحمد غلاب ، الأصول العلمية للضرائب) القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون 1977 .

17- حلمي نمر ، نظرية المحاسبة المالية(القاهرة: دار النهضة العربية 1977) .
18- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية.
19- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
20- حسن بهلول، التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر.

21- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سنة 1976.
22- خيرت ضيف ، النظام المحاسبية الخاصة : المحاسبة الزراعية ، (الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية 1966) .
23- خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، سنة 1999
24- ربحي مصطفى عليان وآخرون ،**اساليب البحث العلمي** ،دار الصفاء للنشر ،الاردن ،2008
25- ربيعي السعيد، **التغيرات السكانية فى الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
26- زياد الحافظ، **أزمة الغذاء في الوطن العربي**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1975.
27- سهيل الخالدي، الثورة الزراعية في الجزائر، بيروت دار العودة .

28- سهيل الخالدي،الثورة الزراعية في الجزائر.
29- سيد الهواري ،الإدارة المالية(منهج اتخاذ القرارات) ،مكتبة عين شمس ،مصر ،الطبعة السادسة ،1996 ،ص349
30- سهيل الخالدي، **الثورة الزراعية فى الجزائر**، بيروت، دار العودة (بدون سنة نشر).
31- سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الإقتصادي**، مصر، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1985.
32- سليمان بدراني، **الإكتفاء الغذائي والأمن الغذائي والتنمية الغذائية**، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، الجزائر 1986.
33- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط2، مصر الجديدة، سنة 1999
34- صندوق النقد الدولي (بدون تاريخ)، **أهداف ومبادئ الضريبة**، وثيقة منشورة في تحت رقم INST/DOC/31-1

35- علي بن هادية ،بلحسن البليش ،الجيلاني بن الحاج ،القاموس الجديد للطلاب ،الطبعة السابعة ، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1991
36- عبد الغفار حنفي ، **اساسيات التمويل والإدارة المالية** ، الدار الجامعية ،2007،مصر
37- عادل سيد أحمد البربري: الإنتاج الحيواني والأمن الغذائي في الوطن العربي، منشأة المعارف بالإسكندرية ط1، 2004
38- علي عباس عياد ، النظم الضريبية المقارنة (الإسكندرية : الدار الجامعية 1985)
39- علي عباس عياد ، النظم الضريبية المقارنة (الإسكندرية : الدارالجامعية ، 1981) .
40- عبد الكريم صادق بركات ، النظم الضريبية (الإسكندرية : الدارالجامعية ، 1985) .
41- عاطف صدقي ، مبادئ المالية العامة (الجزء الثاني ، القاهرة : دارالنهضة العربية 1969)
42- عبد الغفار حنفي ،الإدارة المالية(مدخل اتخاذ القرارات) ،مطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى 2002 .
43- عادل محمد خليفة غانم، قضية الأمن الغذائي في مصر، منشاة المعارف، مصر، سنة 1997.
44- عادل سيد احمد البربري، الإنتاج الحيواني والأمن الغذائي في الوطن العربي، منشاة المعارف، الإسكندرية، سنة 2004

45- عادل محمد خليفة غانم، قضية الأمن الغذائي في مصر، منشأة المعارف، مصر، 1997
46- عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، دار ألفا للنشر، الجزائر، 2004.
47- عطية عبد الواحد ،مبادئ واقتصاديات المالية العامة ،دار النهضة العربية ،مصر ،2000 .
48- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المهضة العربية للطباعة والنشر.
49- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، د.م.ج 1982.
50- علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلالي بن الحاج، يحي العامو، **الجديد للطلاب**، طبعة07- طبعة01، مصر، دار الوفاء 1987.
51- علي فتحي حمايل، **تكنولوجيا الزراعات المحمية باستخدام الصوبات الزراعية**، طبعة 01، مصر، دار الوفاء 1987.
52- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، طبعة02، الجزائر،د.م.ج 1993
53- على مصطفى حسن (1983)، **شركاء فى تشويه التنمية**، بيروت، دار الشروق.
54- عبد الرحمن بن خلدون (1989)، **المقدمة**، الطبعة السابعة، بيروت، دار القلم.
55- فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة في الأنشطة الزراعية (الإسكندرية : جهاز طبع ونشر الكتاب الجامعي بجامعة الإسكندرية 1985)
56- فريد كامل ابو زينة وآخرون،إشراف سعيد التل ،مناهج البحث العلمي،جامعة عنان العربية للدراسات العليا ،الأردن ،ط2007،2
57- فاروق جمال الدين (1991)، **الضرائب على التجارة الخارجية**، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الإقتصادية.
58- كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الفلاحية، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر
59- كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، سنة 1997
60- كنيبا جنسكايا، **نمو السكان والمشكلة الغذائية فى البلدان النامية**، دار التقدم، موسكو 1983.
61- .محمد عبد العال النعيمي وآخرون ، **طرق ومناهج البحث العملي** ، اوراق النشر والتوزيع ، الاردن ،2009
62- موفق حمداني وآخرون، إشراف سعيد التل ،مناهج البحث العلمي ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الاردن ،2006
63- محفوظ جودة ، **التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام spss**،دار وائل للنشر ، الأردن ،2008
64- محسن احمد الخيضري ، **التمويل بدون نقود ،مجموعة النيل العربية** ،مصر ،ط2001،1
65- محمد سمير عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله المالية** ، المحاسبية –اقتصادية – التشريعية –التطبيقية –التطبيقية ،مطبعة الاشعاع الفنية،بيروت ،ط2001،1
66- مير ابراهيم ،**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ،منشاة المعارف ،مصر ،1997
67- محمد دويدار ،إقتصاديات التخطيط الاشتراكي ،الطبعة الثانية ،مصر ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،1967 .

68- محمد الحناوي ،مبادئ وأساسيات الاستثمار ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2006 .
69- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
70- ميشل توداروا، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
71- محمود صادق العضيمي، اقتصاد زراعي، بدون دار النشر، سنة 2000.
72- مصطفى كمال السيد طايل ،القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ،جامعة القاهرة ،1999
73- محمد بلقاسم حسن بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ،دحلب الجزائر ،2000 .

74- محمد عبد العزيز عبد الكريم وأخرون ، إمساك الدفاتر الزراعي ، (القاهرة :وزارة المعارف العمومية ، 1945.
75- (محمد كامل الحروني ، ضرائب الإيرادات (القاهرة : دار النهضة العربية ، بدون تاريخ)
76- محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (القاهرة : مكتبة النهضة العربية .
77- محمد السعيد محمد ، عبد الباري نعمت ، حسابات المزرعة (القاهرة ،مكتبة الأنجلو 1951) .
78- ملحق الأهرام الإقتصادي (العدد 893 ، فبراير 1986)
79- محمد رضا العدل ، إقتصاديات المالية العامة (مكتبة التجارة والتعاون 1980)
80- محمود صادق العضمي وآخرون، اقتصاد زراعي، بدون دار نشر وبلد النشر، سنة 2000.
81- **مدخل إلى الإقتصاد السياسي**، الجزائر، د.م.ج 1991.
82- محمد بلقاسم بهلول، **الإستثمار واشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر**1990.
83- محمد دويدار، **اقتصاديات التخطيط الإشتراكي**، طبعة02، مصر، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر 1967.
84- هراوي علي(1992)، **مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الإستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.
85- موروزف، **الزراعة في الإتحاد السوفياتي**، دار التقدم، موسكو 1978.
86- يونس أحمد البطريق ، وأخرون ، النظم الضريبية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة 1978)

المقالات:

1- إسماعيل أحمد "عصر تقسيم محاسبي كمي لمشكلات تسعير الزروع النقدية وفقا لأسلوب التكلفة الكاملة في جمهورية مصر العربية مجلة العلوم التجارية جامعة المنوفية كلية التجارة (مارس 1985) .

2- بالمقدم مصطفى وآخرون، **عن التمويل طريق الايجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**،المؤتمر العلمي الرابع الريادة والابداع :إستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولة ،الجزائر ،15/16/03/2005.

3- عاشور مزريق ومحمد غربي ،**الائتمان الايجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،17ز18افريل 2006 ،جامعة شلف ،الجزائر .

4- رابح خوني ورقية حساني ، واقع **وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والكبيرة في الدول العربية ، الجزائر ،18/17 أفريل 2006.

5- محمد دويدار ،إقتصاديات التخطيط الاشتراكي ،الطبعة الثانية ،مصر ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،1967 .

6- محمود السيد الناغي " تحليل مقارن لأساليب المحاسبة عن الأرباح الرأسمالية مع مدخل مقترح " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1985.

7- محمد السيد الناغي " دراسة تحليلية لسياسة الإعفاءات الضريبية في التشريع المصري " المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس (1981).

8- محمود السيد الناغي إستخدام نماذج القرارت في ترشيد المحاسبة عن الخسائر الضريبية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين الشمس (1984).

9- يوسف والي وأخرون " إستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين،مجلة مصرالمعاصرة،الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،القاهرة (مايو1985).

دراسات وتقارير:

1- الطيب داودي ،آفاق الاستثمار في ولاية بسكرة ،بحث غير منشور ،المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ،1995 .

2- البيضاء– الطبعة الأولى ، 1996 .

3- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثانية ،2003 .

4- الطيب داودي ،آفاق الاستثمار في ولاية بسكرة ،بحث غير منشور ،المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ،1995.

5- تقارير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

6- دلال سمينة ،التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

7- عبد الواحد ،مبادئ واقتصاديات المالية العامة ،دار النهضة العربية ،مصر ،2000 .

8- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المهضة العربية للطباعة والنشر.

9- على بن سلطان ،النظام الجبائي الجزائري ،محاضرة بمعهد العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة ،1996.

10- عبد اللطيف أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

11- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.
12- علي محمد خيضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، سنة 1996.
13-علي محمد خضر وآخرون ،أسس ودراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية ،منشورات جامعة عمر المختار
14-عبد اللطيف أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر 1979.
15-مد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة التنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الثاني.
16- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993.
17- محمد السويدي صاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
18-مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
19-هيثم محمد الزغبي ،الإدارة والتحليل المالي ،دار الفكر للنشر ،عمان 2000 ،ص105روعات الاستثمارية الزراعية ، منشورات جامعة محمد المختار ، البيضاء ،1996 .

الرسائل والأطروحات:

1- بويهيمي محمد ، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999
2- جمال عمارة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير 1990.
3- جمال عمارة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير 1990.
4- حاجي العلجة ،تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(ع م) جامعة الجزائر ،1996 .
5- خامرة السعيد ،دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،السنة 2005/2004
6- رابح حمدي باشا، التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992
7- علي محمد خضر و آخرون ، أسس دراسة الجدوى للمش[1] سعادة أمال ،قانة فتحي وآخرون ،طرق التمويل ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2003 .
8- مهيدي ذاودي، معيقات تكثيف الزراعة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1990.
9- ماجدولين دهينة، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006
10-موسى رحماني ،الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ 1983 ،أطروحة دكتوراه معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2000-2001.
11-وكالة بسكرة- ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غ م) جامعة بسكرة 2003 -2004 .

الدوريات:

1- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الإقتصادية لتشغيل الإنتاجي، العدد 07، جوان 1986، الجزائر 1986.

2- عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي والمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 11، بيروت سنة 1988.

دوريات الديوان الوطني للإحصاء:

3- - د/ بن حسين، الوضع الغذائي في الجزائر، د.م.ج، العدد 1986/14.

4- - لوموند دبلوماتيك، حرب القمح نوفمبر 1986.

الوثائـــــق:

5- وزارة الفلاحة والثورة الزراعية – الوضعية الغذائية للجزائر آفريل 1977.

6- وزارة الفلاحة، التعليمة المؤرخة في 1988/04/07 المتعلقة بتطبيق قانون إعادة الهيكلة لمزارع القطاع العام.

المؤسسات والهيئات :

1- .بنك الفلاحة والتنمية الريفية { BADR } –وكالة بسكرة -

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية

3- بنك الجزائر – سلاسل احصائية متعلقة بالوضع الإقتصادي الجزائري

4- مديرية التخطيط وتهيئة العمرانية، فونغرافية بسكرة

5- مديرية المصالح الفلاحية قسم الاستثمار – ولاية بسكرة -

6- مديرية المصالح الفلاحية- قسم الاستثمار –ولاية بسكرة.

7- مديرية المصالح الفلاحية، مكتب دعم الاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية بسكرة

8- مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ،قسم الإنتاج

9- مونوغرافيا ولاية بسكرة 2009،مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية بسكرة ص7.
. مونوغرافيا ولاية بسكرة 2009

10- مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة 2011

11- مفتاح الصالح ،محاضرات في المالية الدولية ،سنة رابعة مالية نقود وبنوك ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

12- مفتشية الضرائب بسكرة

المنشورات

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق FNDAمنشور رقم 332 المؤرخ في 2000/08/18.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق FNDA منشور رقم 332 المؤرخ في 2000/08/18

3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق FNDAمنشور رقم 332 المؤرخ في 2000/08/18

4- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000.

5- على بن سلطان ،النظام الجبائي الجزائري ،محاضرة بمعهد العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة ،1996.

القوانيين والمقررات :

1- .المادة 81 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد10،46 غشت سنة 2008،ص14
2- قانون الضرائب ، مصلحة الضرائب ص 15
3- قرار وزير المالية رقم 238 لسنة 1982 الصادر في 1983/10/30 .
4- مرسوم تشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 1993/04/24 المتضمن الأ هداف العامة للفترة 1993-1997.
5- مرسوم تشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 1993/10/05 المتضمن ترقية الإستثمار.

الملتقيات:

1- الأخضري ونزارق ، نجاة زراعة النخيل أساس الإستقرار بالوسط الصحراوي ، مداخلة مقدمة من خلال برنامج التظاهرات العلمية ، مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة ، سنة 2006 .
2- مغني ، تحويل التمور و المواد المستخصلة من النخيل ، مداخلة مقدمة من خلال برنامج التظاهرات العلمية ، المعهد التكنولوجي لتطوير الزراعة الصحراوية 2006 .
3- مساك .م.روع نصيرة " تسويق التمور ، واقع و افاق " مداخلة مقدمة خلال برنامج التظاهرات العلمية جامعة محمد خيضرسنة 2007

الكتب بالفرنسية:

1- La reform de la fiscalité des revenues ,du seminarie sur la fiscalité ,Alger ,2007 ,p 216 Ben issad ,economie de dévloppment de l'Agerie ,Alger 1979 ,p 94
2- Youssef debboub,le nouveau mechanism économique ,office des publication universitaire ,Alger1995,p166
3- Youssef debboub, opucit, p 172
4- PASA : Prêts d'ajustement du secteur agricole
5- Sliman badrani ,l'Agriculture Algérienne de puis 1966, opu ,ALGER 1981 ,p 218
6- Adolf j.H. Enthoven , Accounting And Economic Development Policy . (New York: North Holland Publishing Co,1973) ,P,142

−8 Emil Woolf and Others ,Op .Cit ., P 601

7- Ford Sturrock ,Farm Accounting and management and (London : Pitam , P 259 .
8- Kenneth S. Most , Accounting theory (USA: Grid Publishing , Inc, Columbus ,Ohis, 1982) P 233
9- Richard Bird, Op P 4
10- Maurice Bye Le Role du Capital dans les Development , (Tom 1, Paris Crurioris Appliquer, 1958)
11- Richard Bird Op, Cit P 6

FISCALITE

1- Commission nationale de la réforme fiscale (1988) rapport financière – Alger Ministère des finances.

2- CONRADEA et autre (1988) Algérie (RF) Contribution à la reflexion – Washington EMI Département de finance publique.
3 - THRUT BURNO ET URIDIDIER (1982) la pression fiscale
Une limite à l'intervention Publique
Un critique de l'économie publique N°19 Jan.fev.
4 -KANDIL ATHMANE (1970) Théorie fiscale et développement l'expérience algérenne - Alger S.N.E.D
5 -LAKSACI MOHAMED (1985) le financement monétaire de l'investissement productif pplication de l'analyse au cas de l'algérie. LOUVAINE - LA NEUVE CIACO.
6 - LEVERRIER JEAN – MARC (1986), La dette publique cahier Français N°226
7 -Gaosyvathn phourhanh (1974) le rôle de l'impôt dans les pays en voie de développement PARIS Librairie centrale de droit

INVESTISSEMENT AGRICOLE

1 - ALI TOUDRET. Le coût de la vie en Algérie depuis 1962 ED. O.P.U ALGER 1980
2 - Djilali Amrou. Agriculture et developpement en Algérie ED. S.N.E.D 1980
3 - Toulair. HOCINE. L'agriculture algérienne, les causes de L'échec ED. O.P.U ALGER 1988
4 - J.S.M.R.SH L'ordre alimentaire mondial ed. Economica PARIS 1983
5 - SOPHI BASSI, L'arme alimentaire ED. MASPERo PARIS 1983

THESES

1 - lazar Bace le Mécanisme agricole thèse de Magistère I.N.A EL HARRACHE 1986
2 - MECHEMI Athmane, la dépendance alimentaire de l'algérie thèse de 3^{éme} cycle PARIS 1983
3 - SAKER Abderrahmane, Agriculture et reproduction de la force de travail thèse de magistère Université d'oran 1989
4 - L'evolution de la consommation, Doctorat d'état Montpellier 1982

RUVUES

F.A.O – L'evolution de la situation alimentaire en Algérie - Rome 1989
I.M.M la Base alimentaire Mondial 1984
SLOUGUI MOULOUD, Politique algérienne en matière de coût alimentaire les cahiers du C.R.A.D
Alger 1988

OUVRAGES

1 - Anonyme, Larousse agricole, France 1990
2 - Med tayeb Nadir, l'agriculture dans la planification en algérie 67-77-1982

3 - PETER CLEGG. derry walkins, Les serres, Librairie diffusion edition alternative,france1980

DOCUMENT

1 - Synthèse du bilan économique et social de la décennie 67/78. Mini de la planification et de l'aménagement du territoire
2 - O.N.S Annuaires Statistique d'Algérie. 1987 édition 1990 .N.14
3 - O.N.S Annuaires Statistique d'Algérie. 1992 édition 1990 .N.16
4 - O.N.S Annuaires Statistique d'Algérie. 1991 edition 1990 .N.15
5 - O.N.S evolution de la production agricole 1962-1988
6 - O.N.S Algérie en quelque chiffres edition 1993

المواقع الالكترونية :

[1]www.moqatel.com,13/05/2011,11:50 **-12**